

٢١٦٢

م . ح

مختصر غنية المصلى شرح منية المصلى
للکاشغری ، کلاهما للحلی ، ابراهيم بن
محمد . - ٩٥٦ هـ . بخط (محمد) بن مصطفى
فی القرن الحادی عشر الهجری تقدیرا .

٥٧١٥

١٧٥ ق ٢٥ س ٢٢ × ١٣ سم
نسخة وسط ، خطها نسخ حسن ، اضررت بهما
الرتوبة ، طبع .

معجم المطبوعات : ١٣ ، ٧٨٦ ، الكشف : ٧٧
١ - العبادات ، الفقه الاسلامی و اصوله
أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاریخ النسخ
د - مختصر شرح منية المصلى للکاشغری

المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض



Department of

ادارة

University of Riyadh

RIYAD, SAUDI ARABIA

No.

الرقم Date

التاريخ

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الترقيم: ٥٧١٥ ف ١١٦٥
العنوان: مختصر في العمل على صنع العمل
المؤلف: الحلبي ابراهيم بن محمد
تاريخ النسخ: الحادي عشر الهجري
اسم الناسخ: (محمد بن مصطفى)
عدد الأوراق: ١٥٠ - ١٢٢ - ١٣٣
ملاحظات: -----

٥٧١٥

شرح صفة المصلي

بیت اول یکون کما به سنه شری الحجه الشریفه اول
ایکون کبیر او علیهم السلام دوی یعنی تبارک و تعالی

بیت دوم یکون کما به سنه شری سنه مبارک
اول السنه کبیر او علیهم السلام دوی یعنی تبارک و تعالی

کما به سنه شری سنه مبارک
اول السنه کبیر او علیهم السلام دوی یعنی تبارک و تعالی

کما به سنه شری سنه مبارک
اول السنه کبیر او علیهم السلام دوی یعنی تبارک و تعالی

کما به سنه شری سنه مبارک
اول السنه کبیر او علیهم السلام دوی یعنی تبارک و تعالی

کما به سنه شری سنه مبارک
اول السنه کبیر او علیهم السلام دوی یعنی تبارک و تعالی

کما به سنه شری سنه مبارک
اول السنه کبیر او علیهم السلام دوی یعنی تبارک و تعالی

کما به سنه شری سنه مبارک
اول السنه کبیر او علیهم السلام دوی یعنی تبارک و تعالی

فرائض الوضوء ٢	سنن الوضوء ٣	آداب الوضوء ٥	مناهي الوضوء ٨
فروع ٩	أما الظهارة الكبرى ١٠	فروع قالت مع جنبي ١١	فرائض الفسل ١٢
سنن الفسل ١٤	فروع زينة ١٥	فصل في التيمم ١٧	فروع لجنازة حضرت أخرى ٢٤
فصل في أحكام المياه ٢٥	فصل في أحكام الحيض ٢٨	فصل في المسح على الخفين ٣١	فصل في نوافل الوضوء ٣٧
فروع في بيان النجاسة الحقيقية ٤٤	فصل في البر ٤٦	فصل في الآسار ٥١	أما الشرط الثاني ٥٤
فروع في من تعلق التجاسات ٦٤	أما الشرط الثالث ٦٦	فروع مع رقيقه ثوب ٦٨	أما الشرط الرابع ٦٩
أما الشرط الخامس ٧٢	أما الأوقات التي تذكر فيه الصلوة ٧٤	أما الشرط السادس ٧٦	أما فرائض الصلوة ٨٠

والثانية من الفرائض ٨٢	فروع ركب الدابة الموجه إلى القبلة ٨٥	والثالثة من الفرائض ٨٦	والرابعة من الفرائض ٨٧
والخامسة من الفرائض ٨٨	والسادسة من الفرائض ٩٠	والسابعة من الفرائض ٩١	والثامنة من الفرائض ٩١
وأما بيان صفة الصلوة ٩٣	أما الطوال للمفصل ٩٦	فصل في ما يكره فعله في الصلوة ١٠٤	فروع لوجه الصورة ١٠٩
فروع يكره رفع البصر إلى السماء ١١٢	فصل في السنن ١١٣	فصل في النوافل ١١٥	فروع لوترك سنة الفجر ١١٦
تنبيه ١١٨	فروع من السنن ١١٨	فروع فاتنة ١٢١	فروع من سنن الفجر ١٢١
فروع أو تر قبل النوم ١٢٣	تمات من النوافل و صلوة الاستسقاء ١٢٣	فصل في ما يفسد الصلوة ١٢٤	فروع ولو نفع في الصلوة ١٣٠
فصل في الحد في الصلوة ١٣١	فصل في محو السهو ١٣٢	فوائد صالحة كعتيق تطوعا فسهي ١٣٩	فصل في بيان أحكام زلة القاري ١٤٩

الاشاد
كنبودن
سوز و گداز
اصد

لا اله الا الله
محمد بن عبد الله

فنی

[illegible][illegible]

الى الجمع

الدوية التي تصاب بها
صلى الله عليه وآله وسلم
في كل يوم من دوائه
أمره

في سنة واحدة
 في سنة واحدة
 في سنة واحدة
 في سنة واحدة

ولو بقي لجة في بعض أعضاء الوضوء قبلها من جملة عضو آخر لا يجوز وان
 يلها من بلة عضوها جاز ربي الجنابة يجوز بلبها من بلة عضو آخر لان
 البدن في الغسل كعضو واحد بخلاف الوضوء وهذا اذا كانت البلة
 التي اخذها تسيل والا فلا يجوز وانما سنة اي سنن الوضوء فغسل
 اليدين قبل ادخالهما الاناء الى الرشح ثلثا لما في الصحيحين انه صلى الله
 عليه واله وصحبه وسلم قال اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في
 الاناء حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدرى اين بادت يده والرسغ بالضم مفصل
 ما بين الذراع والكف فغسلها ابتداء سنة تنوب عن الغرض وهو
 اول الوضوء لانهما الى التطهير وكيفية الغسل ان ياخذ الاناء
 بشماله ويصب على يمينه ثلثا ثم باحدة يمينه ويصب على شماله كذلك
 وكذا ان كان الاناء كبيرا ومعه اناء صغير ولا يدخل اصابع يده اليسرى
 مضمومة في الاناء ويصب على كف يمينه ويدلك الاصابع بعضها
 ببعض حتى تطهر ثم يدخل اليمنى في الاناء ويغسل اليسرى وهذا اذا
 لم يكن على يده نجاسة وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله
 عليه الصلوة لا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه والمراد في الكمال
 لقوله صلى الله عليه وسلم اذا نظهر احدكم فذكر اسم الله عليه فانه
 يطهر جسده كله فان لم يذكر اسم الله عليه طهور لم يطهر الا ما من
 عليها الماء ولفظ التسمية ان يقول بسم الله العظيم والمحمد لله على
 دين الاسلام وقيل لا افضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وفي
 المجتبى يجمع بينهما وفي المحيط لو قال لا اله الا الله والمحمد لله واشهد
 ان لا اله الا الله يصير مقبولا للسنة والاصح انه يسمى مرتين مرة قبل
 كشف العورة للاستنجاء ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر
 الاعضاء احتياطا للخلاف الواقع فيها حيث قال بعضهم يسمي
 قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم يسمي بعد غسل الخلاف
 وفي وقت غسل التدين والاصح انه يغسلها مرتين قبله وبعد

في اجال
 التسمية
 العبرة

كما في التسمية ولو نسي التسمية قد ذكرها في خلال الوضوء فسمي
 لا تحصل السنة بخلاف الاكل والضمضة والاستنشاق لانه
 عليه السلام فعلهما على المواظبة بما بين جديدين لما روى
 السنة من حديث عبد الله بن زيد حكاية وضوئه عليه السلام
 وفيه مضمض واستنشق واستنشق ثلثا ثلثا ثلثا عرفات وروى
 الطبراني بسند انه عليه الصلوة والسلام توفنا فمضمض ثلثا
 واستنشق ثلثا ياخذ كل واحدة ماء جديدا وايصال الماء الى فمناحت
 الشارب والمجاوبين سنة ايضا تكبيرا للغرض لان غسلها فرض
 فكان كتحليل اللحية والاصابع وعدة في الخمسين من الاداب ومع
 ما استرسل اي نزل من اللحية تكبيرا للغرض ايضا وتحليلها الى اللحية
 لما روى انه عليه الصلوة والسلام كان يخلل لحيته وهذا قول ابو يوسف
 وعند ابى حنيفة ومحمد تحليلها مستحب وفي رواية جابر وريح في
 المسوط قول ابى يوسف وهذا اذا كانت كيفة لا ترى البسرة تحشها
 فان كانت خفيفة بان ترى بسترتها لم يغسل ما تحشها كذا في الظهير
 واستيعاب جميع الراس في المسح لمواظبة عليه السلام مع الترتيب في
 بعض الاوقات بما روى اصحاب السنن عن ابي عبد الله عليه السلام
 في حكاية وضوءه عليه الصلوة والسلام انه مسح مرة واحدة
 والادلة على عدم تثليث المسح كثيرة ذكرناها في الشرح وكيفية الاستيعاب
 ان ياخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يبلصق الاصابع اى يضمها
 ويضع على مقدم راسه من كل يد ثلث الخضر والنضر والوسطى
 ويمسك ابهاميه وسبابتيه مرفوعات ويجا في اى باعد بطن كفيه
 عن راسه ويمد يدها اي يدير الى القفا ثم يضع كفيه على جانبي الراس
 ويمسحهما اى جانبي الراس بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه
 وباطن اذنيه بباطن مسبحته وهما المراد بالسبابتين فيما تقدم يقال
 للاصبع التي تلي الاطراف مستحبة بكسر الباء لانها يشار بها الى الوضوء

في الباب الاول ص ٢
 ان روى عن ابى عبد الله عليه السلام
 في سنة واحدة

القلب

لا الحقيق فان يحكم بدسته
كذلك الظهور

مستمع

لا ينبغي ان يفتخر احدكم بما
هو عليه من العلم الا بما هو عليه من العمل

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor creases and discoloration, characteristic of old paper. A vertical red line is visible along the right edge, possibly indicating a binding or a page marker.

سنة وان كان قدر الدرهم فغسله ولجب والدليل قرآنا في الشرح
وان زادت النجاسة المجاوزة للمخرج فقدر الدرهم فغسله اي النجس
والمخرج فرض الجماعا والادب في الغسل المذكور ان يغسله اي
يجح النجاسة حتى ينقيه وينظفه لان المقصود هو الانقاء وليس
فيه اي في الغسل عدد منسئون من ثلث وسبع او غير ذلك ومنهم
من شرط الثلث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم
من عين في تحليل الثلث وفي مقعد النجس والصحيح انه مغفوض الى
رأيه فيغسله حتى يقع في قلبه انه قد طهر الا ان يكون موشوشا
فيقدر في حقه بالثلث كما في كل نجاسة غير مرتبة وقيل بسبع وفي
التوازل حتى يعود من اللبنة الى الخشونة ويغسل بطن اصبع واصبع
او ثلث لابرؤسها مخروزا عن الاستمتاع والمرأة كالرجل في ذلك وكذا
في الاستنجاء بالانجار ليس فيه عدد منسئون عندنا بل يحججه حتى
ينقيه وعند الشافعي لا بد في قامه السنة من ثلث مسحات وفي
فتاوى قاضي خان في كيفية الاستنجاء بالانجار يدبر بالحجر الاول
ويقبل بالثاني ويدبر بالثالثان كان في الصيف وفي الشتاء يقبل
الرجل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث لان في الصيف خصب
سديتان فلو اقبل بالاول يتلطمحان ولا كذلك في الشتاء والمرأة
تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الزمان كلها قال في الخلاصة و
هذا ليس بشرط بل يعمل على وجه يحصل المقصود يعني الانقاء و
ينبغي ان يستنحي بعد ما خطى خطوات وهو الذي يسمى استبراء و
يبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف كذا في فتاوى
قاضي خان وفيها ان استنحي في الشتاء بما يستنح كان بمنزلة من
استنحي في الصيف في المبالغة الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنحي
بالماء البارد ومن الادباء ان يمسح موضع الاستنجاء بالخرقة بعد الغسل
قبل ان يقوم ليزول اثر الماء المستعمل بالكلية وان لم يكن مع خرقة

جفف

في الاستنجاء
في الصيف
في الشتاء

جفقه اي موضع الاستنجاء بعد مرة بعد اخرى تغليلا للماء المستعمل
بحسب الامكان ومن الادباء ان يستر عورته حين فرغ من الاستنجاء
والتجفيف لان الكشف كان لضرورة وقد زالت وكشف العورة
في الخلوة لغير ضرورة خلافا لادب لقوله عليه السلام الله اخو
ان يستحي منه ومن الادب ان يتولى اي يباشر امر الوضوء بنفسه
ولا يامر غيره بان يهتئ له وضوءه او يصيب عليه لما روي انه عليه
السلام قال لا تالوا استعين في وضوئي بالحد وعن البرقي لا بأس
بصبي الخادم وهو لا يثني في ترك الادب اذا كان بطيب نفس ومحبة
بدون امر وتكليف كما روي انه عليه السلام كان يصيب عليه
الوضوء ويهتئ له ومن الادباء ان يجلس المتوضي مستقبل القبلة
عند غسل ساير الاعضاء اي باقي الاعضاء سوى موضع الاستنجاء
لانه عبادة او مقدمة لها فيخار له خير المجالس وهو ما استقبل
به القبلة ومن الادباء ان يكون جلوسه على مكان مرتفع وان
يعسل عورة الاربعة ثلثا وان يضعه على ياره وان كان سينا يغتفر
منه فعن عينية وان يضع يده حالة الغسل على عروته لا على راسه
ومن الادباء ان لا ينكح في اثناء الوضوء بكلام الدنيا بل بالدعوات
المأثورة وان يشهد عند غسل كل عضو قال في فتاوى قاضي خان
يستمر عند كل عضو ويقول شهدان لا اله الا الله واشهدان
محمد عبده ورسوله وان يدعو عند غسل كل عضو بما جاء في
الاثار عن سلف الصالحين فيقول بعد التسمية الحمد لله الذي
جعل الماء طهورا وعند المضمضة اللهم اسقني من حوض
نبيك كاسا لا يظلم بعد ابد او اللهم اعني على ذكرك وشكرك
وتلاوة كتابك وعند الاستنشاق اللهم لا تخرمني راحة نعيمك
وجنتك اللهم ارحمني راحة الجنة وارزقني من نعيمها ولا ترحمني
راحة النار وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبصر

يستعمل الوضوء في
الاستنجاء هو مقدم العادة

في الاستنجاء

وجوه وتسود وجوه اول اللهم بيض وجهي بنورك يوم تبيض
 وجوه اولياك ولا تسود وجهي بذنوبي يوم تسود وجوه اعدائك
 وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كفاي يميني وحاسبي حسابا
 يسيرا وعند غسل اليد اليسرى اللهم لا تعطني كفاي شمالي ولا
 وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وكثري على النار
 واظلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك اللهم غشني برحمته
 وانزل علي من بركاتك وعند مسح الاذنين اللهم اجعلني من الذين
 يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند غسل الرجلين اللهم
 ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الاقدام وقيل هذا عند
 غسل الرجل اليمنى واما في اليسرى فيقول اللهم اجعل لي سعي
 مشكورا وذنبنا مغفورا وعملنا مقبولا وتجارة لن تبور ومن الادب
 ان يغمض اي يغمض والمضمضة تحريك الماء في الفم والمراد هنا
 يدخل الماء فيه للمضمضة ويستنشق اي يصعد الماء في نفق
 يد اليمنى لانهما من جملة الطهور ويمتخط ويستنشد
 لانه من ازاله الاذي قالت عائشة رضي الله عنها كانت يدرسون
 صلى الله عليه وسلم الله وصحبه وسلم اليمنى لظهوره وطعامه
 وكانت يد اليسرى لخلاله وما كان من اذى ومن الادب ان يسأل
 اي يد لك اسنانك بالسواك بالكسر وهو العود الذي يستاك
 كالسواك وقد عده القدوري والاكثر من السن وهو
 الاصح لما ذكرنا في الشرح ثم المستحب ان يكون من شجرة شريفة
 ازالة تغير الغم قالوا ويسنك بكل عود الا الرمان والعصب
 وافضل الاكرام الزيتون وان يكون طوله شبرا في غلط الخط
 ومن فوائد تطهير الفم مرضات للرب تطهيرا للسان مفردة
 للملائكة وكفر الخطيئة ويزيد في الحسنة ويذهب اليك والنفوس
 ويشد الاسنان ويقوى المعدة وطيب كحة الغم ويحل البصر

في غسل اليدين
 في مسح الرأس
 في مسح الاذنين
 في غسل الرجلين

نادر
 في مسح الرأس
 في مسح الاذنين

في مسح الرأس

ويتأكد استحبابه في خمسة مواضع اصفرار الاسنان وتغير الوجه
 والقيام من النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في
 الكفاية واما وقته يعني في الوضوء فذكر في كفاية البيهقي
 الوسيلة والشفاء ان السواك قبل الوضوء وفي تحفة الفقهاء
 وزاد الفقهاء انه سنة حالة المضمضة تكملا لا لبقاء وفي
 مسبوخ شيخ الاسلام ومن السنة حالة المضمضة ان يستاك
 شهيق وهذا ان كان له مسواك والاى وان لم يكن له مسواك
 فبالاصابع اي يستاك بالاصبع قال في المحيط قال على رضي الله
 عنه القشور من السحرة والانهام مسواك ولا تقوم الاصبغ مقام
 المسواك عند وجوده مسواك اي مع عرض الاسنان الذي هو
 طول الغم لا العكس خشيته لما قال الضرر بالثة ويبدى حاجب
 اليمنى من العليا باليسرى منها ثم باليمين من الاسفل باليسرى منها
 ويدلك ظاهر الاسنان وباطنها واطرافها ويبل المسواك ان كان
 يابسا ويغسله عند الاستياك وعند الفراغ منه ومن الادب ان
 يبالغ في المضمضة والاستنشاق وقال في الكفاية المبالغة فيها
 سنة لكن الظاهر انها مستحبة والنسب قد اطلق الادب على
 كثير من المستحبات لان يكون ضاملا لا يبالغ فيها خشية
 الخلق لفساد الصوم والمبالغة في المضمضة قال بعضهم وهو
 شيخ الاسلام جواهر زاده هي الغرغرة في غير الصائم وهي ترديد الماء
 في الحلق وقال الصغرى الشهيد هي كثير الماء حتى يبل الماء في الفم وقال في
 الخلاصة حد المضمضة استيعاب جمع الغم والمبالغة فيها ان يصل الماء
 الى راس حلقه والمبالغة في الاستنشاق جذب الماء بالنفث حتى
 يصعد الى تجويف الفم والماء وكسرها وضغهما وكحلهما والمراد
 هنا الخشوم قال في الخلاصة وحد الاستنشاق ان يصل الماء الى
 المارن والمبالغة فيه ان يجاوز المارن ومن الادب ان يدخل اصبع

في مسح الرأس
 في مسح الاذنين
 في مسح الرجلين

في مسح الرأس

الخضر في صياحه اذنيه اي يقبها عند المسح قال في فتاوى
 قاضي خان لم ينقل عن اصحابنا ادخال الاصبع في صياحه الاذنين
 وعن ابي يوسف انه كان يفعل ذلك انتهى وهو الماخوذ لما روى
 انه عليه الصلوة والسلام ادخل اصبعه في خجرجي دنيه في الوضوء
 والخضر يبلغ في الدخول لصغرها ومن الآداب ان يخلل اصابعه
 اي اصابع رجليه بخضر اليسرى على ما قد قناه ومن الآداب ان
 يترك خاتمه ان كان واسعاً مبالغه في الاستباح وان كان ضيقاً
 لا يدخل الماء تحته بلا كلفة ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة
 لا بد من تحريكه او نزعه ليحصل الاستيعاب وبلوغ الماء الى كل جزء
 من اليدين يمين هكذا ذكر في المحيط فاحترز بظاهر الرواية عن
 ما روى الحسن عن ابي حنيفة وابوسليمان عن ابي يوسف ومحمد بن
 مجوز وان لم يحركه ومن الآداب ان لا يسرف في الماء كان ينبغي
 ان يعده في المناهي لان ترك الادب لباس به والاسراف مكره
 بل حرام وان كان اي ولو كان المتوضي على شط اي جانب نهر جار
 لقوله تعالى ولا تبذر ثروة من الماء روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه سئل الوضوء شرف عن عبد الله بن عمر وقال ثم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بسعد وهو نوضاً فقال ما هذا الشرف
 يا سعد قال وفي الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على ضفة نهر جار
 ضفة النهر بالضاد للبحر مفتوحة ومكورة وبالقاء جانبه
 ومن الآداب ان لا يقر في الماء بان يقرب الى حد الدهن ويكون
 التقاطر غير ظاهر بل ينبغي ان يكون التقاطر ظاهراً ليكون
 غسل اليدين في كل مرة من الثلث ومن الآداب ان يملأ اناه بعد
 الوضوء ثانياً ليكون اسهل عليه اذا اراد الوضوء بعد ذلك
 او يقطع طبع الشيطان عن تشبيله عنه ومن الآداب ان يقول
 عند غامه اي تمام الوضوء او في خلاله اي في اثنائه اللهم جعلني

انظر الى
 انظر الى
 انظر الى

من يسهل

انظر الى
 انظر الى
 انظر الى

انظر الى
 انظر الى
 انظر الى

من التوابين اي كثير التوبة ويجعلني من المتطهرين عن قارور
 المعاصي واوساخها ويجعلني من عبادك الصالحين الذين
 نعمت عليهم بكراماتك ويجعلني من الذين لا خوف عليهم اذا
 خاف الناس ولا هم يحزنون اذ اخزن الناس وان يقول بعد فراغه
 من الوضوء سبحانك اللهم وبحمدك اي سبحك حامدين لك
 على التوفيق لتسبحك اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك
 استغفرك اطلب منك المغفرة واتوب اليك وارجع الى طاعتك
 عن معصيتك ومن الآداب ان يقرأ بعد الفراغ من الوضوء سورة
 انا انزلنا مرة او مرتين ثلاثاً لما روى ان من قرأها في اثر الوضوء غفر
 الله له ذنوب خمس سنه ومن الآداب ان يشرب فضل وضوءه
 بفتح الواو وبعضه قائماً او قاعداً مستقبل القبلة كذا في الخلاص
 لما روى علي بن رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يفعلوه ويقول عقيب شربه اللهم اشغني بشفاياك ودوائك
 بدوائك واعصمني اي احفظني من الوهل بفتح الواو والهاء صدد
 وهل بكسر الهاء اذا ضعف والامراض عطفه الخاص على العام
 والاول جاع كذا لان كل مرض ضعف وكل وجع مرض ولا عكس
 فيهما ويكره الغرب قائماً الا هذا اي شرب فضل الوضوء
 ماء زمزم لان النبي صلى الله عليه وسلم شرب ماء زمزم قائماً
 واما كراهته قائماً فيما عدا هذا من طهوله عليه الصلوة والسلام
 لا يشرب احدهم قائماً ومن سقى فليستقي واجمع العلماء على ان هذه
 الكراهة كراهة تنزيه لا تحريم لانها لا مرطبة لا امر دني في
 فتاوى الغاية ولا بأس بالشرب قائماً ولا يشرب فاشيا وخص
 للسافر انتهى وقد صرح عنه صلى الله عليه وسلم الشرب قائماً في غير
 ما تقدم وكذا الاكل عن ام ثابت قالت دخل علي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فشرب من في فرة معلقة قائماً فمت له ما قطع

كان نادى

واشهد ان محمداً عبداً
 ورسولاً ناظر الى السماء
 الوضوء بفتح
 الهمزة

الوضوء بفتح
 الهمزة
 الوضوء بفتح
 الهمزة

لهم على السلام الى الله تعالى يوم القيمة مع

رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وانما قطعت في القرية ليكون
عندها التبرك وعن علي رضي الله عنه انه انى باب الرحمة فشرى قنينة
وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا يقول في فعلت
رواه البخاري وعمر بن عمر رضي الله عنهما قال كنا ناكل على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام
رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ومن الآداب ان يوصله
اي الوضوء بسجدة بضم السين اي نافلة اي يصلي عقبه نافلة
ولو ركعتين لقوله عليه الصلوة والسلام ما من مسلم يتوضأ بفحص
وضوء ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبل عليهما بقلبه ووجهه
الا وجبت له الجنة الا ان يكون الوضوء في وقت مكروه فانه
لا يصلح لان ترك المكروه اوله من فعل المندوب ومن الآداب
ان يتوضأ على الوضوء لمواظبة صلى الله عليه وسلم لكل صلوة
ومعلوم من حاله انه لو يكن يحدث في كل وقت ومن الآداب ايضا
استصحاب النية الى اخر الوضوء وتعاهد ما قال العين وفي الخلاصة
يجب اتصال الماء اليه وتجاوز حدود الوجه واليدين والرجلين
ليستيقن غسلها ويطلب الغرة وحفظ ثيابه من التقاطر والنبات
النافع مما يحرم او يكره وقوله فهو راجع الى بان اذ لا بد من تقدير
ليصح قوله ان يستقبل القبلة وما عطف عليه وقوله وقت الاستنجاء
وقع سهوا والضواب وقت قضاء الحاجة لانه قد قدم ان ترك
استقبال القبلة وقت الاستنجاء آداب وانما النهي استقبالها
وقت البول والغسل فانه مكروه كراهة مخبر سواء كان في الصحراء
او في البناء لظلاله في قوله عليه السلام اذا انبتم الغائط
فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها وكره ايضا ان يمكث
الصغير لقضاء الحاجة نحوها وقالوا بكرة ان يمد رجله في
القوم وغيره الى القبلة والمصنف وكنت الفقه الا ان يكون على

اذ عدم استقبال
القبلة وقت
الاستنجاء ليس
عونا له في وقت
هو سال النهي
الذي هو المستحب
القبلة وقت
الاستنجاء

مكان مرتفع عن المجازاة وكذا يكره ان يستقبل بالبول والغائط
الشمس والقمر لكونهما آيتين عظيمتين من آيات الله تعالى
وان يستقبل الريح بالبول لئلا يرجع عليه الريش ولا كيف
عورته عند احد فان كشفها حرام والاستنجاء بالماء افضل
ان امكنه الاستنجاء به من غير كشف عند احد فان لم يمكنه
ذلك يكفي الاستنجاء بالاجار اي يجب عليه ان يكفي
بالاجار ولا يترك المحرم والتقيد بقوله اذ لم تكن الخفاصة
اكثر من قدر الدرهم لا ينبغي ان يعمل بمفهومه وهو انها كانت
اكثر من قدر الدرهم يجوز الكسف بل لا يجوز الكسف عند احد
اصلا لانه حرام بعد زيه في ترك طهارة الخفاصة اذ لم يمكنه
ازالتها من غير كشف قال البرازي ومن لا يجد ستره تركه يعني
الاستنجاء ولو على شاطئ نهر لان النهي ارجح على الامر حتى
استوعب النهي الا زمان ولم يقتض الامر التكرار وقال قاض
خان قال لا كشف الا عورة للاستنجاء بصير فاسقا وان لا
يستنجي بيد اليمنى لقوله صلى الله عليه واله وسلم اذا شرب
احدكم فلا ينفس في لثائه واذا اتي الخلاء فلا يمس ذكره بيمنه
ولا يمسح ولا يستنجي بطعام ولا بروت ولا يعظم لقوله عليه
الصلوة والسلام لا تستنجوا بالروت ولا بالعظام فانه اذا ر
انحو انكم من الجن واذا نهى عن الاستنجاء بزاز الجن فاد الانس
او بالنهى لا يعلق الدواب قياسا على نادر الجن ولا يجوز الغبر
كؤبه ومائه وحجره لان التعرض له بغير رضا حرام ولا ينجي لانه
ملوث وذا في خزائنه الفقه الخريف والاجر لانه ربما خرج كالزجاج
فانه يكره الاستنجاء به لذلك وفي جامع الجوامع ولا يستنجي بالفض
لانه يورث البأسورة وفي الظهيرة ولا ياورا ولا يستنجي بالفض
بهذه الاشياء يكره ولكن تجزئه لان المعتبر الانقاء وقد حصل

الذي كثر بالقبلة من ماء
في شاطئ كل واحد من
البحرين

ويستحب بالجر والمد والتراب والرميل والرماد والخشب والحرقه
 والقطن واللبد وفي الصيرفة كره بالخشب وفي نظم الذنود
 يستحب الاستنجي بالحرقه والقطن ونحوهما لانه يورث الفقر ولا
 يستحب اي لا يلقى النجاسة وهي ما يدفعه من انفسه او صدره الى
 حلقه وكذلك البزاق ولا يمتشط ولا يلقى المخاط في الماء لانه
 النجاسة والمخاط يستعد رفقاً حتى لا يمنع الانقياع بالماء الذي
 القى فيه وان لا يتعدى اي يتجاوز الحد المستون في الزيادة عليه
 والنقصان منه في المرات الثلث بان يجعلها اربعة او اثنين اغير
 ضرورة وفي المواضع بان يغسل اليد الى الابط والرجل الى الركبة
 او يقصر عن المرفق والكعب فلو لم يكرهه اذا لم يكن مقدار حصول
 الطهارة او نية اطالة العرة والثاني غير جائز وان لا يمسح بغيره
 اي اعضاء وضوءه بالحرقه التي مسح بها موضع الاستنجاء شريطة
 لمواضع الوضوء وان لا يضرب وجهه بالماء عند الغسل بل يسل
 الماء من على جبهته ارسالاً وان لا يلق في الماء عند غسل وجهه
 ولا ينحصر فاه ولا عينيه بقبض شديد بان تنكمح جفون الشفتين
 ونحوهما العينين اي اطراف الاجفان ومنابت الهدب حتى اوقية
 على شفتيه او على جفنيه لانه اي بقعة ولو قلت لا يجوز وضوءه
 لوجوب استيعاب الوجه وهي منه وكراهية ايضا الامتناع باليمين
 وتلك المسح بما جدد فروعه وفي فوائدها حفظ الكبر لو لم يمسح
 بده اليسوى فلا يقدر ان يستنجي بها ان لم يجد من يصب عليه الماء
 لا يستنجي بالماء الا ان يقدر على الماء الجاري وان شئت كلنا اليد
 يمسح زراعته على الارض ووجهه على المايط ولا يدع الصلوة
 وكذا المريض اذا كان له ابن او اخ وليس له امرأة او جارية وعجز عن
 الوضوء بوضئه الابن والاخ الا انه لا يمس فرجه الا من يحمل له
 وطهاها ويسقط عنه الاستنجاء مقطوع الرخا ان يمسحها شي

النجاسة من كان يلمس بها
 النجاسة بالعلم النجاسة
 النجاسة بالعلم النجاسة
 النجاسة بالعلم النجاسة

عند العين ما يشبه
 عند العين ما يشبه
 عند العين ما يشبه

وكذا الرضة لا يمكن لها زوج ولا
 وكذا الرضة لا يمكن لها زوج ولا

وان قل من ثلث اصابع غسله وان قطعت الرجلان واليدان
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم تسقط الصلوة وفي مجموع
 التوازي لان لم يمكنه الوضوء واليتم لا يصلي عندهما وعند
 ابى يوسف يصلي بالايماء كما في المحبوس والموضي اذا استنجي
 ان كان على وجه السنة بان ارخى انتقض وضوءه والاستنجاء
 بالاجار ونحوها ثانياً يوجب عن الماء اذا كان الخارج معناه انما
 اذا خرج دم او قيح فلا واد اراد دخول الخلاء يستحب ان يدخل
 بثوب غير ثوبه الذي يصلي فيه ان تيسر ولا يفتتحه في حفظ
 من النجاسة والماء المستعمل ويدخل مستورا الراسل ويقول
 عند دخوله بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبيث والخبيثات
 ولا يصح معه ما فيه اسم الله او شيء من القرآن الا ان يكون
 مستورا ويبدأ في الدخول برجله اليسرى وفي الخروج باليمى
 ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسع بين رجليه ويميل على اليسرى
 ولا يتكلم ولا يذكر الله ولا يرد السلام ولا يثبت عاهلاً فان عطف
 هو محمد الله بقلبه ولا يتحرك لسانه ولا ينظر الى عورته الحاجة
 ولا الى ما يخرج منه ولا يكسر الاشفات ولا يفرق ولا يخط
 ولا يتنحى الحاجة ولا يجب بدنه ولا يرفع طرفه الى السماء ولا
 يطيل القعود الا للضرورة فاذا فرغ وخرج من الخلاء يقول
 غفر لي الحمد لله الذي اذهب عني ما بوزني واسك على ما يغني
 ويكر البول والتغوط في الماء سواء كان راكداً او جاكاً او على
 شط نهر او حوض او عين او بئر او تحت شجرة او في زرع او ظل او في
 حنب سجد او مصلى عيداً وبين المقابر وبين الدواب والطريق
 كذا في الحدادى وكل ذلك عند عدم الضرورة فان الضرورة
 شيخ المخطورات والمخ في الاستنجاء كالرجل وقد تقدم ذلك
 هذه الطهارة التي ذكرت في الطهارة الصغرى المخصوصة

صورة رجل على اقل من ثلث اصابع
 صورة رجل على اقل من ثلث اصابع
 صورة رجل على اقل من ثلث اصابع

العدة بالكسر صاعداً أحرف

شأنه
الصلوة

بعض الاعضاء واما الطهارة الكبرى الشاملة لجميع الاعضاء
فهى الغسل وسببه اى سبب وجوبه عند ازالة ما لا يحل الا
عدة اشياء منها خرج المني من الذكر والفرج الداخل خال كون المني
حاصلاً بشهوة فانه يوجب الغسل حينئذ بالاجماع اما انفصاله
عن موضعه من الذكر والفرج بشهوة فيختلف فيه علم ان الغسل
فما يجب بالمتى لجماعاً من امتنا بقيد من أحدها ان يكون قد انبعث
عن شهوة فلو سال من ضربها وحمل شئ ثقيل وسقوط من غلوا ليج
الغسل عند اخلاق الشافعي الثاني ان يخرج عن العضو الى خارج
البدن او ماله حكمه كالفرج الخارج والفتنة على قول فادام في
الفرج الداخل او في قصبة الذكر لا يجيب الغسل عند اخلاق المالكية
واما اشتراط وجود الشهوة عند الانفصال من الذكر ايضا فحقه
فيه قال ابو يوسف وجودها عنده شرط وقال ليس بشرط حتى
ان المختل اذا اخذ ذكره اى مسكه حتى سكنت شهوته وخرج المني
بعد مكنون الشهوة يجب عليه الغسل عند اخلاق الابي يوسف
وكذا الواسطي بالكف او مس او نظره فارتل فلما انفصل عن مكانه
اسك ذكره حتى سكنت الشهوة وكذا الواعظ قبل ان يبول او ينال
نرسا لانه بقية المني يجيب عادة الغسل عند اخلاقه والفتوى
على قوله في حق الضيف وعلى قولهما في غير كذا في الحدادى ولو خرج
منى بعد ما بال او نام لا يجيب الاعادة اجماعاً وكذا يوجب الغسل
الإبلاج اى ادخال ذكر من مجامع مثله في احد السيلين القبل والبر
من الرجل اى الذكر المشتهى والمرأة المشتهة اذا توارتا اى غابت
للمشفة اى الكثرة او مقدارها ان كانت مقطوعة في أحدهما
سواء قبل المولج او المولج فيه ولم ينزل واحد منهما وجب الغسل
على الفاعل والمفعول به الكافين لقوله عليه الصلوة والسلام
اذا جاوز الختان الختان وجب الغسل واما وجوبه على المفعول به

الفتنة بالفتح ذكره ومعدنى
شأنه

الفتنة بالفتح ذكره
ذكره من ترسوه
درججه فمقتضاه
كلود احرف

الفتنة بالفتح ذكره
ذكره من ترسوه
درججه فمقتضاه
كلود احرف

العدة بالكسر صاعداً أحرف

الفتنة بالفتح ذكره
شأنه

الفتنة بالفتح ذكره
ذكره من ترسوه
درججه فمقتضاه
كلود احرف

في الدبر فبالقياس على المفعول به في القبل احتياطاً اما لو اوج في
البهيمية والميتة والصغيرة التي لا تجماع مثلها وهي بنت
ست مطلقاً وبنت سبع او ثمان اذا لم تكن غيلة فلا يجب عليه
الغسل ما لم ينزل لقصور الشهوة وذكر الاسيحي ان بالالإجماع
في الصغيرة التي لا تجماع مثلها يجب الغسل والصحيح عدم
الوجوب وكذا يوجب الغسل الحيض والنفس بالاجماع ومن
استيقظ من منامه فوجد على فراشه او ثوبه او تحت يده او
يتذكر الاحتلام فان المسئلة على ستة اوجه لانه اما تذكر
الاحتلام او لا وعلى كل من التقديرين اما ان يتيقن كونه منياً
او كونه مدنياً او شك فان تذكر الاحتلام ان يتيقن انه منى او انه
مدنى وشك في كونه منياً او مدنياً فعليه الغسل في الحالات الثلاث
اجماعاً لان الاحتلام سبب لخروج المني في سلبه والمني قد يفر
بالهواء او بحجارة البدن فيصير كالمدنى ما اذا لم يتذكر الاحتلام
ويتيقن انه منى او شك فكد لك يجيب الغسل اجماعاً وايضا وان يتيقن
انه مدنى فلا غسل عليه في هذه الحالة عند ابي يوسف اذ لم يتذكر
الاحتلام وبه اخذ خلف بن ايوب وابواليث وهو قيس وعنده
يجب وهو لحوط لما تقدم من الاحتمال والنوم سبب الاحتلام
وكبر من روبا لا يتذكرها الرأى فلا يبعد انه احتلام ونسبه والغسل
لم يذكره لهما مع انه عليه الفتوى وان استيقظ فوجد في
احليله بلا روم يتذكر كحلم فينظر ان كان ذكره منتشر قبل النوم
فلا غسل عليه لان الانتشار سبب لخروج المني فيحمل على انه
مدنى وان كان ذكره قبل النوم ساكناً فعليه الغسل للاحتياط
هذا الذي ذكر من عدم وجوب الغسل اذا كان الذكر منتشر اما
هو اذ نام قائماً او قاعدا لعدم الاستغراق في النوم عادة اما اذا
نام مضطجعا او يتيقن انه اى الليل منى فعليه الغسل لان الاضطجاع

الفتنة بالفتح ذكره
ذكره من ترسوه
درججه فمقتضاه
كلود احرف

سبب الاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام فحمله عليه
وهذا الفصل المذكور في المحيط والذخيرة قال شمس الائمة الملقون
هذه مسئلة بكثر وقوعها والناس عنها غافلون ولنا فيه اشكال
ذكرناه في شرح حاصله ان الظاهر عدم وجوب الغسل وان احتلم
ولم يخرج منه شيء اي ذكر الاحتلام ولم يجد بدا لا يغسل عليه لجماع
وكذا المرأة اي ان احتلمت ولم يخرج منها شيء فلا يغسل عليها الحديث
الصحيحين ان ام سليم قالت لرسول الله ان الله لا يستحي من الحق
فهل علي المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء وقال محمد
عليها الغسل احتياطاً لاحتمال انه يخرج نزعة ويهتدي بعض
المشايخ وقيل ان كانت متسقية بحب والافلا والاول اصح للحديث
المذكور وبه روي الفقيه ابو جعفر انه ما لم يخرج منها شيء من الفرج
الداخل لا يلزمه غسل في الاحوال كلها وبه اخذ شمس الائمة
للخلاف والحاكم الشهيد ولو جامع واحتلم وغسل قبل ان يبول
او ينجم فخرج منه بقية المتى وجب عليه الغسل ثانياً عندئذ
حنيفة ومحمد رحمهم الله خلافاً لابي يوسف وقد قدمنا وهو
افاق السكون فوجدنا فعله الغسل كما في النائم وان وجد
مذيافاً لا يغسل عليه بالاتفاق وكذا المعنى عليه لان السكر والجماع
ليسا مضمرا لاحتلام بخلاف النوم وان استيقظ الرجل والمرأة
فوجدا منيا على الفراش وكل واحد منهما يكر الاحتلام اي لا يذكر
وجب عليهما الغسل احتياطاً لاحتمال وجوده من كل منهما وقال
بعضهم ان كان المتى طويلاً فغسل الرجل لان منيه يدق فيقع طويلاً
وان كان مدوراً فغسل المرأة لان منيها يسيل فيقع في بقعة واحدة
وقال بعضهم ان كان ابيض غليظاً فمن الرجل وان كان اصغر فيهما
فمن المرأة والاحتياط اول فروغ قالت مع جني ياتيني في النوم
سراً واخذ لذة الوقاع اتفقوا انه لا يغسل عليها وهذا اذا لم

باب ما اذا احتلم

نزل فان انزلت وجبا الغسل يومئذ فيما دون الفرج من قبل
المتى الى رحمها لا يغسل عليها فقد لا يرفع والا تراها الختان
حبكت منه وجبا الغسل لانه دليل الانزال فتعبد ما حصل
بعد ذلك لجماع قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان الخراج
من الفرج الداخل شرط لوجوب الغسل ولم يوجد احتلام او عالج
كفته فالفصل المتى على الصلابة شد ذكره وصلي من غير غسل
صحت لتعلق وجوب الغسل بالخراج ايضا صبي ابن عشر جامع
امرأته البالغا فغسل عليها الغسل لوجود مواراة الخشفة بعد
توجه الخطاب ولا يغسل على الغلام لانعدام ما يجب لانه
يوم مرتب تخلفا كما يورث الوضوء والصلوة من زمان الزوج
بالغا والزوجة صغيرة مشتهة فاجوب على الحكم وذكر صبي
لا يشتهي غير زلة الاصبع وفي وجوب الغسل با دخال الاصبع
في القبل والبرخلاف وكذا ذكر غير الادمتي وذكر الميت وما يشي
من خشب وغيره بالخراج منه متى ان كان ذكره منتشر فعليه
الغسل لوجود الشهوة والافلا لفقدها راي في نومه انه يجامع
فانتهى ولم يربلا فخرج منه مذى لا يجب الغسل وان خرج من
وجبا غسل الصبي والصبية الاحتلام لذي به البلوغ وانزلا
على وجه اليقين والشهوة لا يجب الغسل لان الخطاب انما توجه
عقب الانزال فهو سابق على الخطاب وكذا اذا حاضت الحيض الذي
به البلوغ وقال بعضهم يجب في الحيض قال قاضي خان والاحوط
وجوب الغسل في الكل واقاوا يغسل الغسل بالمضمضة والاستنسا
وغسل ساير البدن اي باقيه وانما فرضت المضمضة والاستنسا
في الغسل دون الوضوء لان الواجب في الغسل غسل جميع البدن
وداخله والتم والافق منه وفي الوضوء غسل الوجه وباسمائه
لانه من الوضوء وليس فهما موجهة واصال الماء في الغسل

وم غسل
فان

الخطاب
ولو كان

والاول ان يغسل القبل والغسل
في الرجلين لان الشهوة من بين غايه
مقتضى ان يغسل تمام الجسم
وقد لا يشك في ذلك دون الجنين بعد

الكتف غليظة نسبه قديمين
 هو شمس من جوف ثقل
 نسبه

الشعر فرض وان كفاى ولو كان الشعر كيقابا لاجماع وكذا يفرض
 ايصال الماء الى اثناء اللحية وانشاء الشعر من الراس والبدن حتى
 لو كان الشعر مبتدئا ولم يصل الماء الى اثناء لا يجوز الغسل لما قوله
 تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا من المياغة والمراة في الاعتسال
 كالرجل في وجوب تجميع الشعر والبشر ولكن الشعر المسترسل
 اى النازل من ذوائبها جمع ذائبة وهى الخصلة من الشعر غسله
 موضع اى ساقط عنها في الغسل اذ بلغ الماء اصول شعره الحديث
 ام سلمة انها قالت قلت يا رسول الله انى امرأة اشد ضمير راسي فانفضت
 في غسل الجنابة فقال لا انا كفيك ان تحبى على راسك ثلث خبات
 ثم تفيض من الماء فتطهرين وفي رواية فانفضت والجنابة
 قال لا الى اخره ولا يجب بل ذوائبها وفي البقال الصحيح انه يجب غسل
 الذوائب وان جاوزت القدمين وفي بسوط بكرى وجوب ايصال
 الماء الى شعب عقاصها اختلاف المشايخ وفي الهداية وليس عليها
 بل ذوائبها هو الصحيح وكذا صححه غيره وهو الوجه المحصر المذكور
 في الحديث وللرجح وهذا اذا كانت مضطورة فان كانت متقوضة
 يفترض عليها ايصال الماء الى اثنائها اتفاقا لعدم المخرج بخلاف الرجل
 فانه يجب عليه ايصال الماء الى اثناء الشعر وان كان مضطورا
 لا ضرورة في حقه لا مكان الملق كذا ذكره اى الفرق بين الرجل والمرأة
 في غنية الفقهاء وذكر في المحيط ان الرجل اذا قص شعره كما يفعل
 القلويون اى المشبون الى على بن ابي طالب رضى الله عنه وبضه
 يخصهم من كان من غير فاطمة رضى الله عنها والاكثر جمع ترك
 يضم الناء اسم جنس كالعربي ورتاهل يجب ايصال الماء الى اثناء
 الشعر اى الى خلا الشعر عن اى حنيفة رحمة الله وبيان نظر الى
 الغادة واللام ضرورة وذكر الصدر الشهادة اى الشان يجب ايصال
 الماء الى اثناء الشعر في حقه لعدم الضرورة والاحتياط قال في

المراة

بالبشر كساجد وكما
 ذائبا ورتاهل

ولا احاطا بالاناء

المراة وفي شعر الرجل يجب ايصال الماء الى المسترسل ولم يذكر
 غير ذلك هو الصحيح امرأة اغتسلت هل تنكف في ايصال الماء الى
 ثقب القيرط ام لا والقيرط بضم القاف واسكان الراء ما يتعلق في
 شعبة الأذن قال اى محمد في الاصل وعند عادة صاحب المحيط
 قال ومراة ذلك تنكف فيه اى في ايصال الماء الى ثقب القيرط
 كما تنكف في تحريك الخاتم ان كان ضيقا والمعتبر فيه غلبت النظر
 بالوصول ان غلب على ظنها ان الماء لا يدخله لا تنكف تنكف
 وان غلب على ظنها انه قد وصل فلا سواء كان القيرط فيه ام لا وان
 انضم الثقب بعد نزاع القيرط وصار مجالا ان امر الماء عليه يدخله
 وان غفل الا فلا بد من مراة ولا تنكف لغير الامرار من ادخال عوف
 ونحوه فان المخرج مدفوع وانما وضع المسئلة في المراة باعتبار الغالب
 والا فلا فرق بينها وبين الرجل وكذا في قوله امرأة اغتسلت وقد
 كان النشان في بطنها رها عجيب قد جفم بجزء غسلها وكذا الوضوء
 لا فرق بين المراة والرجل لان في الجمين صلابة تمنع نفوذ الماء
 قال بعضهم يجوز والا قول اظهر ولو بقي الدرن بالتحريك الى السخ
 في الاطراف جاز الغسل والوضوء لتولد من البدن يستوى فيه
 اى في الحكم المذكور للدق اى ساكن المدينة والقروى اى ساكن
 القرية لما قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل للقروى لان درنة من
 القرب والطين يصفده الماء ولا يجوز للدق لانه من الودك فلا
 ينفذه الماء والاول هو الصحيح قال الذبوشى وقال الصغارى يجب
 الايصال الى ما تحته ان طال الظفر وهو حسن الاقل الذى
 لم يجس اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجلدة قال بعضهم يجوز غسل
 لانه خلقى وقال بعضهم لا يجوز وهو الاصح لانه له حكم الظاهر حتى
 ان البول اذا نزل اليه انقض الوضوء والمضى اذا خرج اليه وجب الغسل
 بالاجماع وكذا صححه الزنك في شرح الكنز واختاره في التوازل

يا عروسكم المرحم
 اصرف

خرج بوله حتى صار في القلفة فعليه الوضوء بالاجماع وان لم يظهر
اي ولم يظهر الى خارج القلفة رجل اغتسل وبقي بين اسنان طعام
من خبز او غيره قال بعضهم ان كان زائدا على قدر المحضة لا يجوز
غسله وان كان قدر المحضة او اقل يجوز اعتبارا بفساد الصوم
والصلوة باطلاع ما فوق المحضة لا باطلاع مقدارها على قول
الصحیح ان مقدارها غير معقود هناك انما العفو مادونه فانه قليل
وفي الفتاوى ان كان بين اسنان طعام ولم يصل الماء تحته في الغسل
جاذ لان الماء شئ لطيف يصل تحته غالباً قال في الخلاصة وبه
يفتي وقال بعضهم ان كان صلياً بضم الصاد اي قوياً ممضوغاً
مضغاً متأكداً اي شديداً بحيث تدأخلك اجزاءه وصار كالبحين
الصلب لا يجوز غسله قل وكثر وهو الاصح لامتناع نفوذ الماء
مع عدم الضرورة والمخرج وذكر في المحيط اذا كان على ظاهر يده
جلده مكشوح خبز ممضوغ فدهق واغتسل او توضع ولم يصل الماء
الى ما تحته لم يجز وكذا الدرر اليايس في الانف لان هذه الاشياء
تمنع نفوذ لصلابتها وقال في الذخيرة في مسئلة الجنائز بان بقي من
جرمه على بدنها والظن والدرن اذا بقيا على البدن يجزى وضوء
للضرورة ولان هذه الاشياء لاصلاية لها فينفذها الماء وعليه
الفتوى اي على ما في الذخيرة اذا العبر في جميع ذلك نفوذ الماء و
وصوله الى البدن واذا كان برجله شقق جعل فيه السهم والمرهون
كان لا يضره ايضا لا يجوز غسله ووضوءه وان كان بضم يجوز
اذا ام الماء على ظاهر ذلك وايصال الماء الى داخل السترة فرض كونه من
ظاهر البدن وكذا الاستنجاء بالماء وان لم يكن اي ولم يكن عليه
اي على موضع الاستنجاء نجاسة حقيقية لان فيه نجاسة حكمية
وهي الجنابة وكذا التحليل الاصابع في الاغتسال والوضوء فرض ان كانت
الاصابع منضمة بحيث لا يدخلها الماء بلا تحليل غير مفقوعة وان كانت

عند الغسل فرض

الاصابع مفقوعة فهو اي التحليل سنة وكذا انقاء البشرة اي
ظاهر الجلد باسالة الماء عليها وبل الشعر فرض ايضا لقوله
صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم الا قبلوا الشعر وانقوا الشعر
ولقوله عليه الصلوة والسلام تحت كل شعرة جنابة ولو بقي شئ
من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وان قل اي ولو كان ذلك
الشئ قليلا بقدر راس ابرة لا فتراض استيعاب جميع البدن وشعر
الماء يقوم مقام المضمضة اذا كان لا على وجه السنة اطلع الماء الى كل
والا فلا وفي واقعات الناطقي انه لا يجزى ولو كان لا على وجه السنة
ما لم يجز قال في الخلاصة وهذا الخوط ولو تركها اي المضمضة وكذا
الاستنشاق ناسيا فصلي فترد كذلك بضمضه ويستشق و
يعيد ما صلى ان كان فرضا لعدم صحته وان كان نفلا فلا اعدم صحة
شروعه وكذا الحكم في كل جزء من البدن اذا شئ غسله وسنة الغسل
ان يقدم الوضوء عليه كوضوء الصلوة من غير استثناء مع الرأس
هو الصحيح في ظاهر الرواية وروى الحسن انه لا يمسح راسه الا غسل
الرجلين فانه يؤخره اذا كان قائما في مستنقع الماء او على تراب بحيث
يجتاح الى غسلهما بعد ذلك اما لو قام على حجر او لوح بحيث لا يجتاح
الى غسلهما ثانيا فلا يؤخر غسلهما وان يزيل النجاسة الحقيقية كالطين
ومحوه عن بدنه ان كانت اي ان وجدت على بدنه نجاسة ثم صب
الماء على راسه وسائر بدنه ثلثا وكيفية ان يصب على منكبيه الايمن
ثلثا ثم الايسر ثلثا ثم على راسه وسائر جسده وقيل يبدأ بالايمن
ثم بالراس ثم بالايسر وقيل يبدأ بالراس ثم بالايمن ثم بالايسر وهو
الاصح ولو انفس فيما جاز ان مكث قدر الوضوء والغسل فقد
كمل السنة والا فلا ثم يتنحى عن ذلك المكان الذي اغتسل فيه فيغسل
رجليه ان كان قيامه في مستنقع الماء وان لا يمسح في الماء وان
لا يفتقر لما تقدم في الوضوء وان لا يستقبل القبلة وقت الغسل ان

كانت عورتها مكشوفة وان كان مستورا فلا بأس به وان يدلك
كل اعضاءه بمباغة في المرأة الاولى ليعم الماء البدن في المراتين
الاخرين فالذلك في الغسل سنة وليس بواجب الا في رواية عن
ابي يوسف وان يغتسل في موضع لا يراه احد لاحتمال انكشاف
العورة حال الاغتسال واللبس وذكر في القنية عليه الغسل
وهناك رجال لا يدعه وان راوه ويختار ما هو اسر والمراة بين
الرجال تؤخره وبين النساء لا والمراد بقوله وان راوه رواية ما
سوى العورة فان كشف العورة لا يجوز عند احد في الصحيح
في الخلق قيل يا نعم وقيل يعفى الزمان القليل دون الكثير وقيل لا بأس
به وقيل يجوز ان يخرج للغسل ويجوز زوجه للجماع اذا كانت اليه
صغيرة مقدار خمسة اذرع او عشرة وان لا ينكح بكلام قط من كلام
الناس وغيره لانه في مصيب الماء المستعمل ويستحب ان يمسح يده
عند بل بعد الغسل وان يغسل رجله بعد للبس لا قبله مسارعة
الى التستر وان يصله بسجدة لما تقدم في الوضوء واما النية فليست
بشرط في الوضوء والاغتسال بل سنة فيهما حتى ان الجنبا اذا
انغمس في الماء الجاري او في الحوض الكبير للتبريد قيد بالكبر
لان الصغير يتأتى فيه الخلاف الذي في البر وسيا في انشاء الله
تعالى وقيام في المطر الشديد وتضمن واستنشق في جميع ذلك
يخرج من الجنابة عندنا خلافا للائمة الثلاثة لان المقصود حصول
الفعل الماء موزون وقد حصل فلا فرق بين كونه عن قصد ولا عن
قصد الا انه اذا لم ينو لا يحصل له ثواب وقد حققنا الكلام في
في الشرح والاغتسال على احد عشر وجهها خمسة منها فرضية
لثبوتها بالكتاب والاجماع القطعيين لاغتسال من الحيض و
الاغتسال من النفاس والاغتسال من النقاء لثبوتها اذا كان
مع غيبوبة الخشفة والاغتسال من خروج المني على وجه الدفق

كبرية لعة

والشهوة والاغتسال من الاحتلام اذا خرج منه اي من الاحتلام
او من الخيل المني والمدني وقد تقدم الكلام على ذلك كله واربعه
منها سنة غسل يوم الجمعة والاغتسال منه مندوب عندنا وعند
مالك هو واجب وهو للصلوة عند ابي يوسف واليوم عند الحسن
حتى لو لم يصل به ينال ثواب الغسل اذا وجد في اليوم عند الحسن
لا عند ابي يوسف ومن لا جمعة عليه يندب له الغسل عند الحسن
لا عند ابي يوسف وغسل العيدين والاغتسال مستحب ايضا لانه
يوم اجتماع كالجمعة وغسل غرفة مستحب ايضا للاجتماع وكذا
الغسل عند الاحرام مستحب ومن الاغتسال المندوبية الغسل
لدخول مكة ووقوف مزدلفة ودخول المدينة ومن غسل البيت
وللجمامة ولليلة القدر اذا راها وللجنون اذا افاق وللصبي اذا
بلغ بالسن والكافر اذا اسلم ولم يكن نجسا وكفى غسل واحد للجمعة
والعيد اذا جمعا كما يكفي لغرضي جماع وحيض وواحد منها اي
الاحد عشر واجب على الكفاية وهو غسل الميت حتى لا يجوز الصلوة
عليه الغسل واليتيم عند عدم الماء هكذا ذكره والظاهر من
الادلة انه فرض كفاية ذكره ابن الهمام والستروحي في شرح الهداية
وغيرهما وواحد منها مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم وقد تقدم
هكذا ذكره مطلقا شمس الائمة السرخسي في شرحه للبسوط
ذكر في المحيط ان الكافر اذا جنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل
لان الجنابة باقية بعد اسلامه بخلاف ما لو اسكت بعد انقطاع
الحيض حيث لا يجب عليها الغسل لان الانقضاء بالحيض ليس
باقيا وقال قاضي خان الاحوط وجوب الغسل في الفصول كلها
فروع ان جنب المرأة تزدركها الحيض فان شاءت اغتسلت وان
شاءت اخرت حتى تطهرت وكذا المايض اذا احتلمت وحيضت
والجنب اذا اغتسل الى وقت الصلوة لا ياتم ولا بأس للجنب

في الجنابة

ان ينام ويعاود امله قبل ان يغتسل او يتوضأ ولكن يستحب الوضوء
ان اراد المعاودة ولا بأس بان يغتسل الرجل والمرأة من ثاء واحد و
يكبر للجنب الاكل والشرب ما لم يغسل يديه وفاه وقال قاضي خان
يستحب ان يغسل يديه وفاه اذا اراد ان ياكل ويشرب وان تركه
فلا بأس به وقيل ان شرب على وجه السنة لا يكره والاكوه ولا
يجوز للجنب والمخاض والتقياء قراءة القرآن لقوله صلى الله
عليه وسلم لا تقرأ المائض ولا للجنب شيئا من القرآن يعني لا يجوز
ان يقرأ آية تامة وان قرأ ما دون الآية بقصد القرآن او قرأ القرآن
لا يقصد القرآن بل على قصد الدعاء او قرأ الآيات التي تشبه الدعاء
مثل ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار ونحوها على نيقة الدعاء وكذا لو سمع خبرا سارا فقال الحمد لله
او خير سوء فقال ان الله وانا اليه راجعون او قرأ بسم الله الرحمن
 الرحيم على وجه الثناء لا على قصد القرآن يجوز اما ما دون الآية
 فلا لانه لا يند بقراءة قارة وهذا اختيار الطحاوي وذكر الزاهد
 ان عليه الاكثر واما على قول الكرخي فلا يجوز قراءة ما دون
 الآية ايضا وهو الذي اختاره صاحب الهداية وجماعة وقيل
 يكبر قراءة ما دون الآية على وجه الدعاء والثناء وقيل لا يكره
 وهو الصحيح قال في الخلاصة واما قراءة دعاء القنوت فلا يكره
 في ظاهر مذهب اصحابنا لانه ليس بقرآن وعن محمد رواية شاذة
 انه يكره لما روى عن ابي بن كعب رضي الله عنه انه كتبه في مصحف
 والصحيح الاول ولا يكره التهنيت للجنب والمخاض والتقياء بالقرآن
 لانه لا يند بقراءة وكذا لا يكره لهم التعليم للصبيان وغيرهم
 حرقا حرقا اي كلمة كل مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول الطحاوي
 اذا علم نصف آية وقطع نصفها هكذا يجوز والمصنف
 اختاره قوله في الاول وهما مشي على قول الكرخي وكذا لا يجوز

له كتابة القرآن لان فيه مسته للقرآن وذكر في الجامع الصغير
المشوي الى قاضي خان لا بأس للجنب ان يكتب القرآن والصحف
او اللوح على الارض والوسادة ونحوها عند ابي يوسف خلافا
 لمحمد لانه ليس فيه من القرآن ولذا قيل المكروه من المكروب
 لا مواضع البياض ذكره الامام الترمذي وينبغي ان يفصل
 فان كان لا يمس الصحيفة بان وضع عليها ما يحول بينها وبين
 يد يؤخذ بقول ابي يوسف لانه لم يمس المكروب ولا الكتاب و
 الا فيقول لمحمد لانه قد مس الكتاب ولا يجوز له ان يمس للجنب والمخاض
 والتقياء من المصحف الا بغلافة وكذا كل ما فيه آية تامة من
 لوح او درهم ونحو ذلك لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون
 وقوله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم لا يمس القرآن الا
 طاهر ولا يجوز لهم ايضا اخذ درهم فيه سورة من القرآن هذا
 بناء على عادة من كان يكتب على الدرهم سورة الا خلاص وليس
 بقيد بل لو كانت آية واحدة فالحكم كذلك لا بصرة وكذلك لا يجوز
 المس المذكور للمحدث ايضا لانه غير طاهر هذا يعني جواز اخذ
 بالغلاف اذا كان الغلاف غير مشرر اي غير مجبوك مشدود بعض
 الى بعض وان كان مشررا لا يجوز اخذ به ولا يمس هو الصحيح
 قال في الهداية وفي المحيط والغلاف هو الجلد الذي عليه
 اصح القولين وتصح الهداية هو الاحوط والاولى والمخرطة
 اي الكيس احق من الغلاف في انه لا يكره اخذ المصحف بها لوجود
 حائلين فان اخذ المصحف بكمه فلا بأس به اي بالاخذ عند محمد
 في رواية وهو اختيار صاحب المحيط وكرهه بعض مشايخنا
 وهو اختيار صاحب الهداية لان التوب تبع له اي لما سرت وذكر
 في جامع الصغير لا بأس بدفع المصحف واللوح الى الصبيان لانهم
 لا يخاطبون بالظاهرة وان امروا بها تخلفا واعتدال في

الحداية لان في المنع منهم تضييع حفظ القرآن وفي امرهم بالظهور
 تخرج بهم وعن بعض المشايخ انه يكره والصحيح الاول وقول
 المصنف والاحوط ان يأخذ بكلمة ويدفعه لا يتعلق له بما قبله
 لان كلام الجامع الصغير في المدفوع اليه وهو الصبي انه لا يكره
 دفع البالغ المصحف واللوح اليه لاني مست الدفع وعدمه فان
 المست بالكم قد تقدم حكمه وهو يوجب جواز مست الدافع بلا طهارة
 لاجل الدفع الى الصبي ولو يقبل به احد ويكره ايضا للمحدث ونحو
 مست تفسير القرآن وكتب الفقه وكذا كتب السنن لانها لا تخلو
 عن ايات وفي الخلاصة والاصح انه لا يكره عندنا في خيفة وان
 اخذ اي تفسير ونحوه بكلمة فلا يباس به لان فيه ضرورة لتكرار
 الحاجة الى اخذه اكثر من تكرار اخذ المصحف اذا قرأ القرآن بقر حفظا
 في الغالب ولا يكره قراءة القرآن للمحدث ظاهرا اي على ظهر لسانه
 حفظا بالاجماع اما الجنبا اذا غسل يديه وقمعه فروي عن ابي خنيفة
 انه لا يباس ان يمس القرآن او يقرأ او يصلي فيه لانه لا يجوز له المس والقراءة
 بقاء الجنابة لانها لا تنجز اثبوتها ولا زوالها لا يحدث اجماعا وتكره
 قراءة التوراة ولا انجيل الجنب وكذا الزبور لان الكل كلام الله وما
 يدل منه بعض غير معين وغير المبدل غالب فالاحتياط في التحرز
 عن المس واذا اراد الجنبا الاكل والشرب ينبغي له ان يغسل يديه وقمعه
 ثم يأكل ويشرب ويكره من غير غسل لان سورة مستعمل وكذا ما
 اصاب يده وشرب الماء المستعمل مكره لانه لا يزيله الجنابة الحكمة
 به وحمل الماء كونه على المشروب وقد قيل انه يورث الفقر وهذا بخلاف
 الحايض لان سورها لا يصير مستعملا ما لم تحاطب بالاعتساف
 ويكره كتابة القرآن واسماء الله تعالى على المصلي اي التجارة وكذا على
 الحارث والجدران وما يقرش لانه تعريض لامتهان ويكره دخول
 الخرج الى الخلا وفي اصبعه خاتم فيه شيء من القرآن او من اسماء الله

تعالى لما فيه من ترك العظيم وقيل لا يكره ان جعل فضه الى بطر
 الكف ولو كان فيه شيء من القرآن او من اسماء الله في حسيبه لا
 يباس به وكذا لو كان ملفوفا في شيء والخز او في وكذا اي وكذا لا
 يجوز للجنب والحايض والنفساء قراءة القرآن ولا مسه لا يجوز
 لهم دخول المسجد لغير ضرورة هو اذ دخله الجالس فيه او للعبور
 اي المرور لقوله صلى الله عليه وعلى اله وسلم اني لا احل المسجد
 لحايض ولا جنب وقال الشافعي يجوز لهم الدخول للعبور وقد
 حققنا الدليل في الشرح واذا احتلم في المسجد يتيم للخروج اذا لم
 يخف من لص او غيره لعدم الضرورة وان خاف يجلس مع التيم
 للضرورة ولكن لا يصلي ولا يقرأ لعدمها **فروع** تكرر قراءة القرآن
 والذكر الدعاء في المخرج والمغسل والحمام وعند محمد لا تكرر في
 الحمام لان الماء المستعمل طاهر عندنا في الخلاصة لا يقرأ في المخرج
 والمغسل والحمام الاخر فاحرقا وفي الحمام انما تكرر اذا فرجهم فان
 قرأ في نفسه لا يباس به هو المختار وكذا التيمم والتسبيح وكذا لا
 يقرأ اذا كانت عورته مكشوفة وامرأة هناك تغسل او في الحمام
 احد مكشوف وفي فتاوى قاضي خان ان لم يكن فيه احد مكشوف
 العورة وكان الحمام طاهرا لا يباس بان يرفع صوته بالقرآن وان لم
 يكن كذلك فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته فلا يباس به ولا يباس
 بالتسبيح والتلهيل وان رفع صوته بذلك **فتاوى** تمام ذلك عند
 الكلام على القراءة انشاء الله تعالى **صل** في التيمم وهو في اللغة
 القصد وفي الشرع القصد الى الصعيد والتطهير على وجه
 مخصوص وللتيمم ركن وشرط لا بد من معرفتهما لتوفيق تحقيقه
 عليهما اما ركنه فضررتان ضربة للوجه وضربة للذراعين يعني
 اليدين الى المرفقين لقوله عليه الصلوة والسلام التيمم ضربتان
 ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين وصورة اي صفة التيمم

ذكره لمناسبة ما تقدم من مسألة
 الاختلاف في المسجد والتيمم له وان
 كان الاولى ان تقدم بحث الماء عليه
 لانها الة الوضوء والافساح

وكذا من شرطه عجزه عن استعمال الماء الحاصل ان شرط التيمم خمسة
 لينة والمسح والصعيد وكونه طاهرا والعجز عن استعمال الماء حقيقة
 وحكما حتى ان المريض اذا خاف زيادة المرض بسبب الوضوء او
 بالتحرك واستعمال الماء او خاف ابطا اكثر من المرض بسبب ذلك
 جاز له التيمم ويعرف ذلك بما يغلبه الظن عن اماره او تجربه او
 يقول طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدالة شرطه
 ذكر الانبياء في شرحه فقال يجب على جميع جسده جرحه او
 على اكثره اي اكثر جسده او به جدرى يضم الجرح وفتحها مع فتح
 الدال فانه يتيمم ولا يجب غسل الموضع الذي لا جرح فيه لانه لا يجمع
 بين الفصل والتيمم عندنا وكذلك ان كان على اعضاء الوضوء كلها
 وعلى اكثرها جرحا يتيمم ولا يجب غسل الصميم والتيمم لاجل الجرح
 عندنا خلافا للشافعي وان كان الجرح على اقله اي اقل بدنه او
 اعضاء وضوئه واكثره واكثر البدن واعضاء الوضوء جميع فانه
 يغسل الصميم ويمسح على الجرح وان لم يضر المسح عليه وان كان يضر
 المسح على الجرح مكشوفة بيضاء بشئ ويمسح فوقه ثم الكثرة في
 اعضاء الوضوء قبل يغتسل بالعدو حتى لو كانت الجراحة في راسه
 ويديه وجهه ولم تكن في رجله يباح له التيمم سواء كان الاكثر
 من الاعضاء الجرحية صحيحا او جرحيا وفي عكسه لا يباح وقيل يغتسل
 الكثرة في الاعضاء حتى لا يباح التيمم ما لم يكن الاكثر من كل عضو
 جرحيا ولو كان الصميم والجرح متساويين فالأحوط وجوب غسل
 الصميم والمسح على الجرح والجنب الصميم في المصرا اذا خاف بغلبة ظنه
 عن التجربة الصحيحة ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيمم عند
 ابن حنيفة رحمه الله خلافا لهما والقوى على قول الامام اذا لم يكن
 له امر الحرام على ما حققناه في الشرح وان كان الجرح المذكور خارج
 المصرتيمم بالاتفاق لعدم نسي الماء الخارج غالبا وان خرج من المصرا

وان كان لا يتضرر باستعمال الماء
 التيمم لاجل الجرح كما هو مذهب
 الشافعي عند جميع الاسل والشافعي
 لان الكثرة لا تتجزى عن اعضاء
 فوطا في الاخر

ونحوه مسافرا او محتظبا اي غير مريد لتفرا وخرج من قرية موجبا
 القرية اخرى يجوز له التيمم ان كان بينه وبين الماء نحو الميل اي بقدر
 تقريبا او اكثر من ميل هذا هو المختار وعن الكرخي ان كان يسمع صوت
 اهل الماء لا يتيمم لانه قريب والايتميم وقال الحسن ان كان الماء امامه
 فالمعبر ميلان والافيل والاصح عدم الفرق وعن ابى يوسف لو
 كان بحيث لو ذهب الى الماء لوضأ ثوبا لثوبا لثوبا وتغيب عن بصره
 فهو بعيد يجوز له التيمم والميل اربعة الاف خطوة وفتره ابن
 شجاع بثلاثة الاف ذراع وخمسائة ذراع الى اربعة الاف و
 الذراع اربع وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع ست شعيرة
 معتدلات معترضات وهو اي الميل ثلث الفرسخ على جميع الاقوال
 سؤلخرج من المصرا والقرية جنباً او جنب بعد الخروج لان السبب
 هو ارادة ما لا يحل الا بالطهارة ولا فرق في ذلك بين تقدم الحدث
 وتأخره وان كان معه اي مع المسافر ما في رحله اي في ثابته وامتنعه
 فلسبه ويتيمم وصلى ثم تذكر ذلك المأوى الوقت لم يعد اي لا يلزمه اعادة
 تلك الصلوة عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فان عنده
 يلزمه اعادةها والخلاف في ما اذا كان وضعه بنفسه او وضعه غيره
 بآمره فلو وضعه غيره بغير امره وهو لا يعلم جاز يتيمة اتفاقا وعن
 محمد على الخلاف ايضا ولو كان الماء في انا على ظهره او معلقا على عنقه
 او موضوعا بين يديه او مقدم ا كاف مكره او مؤخره وهو سائق لم
 يجزئ يتيمة اجماعا بخلاف ما لو كان في مقدمه وهو سائق وفي مؤخره
 وهو راكب وفي احدى ارجاءه وهو قائد فانه على الخلاف ولو ظن ان الماء في
 لم يجز يتيمة بالاجماع كذا في الخلاصة وان تذكر بعد خروج الوقت لم
 يعد في قوله جميعا هذا مخالف لما ذكر في الهداية وغيرها ان تذكر
 في الوقت وبعده سواء اذ اتيمم المسافر وصلى والماء قريب منه وهو
 لا يعلم ولا يظن ان هناك ما اجزاه ما فعل وكذا لو كان على شط نهر اجنب

وهو من جنس الماء في الخبر

يتر ولم يعلم به وعن أبي يوسف في هذين روايتان وان كان مع رفيقه
 ما يجوز له التيمم قبل ان يسأل اي يطلب من رفيقه الماء اذا كان غالب
 ظنه انه يعطيه اذا سأل له وان تيمم قبل ان يسأل فصل في مسائل فاعطى
 تلزمه الاعادة في الوقت وان خرج الوقت لم يعد وحاصل هذا انه اذا
 تيمم من غير ان يسأل وصلى ثم بعد الصلوة فاعطى فعليه الاعادة
 سواء كان له ظن قبل ذلك او لم يكن وان لم يعط فلا اعادة سواء
 كان له ظن ام لا وان سأل قبل التيمم فمضى ثم بعد الصلوة اعطى فكذلك
 تلك الاعادة وان تيمم وصلى من غير سؤال قبل الصلوة ولا بعدها
 فعند اي خيفة يجوز في الوجوه كلها لانه لا يلزمه الطلب من ذلك
 الغير وقال لا يجوز لان المأمور عادة يستغنى ان يفتي بقوله في
 مكان بغيره الماء ويقولها في غيره وقام تحقيقه في الشرح وان
 كان لا يعطيه رفيقه الماء الا باليمن فان لم يكن له ثمن تيمم بالاجماع عند
 القدرة وان كان معه مال زايد على ما يحتاج اليه في الزاد ونحو
 نفسه ومن تلزمه نفقته ديان ولو كلبا في نظر ان باع الماثل القيمة
 في ذلك الموضع او في قريب موضع اليه او باع بغيره لا يجوز له
 التيمم لانه قادر وان باع بغيره فاحس تيمم الحج لان تلف الماثل كلف
 النفس والعين الفاخر ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وقدره
 في العروض بالزيادة على نصف درهم في العشرة والمالمحق بها وقال
 بعضهم وعزاه قاض خان الى ابي حنيفة العين الفاخر تضعيف
 الثمن بان يبيع ما يساوي درهما بدرهمين وقبله وان يبيع ما يساوي
 درهما بدرهم ونصف في الوضوء وبدرهمين في الجنابة والاول
 اوفق لدفع الحج وعن ابي نصر الصفا ان المسافر اذا كان في موضع
 عن الماء افضل له ان يسأل من رفيقه الماء لانه الشبهة وان لم
 يسأل وتيمم وصلى اجزاء لان الغالب المنع وان كان في موضع لا يعز
 المأفيه لا يجوز ذلك قبل الطلب كما في العمائم لان المأمور

عادة وهذا هو المختار رجل معه ماء زمزم في قمحة قدر صغر
 رأس الاثاء وهو يحمله للعطية اي لاجل الاهداء او للاستشفاء
 اي لطلب الشفاء به لقوله عليه الصلوة ماء زمزم لما شرب له لا
 يجوز له التيمم القدرة على استعمال الماء ولو وهبه لاخر وسلم
 اليه لا يجوز له التيمم عندنا خلافا للشافعي لثبوت القدرة على
 استعماله بواسطة الرجوع عندنا لانه كذا ذكر في المحيط
 والحيلة فيه ان يخلط به ماء ورد او نحوه حتى يصير مغلوبا و
 يخرج عن كونه مطهرا ويهبه على وجه ينقطع به الرجوع وان لم
 يكن معه دلو او نحوه من الات لا يستقوا وشا بكسر الزايع المذاهب
 حبل هل يجب عليه ان يسأل رفيقه ذلك قالوا لا يجب ومع هذا
 لو سأل فقال له انتظر حتى استقي او نحو ذلك فعند اي خيفة
 ينتظر استجابا الى اخر الوقت فان خاف فورا الوقت تيمم وصلى
 ولو لم ينتظر صح عنده وعند ابي يوسف ومحمد ينتظر وجوبا وان
 خاف فورا الوقت وكذا الخلاف في الغاري اذا اراد الصلوة مع
 رفيقه ثوب فقال له انتظر حتى اصلي وادفعه اليك او نحو ذلك
 واجمعوا على انه في الما ينظر اي لو قال له انتظر حتى اتوضأ او نحو
 ثم ادفع اليك لما يجب عليه ان ينتظر اجماعا لثبوت القدرة باباحة
 الماء دون اباحة غيره وان فات اي ولو فات الوقت ومن لم يجد ما
 الاسور للحار والبغل الذي امه انا ان يتوضأ به ويتيمم لانه مشكوك
 في طهوريته فلا يبرول به الحدث المتيقن فيضم اليه التيمم ليزول
 بيقين وباتهما قدم جاز ولكن الافضل ان يبداء بالوضوء خلافا
 لغيره فان عجزه لا بد من تقديم الوضوء ولو تيمم وصلى ثم توضأ
 بالمشكوك واعاد تلك الصلوة صححت وكذا لو عكس للحرج عن العهد
 بيقين باحدهما ومن لم يجد الاسور الفرس فعن ابي حنيفة في حكمه
 روايتان بل اربع روايات في رواية عنه هو مشكوك فيضم اليه

التيمم كسوار الحار وفي رواية وهي رواية الحسن عنه مكروه كما ان
 له عند مكروه وفي رواية النخعي عنه قال احب الي ان يتوضا بغير
 وفي رواية كتاب الصلوة وهي الصحيحة عنه وهو قولهما انه طاهر
 مطهر من غير كراهة لان حرمة الحكة لكرامة فلا تؤمر في سور حشا
 ومن لم يجد الا تبيد التيمم وهو ما القى فيه ثم ظهرت حلالة ولو
 فيه ولم تزل رفته ولا اشتد فعند ابي حنيفة يتوضا به ولا يتم ومثله
 الغسل بحد يثا بن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له ليلة
 الجحش ما في ادوتك قال نبذ ثم قال تمر طيبة وما ظهور فتوضا منه
 وعند ابي يوسف يتم ولا يتوضا به وهي الرواية المروجة اليها عن ابي
 حنيفة وعليها القوي لانه ماء مقيد فلا يجوز به الوضوء وعند
 محمد يجمع بينهما ومن لم يجد الا عصا العنب لا يتوضا به بالاجماع وما
 عند ابي حنيفة التيمم من الانبذة والاشربة لا خلاف في عدم جواز الوضوء
 به جنب وجد الماء في المسجد ولم يجد في غيره وليس معه احد ياتيه به
 يتم لاجل الدخول ودخل فان لم يصل المأبان لم يجد الماء الاستقاء او
 مانع اخر يتم للصلوة ثانيا ان اراد الصلوة لان نية للصلوة شرط
 صحة التيمم للصلوة ولم ينو لها ولو كان قد نواه لها في هذه الصورة
 لم يصح ايضا لعدم تحقق الغرض عن المأوف التيمم بالنظر الى الصلوة وكذا
 لو تيمم المحدث ونحوه لمس المصحف او تيمم الخشب ونحوه لقراءة القرآن
 عند عدم الماء حقيقة او حكما لا يجوز الصلوة به والحاصل ان الصلوة
 لا يجوز الا بتيمم نوى لها او قرينة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة
 ولا يصح بدون الطهارة فخرج التيمم لمس المصحف ودخول المسجد
 او الخروج منه او زيارة القبر والاذان او الاقامة لانها قرب غير
 مقصودة بل وسائل وخرج تيمم الخشب ونحوه لقراءة القرآن فانها
 قرينة مقصودة لكن لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج تيمم المحدث
 لقراءة القرآن وتيمم الكافر للاسلام لصحتهما بدون الطهارة خلافا

لا ي

لا يوسف في التيمم للاسلام فان عنده يجوز به الصلوة بخلاف
 سجدة التلاوة وصلوة الجنازة وصلوة النافلة اذ يتم لاجلها
 فانه يصلي بذلك التيمم المكتوبات ايضا لوجود الشرايط المذكورة
 وكذا لو نوى مطلق الطهارة ولو تيمم لصلوة الجنازة اجزاء ان يصلي
 المكتوبة وقد قدمناه ولو تيمم لتعليم الغير لا يجوز به الصلوة وروى
 عن ابي حنيفة انها لا يجوز والصحيح الاول وفي النوار لو مسح
 وجهه وذراعيه يريد التيمم يجوز الصلوة به لانه بمنزلة نية
 الطهارة رجل في رحله ماء وهو لا يعلم فتييم وصلى ان كان وضع
 الما بنفسه او وضعه غيره بامر فتييم فهو على الخلاف الذي
 ذكرنا وان كان قد وضع الما غيره بغير امر لا يصح بالاتفاق و
 اقام مسئله العار ي اذ نسي ثوبا في المتاع فمن المشايخ من قال هو على
 الخلاف المذكور انه تقع صلاته عندهما لا عند ابي يوسف ومنهم
 من قال لا يجوز بالاتفاق وهو الصحيح لان نسيان الثوبان التيمم
 وعدم طلبه آياه في متاعه في غاية القدرة بخلاف الما وعن محمد انه
 قال يجوز ولو تيمم وهو على شط نهر وهو لا يعلم الما فهو على الخلاف
 الذي ذكرناه عندهما يجوز وعند ابي يوسف في رواية لا يجوز في
 رواية يجوز لعدم تقدم علمه بخلاف الما الذي في رحله ولو فرغ
 عن اليمين بالصوم وفي ملكه رقبة تصلح للتكفير او ثياب لكسوة
 عشرة مساكين او طعام لاطعامهم فتييمه اي نسي المذكور من
 الرقبة والثياب والطعام فالصحة لا يجوز لان الصوم انما
 يجزى عند عدم كون احد هذه الاشياء في ملكه وقد وجد ويستحب
 ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت اذا كان يرجو وجود الما فيه ليؤتيها
 باكل الطهارتين ولو يؤخر وتيمم وصلى جاز فتييمه ان لا يفرط
 في التأخير حتى لا تقع الصلوة في وقت مكروه ولو تيمم قبل دخول
 الوقت جاز عندنا خلافا للشافعي وكذا يجوز عند الفرضين

لان التيمم للصلوة قبل من الوقت المصدق التيمم

واكثر خلافا له ولو كان معه ما يكفي للوضوء او الغسل ولكن يخاف
على نفسه او دابته ولو كلبا العطش ان يستعمل يجوز له التيمم لان
المشغول بمجاخته كالمعدوم بالنظر الى الطهارة المحبوس في السجن
او غيره اذا منع عن الطهارة بالماء يصلي بالتيمم ويعيد بعد ما خرج
وقال ابو يوسف لا يعيد هذا اذا كان في المضرب ولو كان محبوسا
في موضع في الصحراء لانه لا يعيد بالانفاق كما في المبسوط وفي الخلاصة
المحبوس في السجن اذا كان في موضع نظيف ولا يعيد لما ان كان خارج
المصرقة لا بوجيفة يصلي بالتيمم وان كان في المصر لا يصلي ثم يرجع و
قال يصلي ثم يعيد وهو قولهما في فهم منه وفاق ابو يوسف على
الاعادة والاسير في دار الحرب اذا منع من الوضوء والصلوة يتيمم
ويصلي بالايما ثم يعيد اذا قدر ولو منع المحبوس من التيمم ايضا فعند
ابي حنيفة يؤخر الصلوة ولا يصلي بالاطهار وقال لا يصلي ثم يعيد
واجمعا على ان الماشي لا يصلي وهو مشي وكذا الساجد لا يصلي وهو
يسبح وكذا لا يصلي وهو يقاتل لان العمل الكثير مناف للصلوة وعن
ابي يوسف الجواز حال المشي بالايما وعند الخوف وهو قول مالك
والشافعي والحمد بخلاف المنهزم وهو اي حال كونه يصلي راكبا بالايما
واقفا اي واقفا بدابته غير متأثر بها وليس المراد انه واقف فوق الدابة
او تسير دابته او تعد وتعد بالمنهزم اسارة الى ما ذكر في المحيط و
الحنفية انه يصلي وهو سائر اذا كان مطلوبا وان كان طالبا لا يجوز
لعدم الضرورة ولو صلى بالايما الخوف عذرا وسبعا او مرضا اي
لمرض او طين بان لم يجد مكانا يابسا يصلي عليه لا يعيد بالاجماع
لان هذه العوارض سماوية والمقيد اذ صلى قاعدا لعدم قدرته على
القيام يعيد عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابو يوسف لا يعيد كالمحبوس
ويجوز التيمم عند ابي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الارض كالتراب
والرمل والحجر بجميع انواعه حتى العقيق والزبرجد ونحوها والزرنيخ

والحل الى الامتد والمرد اسخ هو حجر معروف معرب من داسنك
والثورة اي الكلس والمغرة بفتح الميم مع سكون الغين وفتحها
وما اشبهها من انواع الارزبة كالطين المختوم والارمني ونحو
ذلك وعند ابي يوسف لا يجوز الا بالتراب والرمل خاصة وعند
الشافعي واجد لا يجوز بغير التراب وعنده مالك يجوز حتى
بالهشب وبالثلج ولا محمد تأييدا ليس من جنس الارض كالذهب
والفضة والحديد والرماس والصخر والحاس ونحوها
قما يطبع ويلين بالنار وكما الخطة وسائر الجيوب والاطعمة من
الفواكه وغيرها وانواع النباتات قما يترمد بالنار اذا لم يكن عليها
غبار وان كان على هذه الاشياء غبار يجوز التيمم بغيرها عند
ابي حنيفة وفي احدى الروايتين عن محمد وفي رواية وهي المشهورة
عنه لا يجوز بالغيار واما عند ابي يوسف فيجوز حال الضرورة
لا حال الاختيار ثم عندهما اي عند ابي حنيفة ومحمد الشرط في صحة
التيمم مجرد المسح اي الوضوع على الارض وعلى جنس الارض لا بشرط
علق شيء منها باليد وهذا على احدى الروايتين عن محمد حتى انه
لو وضع يده على صخرة ملسا لا غبار عليها او على ارض نارية لا يفضل
منها غبار ولم يعلق بين شي مجاز عند ابي حنيفة وفي احدى الروايتين
عن محمد خلافا لابي يوسف ما الفرق بين الصخرة وبين الذهب و
الفضة وهما اي والحال ان كل المذكورين من الصخرة ومن الذهب و
الفضة خلقا في الارض هو ان الذهب والفضة يدوبان في النار
فلم يكونا كالتراب بخلاف الصخرة فانها لا تذوب فكانت كالتراب
ولان الذهب والفضة ونحوها لا يتأول لفظ الصخرة لانه
هو وجه الارض فانهما لا يطابق عليهما اسم الارض بخلاف الصخرة
حتى لو جلف لا يجلس على الارض فجلس على صخرة بحث ولو جلس
على فضة او نحوها لا بحث واما التيمم بالاجر فعند ابي حنيفة يجوز

مطلقا سواد قاولم يدق لانه من اجزاء الارض وعند محمد يجوز التيميم
بما كان مدفوقا والافلا وهذا على الرواية المشهورة عنه في عدم
جواز التيميم بالحجر الذي لا اعتبار عليه فان الاجرة الطبع صار كالحجر
فاعطي حكمه فان كان مدفوقا او كان عليه غبار يجوز والافلا
تيميم بغير ثوبه او غيره اي بغير ثوبه من الاعبار الطاهرة كالخشب
والبساط واللبد ونحوها او هبت الريح فانما راعى اصاب و
وجهه وذراعيه فسمي اي العضو الذي اصابه الغبار من الوجه
والذراعين بنيت التيميم جاز تيممه عندنا في حنيفة ومحمد سوا وجد
ترايا اخر او لم يجد وعندنا في يوسف لا يجوز ان وجد ترايا اخر لان
الغبار ليس ترايا من كل وجه فجاز عند الضرورة لا عند عدمها
ولها ان ترايا رقيق فجاز به مطلقا كما في الحشن ولو تيمم بالملح ان
كان ما شيا اي كان ماء فجد لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض ان كان
جيبيا اي كان من اجزاء الارض فاستحال لما يجوز لانه من جنس
الارض وقال شمس الائمة السرخسي الصحيح عندنا انه لا يجوز لانه
صار كالماء ولهذا يدوب في الماء ويحل بالبر ويشتد بالحر يخرج من
كونه من اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط وصح صاحب الخلاصة
وقاضي خان الجواز نظر الى اصله والستخفة بفتح السين مع كسر
البا وسكونها وهي ارض ذات نزول ملح بمنزلة الملح فان غلب عليها
التر لا يجوز التيميم بها كالماء المائي وان غلب عليها التراب جاز
كالمح الحلي خلافا لابي يوسف وذكر الاسيبجاني في شرحه يجوز
التيميم بالستخة بنا على الغالب وهو غلبة التراب منها فاصاب
مطر فابتل ثوبه وسرحه ولم يجد ترايا جاقا ولا حرا ولا ما يتوضأ
فانه يلطخ ثوبه او بدنه او غيره ذلك بالطين ويجفقه ويتركه بعد
الجفاف وييممه وقد كان بعض المحتاطين يستصحب معه التراب
الطاهر في صرة الاخرج الى السفر ولا يجوز التيميم بالطين لان

الغالب عليه الما وفيه تشويش الوجه قال شمس الائمة للخلوق
لا ييمم بالطين اي لا ينبغي ان يفعل وان فعل يجوز وهو الظاهر
لخصول المقصود وفيه خلافا في يوسف واذا خاف ذهاب
الوقت تيممه خلافا له وكذا يجوز التيميم بالخص والكبران و
الجباب والغضارة وهو الطين المحر والمراد ما جعل منه من الشكك
ونحوها اذ لم تطل بالانك والحيطان من المدرا والابن سو كان
عليه اي على كل من المذكورات غبارا ولم يكن عندنا في حنيفة
واحدا الى الروايتين عن محمد كما في الحجر والاجر ولا يجوز التيميم
بالغضارة المظلي بالانك بمد الهرة وضم النون وهو الرصاص
المذاب لوقوعه على غير جنس الارض ثم يطن الغضارة وظهرها
على السواقيتها كما كان مطليا بالانك لا يجوز التيميم به وما ليس
مطليا به جازا لا اذا كان عليه اي على الغضارة المظلي غبارا فان
يجوز كما في الحنطة ونحوها على الخلاف المتقدم ولو تيمم بالحرق
اي الفخار ان كان متخذا من التراب الخالص ولم يجعل فيه شئ
من الادوية كاللحم والشعر ونحوها مما يجعل في الطين الذي
تخذ منه البراد فجاز التيميم به وان لم يكن عليه غبار وان كان
فيه شئ منها فهو كالمظلي بالانك وان تيمم بالرماد لا يجوز و
ان اختلط الرماد بالتراب ان كان التراب غالبا يجوز وان كان
الرماد غالبا لا يجوز لان الحكم للغالب وانما اصاب الارض
بخاسة كثيفة او رقيقة ففت بالشمس وغيرها وقيد بها باعتبار
الغالب وذهبنا من اللون والريحة جازتا الصلوة عليها
لحكم بظهورها ولها ولا يجوز التيميم منها في ظاهر الرواية لعدم
ظهور بينها وتحقيقه في الشرح وروى عن اصحابنا انه يجوز ايضا
وهي رواية شاذة رواها ابن كاس واذا تيمم الرجل من موضع
فتم من ذلك الموضع بعينه ايضا جاز لان المستعمل

يجوز

ما في يديه بعد المسح دون غيره والتميم في الجنبية والمحدث سواء
في سعة التيميم لمن عليه الغسل ومن عليه الوضوء ولحده
وهي الضربتان لمسح العضوين وهذا باجماع الأمة ولو صلى بالتميم
فوجد الماء في الوقت لا يعيد لأنه إذا ما بالقدرة الكافية له عند
انقضاء سببها والرجل الصميم في المصير يتم لصلوة الجنبية إذا خاف
الفوت بسبب الوضوء عند تأخلف الشافعي إلا الولي وذكر في
الكافي يجوز لولي أن يتم أيضا لأنه ينتظر فلا يخاف الفوت ولا حاجة
إلى استثنائه بعد تقييده بخوف الفوت لأن الولي وغيره في ذلك
سواء على ما حققناه في الشرح وكذا إذا حدث المتوضي أي من شرع
بالوضوء في صلوة العيدين وبني في قول أبي حنيفة وقال لا
يبنى بالوضوء لا يجوز له التيميم لأنه من الفوت إذا لا الحق كأنه خلف
الامام وان فرغ الامام وله أن يخوف باقي لأنه يوم ازدهام فيعمل
اعتراء عارض يفسد صلوة قيد بالمتوضي لأنه لو شرع بالتميم فأحدث
يجوز له البناء بالتميم اتفاقا والخلاف إنما هو فيما إذا شك في الأدلة
وعدمه حتى لو كان يغلب على ظنه عدم عروض المفسد لا يتم
اجماعا وكذا أن خاف خروج الوقت أي وقت صلوة العيدين وبني
بلا خلاف لأنها تبطل بخروج الوقت ولا يقضي بعد بخلاف غيرها
ولو خاف خروج الوقت بسبب الوضوء في سائر الصلوة أي ما عدا
صلوة العيد والجنابة لا يتم عندنا بل يوضأ ويقضي أن خرج
الوقت وقال زفر بن يحيى ولا يقوت الصلوة قال الزاهدى وقد قال
مشايخنا أنه يعتبر الوقت وذكر عن الحلواني أن المسافر إذا لم يجد مكانا
ظاهرا فإن كان على الأرض نجاسات وأبليت بالمطر واختلط فانقضى
على أن يسرع حتى يجد مكانا ظاهرا قبل خروج الوقت فعل والايصلي
بالأيمان ولا يعيد فقد اعتبر الحلواني خروج الوقت لجواز الإيماء فاعتبار
في جواز التيميم أولى فحينئذ فلا احتياط أن يصلي بالتميم في الوقت ثم يعيد

التميم عن العهدتين بيقين وكذا لو خاف فوت الجمعة لا يتم
بل يوضأ ويصلي الظهر لأن يدركه الامام لأن فوتها إلى خلف
وهو الظهر بخلاف العيد ولو تيمم لمسح المصحف ولا دخول
المسجد عند وجود الماء والقدرة على استعماله فلا للتيميم
ليس بشئ معتبر في الشرع بل هو عدمه لأن التيميم إنما يجوز ويعتبر
عند العجز عن استعمال الماء حقيقة أو حكما لخوف الفوت
لا إلى خلف ومسح المصحف ودخول المسجد ليس بعبادة يخاف
فوتها **فروع** لو تيمم لجنابة وصلى ثم حضرت أخرى قبل أن يقدر
على الوضوء وهو يخاف فوتها لا يلزمه إعادة التيميم خلافا لمحمد
المسافر بطأ جاريته يعني يجوز له أن يطأ جاريته وكذا زوجته
وأن علم أي ولو علم بعدم الماء ويجوز له التيميم لأنه طهور للمسلم
عند عدم الماء فكما يجوز له أن يباشر بسبب الحدث من النوم
وغيره فكذلك سبب الجنابة إذا ما سوا في منع جواز الصلوة و
ارتقاها بالتميم عند عدم الماء وينقض التيميم كل شئ ينقض
الوضوء وسبب بيان ما ينقض الوضوء إنشاء الله تعالى
وينقضه أي التيميم أيضا روية المالك في طهارته أن قدر على
استعماله عند رؤيته وإنما قيدنا بالمالك في طهارته لأن من
عليه الغسل إذا تيمم ثم وجد ماء لا يكفي لغسله والمحدث إذا
تيمم ثم وجد ماء غير كاف لوضوئه لا ينقض تيممه ولو كان معه ذلك
قبل التيمم جاز له التيميم بدون استعماله إذا المراد بقوله تعالى
فلم يجدوا ماء أي ماء كافيا لطهارتهم لأنه هو المعتبر ولا فائدة
في استعمال ما لا تحصل به الطهارة بل هو ضاعه ما لا الطهارة
لا يتحقق وإن رآه في خلال الصلوة فسدت لانتقاض طهارته قبل
تمام صلوته وإن رأى المصلي بالتميم سؤر الحمار أو نبيذ التمر وقدر
على استعماله فسدت صلوته عند أبي حنيفة هذه الرواية في سؤر

الحار غير موجودة وأهل مراده أن تلك الصلوة لا يجزئ ما يتوضأ
 ويصليها به ليحصل الجمع بين التيمم والتوضؤ في تلك الصلوة
 فإن الجمع بين الوضوء بالمسكوك وبين التيمم يلزم أن يكون في صلوة
 واحدة ولو كانا متفرقين بأن يصليهما بأحدهما وحده ثم بالآخر
 ففي المسئلة المذكورة يمضي على صلوة ثم يتوضأ بالمسكوك و
 يعيدها وأما بنسبها التمر فالذكر قول أبي حنيفة لأن عنده يلزم
 التوضؤ دون التيمم وعند محمد هو في الحكم كسور الحار فيمضي
 ثم يتوضأ ويعيدها عند أبي يوسف يمضي ولا يعيد لأن ينسب
 التمر لا يجزئ التوضؤ ثم يبقى ولو رأى المصل بالمسكوك سربا
 فظن أنه ماء فمضى نحوه فسدت صلوة سوا جاز موضع سجود
 أو لا لأنه قصد القطع عشية وجل له القطع أن غلب على ظنه
 أنه ماء وإن شك أنه ماء أو سرب فاستوى الظن أنى طرفا التردد
 فإنه لا يقطع بل يمضي على صلوة إذا لاجل قطعها بالشك فإذا فرغ
 منها فإن كان الذي رآه ما يتوضأ ويستقبل الصلوة أي يعيدها
 ولا أفلا وكذا يجيب إعادة لو ظن أن المرى سربا ثم تبين أنه ماء
 والأصل أن اليقين لا يزول بالشك وأنه لا معتبر بالنظر المتيقن
 خطأه المسافر إذا قرأ بماء موضوع في الجب أي الزبر لا ينتقض
 تيممه لأن الظاهر أنه لم يوضع للوضوء إلا إذا كان الماء كثيرا
 فيستدل بكثرة على أنه وضع للوضوء والشرب جميعا والأول
 أن يعتبر في ذلك العرف دون الكثرة حتى لو تعورف وضع
 القليل المطلق لأخذ شربا أو غيره ينتقض وإن تعورف
 تخصيص الكثير بالشرب لأن اشتبه العرف يستدل بالكثرة
 وذكر الإمام محمد بن الفضل أن الماء الموضوع للشرب يجوز منه
 الوضوء والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب فعلى هذا ينتقض
 مطلقا والأول أصح ولو أن التيمم بالماء وهو لا يعلم به أو كان

نأيا

نأيا حال المرور لا ينتقض تيممه لو علم بالماء ولكن لم يقدر على النزول
 ولا على الوضوء من غير نزول أما الخوف عذرا والخوف سبع
 أو نحو ذلك مما لا يمكن معه الوضوء لا يلزم ضرر كما لو كان
 أن نزل لا يقدر أن يركب ولا يستطيع المشي لمرض أو ضعف
 وعدم معين يجنب اغتسل وبقيت على بدنه لمعة أي بقعة لم
 يصبها الماء وليس معه ماء يغسلها به يتم للمعة لأن الجنابة
 باقية لعدم التجزئ وإن وجد ماء بعد ما تيمم وبعد ما أحدث
 فيغسل المعة وتيمم للحدث إذا كان الماء يكفي للمعة ولا يكفي
 للوضوء لأنه كالمعدوم بالنظر إلى الحدث وإن كان الماء يكفي
 للوضوء ولا يكفي للمعة يتوضأ به ولا ينتقض تيمم الجنابة لأن
 الماء في حق المعة كالمعدوم وإن كان يكفي لأحدهما أما الوضوء
 وأما المعة على سبيل الانفراد ولا يكفي لها معافاة يغسل
 المعة لأنها أغلظ الحديثين وتيمم لأجل الحدث ويجب عليه
 أن يبدأ بغسل المعة ليصير عادما للماء في حق الحدث ولا يجوز
 تيممه للحدث قبله وهذا عند محمد لأن صرف ذلك الماء إلى المعة
 دون الحدث ليس بواجب عنده بل على الأولوية وعند أبي يوسف
 يجوز أن تيمم قبل صرف ذلك الماء إلى المعة لأن صرفه إليها
 واجب عنده فيكون بمنزلة المعدوم في حق الحدث ولو كان
 يتم للحدث أيضا في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء الذي يكفي
 لأحدهما فقط ينتقض تيمم للحدث عند محمد فيعين بعد
 غسل المعة ولا ينتقض عند أبي يوسف ولو كان معه أي مع
 الذي بقيت عليه لمعة أو مع الذي وجبت عليه الطهارة للحكم
 مطلقا ثوب نجس وهو مضطر إلى تطهيره والماء يكفي لأحد
 الطهارةين فقط فإنه يغسل الثوب بذلك الماء وتيمم لما عليه
 من الحدث لأن نجاسة الثوب لا تزول بدون الماء بخلاف

وفي رواية عن أبي حنيفة أنه ينتقض الأول
 أصح وكذا لا ينتقض تيممه

الحدث فانه يزول بالتميم متى تم قوماً متوضئين بجوز فعله عند أبي
حنيفة وأبي يوسف خلافاً للمحمد فان عنده طهارة التيمم ضعيفة
فلا يجوز بنا القوي عليها وعندها هو عند عدم القدرة على
استعمال الماء كالوضوء عندنا فلا يكون طهارة تضعف و
كذا على هذا الخلاف لقاعدنا ام قوماً قايمين عندهما يجوز
عند محمد لا يجوز لان صلوة القايدين اقوى ولهما ان الغرض من
صلتها النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم صليهما قاعد
والصحة بخلقهم قايمون واما الماسع على الخفاء وعلى الجبيرة فانه
يوم الغاسلين بالاتفاق للاجماع على ذلك وذكر في المحصر وهو
شرح على المنظومة وفي شرح الاسبيجاني وفي غيرها لا تصح امانة
صاحب الجرح السائل وكذا ساير اصحابنا لا عذر للاصحاب وكذا
لا تصح امانة الامي الذي لا يحسن قراءة ما يجوز به الصلوة للقارئ
الذي يحسن ذلك ولو اما اي صاحب العذر والامي من هو بمثل
خالها جاز لوجود العجز من الجميع وانما ذكر هذه المسائل استطراداً
محلها مباحث الافتداس وذكرها انشاء الله تعالى فصل في بيان
احكام المياه ويجوز الطهارة اي الوضوء والغسل وازالة الخبث
بماء مطبق وهو ما يستقي في العرف ماء من غير حاجة الى ذكر قيد ظاهر
اخر از عن الحسن كما ان السماء اي المطر وماء الاودية اي الانهار
وماء العيون اي الينابيع وماء الينابيع اي الينابيع وماء الينابيع
الف وبغير الهرة واسكان الباء بعدها هرة ممدودة بالفتح
ببر وماء البحار وتزول بها اي بالمياه المذكورة النجاسة مطلقاً
حكيمه كانت وهي ما حكم الشرع بوجوب الوضوء والغسل او
خلفهما عند اعادة الصلوة لاجل اوجبه وهي الاشياء النجسة
ولا يجوز الطهارة للحكمة بالماء المقيد وهو ما يحتاج في تعريفه
ذاته الى قيد زائد على لفظ الماء كما في الاشجار كالرياس ونحوه

وماء الثمار مثل التفاح وشبهه وماء البطيخ والخيار والقثاير
نحوه ذلك واختلف في الماء الذي يقطر من الكرم قيل يجوز
الوضوء به وقيل لا وهو الاخوط وماء الباقلا بالضم
تشديد اللام وبالماء المخفف فيها وهو الماء الذي يلج فيه
مثل الرقاي ما ينطبخ فيه اللحم ونحوه وماء الزردج وهو
ما يخرج من العصفرا المنقوع فيطرح ولا يصنع به وهذا اذا
كان مخنياً اما اذا كان رقيقاً على اصل سبلانه فيجوز الطهارة
لانه بمنزلة ماء المد ونحوه وماء الزعفران والمراد ايضا ما
خثر به وخرج عن الرقة او ما يستخرج منه رطباً كما يستخرج
من الورد وكذا لا يجوز الطهارة بماء الورد وسائر الازهار
وكذا الخل والعصير اي ماء العنب ونحو ذلك كالاشربة
يجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب واليدن بالماء
المقيد وبكل ما يبع طاهر يمكن ازالته به وهو ما ينعصر بالعصر
حتى يزول جميع اجزائه به وبالجفاف واحتزبه عن نحو الغسل
والسمن فقوله كالمين فيه نظر فانه لا يزول النجاسة لان فيه
دسومة لا يخرج بالعصر والخل فانه اقلع من الماء للنجاسة
العصير وما ذكرنا من الماء المقيد بشرط ان ينعصر بالعصر
كما في الاشجار والثمار والازهار بخلاف ما فيه دسومة من
المرق او خشورة وان غسل النجاسة بالغسل او الدبس ونحوه
من الربوب او بالسمن او بالدهن كالزيت والشمع ونحوها
لا يزول بها ذلك الغسل لانها اي الاشياء المذكورة لا تنعصر
بالعصر فلا تزول اجزاؤها فلا تزول اجزا النجاسة بتعالها
وعند محمد ورفر والائمة الثلاثة لا يجوز ازالة النجاسة الحقيقية
بغير الماء المطلق كالحكمة ويجوز الطهارة بماء خالط شئ
طاهر سواء كان مخالطاً للماء في جميع اوصافه او في بعضها فغير

حد او صاف اي لونه او طعمه او ريحه كماء المذاي السبيل الذي تغير
لونه بالتراب والماء الذي يختلط به الاسنان والصابون والغفران
بشرط ان تكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء ان تكون اجزاء الماء
اكثر من اجزاء الخاططة هذا اذا لم يزل عنه اسم الماء بحيث لو راها الرئي
يقول هو ماء وبشرط ان يكون رقيقا بعد فانه مادام رقيقا
يسيل سريعا كسبالة عند عدم الخاططة فحكمه حكم الماء
الطلق يجوز الوضوء به والا فلا وهذا في ما يكون الخاططة من
الجامدات فان المعتبر فيه الرقة ولا عبرة باللون والطعم و
الريح فان القليل من الرغفران يغير هذه الاوصاف الثلاثة مع
كونه رقيقا فيجوز الوضوء والغسل به وذكر في اجناس الناطع
التوضوء بماء السيل اذ لم تكن رقة الماء غالبية لا يجوز وذكر
في المنقط اذا القى الزنج في الماء حتى اسود الماء ولكن لم يذهب
رقة جاز الوضوء به مع تغير لونه وطعمه وريحه وكذا العفص
اذا طرح في الماء فاسود ويجوز الوضوء به مادامت رقة باقية
وكذا الخخص والباقل ونحوهما اذا انقع في الماء ولم تزل رقة
يجوز الوضوء به وان اي ولو تغير لونه وطعمه وريحه لان المعتبر
في مثله بقاء الرقة وذكر في الجامع الصغير لقاضي خان ولو طبخ
لحم خنزير او بياض في الماء لم يذهب رقة ولا يفتن ولا توفل عنه
رقة الماء جاز الوضوء به ولا فلا بنا على ما تقدم وذكر في المحيط
لو توضأ بماء على بالاسنان او باس اي مرسين او بشي مما يتعالج
اي يتداوى الناس به جاز الوضوء به ما لم يغلب ذلك الشئ عليه
اي على الماء بان اخرجته عن رقة وكذا البول المختبر في الماء ان بقيت
رقة كما كانت جاز الوضوء به وان صار الماء نقينا بالخنزير لا يجوز
الوضوء به وفي شرح مختصر القدوري لا يضر الا قطع اذا اختلط
الظاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عنه ولم يتجدد له اسم اخر يان شربا

ونبيذا او شور باجة او نحو ذلك فهو طاهر وطهور اي طهر
سواء تغير لونه او لم يتغير ولم يذكر عن اصحابنا خلافا في ذلك وعلى
هذا الاطلاق الذي ذكره في شرح القدوري اذا تغير لون الماء
او طعمه او ريحه بل تغير اوصاف الثلاثة بطول المكث او بوقوع
الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون الاوراق
فيصير الماء بسبب ذلك مقيدا بهذا الاستثناء مروي عن الميمنة
لكن الاصح ما ذكر في النهاية انه يجوز الوضوء به بتغير لونه و
طعمه وريحه بوقوع الاوراق فيه بنا على ما تقدم مرارا ان المعتبر
فيه بقاء الرقة وكذا اذا استقن بطهوريته اي يكون الماء مطهر
او غلب على خضته انه مطهر جاز به الطهارة لان غالب الظن بمنزلة
اليقين في العمليات حتى لو وجد ماء قليلا ولم يتيقن بوقوع النجاسة
فيه فانه يتوضأ به اي بذلك الماء القليل ويغتسل ولا يتيقن لان
لا يصل الطهارة وكان متيقنا فلا يزول بالشك وكذا اذا دخل
الحمام وفي جوف الحمام ما قليل ولم يتيقن بوقوع النجاسة فيه
فانه يتوضأ به ويغتسل ولا ينتظر الماء الجاري ولا يترك ذلك
الماء لاجل توهم وقوع النجاسة لان اصل الطهارة وكذا اذا
القى في الماء الجاري الذي يذهب عنه شئ نجس كالخيف والحجر
والبول والعدرة لا يتنجس الماء لم يتغير لونه او طعمه او ريحه
لانها لا يستقر مع جريان الماء وروى عن محمد بن قال اذا صب
جاء اي دن من الخمر في الفرات ورجل اسفل منه اي من مكان
الصب يتوضأ جاز وضوءه اذا لم يتغير احد اوصافه وكذا
اذا جلس الناس صفوا على شط نهر اي جانب نهر يتوضئون
جاز وضوءهم وهذا هو الصحيح خلافا لمن زعم انه لا يجوز وذكر
الناطع في ساقية صغيرة فيها كلب ميت قد سد عرضها بظلماء
عليه لا باس بالوضوء اسفل منه اذا لم يتغير لونه او طعمه او ريحه

وهو اى هذا الحكم مروي عن ابي يوسف لما مر ان الاصل الطهارة
ولا يزول بالشك وذكر في التوازن ان كان الماء الذي يلاقى
الجيفة دون الذي لا يلاقى الجيفة يعنى اذا كانت الخلبة للاء الذي
لا يلاقى الجيفة بان جرى الماء عليها وغرها بحيث لا ترى من تحته
جازا للوضوء من اسفل والا بان كانت الجيفة تستبين تحت الماء
الاجوز وهذا اختيار الهند وائى وعلى هذا ماء المطر اذا جرى
من ارض السطح وكان على السطح عذراتا وغيرهما من النجاسات
وكان اكثر الماء لا يجرى عليها ولم تكن عند الميزاب فالماء طاهر
اذ لم يظهر فيه اثر النجاسة اعتبارا للغالب اما اذا كانت العذرة
عند الميزاب وكان الماء كله او نصفه او اكثره يلاقى العذرة فهو
اى الماء الذي يجرى من غير نجس ولو لم يتغير والاى وان لم
يكن كذلك فهو طاهر اعتبارا للغالب وان سال المطر من السقف
او من الثقب ان كان المطر دائماى مستمر لم ينقطع بعد فهو طاهر
سواءت النجاسة اكثر السطح ولا لعدم تحقق مخالطة النجاسة
لا احتمال انه من النازل قبل ان يصيب السطح وان انقطع المطر
وبعد ذلك سال من الثقب ان كانت على جميع السطح او على اكثره
نجاسة فهو اى ذلك السائل من الثقب نجس للعلم بان نزل بعد
اصابة السطح وجريانه عليه مع ان غالبه نجس والحكم للغالب
والنصف له حكم الاكثر للاحتياط كما تقدم واذا كان الماء الجارى
يجرى جريا ضعيفا ينبغي ان يتوضأ المتوضى على الوقار بالتأتى حتى
يمر عنه الماء المستعمل قال بعضهم يجعل المتوضى يمينه الى اعلى الماء
يعنى مورد الماء اى الجهة التى يأتى منها ليكون اخذه من فوق
مكان سقوط الماء المستعمل واذا سدل الماء الجارى من فوق وبقى
جريا اسفل المكان الذى سدل منه كان جاريا يجوز الوضوء
به كسابر المياه الجارية اما الخد فى جريان الماء اى فى كونه جاريا

فى حكم فقال بعضهم ان ذهب به بن ابي رقيق فهو جار وقيل
ما بعده الناس جاريا يجوز التوضى وقال بعضهم ان كان بحيث
ان رفع الماء نجس اى ينكشف ما تحته وينقطع الجريان فليس
بجار حكما وان كان بخلافه فهو جار والاول اشهر والثانى
ظهر وفى المشتق اذا كان بطن النهر نجسا وجرا الماء عليه ان
كان الماء كثير بحيث لا ترى ما تحته لا يتنجس وان كان اى ولو
كان جميع البطن نجسا ويفهم منه انه ان كان قليلا يرى ما
تحته يتنجس والكلام فيه كالكلام فى المرور على الجيفة ولو
كان فى النهر ماء راكد فتنجس ذلك الماء الراكد ونزل من اعلاه
اى اعلاه النهر ماء طاهر واجراه اى اجرا الماء الطاهر الماء الراكد
المتنجس وسيله فانه اى الراكد يطهر بغلبة الماء الجارى عليه
ولو توضأ انسان منه جاز اذا لم يرب لها اى للنجاسة اثر من
الاوصاف الثلاثة كما هو حكم الجارى فصل فى بيان احكام الحياض
والماء الراكد الاصل عندنا ان الماء الراكد اذا لم يكن عشر اى
عشر يتنجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يظهر فيه اثرها خلافا
لما لك مطلقا وللشافعى واحدا فى القلتين فما فوق والدلائل
قرناها فى الشرح الموضا فان كان عشر اى عشرة طوله عشرة
اذرع وعرضه كذلك فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه
اربعين ان كان مربعا واما ان كان مدورا فالاصح ان جوانبه ستة
وثلاثون واما عمقه فاختار ما لا يتنجس اى ينكشف ارضه بالفرق
وقيل ان لا تضرب يد المغتر فى الارض وقيل قدر اربع اصابع
مفوحة والمراد بالذراع ذراع الكرباس وهو سبع قبضات
فقط وقيل مع اصبع قائمة فى القبضة الاخيرة وقيل فى كل قبضة
وقيل بعشرة كل زمان ومكان ذراعهم وفيه نظر بنية فى الشرح
واذا كان الخوض بالصفة المذكورة فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة

فإلم برلها اثر اذا كانت الخجاسة مرتبة هكذا وقع في شئ
 المتن والصواب اذا كانت الخجاسة غير مرتبة فكان لقطعة
 غير سقطت من الكتاب وشاعت بها النسخ وبعضهم وهو
 بعض مشايخ العراق قالوا في غير المرتبة يتنجس ما حول
 الخجاسة مقدار حوض صغير كما في المرتبة اذا لفرق بينهما
 الا في اللون والخجاسة ليست للون والحوض الصغير خمس
 في خمس فمادونها وبعض مشايخ بخارى توسعوا فيه وجعلوا
 كالجاري لحوم البلوى وقرقوبان المرتبة بقاؤها متيقن
 بخلاف غير المرتبة لاحتمال انتقالها فلا يتنجس من الماء شئ
 بالشك ويبنى على هذا اي على تأثير الواقع في الحوض في موضع
 الوقوع او عدمه اذا غسل المتوضي وجهه في حوض كبير هو
 العشر في العشر فضلا عما فسقط من غسلته في الماء فرفع الماء
 ثانيا من موضع الوقوع قبل التحريك هل يجوز ام لا قالوا على قول
 ابو يوسف لا يجوز لان عنده التحريك شرط ليصير الماء المستعمل
 شايئا في الماء فيصير مغلوبا ومشايخ بخارى قالوا ^{بجواز} لغوم البلوى
 لكثرة وقوع مثله لاكثر الناس وعلى هذا الحكم القياس اي بقاء
 ما اذا كان الرجال صنفوا يتوضون من حوض كبير جاز على قول
 مشايخ بخارى وعليه العمل وفي اجناس الناطق ان من غسل
 من حوض كبير فلا يخرج ان يتوضا من ذلك المكان بناء على ان الحوض
 الكبير بمنزلة الجاري في استهلاك الماء المستعمل فيه بمجرد
 الاختلاط وليس لرجل ان يتوضا او يغتسل في الحوض الكبير باقية
 الخيفة والاصل فيه اي في الجواز مع القرب من مكان الخجاسة
 وعدم الجواز ما تقدم انهما ان كانت مرتبة لا يجوز ان يتوضا
 الا بعيدا عنها بقدر حوض صغير واذا لم تكن الخجاسة مرتبة يجوز
 مطلقا على اختيار علماء بخارى وروى عن الفقيه اي جمعوا لهذا

وان لو توضا المتوضي في اجمة القصب اي في القصبية و
 كانت في الماء فان كان الماء لا يخلص بعضه الى بعض لا
 شئناك اصول القصب لم يجز وضوءه لاستعمال الماء
 المستعمل وان خلس بعض الماء الى بعض جاز الوضوء لا
 يستهلك الماء المستعمل في الكثير وانما القصب بالقصب
 لا يمنع ايضا الماء بالماء وانما يمنع انتساج القراي بعضها
 ببعض وكذا الحكم لو توضا في ما فيه ذرع ان خلس بعضه
 الى بعض جاز والا فلا وكذا الحكم ايضا لو توضا في غدير وعلى
 جميع وجه الماء جفزا وارة بجيم مفتوحة فغير منجزة ساكن
 تؤزاي مضمومة بعدها واو فالف واخره رافقوة والها
 التي تكتب بعدها اماره فتحها وهي كلمة فارسية معناها
 خرا الضفدع ويقال له الطلب وهي شئ لخضر يكون على
 وجه الماء فقد قيل ان كان ذلك الطلب يحل التحريك بجريك
 الماء يجوز الوضوء لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته
 وان كان لا يتحرك فهو راسب في الارض فيكون ما غاطس
 بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء وكذا الحكم ايضا اذا توضا
 من حوض قد انجذ ماؤه ولجذ على وجه الماء رقيق ينكسر
 بالتحريك يجوز الوضوء اما اذا كان للجذ كثيرا قطعا قطعها
 لا يتحرك بالتحريك اي تحرك الماء لا يجوز الوضوء لانه يمنع
 اتصال الماء بمنزلة الصخر ونحوه وان كان قليلا يتحرك
 بجريك الماء يجوز والحوض اذا انجذ ماؤه فثقب في موضع
 منه الماء متصلا به والثقب كحفرة في اسفلها ماء فوقعت
 فيه اي في الثقب بخجاسة او وقع فيه الكلب او توضا به اي
 بالماء الذي في اسفل الثقب ان سنان قال نصير ابن يحيى و
 ابو بكر الاسكافي يتنجس الماء لكونه متصلا بالجذ فلا يخلص

وكان

بعضه الى بعض فيكون وقوع النجاسة او الماء المستعمل فيماء
 قليل فيفسده وقال عبد الله بن المبارك وابو حفص الكبير
 البخاري لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجمد عشرة في عشرة وان كان
 اى ولو كان الماء متصلا بالجمد لكونه عشرة في عشرة والقوى
 على قول نصير والى بكر لما قلنا واما اذا كان الماء تحت الجمد منفصلا
 عنه فيجوز الوضوء ولا يفسد الماء لكونه عشرة في عشرة ولم
 يفصل بقعة منه عن سايره بخلاف الصورة الاولى فيجوز
 باختلاف بين المشايخ المذكورين وعلى هذا التفصيل اذا كان
 الحوض مسقفا وفي السقف كوة فان كان الماء متصلا بالسقف
 والكوة دون عشرة في عشرة يفسد الماء بوقوع المفسد وان كان
 منفصلا لا يفسد ولنا قال وهو اى الحوض المجد كالحوض المسقف
 في الخلاف والحكم والتفصيل وان ثقب الجمد فعلا الماء فلا يخرج انا
 ان يعلو على وجه الجمد او يعلو في الثقب كالماء في القديح فان على
 في الثقب كالماء في القديح فوقع فيه الكلب واصابه نجاسة اخرى
 يتنجس عند عامة العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت الجمد فكان ما
 في الثقب كغيره من الماء القليل واذا يتنجس فما نزل نجاسته اى فلا
 ينزل ما لم يخرج ما في الثقب اى ما كان فيه وقت التنجس من الماء على
 ما ياتي في حوض الحمام ونحوه ولو توضع انسان من ثقب الجمد المذكور
 ولم تقع غسالته في الماء جاز وضوءه على كل حال كبير كان الثقب
 او صغيرا ثبت فيه وهو دون عشرة في عشرة لا يجوز الوضوء
 ولو وقع في الثقب المذكور ساة او غيرها فمات ان كان الماء تحت
 الجمد عشرة في عشرة لا يتنجس لكثرة ولا يتنجس ما في الثقب ايضا
 لان الموت يحصل غالبا بعد السفل حتى لو علم ان الموت حصل
 في الثقب قبل السفل منه او كان الواقع متنجسا فان ما في الثقب
 يتنجس وان كان الماء تحت الجمد اقل من عشرة في عشرة يتنجس

جميع الماء واما على الماء وانيسط على وجه الجمد وكان عشرة
 في عشرة ولا يتنجس بالغرف لا يتنجس ولا يتنجس ولو ان ماء
 الحوض اذا كان عشرة في عشرة فسفل اى نزل فصار سبعة
 في سبع مثلا فوقعت النجاسة فيه يتنجس لان القدر وقت
 لوقوع فان مثله بعد ذلك صار نجسا ايضا كما كان لما
 قلنا وقيل لا يصير نجسا والا لاصح حوض كبير جاف فيه
 نجاسات فامثله قبل هو نجس كنجس الماء شيئا وقيل ليس
 يتنجس لكونه كبيرا وى بعدم التنجس اخذ مشايخ بخاري
 ذكره في الذخيرة والختار ان الماء ان دخل من نجس او
 اتصل بالنجاسة شيئا فشيئا فهو نجس وان دخل من مكان ظاهر
 واجتمع قبل اتصاله بالنجاسة حتى صار عشرة في عشرة ثم اتصل
 بالنجاسة لا يتنجس ذكره قاضي خان وغيره فان دخل الماء من
 جانب حوض صغير قد يتنجس ماؤه وخرج من جانب قال ابو بكر
 الاعمش لا يظهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه ثلث مرات فيكون
 ذلك غسالا له كالقصعة اذا نتجت فانها تغسل ثلاث مرات
 وقال غيره لا يظهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وقال
 ابو جعفر الهندواني يظهر بمجرد الدخول من جانب والمخرج
 من جانب وان لم يخرج مثل ما كان في الحوض وهو اى قول ابى
 جعفر اختيار الصدر الشهيد لانه يصير جاريا والجارى
 لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة حوض صغير يدخل فيه الماء من
 جانب ويخرج من جانب اخر لو توضع فيه انسان ووقعت غسا
 فيه ان كان الحوض اربع في اربع فمادونه يجوز الوضوء لان
 الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر في مثله بل يدور ثم يخرج
 فيكون كالجارى وان كان اكثر من ذلك اى من اربع في اربع لا يجوز
 لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجارى فيكون استعمال

فلا يجوز الا ان توضع في موضع الدخول او في موضع الخروج لانه
 جاز وكذا عين الماء اذا كان وسعها خمس في خمس وكان الماء يخرج
 منها اي من ينبوعها ان كان يتحرك الماء حركة ظاهرة من جانبيه
 اي من جانب ينبوعه فذكر العين باعتبارها وهو اي الماء يستعين
 بالحركة على الخروج من مفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر
 ان الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء في جروحه من
 ينبوع وان لم يكن الماء بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها
 وقال القاضي الامام فخر الدين في هذه الصورة والتي
 قبلها الاصح ان هذا التقدير غير لازم وانما الاعتماد على المعنى
 فيستطاع فيه ان يخرج الماء المستعمل اي علم خروجه من ساعته لكثرة
 اي لكثرة الماء وقوته بجوز الوضوء في الحوض والعين والاى
 وان لم يعلم خروج الماء المستعمل فلا يجوز التوضؤ بالثلم اذا كان
 ذاتا بحيث يتقاطر على العضو بجوز لانه ماء مطلق ولا يتغير اذا قدر
 على استعماله كذلك والاى وان لم يكن ذاتا ولم يتقاطر على العضو
 عند ذلك لم يتغير ولا يجزى امراره على العضو من غير تقاطر لانه ليس
 بماء وحكم البرد والجهد حكم التلج حوض صغير كرى اي حفر رجل
 منه نهرا ولجر الماء من الحوض فيه فتوضا ذلك الرجل وغيره
 من ذلك النهر جاز وضوءه لانه توضع من ما جاز وان اجتمع ذلك
 الماء الذي اجراه في موضع وكرى رجل منه اي من ذلك الموضع
 نهرا فاجرى الماء فيه فتوضا منه ثم وثم جاز وضوء الكل اذا كان
 بين المائتين مسافة وان قلت اي ولو كانت المسافة قليلة ذكر في المحيط
 ومقدار تلك المسافة ان لا يسقط الماء المستعمل ان سقط في الماء
 الا في موضع الجريان وفي نوادر المعلى عن ابي يوسف ماء الحمام بمنزلة
 الماء الجاري في عدم تنجسه بالنجاسة ما لم يظهر اثرها حتى اذا دخل
 رجل يدين فيه وفي يده قدر لم يتنجس واختلف المتأخرون في بيان

هذا القول قال بعضهم مراده اي مراد ابي يوسف بهذا القول
 حالة مخصوصه وهو اي تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى
 اي الحال ما اذا كان الماء يجري من الانبوب الى الحوض الحمام
 والناس يغترفون منه عز فامتنار كما بكسر الراءى متداخلا
 يلحق بعضه بعضا وهذا هو اختيار قاضي خان في الفتاوى حتى
 لو كان الماء ساكنا او كانوا يغترفون ولا يجري من الانبوب
 ماء يتنجس ماء الحوض وعليه الاعتماد ومنهم اي من المتأخرين
 من قال هو اي ماء الحمام محظوظه اي عند ابي يوسف بمنزلة الماء
 الجاري على كل حال سواء تدارك الاختلاف مع دخول الماء من
 الانبوب ولا لاجل الضرورة الا يرى ان الحوض الكبير الحق
 بالماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة وفيه نظرد كرسى
 الشرح ولو ادخل الجنب والمحدث يده في حوض الحمام لطلب
 القصعة اي بلانية رفع الحدث وليس على يده نجاسة حقيقة
 يتنجس ماء الحوض عند ابي حنيفة على رواية كون الماء المستعمل
 نجسا لان ماء الحوض صار مستعملا بزوال الحدث عن يده و
 عندها الماء طاهر ومطهر لانه لم يصير مستعملا عندها و
 المذكور في الفتاوى ان ادخل الجنب والمحدث يده في الماء
 تلاغرافا ورفع الكوز لا يصير به الماء مستعملا للضرورة و
 يذكر واخلافا وهو الاصح ولو ادخل الكفار والصبيان
 ايديهم لا يتنجس ان لم يكن على ايديهم نجاسة حقيقة هذا في
 تنجيسهم لا يتنجس ان لم يكن على ايديهم حدث وانما الكفار في ايديهم
 حدث يزول بالادخال فلا فرق وقد حققناه في الشرح ولو
 ادخل الصبي يده في الماء ان علم انها طاهرة بان كان معه
 يراقبه جاز التوضؤ بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز
 وان حصل الشك لا يتوضا به استحسانا اي لاجل التتره والاخيار

ولو توضأ به جاز لانه لا يتنجس بالشك حوض الحمام اذا تنجس بطهر
اذا خرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وتقدم الكلام في مثله وهو
الحوض الصغير وان المختار انه يطهر بمجرد ما يدخل الماء من
الانبوب ويقبض من الحوض لانه صار جاريا ولو ادخل الموض
رأسه في الانابتية المسح او ادخل خفيه فيه بنيته يجوز المسح
بالانفاق والمشهور عن محمد انه لا يجوز ولكن لا يصير
الماء مستعمرا عند أبي يوسف خلاف المحدث وتحقيقه
في الشرح **فصل** في المسح على الخفين المسح عليهما جائز بالسنة
اي بالافار الواردة عن النبي صلى الله عليه وعلى اله وصحبه
وسلم قولوا فعلا لا بالقران من كل حدث موجب للوضوء
احترار من الحدث الموجب للغسل كما سيأتي انشاء الله تعالى
اذا لبسهما على طهارة كاملة اي اذا حدث وقد لبسهما على
طهارة كاملة فالشرط كون الطهارة كاملة وقت الحدث
لا وقت اللبس حتى لو غسل رجلية ولبس الخفين ثم كمل طهارة
ثم احدث جاز له المسح عليهما لوجود الكمال عند الحدث فان
كان الماسح مقيما مسحا يوما وليلة وان كان مسافرا مسح ثلاثة
ايام ولياليها القول على رضى الله عنه جعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثلاثة ايام وليالين للمسافر ويوما وليلة للمقيم
وابتداءها اي اول المدة المذكورة للمقيم والمسافر عقيب
الحدث لانه قبل ذلك مظهر بطهارة الغسل ولا يعتبر لابتداء
المدة وقت الطهارة ولا وقت اللبس حتى لو ظهر لصلوة الصبح
ولم يلبس خفيه الا وقت الظهر ثم لم يحدث الا وقت العصر
فابتداء المدة من وقت العصر لا من وقت الصبح ولا من وقت
الظهر فيجوز له المسح ان كان مقيما الى وقت العصر من يوم
الثاني وان كان مسافرا فالى وقت العصر من اليوم الرابع

ولو

ولو غسل رجلية ولبس خفيه قبل الكمال للوضوء ثم اكمل الطهارة
قبل ان يحدث جاز له المسح عليهما عندنا لما تقدم ان الشرط
كون الطهارة كاملة وقت الحدث خلافا للشافعي فان الشرط
عنده كونها كاملة وقت اللبس وانما يطهر خلافا للمبني على هذا
فيما اذا توضأ ثم لبسها فلما غسل احدى رجلية ادخلها في الخف
قبل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى وادخلها في الخف فاته
لا يجوز المسح عنده ويجوز عندنا لان عندنا كفيته ان
يكون الخف ملبوسا على طهارة كاملة عندنا ولا الحدث بخلاف
ما اذا كان ملبوسا على طهارة ناقصة عند المحدث حيث لا
يجوز المسح عندنا خلافا للفرق والطهارة الناقصة هي طهارة
صاحب العذر وكذا طهارة التيمم حتى ان المستحاضة وهي
المرأة التي ترى الدم من قبلها دون ثلثة ايام او فوق عشرة
ايام في الحيض او فوق اربعين في النفاس او هي حامل ومن
معناها كصاحب سلس البول وانقلاط الرياح واستطلاق
البطن او الرعافا الدائم او الجرح الذي لا يبرقا اذا توضأت و
لبست الخف قبل ان يظهر منها شيء من دم الاستحاضة تسح
كالاصح لانها لبست على طهارة كاملة ولو لبست بطهارة
العذر اى بعد ما ظهر منها شيء تسح في الوقت فقط ان احدثت
جد اللبس حدثا غير عذرها عندنا وعند زرقة تسح تمام المدة
وتحقق الدليل من الطرفين في الشرح ولا يجوز المسح لمن وجب
عليه الغسل كما لو توضأ ولبس خفيه ثم اجنب فاته لا يجوز له
ان يغسل ساير يديه ويمسح على خفيه وكذا لو ان المسافر توضأ
ولبس خفيه ثم اجنب وعنده ماء يكفى للوضوء فاته يتيمم ويصلي
فان احدث بعد ذلك وعنده ذلك الماء توضأ وغسل رجلية
ولا يجوز له المسح لان الجنازة حلت لقدمه والرجل والمرأة

فيه اي في مسح الخف سواء لان الادلة لم تحضر والشا تابعات
للرجال في الاحكام ما لم يقع تخصيص والمسح انما هو على ظاهرهما
اي على هادون باطنهما اي اسفلهما لما روى عن علي رضي الله
عنه انه قال لو كان الدين بالراي لكان مسح باطن الخفاولي
من ظاهره ولكني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يمسح على ظاهر خفيه دون باطنهما وفي رواية لكان اسفل
الخف اولى من اعلاه ويستحب ان يكون المسح خطوطا بالاشبع
لما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه مسح على خفيه حتى
روى ثار اصابعه على خفيه خطوطا ولو وضع الكف و
مدها او وضع الاصابع مع الكف ومدها فكلها احسن
والاحسن ان يمسح بجميع اليد كذا في الخلاصة وغيرها ويستحب
ان يمد من قبل الاصابع ويمد الى الساق اعتبارا بفصل فان
المسح فيه ذلك ويستحب ايضا ان يكون مرة واحدة و
فرض ذلك المسح مقدار ثلث اصابع طولا وعرضا من اصابع اليد
كما قاله ابو بكر الرازي هو المختار لا كما قاله الكرخي والمعتبر
الرجل ولو وضع بديه من قبل الساق ومدها الى رؤس الاصابع
جاز لحصول الفرض وكذا لو مسح عليهما عرضا جاز ايضا وكذا
لو مسح بثلث اصابع موضوعة وضعا غير ممدودة ويجوز ايضا
لما قلنا ولكنه يكون مخالفا للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح
المسنون ان يضع يديه على مقدم خفيه اي اصابع يديه ويجافي
خفيه ويمدها الى الساق او يضع كفيه مع الاصابع ويمدها جملة
وهو حسن والاول هو السنة ولو مسح برؤس الاصابع ويجافي
اصول الاصابع والكف لا يجوز المسح الا ان يكون الماء متقاطرا
لان البلة نصير مستعمل بمجرد الاصابة وفي المتقاطر البلة الثانية
غير الاولى وفي اقامة السفة جواز استعماله بلة الفرض انما

فلا يقاس عليه الفرض وكذا لو مسح باصبعين لا يجوز الا
ان يكون الايهام والسبابة مع بينهما والمستحب ان يمسح
بباطن الكف لانه المتوارث ولو مسح بظاهر خفيه يجوز
لحصول المقصود لكن خالفنا السنة ولو مسح على باطن
خفيه او من قبل العقبين او جوانبيهما اي جانب الرجلين
لا يجوز مسحه لانه لم يمسح على محل المسح وهو على الخف لانه
المعين بالنصوص وذلك في المحط لو توضا ومسح ببلة بالكسر
اي بل بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز مسحه لان البلة
الباقية بعد الغسل غير مستعلة اذا استعمل فيه ما سأل
على العضو وانفصل عنه ولو مسح راسه ثم مسح خفيه ببلة
بقيت بعد المسح لا يجوز لان هذه البلة مستعلة اذا لم يمسح
فيه ما اصابا بالمسح ولو توضا ولم يمسح خفيه ولكن خالفنا
في الماء لانية المسح ولم تغسل احدي رجليه واكثرها
او مشى في الخيش المتبل بالماء الجاري عليه او بالمطر حيزه
ذلك الخوض او المشى عن المسح ولو كان الخيش مبتلا بالطل
فقل لا يتوب عن المسح لانه من نفس دابة والاصح انه يتوب
لانه مطر خفيف وكذا اذا اصابه اي اصابعه المطر يتوب
عن المسح وان لم ينو خلافا للشافعي في ذلك كله فان النية
عند مشروط في الوضوء والمسح وفي بعض الروايات التاثير
لا يجوز به عندنا ايضا لانه اي لان المسح خلف عن الغسل فاجب
الى النية كالتيمة وهذا غير صحيح من مذهب علمائنا ومن ابتدأ
المسح اي مدته وهو مقيم فسا فر قبل تمام يوم وليلة مسح تمام
ثلاثة ايام ولياليها عندنا خلافا للشافعي لان العتبر آخر
الوقت وهو فيه مسافر ومن ابتدأ المسح وهو مسافر ثم اقام
ينظر ان كان قد مسح يوما وليلة او اكثر لزمه ترعهما وغسل

عليه لانه صار كغيره من المقيمين وان كان قد سمي يوما ولم يمسح
 ولا كثر لم يمسح عليه ولا غسل عليه لانه صار مقيما فلا يمسح
 فوق مدة المقيم وان كان قد سمي اقل من يوم وليلة اتم مسح
 يوم وليلة لانها مدة المقيم ومن لبس الجرموق فوق الخف قبل
 ان يمسح عليه الجرموق ما لبس فوق الخف وقاية له وقد
 يكون من الجلد ومن الكرباس ومن غيرها فان كان من الكرباس
 لا يجوز المسح عليه بالاتفاق الا ان علم ان البلة نفذت الى الخف
 مقدار الفرس وكان مجلدا جلد ايسر الاصابع والكعبين فيجوز
 المسح عليه سواء لبسه وحده او فوق الخف كالذي من الاديم
 والصرم وكذا الخف فوق الخف وهو يدل عن الرجل لا عن الخف
 فلو لبسه او لبس الخف فوق جورب رقيق من كرباس او نحوه
 جاز المسح عليه كما افاده المولى خسرو في درره وصاحب
 التسهيل ولا اعتبار بما نقله ابن قريشه في شرح المجمع عن
 قتادى الشاذى من عدم الجواز لان الشاذى رجل مجرول
 لا يجوز تقليده فيما يخالف الاصول فان اتصال الملبوس
 من الخف وغيره بالرجل ليس بشرط اذ لو كان شرط الما جاز
 المسح على الجرموق وتمام البحث في الشرح فان احدث بعد لبس
 الخفين قبل لبس الجرموقين ومسح على الخفين او لم يمسح ثم لبس
 الجرموقين لا يمسح على الجرموقين لان شرط جواز المسح عليهم
 ان يلبسوا قبل الحدث كما في الخفين ولو نزع احد الجرموقين بعد
 المسح عليهما او خرج احدهما بلا قصد فله ان ينزع الآخر
 يمسح على خفيه وان شاء اعاد المسح على الآخر وعلى الخف الذي
 نزع جرموقه ولا يجوز ان يقتصر على مسح المنزوع من غير عادة
 المسح على غير المنزوع ولا يجوز المسح على الجرموق المنزوع وان كان
 اى ولو كان خفاه غير متخفين قياسا على الخفين وكذا لا يجوز

الخف
 اما اذا مسح على الخف اولا
 ثم لبس عليه الجرموقين
 له ان يمسح على الجرموقين
 في الحداية منه عبارة جواز الخف

المسح على خفيه خرق كبير بين اى يظهر منه اى من الخرق مقدار
 ثلث اصابع طول او عرضا من اصابع الرجل وفي رواية الحسن
 من اصابع اليد والاول ظاهر الزاوية وهو الاصح والمعتبر صغر
 الاصابع اذ لم يكن الخرق عند الاصابع وان كان عندها
 يعتبر ظهور الثلث التي عند الخرق فان كان الخرق في الخف
 اقل من ذلك جاز المسح عليه خلافا لفر والشافعي لان القليل
 عفو لدفع المرح وما دون ثلث اصابع قليل لان الاصابع هي
 الاصل والثلث اكثرها وان كان الخرق في خف واحد قدر
 اصبعين في موضع منه او في موضعين وفي الخف الآخر قدر
 اصبع او اصبعين كذلك جاز المسح لان المانع كون قدر
 الاصابع الثلث في خف واحد فلا يجمع لو كان في خفين بخلاف
 ما لو كان قدر نصف درهم بخاسة مغلظة في احدى الرجلين
 وفوق النصف في الاخرى حيث يجمع وينع جواز الصلوة
 وكذا لو انكشف ثمن كل من عضوين كل منها عورة يجمع
 ايضا وينع والفرق المذكور في الشرح وان كان الخرق قدر
 اصبع مع الخرق قدر اصبعين في خف واحد يجمع في الحكم
 بالمانعية فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قدر ثلث اصابع
 في خف واحد بشرط في المنع ظهور الاصابع بكاملها في
 الصمغ خلافا لما ليه السرخسي من ان ظهور الانامل و
 وحدها مانع ولو ظهر الابهام وهي مقدار ثلث اصابع من
 غيرها اى من غير الابهام جاز المسح لان الخرق اذا كان عند
 الاصابع فاعتبر ظهور نفس الاصابع وان كان موضع اخر
 يعتبر قدر اصغرها ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلث
 اصابع وانقأه اى مقدار ما يفتح منه اقل من ذلك القدر
 لا يمنع جواز المسح لان غير المنفتح ليس له حكم الخرق لعدم

ظهور شيء منه وكذا الحكم لو انفق خرزه أي خرز الخفا لانه
 أي الشأن لا يرى شيء من قدمه يجوز المسح لما قلنا ولو كان
 الشيء المذكور والمراد به المقدار المانع بيد وحالة الشيء
 أي حاله رفع القدم ولا يبد وحالة الوضع يمنع جواز المسح
 لأن الاعتبار حال الشيء كذا ذكره في المحيط وإن كان على القلب
 لا يمنع والمخروقي ولو كان الأمر بالعكس لا يمنع وكذا المخروق إذا
 كان فوق الكعب لا يمنع لأن ستر الخف لما فوق الكعب ليس
 بشرط وكذا جاز المسح على الكعب وفي فتاوى قاضي خان وما
 يقال له بالفارسية جار وراق إن كان يستتر القدم لا يرى من
 العقب ولا من ظهر القدم إلا قدر أصبع أو أصبعين جاز المسح
 عليه في قولهم وكذا على الخفا الذي يقال له بالفارسية بيش
 بند وهو أن يكون مشقوقا مشدودا وفيها لو ليس مكبا
 لا يرى من أعيه أو قدميه إلا مقدار أصبع أو أصبعين جاز المسح
 وهو بمنزلة الخفا الذي لا ساق له وإذا أراد الماسح على الخف
 أن يخلع خفيه فنزع القدم من موضعه من الخف غير أن القدم
 الساق بعد أن تنقض مسحه أجمعا وإن نزع بعض القدم عن
 مكانه فقد روي عن أبي حنيفة أنه إذا خرج أكثر العقب عن
 عقب الخفا تنقض المسح لأن العقب ربع القدم والربع
 حكم الكل وفي بعض الروايات عن أبي حنيفة إذا صار النزع
 بحال تعذر المشي المعتاد معه انقض المسح والآلاف أن المعتبر
 إمكان متابعة المشي وفي رواية عنه أن خرج أكثر القدم إلى
 ساق الخفا تنقض المسح والآلاف في الهداية وغيرها هو
 الصحيح لأن الأكثر حكم الكل وقيل ينقض بخروج نصف القدم
 وفي بعض الروايات أيضا أن يبق في موضع قرار القدم مقدار
 ثلث أصابع من ظهر القدم سوى أصابعها لا ينقض المسح و

هو أي هذا القول رواية عن محمد وبه أخذ المشايخ وقال في
 الكافي وعليه أكثر المشايخ لأن مقدار فرض المسح باق في كل
 المسح وفي كتاب الصلوة لأبي عبد الله الزعفراني رجل مسح
 على خفيه ثم دخل الماء أي خاض في الماء أن يتل جميع إحدى
 القدمين ابتداء هو غسل ينقض مسحه وكذا الوابيل أكثر
 أحدهما فيجب عليه أن يكمل غسل رجله ليلا يكون جامعا
 بين الغسل والمسح رجل الخرج عقبه من عقب الخفا لا أن
 مقدم قدمه في قدم الخفا أي في موضع المسح له أن يمسح ما لم
 يخرج صدور قدميه عن الخفا أي عن موضع القدم منه إلى
 الساق أي إلى أول حد الساق من الخف وهذا موافق لقول محمد
 وذكر في بعض المواضع من الفتاوى أن كان صدر القدم في
 موضعه ولكن العقب يخرج من عقب الخف ويدخل لا ينقض
 مسحه لعدم النزع وكذا لو كان الخف واسعا إذا رفع القدم
 يرتفع العقب حتى يخرج إلى ساق الخف وإذا وضع القدم عاد
 العقب إلى موضعه لا ينقض المسح وكذا لو كان أعرج يمشي
 على صدور قدميه وقد ارتفع العقب عن موضعه له المسح
 وعن محمد أنه قال خف فيه فتق مفتوح وبطانة الخف من خرقة
 أو من غيرها غير متفق بخروجا أي حال كونه ذلك الشيء الذي
 هو البطانة مخروزا في الخف وفي بعض الشيخ مخروزا بغير الخف
 بالرفع أو بالخفض جاز المسح لعدم ظهور مقدار ثلث أصابع
 كذا ذكره في الذخيرة ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة
 بدلا للرأس ولا على البرقع بدل غسل الوجه وهو ما يجعله المراد
 وجهها مخروفا ما يحاذي عينيها منه وعلى العقازين بدل
 غسل اليدين وهو ما يلبس في اليد لأجل البرد أو الطير أو غير
 ذلك ويجوز المسح على الجباير جمع جبيرة وهي ما يشد على العظم

المتكبر من العبدان وان شدها اي ولو شدها على غير وضوء
 بالاجماع الائمة المجتهدين للحرج في الغسل فان سقطت بعد
 المسح من غير برء لم يبطل المسح لبقا سبب شرعيته وان سقطت
 عن برء يبطل لزواله فيجب غسل ما كان تحتها وان كان السقوط
 عن برء في الصلوة لزم الاستيناف ولا يجوز البناء والمسح على
 الجباير انما يجوز اذا لم يقدر على الغسل ولا على المسح على القرحة
 بنفسها بان كان يضربها الماء من الغسل ومن المسح اما اذا كان
 لا يقدر على الغسل ولكن يقدر على المسح على نفس القرحة فلا يجوز
 له المسح على الجبيرة ونحوها لعدم الضرورة والحرج قال برهان
 الدين صاحب المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون
 اي يظنون انه اذا ضربها الغسل يجوز المسح على القرحة مع عدم ضرر
 المسح على نفس القرحة وليس ذلك وان ترك المسح على الجبيرة والمحال
 ان المسح عليها لا يضرب جاز عندنا بى حنيفة خلافا لما فان عندها
 لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم امر علينا بذلك والامر
 للموجوب وله ان الفرضية لا تثبت بخبر الواحد وقد سقط
 الغسل بالاجماع اما الاستيعاب في مسح الجبيرة فشرط عند
 البعض وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وبعضهم كشيخ الاسلام
 خواهرزاده قالوا اذا مسح على اكثرها جاز واليه مال صاحب الهداية
 وصححه في الكافي ولو كان المسح على النصف اقل لا يجوز وبكفي
 في مسح الجبيرة بالمسح مرة واحدة كمسح الرأس هو الصحيح لان المسح
 لم يشرع تكراره وقيل بكثر ثلثا وهو غير صحيح ولو كانت الجراحة
 في موضع وليس تحت جميع الجبيرة ونحوها لجراحة ويعسر عليه جعل
 الجبيرة مقدار الجراحة فحسب جاز له المسح على كل الجبيرة تبعا لموضع
 الجراحة لان الجبيرة والعصابة لا بد ان تكون ازيد من الجراحة فحققت
 الضرورة الى جواز المسح على الزائد اذا كان يضرب حلها الغسل ما حول

للجراحة وان كان لا يضرب ذلك مسح على الجراحة وغسل ما حولها ولا
 فرق في جميع ما تقدم بين الجبيرة وعصابة الفصادة والقروح
 والجراحات ثم المسح على الجبيرة ونحوها بمنزلة الغسل فيجوز ان
 يجمع مع الغسل ولا يتوقف بوقت فلو كان باحدى رجله قرحة
 تمسح عليها وغسل الصحيحة جاز لانه ليس جميعا بين الغسل والمسح
 فلو لبس الخف على الصحيحة وحدها ثم احدث لا يجوز ان يمسح
 على الخف لانه يكون جميعا بين الغسل والمسح فان لبس الخف عليها
 جاز له المسح على الخفين ولو كان مقطوع احدى الرجلين من
 الكعب او دونها اي دون الكعب فان غسل موضع القطع
 فرض فلو غسل موضع القطع والرجل الصحيحة ولبس خفيه
 ثم احدث ينظر ان كان بقي من ظهر القدم المقطوعة مقدار
 ثلث اصابع او اكثر يمسح على الخفين والا اي وان لم يكن بقي من
 ظهر القدم المقطوعة قدر ثلث اصابع يغسلهما اي كلتا
 الرجلين لانه اي الشان وجب غسل الموضع المقطوع ولا يجوز
 المسح على الخف الملبوس عليه لفصانه عن مقدار الفرض واذا وجب
 غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصحيحة لئلا يجمع بين الغسل
 والمسح وان كان مقطوع الاصابع من احدى الرجلين او كليهما
 وبعض خفه خال عن القدم فمسح على الخف فان وقع المسح على
 الخف على المغسول اي ما بقي من القدم اي ان وقع المسح على القدم
 الذي فيه القدم من الخف حال كون ذلك المسح عليه مقدار
 ثلث اصابع جاز المسح لوجود مسح المقدار المفروض والا اي
 ان لم يقع المسح مقدار ثلث اصابع على الموضع الذي فيه القدم من
 الخف فلا يجوز المسح وكذا الحكم على هذا التفصيل اذا كان الخف
 واسعا وبعضه خال عن القدم والمخاض ان مقدار الفرض يعتبر من الخف
 لانه الخف فان وقع تمامه على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز

جل توضحا ومسح على الجيرة وليس خفيه ثم احدث قبل ما برأت
 فوضا مسح على الجيرة والخفين لان طهارته كاملة ما لم يترأ
 حتى جاز له امامة الاصحاب فان احدث بعد ما برأت لا يمسح
 لانه لبس الخفين على طهارة نافضة ذكره في شرح الاسبيجاني
 وقد حققناه في الشرح واذ كان الشقاق في رجله او في يده
 فجعل فيه الدواء كالمرهم ونحوه او الشحم المذوق فوق الدواء
 وجوبا ان لم يكن بضره ولا يكتفيه المسح لعدم الضرورة
 وان كان الشقاق في يد وقد عجز عن الوضوء بنفسه
 يستعين بغيره استحبابا عند ابي حنيفة وجوبا عندهما فان لم
 يستعن وتيمم وصلى جازت صلواته عند ابي حنيفة خلافا لما
 وعلى هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال وعلى التحول
 عن النجاسة ووجد من بوجهه او يحمله يجب عليه الاستعانة
 عند الاعتناء لان عنده المكلف انما يكلف بقدرته نفسه
 لا بقدره غيره فان لم يجد من يوضئه بان لم يكن عنده احدا
 فاستعان به فابى جازت صلواته بخلاف لتحقيق العجز
 من كل وجه اما المسح على الجوارب جمع جورب وهو ما ليس
 في الرجل لدفع البرد ونحوه مما لا يسمى خفا ولا جرموقا فلا يجوز
 عند ابي حنيفة الا ان يكونا مجلدين اي استوعبا الجلد ما يستر
 القدم مع الكعبا ومنعطين اي جعل الجلد على ما يلي الارض منهما
 خاصة كالنعل للرجل وقالا يجوز المسح عليهما اذا كانا ثخينين
 لا يشقان قال في المغرب شفا الثوب اذا رقت حتى رايت ما وراءه
 من باب ضرب ومنه اذا كانا ثخينين لا يشقان ونفي الشقوق تأكيد
 للثخانة وفي بعض الكتب لا يشقان الماء ولا يشقان الماء فالاول
 بمعنى لا ينشف الجوارب ان الماء الى نفسها كالاديم والصرم والثاني
 بمعنى لا يجاوزان الماء الى القدم كذا في فتاوى قاضي خان عليه

اي على قول ابي يوسف ومحمد الفتوى قال في الذخيرة وقبل رجوع
 الخليفة الى قولها في اخر عمره على ما روي انه لما مرض مسح على
 الجواربين من غير نعل وقال لعواده فعلت ما كنت منعت عنه
 فاستدلوا على رجوعه وحديث الجوارب الثخينين ان يمسح
 اي يثبت ولا يسدل على الساق من غير ان يشد بشئ عند عدم
 ضيقه وهذا حداخر الثخينين غير ما تقدم وقال الزاهد فان
 كان ثخينيا عشي معه فرسخا فصاعدا الجوارب اهل مر وافعلي
 الخلاف انتهى ومثله في الخلاصة وهو لحسن الحدود ولذا
 قال المصنف ويجوز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التي
 لا مكان قطع المسافة بينها فاعبر قطع المسافة لانه هو المقصود
 من امعة الرجل ثم قال الزاهد ذكر شمس الائمة للحلو ان
 الجوارب خمسة انواع من الخمزي والفول والشعر والجلد والرق
 والكرباس وذكر التفاصيل في الاربعة من الثخين والرق
 والمنعل وغير المنعل والمبطن وغير المبطن واما الخامس فلا يجوز
 المسح عليه كيف ما كان انتهى وقد علم منه ان اسم الجوارب ليس
 مخصوصا بما يمسح على اليد من الغزل بل يطلق على ما يخاط من
 الكرباس وغيره ايضا واعلم ان المراد بالغزل ما غزل من الصوف
 لعطف الشعر عليه ومن المعلوم ايضا ان الكرباس اسم لما هو
 من غزل القطر ويلحق به ما هو مثله في الثخانة كالكتان والا
 يريم وجند فالغزل من الجوخ داخل تحت ما هو من الغزل
 لا تحت الكرباس وما لحق به ومقتضاه ان يجزى فيه التقصير
 من انه اذا كان مجلدا او منعل او مبطنا يجوز المسح عليه اتفاقا
 والا فان كان ثخينيا يمكن ان يمشي به فرسخا او اكثر فعلى الخلاف
 وان لم يكن كذلك فلا يجوز بالاتفاق على انه لو سلم عدم دخوله
 تحت ما هو من الغزل لكان الحاقه به بطريق الدلالة فانه امتن

من المعول على اليد من الغزل على ما لا يخفى وإذا كان كذلك فلا يشترط
جواز المسح عليه أن يستتر للجلد جميع القدم والكعبين بل يكفي
ما يطبق عليه اسم المنعل **فروع** إذا تمت مدة المسح وهو متوضئ
لزم نزع الخفين وغسل الرجلين دون إعادة بقية الوضوء
وكذا إذا نزع قبل تمامها وفي فتاوى قاضي خان لو تمت المدة
وهو في الصلوة ولم يجد ماء يمضي على صلوة إذا لا فائدة في
قطعها إذا لو قطعها وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيمم
ولا يخطئ للرجلين من التيمم ومن المشايخ من قال تفسد صلوة
والأول أصح انتهى والذي يظهر أن الصحيح هو القول بالفساد
ولا نسلم أن التيمم لا يخطئ للرجلين فيه بل هو طهارة لجميع الأعضاء
وإن كان محلله عضوين كما أن الوضوء طهارة لجميعها وإن كان
محلله أربعة أعضاء وكذا لو خاف أن نزعها يذهب رجله
من البرد فانه يتيمم ولا يمسح على الخفين على ما حققه الشيخ كما لا يبرر
من الهام وقد ذكرناه في الشرح **فصل** في نواقض الوضوء النوا
قض جميع نواقضه والمراد بها العلة الناقضة للعلة أي العلة
الناقضة للوضوء كما يخرج من السبيلين أي خروج كل شيء يخرج
من الفيل والدبر فيشمل البول والغائط والدود والحصاة
والريح غير أن الريح من غير الدبر لا تنقض فلذا قال وإن خرج من
قبل الرجل والمرأة ربح مستثناة الصحيح أنه أي الوضوء لا ينقض
ذكره في المحيط ولا خلاف في أن الخارجة من الذكر غير ناقضة
وكذا غير المنتنة إذا خرجت من الفرج وأما المنتنة فقبل تنقض
والصحيح أنها لا تنقض بل الصحيح أن الخلاف إنما هو في الخارجة
من فرج المفضاة ولا خلاف في غيرها وإن خرج الريح من المفضاة
وهي التي انقطع الحجاب بين قبلها ودبرها فانصل المسلكان
فنسجد يجب عليها الوضوء للاختياط وذكر في جامع قاضي

خان

خان وكذا في غيره أنه يستحب لها أن تنوضا للاختياط مع أن
طهارتها ثابتة بيقين فلا تزول بالشك لكن قيل كون الريح
من الدبر هو الغالب يرجح أنها من الدبر وقيل إن كان مسموعا
أو متنا نقض والأفلا وفي الخلاصة لو خرج من الدبر ريح يعلم
أنه لم يكن من الأعلى فهو اختلاج لا وضوء عليه وكذا
الدود والحصاة إذا خرج من أحد هذين الموضعين لا يستنج
الرطوبة وهي حدث في السبيلين وإن قلت بخلاف الريح
وإن خرج الدود من الفم أو من الأذن أو من الجراحة لا ينقض
لأن الدود طاهرة وما عليها من البلة غير ناقضة لقلتها
وعدم قوة السيلان فيها وإن أدخل المحققة دبره ثم أخرجه
أن لم تكن عليها بلة لا ينقض إدخالها الوضوء والاحتياط أن
يتوضأ لأن عدم وجود البلة نادر فربما وجدت لأناتها
بغفلة وكذا كل شيء يدخله وطرفه خارج وأما ما غيبه فروج
ناقض لا تخاف بما في البطن ولذا يفسد الصوم بخلاف ما إذا
كان طرفه خارجا وإن قطر الدهن في أحليله فعاد فلا وضوء
عليه عند حنفية خلافا لها وذكره قاضي خان من غير ذكر
خلاف وذكر ابن الهام أن فيه خلافا بين يوسف فقط وهو
الظاهر وإن افطر في الفرج الداخل فخرجه ناقض اتفاقا وإن
افطر في الأذن ثم عاد بعد يوم من الأنف لا ينقض وكذا
أن عاد من الأذن وإن عاد من الفم نقض وكذا السعوط لا
ينقض إن عاد من الأنف بعد أيام كذا في فتاوى قاضي خان
وإن احتشى الرجل أحليله بقطنه خوفا من خروج البول
لما لا تلو ذلك القطن لكان يخرج منه البول فلا بأس
بل يستحب أن كان يريبه الشيطان ويجبان أن كان لا ينقطع
الآن قدر ما يصل الصلوة وكذا الحكم لو احتشى دبره ولا ينقض

فعليه الوضوء

وضوءه ما لم يخرج البول على ظاهر القطن لعدم الخروج وان
غابت القطنه ثم خرجها او خرجت هي بنفسها حال كونها
رطبة ينتقض وضوءه وان لم تكن رطبة لا ينتقض كالدهن
بخلاف ما يغيب في الدبر فان خروجه ناقض كما لو احتقن
بدهن ثم خرج وان ابتل الطرف الداخل من القطنه ولم ينفذ
البلل الى ظاهرها لم ينتقض لما مر وان سقطت بعد ادخال طرفها
ان كانت رطبة انتقضت وان كانت يابسة لم ينتقض وكذا
الحكم في كرسف النساء وهو القطنه التي تحتشي بها المرأة فرجها
وهو في الاصل اسم للقطن مطلقا اذا سقطت ان كانت رطبة
انتقضت وان كانت يابسة فلا سواء كان الكرسف في الفرج
الداخل او في الخارج وان كانت احتشيت في الفرج الخارج
فاستدل داخل الحشو انتقض وضوءها سواء نفذ البلل الى خارج
الحشو ولم ينفذ لليقين بالخروج من الفرج الداخل وهو العنبر
في الانتقاض لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فلا ينتقض
بما يخرج من الذكر الى القلفة وان لم يخرج من القلفة
انتقض من فرج الداخل وان لم يخرج من الخارج واما
اذا احتشيت في فرج الداخل فحينئذ ان نفذ البلل الى خارجه
اي خارج الحشو انتقض الوضوء والاى لان لم ينفذ الى خارج
فلا ينتقض كما في حشو الاحليل هذا الذي مضى كان في الخارج
من احدى السبيلين اما اليخس الخارج من غير السبيلين فيوجبه
انتقاض الطهارة ايضا عندنا على التفصيل الذي سبذ كراهه
للساقي ومالك وذلك كالقوي والدم ويخوفا من القبح والصدور
لقوله عليه الصلوة والسلام الوضوء من كل دم سائل تحقيقه
في الشرح اما القوي فان كان ملء الفم بان كان لا يمكن معه التكاثر
وقيل ان لا يمكن امساكه الا بتكلف فانه ينتقض الوضوء

كان

كان ذلك طعاما او ماء او مرة صفراء او سودا وعن الحسن لو
قاء الطعام او الماء من ساعته لا ينتقض وكذا الصبي لو ارتفع
وقا من ساعته لا يكون نجسا قليل وهو المختار والصحيح انه
نجس في الجميع لخالفته النجاسة وفي القنية لو قاذ ود كثيرا
او حية ملات فاه لا ينتقض وذلك لانه طاهر في نفسه وما
يستتبعه قليل لا يبلغ ملأ الفم فان كان القوي بلغا لا ينتقض
الوضوء عند أبي حنيفة ومحمد سواء نزل من الرأس او صعد
من الجوف وقال ابو يوسف ان صعد من الجوف ينتقض لانه
نجس بالمجاورة ولها انه لزج لا يتحلل النجاسة وما ينصل
به قليل وهو غير ناقض والطحاوي ما لا يؤول الى يوسف
حتى قال بركه ان يأخذ البلغم بطرف كفه ويصلي معه كذا
في الخلاصة وفيه نظر مذكور في الشرح وان قاء دما فاما
ان يكون من الرأس او من الجوف سائلا او علقا ان كان سائلا
نزل من الرأس ينتقض اتفاقا ان ساءى البزاق وان كان علقا
اي مجتمعا لا ينتقض اتفاقا وان غلب السائل على البزاق انتقض
كذا ان كان مساويا بان كان اصفر نارا نجسا فان كان اقل صفرة
من ذلك فهو مغلوب فلا ينتقض وكذا الحكم ان خرج من اسنانه
وان صعدا لدم من الجوف ان كان علقا لا ينتقض اتفاقا الا ان
يملاء الفم لانه سودا محترقة فاعتبر بسائر انواع القي وان كان
سائلا فعلى قول أبي حنيفة ينتقض وان لم يملأ الفم بكن ملء الفم
كسائر الدماء السائلة لانه من جراحة في الجوف اذا تعدد ليست
محلا للدم وعند لا ينتقض ما لم يكن ملء الفم اعتبارا بالقي لكونه
من الجوف وقاء طعاما او غيره سوى الدم السائل وانما ذكر
الطعام لئلا يتوهم ان الضمير للدم المتقدم ذكره قليلا قليلا
متفرقا وكان بحيث لو جمع بلاء الفم ينظر ان اخذ المجلس

ان قاء الجميع في مجلس واحد يجمع عند بي يوسف ويحكم بالنقض
 وقال محمد بن احمد السبب وهو الغنيان يجمع ويحكم بالنقض
 والافلا وهو الاصح لان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها
 وتفسير اتحاد السبب انه اي الاتحاد اذا اي كان اذا قاء ثانيا
 قبل سكون النفس عن الغنيان والهيجان اي الاضطراب
 والحركة لدفع المعدة ما لا ينطقه وكذا ثالثا ورابعا فهذا
 هو تفسير اتحاد السبب اما الدم ونحوه اذا خرج من البدن
 فاما ان يسيل او لا ان سال بنفسه نقض والافلا خلافا لوق
 لقوله عليه السلام في الفطرة والفطرتين من الدم وضوء
 لا ان يكون سائلا والمراد بالفطرة والفطرتين ما يخرج شيئا
 بما يقطر ولا يسيل بدليل قوله الا ان يكون سائلا وعلى هذا
 الاصل وهو اعتبار السيلان في الدم ونحوه سائلا منها من
 تلك السائل نقطة بكسر النون وفتحها وهي واحدة الجدرى
 والبثرة قشرية الرضها ماء خالص يجذب من الخارج و
 التاء عليه صديداى ماء اصفر رقيق عن الدم او
 القيق ان سعى من يخرج نقض وضوء وان لم يسيل عن راس
 الجرح لا ينقض وهذا يشمل ما اذا خرج بنفسه فقال اخرج
 بالعصر فقال وهو اختيار صاحب المحيط وفي الهداية انه اذا خرج
 بالعصر لا ينقض الاول اوجه قال ابن الهمام وذكرناه في الشرح
 وتفسير السيلان الناقض ان يجدر ذلك الشئ عن راس
 الجرح اي ينزل بنفسه من غير نتيجة غيره واما اذا
 الجرح او البثرة ونحوها ولم يجدر لا يكون سائلا وقال بعضهم
 انما يكون سائلا ناقضا اذا خرج ونجا وزمكان خروجه الى
 موضع يلحقه اي يلحق ذلك الموضع حكم الظاهر اي يجب تطهير
 قاله ضواء في الغسل وفي ازالة الخامة للحقيقة يعني

ذلك البعض الذين قسروا السيلان بهذا اذا خرج الدم من
 الراس الى انفه او الى اذنه يقال ذلك الدم الى موضع يجب
 تطهيره عند الاعتسال وهو ما جاوز قبضة الالف و
 صماخ الاذن الى خارج نقض وضوء وان سالت الى قبضة
 الالف وداخل صماخ الاذن ولم يتجاوز لا ينقضه وان سالت
 الدم عن راس الجرح بقطنة او غيرها ثم خرج فمسح ثم وغم او
 لقي التراب او وضع القطن ونحوه عليه فخرج وسرى فيه
 ينظر ان كان مجال لو تركه ولم يمسحه ولم يضع عليه شيئا
 لسال نقض والافلا ينقض لان الاعتبار خروج ما من شأنه
 ان يسيل بنفسه لولا المانع ومن السائل لو زرق وفي بركة
 دم فانه ينظر ان كان البراق غالبا بان كان الى البياض اقرب
 فلا وضوء عليه وان كان الدم غالبا بان كان الى الحمرة اقرب
 فعليه وضوء لان غلبته تدل على سيلانه بنفسه ومغلوين
 على عدم ذلك وان استويا بان كان فيه صغرة شديدة
 تارنجية يتوضأ احتياطا لان سيلانه بنفسه اظهر ومنها
 لو غرض شيئا من الراس الدم عليه فلا وضوء عليه وكذا لو راى
 دم على الخلال لانه ليس بسائل قاله قاضي خان وقال بعض
 المشايخ ينبغي ان يضع كفه او اصبعه في ذلك الموضع فينظر
 ان وجد الدم فيه اي في الشئ الذي وضعه من الكم ونحوه
 نقض وضوء والافلا وفي الحاوي سئل ابراهيم عن الدم
 اذا خرج من بالاسنان فقال ان كان موضعه معلوما رسال
 نقض وهو نجس وان لم يعلم اخرج مع البراق فانه ينظر الى احواله
 ومنها ما روى عن محمد بن قيس قال الشئ اذا كان في عينه رمد و
 يسيل الدموع منها اي من عينه امره ففعل مضارع من يقول محمد
 وضوء لوقت كل صلوة اي كسائر اصحاب الاعذار لا في احواله

ان يكون ما يسئل منه صديدا فيكون صاحب عذر ولا
 فرق في ذلك بين الشيخ والشاب لانه ذكر الشيخ باعتبار
 الاكثر ولا فرق بين الرمد وغيره من الازجاج بل كل ما يخرج
 من علة مع وجع سواء كان من العين او الاذن او السرة او
 الثدي ونحوها فانه ناقض على الاصح لانه صديد بخلاف ما اذا
 كان بدون وجع وفي الفتاوى الغرب في العين وهو يفتح
 المعجبة وسكون الرايح يخرج فيما فيها بمنزلة الجرح الذي
 لا يرقا اي لا ينجف ولا يسكن وهذا اذا انفجر لانه من جملة
 القروح اما صاحب الجرح الذي لا يرقا بالهزة اي لا يسكن
 دمه عن النزف ومن به سلس البول الحمد استسكاه والمستحاض
 وكذا من به رعا ف دائم وانقلا ربح او استظلال بطن توضع
 لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ماشاوا
 من الفرائض والنوافل فاذا خرج الوقت بطل وضوهم وفي بعض
 النسخ كان عليهم استينافا للوضوء لصلاة اخرى وهو
 لفتة قد روي وفيه دفع توهم ان يبطل وضوهم بالنظر
 في صلاة ولا يبطل بالنظر الى صلاة اخرى وان توفضات
 المستحاضة حين تطلع الشمس تبقى طهارتها حتى يذهب
 وقت الظهر عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف و
 زفر بناء على ان وضوهم ينتقض بخروج الوقت فقط عند
 ابى حنيفة ومحمد وبالدخول فقط عند زفر وبابيهما وجد
 عند ابى يوسف ففي الصورة المذكورة حصل دخول ولم
 يحصل خروج فينتقض عند ابى يوسف وزفر لا عند ابى
 حنيفة ومحمد وفيما اذا توفضات قبل طلوع الشمس ثم طلعت
 وجد الخروج ولم يوجد الدخول فينتقض عند الثلاثة لا
 عند زفر وينبغي وجوب الخروج ان يربط جرحه بغيره

ان لم يكن متعاكسا فان الطهارة واجبة بقدر الافكان وان
 اصابا الثوب من ذلك الدم اكثر من قدر الدرهم لزمه غسل
 لان نجاسته غليظة هذا اذا علم او غلب ظنه انه اذا غسله
 لا يتنجس ثانيا قبل اداء الصلوة ليكون الغسل مفيدا ولو كان
 الثوبا الذي اصابه ذلك الدم بحال يتنجس قبل الفراغ من
 الصلوة ثانيا جاز له ان لا يغسل هذا هو المختار للفتوى
 وقيل لا بد ان يغسله في وقت كل صلاة مرة وصاحب العذر
 اذا منع الدم ونحوه عن الخروج بعلاج يخرج من ان يكون
 صاحب عذر لانه تمكنه الصلوة مع الطهارة الكاملة
 لعدم المنا في وهذا المعنى المقصود لا يكون صاحب عذر
 بخلاف الحائض اذا احتشت ومنعت الدم عن الخروج جثا
 لا يخرج من ان تكون حائضا لان صفة الحيض اذا تقررت
 لا يتوقف بقاؤها على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر
 فانه متعلق بحقيقة الخروج الناقض ولم توجد رجل به
 جذري خرج منها ماء صديد هو سائل وقد صار مسيبه
 صاحب عذر فوضا منه ثم سالا القرحة التي لم تكن سايلا
 نقض ذلك وضوءه لان الجذري قروح متعددة لا قرح
 واحدة فصار بمنزلة جرحين في موضعين من البدن
 احدهما لا يرقا الوضوء الاجله ثم سالا الاخر وعلى هذا
 مسئله المتخيرين اذا كان الدم يخرج من احدهما وصار به
 صاحب عذر فوضا ثم سالا الذي لم يكن يسيل ينتقض
 وضوءه لما قلنا وصاحب الحدث الدائم ليس من يتصل به
 خروج الحدث من غير انقطاع بل هو من لا يمضي عليه وقت
 صلوة كامل الا للحدث الذي يتلى به يوجد منه فيه وهذا
 تعريف صاحب العذر في البقاء بعد تقرر كونه صاحب عذر

فإذا ما وجد منه في كل وقت صلوة ولو مرة فهو باق على كونه
صاحب عذر لكن تقرر أنه ابتداءً لما يكون بان لا يمكنه ان
يتوضأ ويصلي خالياً من العذر الذي ابتلى به من أول وقت صلوة
إلى آخره فيشترط في الثوب استيعاب الوقت بالحدث على
هذه الصفة كما يشترط في الزوال استيعاب بالطهارة منه
بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفيما بين ذلك
يكفي للبقاء وجود الحدث في كل وقت مرة وإذا توضأ صاحب
العذر لحدث آخر غير الذي ابتلى به والدم ونحوه من الحدث الذي
ابتلى به منقطع ثم سأل فعليه الوضوء ذكره في أحكام الفقه
لان الوضوء لم يقع لذلك العذر بل وقع لغيره وإنما لا ينقض
به في الوقت ما وقع له وإذا انقطع الدم ونحوه من العذر و
فناكماً لا يخرج من أن يكون صاحب عذر بالنظر إلى العذر
المنقطع فان كان قد توضأ وصلى على الانقطاع وبما انقطاع
لا يعيد لانه صحيح صلى بطهارة الاصحاء وكذا لو كان السيلان
وتم الانقطاع لانه معذور صلى بطهارة المعذورين وكذا
لو توضأ على الانقطاع وصلى على السيلان لان العذر انما
اعتبر بالاداء وهو قائم وقت الاداء وان توضأ على السيلان
وصلى على الانقطاع وتم الانقطاع يعني باستيعاب الوقت
الثاني انما دلالة صلوة ذوى الاعذار والعذر منقطع كذا
في الكافي رجل انتراى استنجح ما في انفه بالقرص فسقطت
من انفه كذبة دم الكلبة بالضم ^{المحملة} من نحو التمر والطين و
المراد به هنا قطعة مجمعة من الدم الجائدم ينقض وضوءه
لان العلق وهو الدم المنحد من جراحة الطبيعة خرج عن الدموية
والدم النجس هو المسفوح اى السائل وان قطرت اى الدم
فانه يذكر وثبتت تنقض وضوءه للسيلان الفراد وهو الكبار

من الجنان اذا مضى العضو وامتداد ما ان كان كبيراً بان كما
مضيه يمكن ان يسيل بنفسه لو خرج من العضو انتقض به
الوضوء وان كان صغيراً بان كان مامضه دون ذلك لا
ينقض اما العلق اذا مضى لواحدة منه العضو حتى امتلأ
وكانت بحيث لو سقطت وشقت لسال منها الدم ينقض
الوضوء وان لم تمص ذلك القدر لا ينقض واما الذباب
والبعوض والبراغيث ونحوها فانه اذا مضى وامتداد
ما لا ينقض اما الدم القليل الذي ليس له قوة السيلان
او التي القليل الذي لا يمان الفم فلما لم يكن كل واحد منهما
حدثاً لم يكن نجساً عند ابي يوسف وهو الصحيح خلافاً للحمد
فاذا اصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة به ولو غش و
زاد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء القليل لا ينجسه
لان لو كان نجساً لنقض الطهارة وكذا النوم ناقض للوضوء
اذا كان التنام مضطجعا اى واضعاً جنبه بالارض ومتيكاً
اى معتمداً على مرفقه او مستنداً الى شئ بحيث لو ازيل ذلك
الشئ لسقط التنام اى صار من الاسترخاء بحال ولو ازيل ذلك
الشئ لسقط لقوله عليه السلام العيان وكاء الستة
فمن نام فليتوضأ وفي الكافي لو نام مستنداً الى شئ لو ازيل
لسقط لا ينقض في ظاهر المذهب وعن الطحاوى انه ينقض
لان اذا كان بهذه الصفة وجد زوال التماسك من كل وجه
وقول الطحاوى هو مختار صاحب الهداية والقذورى
وغيرها وهو الاصح ولو نام جالساً بتميل ربما يزول مقعد
عن الارض وربما لا قال الحلوى ظاهر المذهب انه ليس بحدث
وقال الحلوى لا ذكر للنجاس مضطجعا والظاهر انه ليس
بحدث لانه نوم قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم عامة

ما قيل عنده كان حدثا وان كان يسهو عن حرفا وحرفين
 فلا وان نام في الصلوة قائما او راكعا او ساجدا فلا
 وضوء عليه لقوله عليه السلام لا يجبا للوضوء على من نام جالسا
 او قائما او ساجدا حتى يضع جنبه فاذا اضطجع استرخى مقلبا
 وان كان الرجل خارج الصلوة فنام على هيئة الساجد ففيه
 اختلاف بين المشايخ قال ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه
 الاحوال في الصلوة اما خارج الصلوة فيكون حدثا واليه
 ما لا المص حقي قال وظاهر المذهب انه يكون حدثا وهو المرئ
 عن شمس الائمة الحلواني وقال في الخلاصة في ظاهر المذهب
 لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة وفي الهداية صح عدم
 الفرق والمعمدان ان نام على الهيئة المسنونة في السجود رافعا
 بطنه عن فخذه مجافيا ففيه عن جنبه لا يكون حدثا و
 الا في وجود نهائية استرخاء المفاصل سواء في الصلوة
 وخارجها وتام تحقيقه في الشرح وان نام قاعدا مترجعا او
 غير مترجع من هيات القعود او واضعا اليته على عقبه حال
 كونه مستويا في الخائتين او واضعا بطنه على فخذه لا ينقض
 وضوء ذكره محمد في صلوة الاثر وفي الذخيرة لو نام قاعدا
 ووضع اليته على عقبه فصارت شبه المنكب على وجهه
 قال ابو يوسف عليه الوضوء كذا في المسبطين انتهى وهذا
 هو الاصح لانه اذا انكب على وجهه وجعل بطنه على فخذه ارتفع
 جانب الخلف من مقعدته وزال التمكن واما لو جعل اليته
 على عقبه ولم يضع بطنه على فخذه فعدم النقص ظاهر وهذه
 الصورة هي المذكورة في فتاوى قاضي خان بخلاف صورة
 المتن ولو نام محتبيا بان جلس على اليته ونصب ركبته
 وشد ساقه الى نفسه بحيث يحيط من ظهره عليهما لا وضوء

عليه لشدة تمكن المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا لو
 وضع في هذه الحالة راسه على ركبته لما قلنا وفي الخلاصة
 فان نام مترجعا لا ينقض الوضوء وكذا لو نام متوركا وهو ان
 يخرج قدميه من جانب ويلصق اليته بالارض وان سقط
 النائم نوما غير ناقض ينظر ان انتبه بعد ما سقط على الارض
 فعليه الوضوء وعن ابى حنيفة ان انتبه عند اصابته الارض
 بلا فصل لا ينقض وعن ابى يوسف انه ينقض وان انتبه
 قبل السقوط فلا وضوء عليه وعن محمد ان لا يلزمه
 عن الارض قبل ان ينتبه انتقض وضوءه وان انتبه قبل ان
 يزولها فلا قال في الخلاصة والفتوى على رواية ابى حنيفة
 وان نام على دابة عريانة ينظر ان كان نومه عليها حالة الصعود
 او حالة الاستواء لا ينقض وضوءه لتمكن مقعدته وان كان
 ذلك حالة الهبوط ينقض لعدم تمكنها ولو كان راكبا في
 الاكافا وفي السرج لا ينقض وضوءه في الحالتين اي حال
 الهبوط وضده من الصعود والاستواء وكذا الاغناء و
 الجنون كل منهما ناقض للوضوء وان اى ولو قل لكونهما
 فوق النوم لان النائم اذا انتبه انتبه بخلافهما وكذا السكر
 ناقض ايضا وحدا السكر اى علامته ان لا يعرف السكران
 الرجل من المرأة هذا حده عند ابى حنيفة في اجاب الحد لافي
 نقض الوضوء والصحة في حده في النقض ما قال في المحيط
 انه اذا دخل في مشيته بكر الميم تحرك اى غير اختيارى فهو
 سكران بالاتفاق بحكم نقض وضوءه ولو لم يسكبه وكذا
 القهقهة في كل صلوة ذات ركوع وسجود تنقض الوضوء
 والصلوة جميعا سواء كان القهقهة عامدا عالما بان في
 الصلوة او ناسا ذلك لقوله عليه السلام من ضحك

الصلوة قهقهة فليعد الوضوء والصلوة وان قهقهه في
 صلوة الجنازة او سجدة التلاوة لا ينقض وضوءه لان الحدث
 ورد في صلوة مطلقة وهي الكاملة ذات الركوع والتجود
 ان نام في صلوته ثم قهقهه فسدت صلوته ولا ينقض وضوءه
 ذكره في الاصل قال في الخلاصة هو المختار وقال في المحيط
 فسدت صلوته وضوءه وبه اخذ عامة المشايخ المتأخرين
 وعن ابي حنيفة تنقض الوضوء ولا تنقض الصلوة والذي
 اختاره في الاسلام في الاصول ومن بعد من الاصوليين
 ان قهقهه النائم لا تنقض الصلوة ولا الوضوء والمختار هو
 الاول الذي اختاره صاحب الخلاصة وان قهقهه السبي في
 صلوته لا ينقض وضوءه لانعدام معنى الجناية واما التسميم
 فلا ينقض الوضوء بالاجماع وكذا لا ينقض الصلوة لكونه
 من غير المسموع وحده القهقهة قال بعضهم
 يظهر فيه القاف والهاء مكررتين وهذا القول غير
 مشهور لانه نادر الوقوع والصحيح قوله ويكون مسموعا له
 وجيرانه اي لمن عنده هو الذي حكاه به جمهور العلماء
 بدت نواجذه او لا قال بعضهم وهو شمس الائمة للخالواني
 اذا بدت نواجذه ومنعه الضحك عن القراءة فهو قهقهة
 والنواجذ بالز ال المعجمة هي الاضراس وقيل اقضاها وقيل
 الاثياب وحدها التسميم ما لا يكون مسموعا اصلا لاله ولا
 لجيرانه وذكر في الفتاوى الحاقانية وغيرها التسميم لا يطر
 الوضوء ولا الصلوة والضحك يفسد الصلوة لانه بمنزلة
 الكلام المسموع لا يفسد الوضوء لان الضرر ورد في
 القهقهة والضحك دونها وحده الضحك ان يكون مسموعا
 له دون جيرانه وكذا المباشرة الفا حشة ناقضة للوضوء

من الرجل والمرأة وان لم يخرج مذي عند ابي حنيفة وابي
 يوسف خلافا لمحمد وهي ان يمس بطنه بطنها او ظهرها او فرج
 منتشر افرجها من غير حائل من جهة القبلة والدبر وذلك
 لان هذه الحالة يغلب فيها خروج المذي فاقيم السبيل الى
 مقام المسبب واما مس الذكر واكل شيء مما مسه التا
 مباشرة كالشواء او مجايل كغيره فانه لا ينقض الوضوء عند
 خلافا للشافعي في مس الذكر واما اكل مما مسه التا فاف
 لشافعي لم يخالف فيه ومالك واحمد يوافقان الشافعي و
 كذا مس المرأة لا ينقض الوضوء عندنا سواء كان بشهوة او
 بدونها وقال الشافعي ينقض اذا لم تكن محرمه مطلقا وقال
 مالك واحمد ينقض ان كان بشهوة والدلائل مستوفاة في
 الشرح ولو حلق الشعر اى شعر راسه او لحيته او شابه او قلم
 الاطراف بعد ما توضا لا يجب عليه اعادة الوضوء ولا اعادة
 غسل ما تحت الشعر والظفر ولا مسحه لان الغسل والمسح
 في محله وقع طهارة حكيمه للبدن كله من الحدث لا يختص
 بذلك المحل فلا يزول حكمه بزواله وعلى هذا لو كان في بعض
 اعضائه بثرة قد استبرج جلد لها فوق الغسل والمسح عليه ثم
 قشر او قشر بعض جلد رجله او غيرها من الاعضاء بعد الوضوء
 والغسل لا تبطل طهارة ما تحت ذلك لما قلنا ومن يتقن في
 الوضوء اى بالوضوء وشك في الحدث فلا وضوء عليه لان
 اليقين لا يزول بالشك ومن شك في الوضوء ويتقن في الحدث
 اى يتقن انه احدث وشك هل توضا بعد ذلك ام لا فعليه
 الوضوء لما قلنا ومن شك في خلال الوضوء في غسل بعض
 اعضائه هل غسله ام لا فعليه غسله كان متيقنا فلا يزول
 بالشك فعليه غسل ما شك فيه وان شك في ذلك بعد

تمام الوضوء فلا يلتفت الى الشك ولا يلزمه غسل ما شك فيه
ما لا يتيقن بعدم غسله لان التمام قرينة ترجح غسله وكذا من
علم انه قد عد للوضوء وشك هل توفى اياه فهو على وضوء ومن
علم انه جلس لقضاء الحاجة وشك هل قضاه اياه لا فعليته
الوضوء نظر الى القرينة ولو يتيقن انه لم يغسل عضو من اعضاء
الوضوء ونسي اى عضو هو ذكر في مجموع التواضع لم يغسل
الرجل اليسرى ومن رآى بلا بعد الوضوء لا يعلم هل هو ماء
او بول ان كان اول ما عرض له اعادة الوضوء وان كان الشك
بريبه كثيرا لا يلتفت اليه لتيقنه بالطهارة وشكه في الحدث
وينبغي ان ينضح فرجه وسراويله بالماء اذا توفى قطعاً لوضوءه
ويجئ شئ بالقطر **فصل في بيان النجاسة الحقيقية النجاسة**
على ضربين اى نوعين نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة اما
النجاسة الغليظة فهي كالعدرة وهي رجيع الانسان و
البول اى بول ما لا يؤكل لحمه سوى القرس والدم المسفوح
ونحو الكلب اى جميعه وكذا سائر سباع البهائم ولحم الخنزير
وجميع اجزائه هذه الاشياء نجاستها تجمع عليها الاشياء
الخنزيرية فان فيه عن محمد انه لو وقع في الماء لا ينجسه وكذا
لحوم ما لا يؤكل لحمه اذ لم يكن مذبوja بالشمية حقيقة
او حكماً والذاج مسل او كابي فان تلك اللحوم نجسة نجاسة
غليظة اما اذا دمج ذلك الحيوان بالشمية حقيقة او حكماً
كالناسى وكان الذاج مسل او كابياً وصلح احد مع لحمه
او جلده قبل الدباغة فيجوز ما صلى هذا الذي ذكره هو خبيث
صاحب الهداية وطائفة والصحيح ان اللحم لا يطهر بالذكو
قوله في الاسرار وغيره وقد حققناه في الشرح الالخبزير
فانه لا تجوز الصلوة مع لحمه اذ اذا دغلى الدرهم وكذا جلده

فانه

فانه اذا دمج بالشمية لا يطهر لحمه ولا جلده لانه نجس العين
واما لو دمج جلده ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا انه لا يطهر
وعليه عامة المشايخ لما تقدم انه نجس العين وروى
عن ابي يوسف في غير ظاهر الرواية انه يطهر بالدباغ ويجوز
بيعه والانتفاع به والصلوة وهو غير الصحيح اما الاوراث
جمع روث وهو رجيع ذى الحافر والاختاء جمع حثى وهو
رجيع نوع البقر والقط فكلها نجس نجاسة غليظة عند
ابى حنيفة وعندهما نجاسة الاوراث والاختاء سوى
الفيل خفيفة وذكر في غنية الفقهاء وكذا في غيرهما بول
الحمار وخر الدجاج والبط وكذا خر الاوز والحبارى وما
اشبه ذلك مما يستحيل الى متن وفساد نجس نجاسة غليظة
اجماعاً واما النجاسة الخفيفة فهي كبول ما يؤكل لحمه
وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف اما عند محمد فبول ما
يؤكل لحمه طاهر وهو قول مالك وخر ما لا يؤكل لحمه من
الطيور والخر هو رجيع الطير وكون خر ما لا يؤكل لحمه
نجاسة حقيقة انما هو في رواية الفقيه ابي جعفر الهندي
وانى عن ابي حنيفة وروى عنهما ان نجاسته غليظة وروى
الكرخي ان نجاسته غليظة عند محمد وعندهما هو طاهر و
صحها شمس الائمة السرخسي في مبسوطه وفي الجامع الصغير
لقاضى خان انه محققة عندهما بغليظة عند محمد وصححه
صاحب الهداية وقول المصنف وقال محمد كلاهما طاهر
يعنى بول ما يؤكل وخر ما لا يؤكل غير صحيح لما مر من تفصيل
لخلاف ولم يذكر في رواية ان خر ما لا يؤكل لحمه طاهر عند محمد
واما بول ما يؤكل فسلم وقد ذكرناه واما بول الهرة ففي ظاهر
المذهب هو نجس نجاسة غليظة وروى عن محمد في الله

يعتاد البول ان بوله طاهر للضرورة وعموم البلوى لتعذر
الاحتراز عنه وقال الفقيه ابو جعفر نجس الاناء دون
الثوب وهو حسن لان العادة تختار الاواني فلا ضرورة
في حقها بخلاف الثياب واما آخر ما يוכלل له من الطيور سوى
الدجاجة والبط والاوز ونحوها فظاهر عندنا وذلك
كالجمامة والعصفور ونحوهما للاجماع على اقتنائها في
المساجد مع الامر بتطهيرها فلو كان خروها نجسا لما تركوه
فيها ولو وقع في الماء لا يفسده لكونه طاهرا وكذا بغير الفاء
اذا وقع في الدهن لا يفسده اذا كان قليلا بحيث لا يظهر
طعمه لعموم البلوى وفيه نظرية كما في الشرح وفي فتاوى
قاضى خان وبول الهرمة والفارة نجس في اظهر الروايات
يسد الماء والثوب ولو طحن بغير الفارة مع الخلطة ولم
يظهر اثره يعني للضرورة البيضاء اذا وقعت من الدجاجة
في الماء او في الرقة لا يفسده وكذا السخلة اذا وقعت من
امهار طيبة في الماء لا يفسده لان الرطوبة التي عليها ليست
بنجسة لكونها في محلها وكذا لا يفسد بكسر الهرمة وفتح الفاء
وقد تكسر وهي ما يكون في معوية الضيق من اجزائ البطن طاهرة
عند ابى حنيفة اذا خرجت من ثامة ميتة سواء كانت جامدة
او مائعة وعندها المايعة نجسة والجامدة متنجسة تطهر
بالغسل اما لو خرجت من مذكاة فلا خلاف في طهارتها والخللا
في لبن الميتة على هذا اما الماء المستعمل فنجس نجاسة غليظة
عند ابى حنيفة في رواية الحسن بن زياد عنه وعند ابى يوسف
نجس نجاسة خفيفة وفي رواية عن ابى حنيفة ايضا وعند
محمد وهي رواية عن ابى حنيفة ايضا طاهر غير طهور اي غير مطهر
وبه اخذ اكثر المشايخ وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانه

لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة التحرز عنه فكان
طاهرا ولم يرو عنهم انه حملوه في الاسفار سيما في الاماكن
العيدية الماء ولا ان بعضهم اخذوه من عضو غيره واستعمل
فدل على عدم كونه مطهرا ولا فرق في ذلك بين كونه مستعملا
محدثا او غير محدث خلافا للفرق في غير المحدث والماء المستعمل
هو كلما ازيل به حدث كما اذا استعمله من به حدث ولو بلا نية
او استعمل في البدن على وجه القرية اي العيادة اي قصد
باستعماله التقرب الى الله تعالى ولو كان مستعملا غير محدث
كالوضوء على الوضوء فهو يصير مستعملا باحد هذين الاديان
عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يصير مستعملا
الا بالقرية فلو توضأ او اغتسل وهو محدث بلا نية كتقليم الخيزران
او التبريد لا يصير الماء مستعملا عنده وان كان قد ازيل به
الحدث لعدم نية القرية ثم انما يصير مستعملا اذا زال غل الغسل
في الغسل او غل العضو الذي استعمل فيه في الوضوء وضوء
التطهير وعند البعض لا يصير مستعملا حتى يستقر في مكان
والصحيح انه كما ازيل العضو صار مستعملا لزوال الضرورة
وقوله او استعمل في البدن احتراز عما اذا استعمل في غيره
كالثوب مثلا فانه لا يصير به مستعملا ولو كان مع نية القرية
ويدخل فيه ما لو غسل يديه قبل الطعام او بعده بنية اقامة
السنة فانه يصير مستعملا ويتفرع على ما ذكرنا امرأة غفلت
القدر او القضاة او غسلت يدها من الوسخ والعجين لا يصير
ذلك الماء مستعملا ان لم يكن على يدها حدث بالاتفاق لعدم
وجود شيء من الامرين والا فلي قول محمد خاصة وفي فتاوى
قاضى خان المحدث والجنب اذا دخل يده في الاناء لا اغتراف
وليس عليها نجاسة لا يفسد الماء يعني لا يصير مستعملا و

كذا لو ادخل يده في الجيب الى المرفق لا يخرج الكوز لا يصير مستعملا
 وكذا الجنب اذا دخل رجله في البئر في طلب الدلو لا يصير
 مستعملا للضرورة بخلاف ما لو ادخل يده او رجله للبئر
 ولو اخذ الجنب الماء بغيره لا يريد المضمضة لا يصير مستعملا
 عند محمد وقال ابو يوسف لا يبق طهورا قال قاضي خان
 هو الصحيح وان ادخل الجنب والمحدث يده في الاناء يريد
 الغسل ان ادخل الاصابع دون الكف لا يصير مستعملا
 وان ادخل الكف يصير مستعملا كذا في الحذرة وفيها الظاهر
 اذا اغتسل في البئر بنية القرية افسده وان اغتسل لطلب الدلو
 على يدته نجاسة ولم يدلك فيه جسده لم يفسده عندهم جميعا
 اقول وكذا لو دللكه لاذالة الوسخ ولو غسل المحدث غير
 اعضاء الوضوء فالاصح انه لا يصير مستعملا وكذا اذا غسل
 ثوبا او اثناء طاهر وان ادخل الصبي يده في الماء وعلم ان ليس
 بها نجس يجوز التوضؤ به وان شك في طهارتها يستحب ان
 لا يتوضأ به وان توضأ جاز هذا اذا لم يتوضأ به فان توضأ به
 ناويا اختلف فيه المتأخرون والمختار انه يصير مستعملا
 اذا كان عاقلا لانه نوى قرية معتبرة وان انتفع من غسالة
 الجنب في الاناء لا يفسد الماء اما ان سال فيه سبلا فافاته
 يفسده وعلى هذا حوض الحمام وعلى قول محمد وهو المختار لا
 يفسده ما لم يغلب عليه ويكره شرب الماء المستعمل ويجوز
 الانتفاع به وبالماء النجس في نحو بل الطين وسقى الدواب وكل
 اهاب دبع فقد طهر لقوله عليه السلام اياها ب دبع فقد
 طهر والاهاب اسم للجلد قبل الدبع واذا طهر جازت الصلوة
 معه ملبوسا او مفروشا او محمولا الاجل الخنزير نجاسة
 عينه والادمى لكرامته وذكر في الشرح اي شرح الاسيحاب

وفي بعض النسخ صرح به كل حيوان اذا ذبح بالسمية طهر جلده
 ولحمه وشحمه وجميع اجزائه سوى الخنزير سواء كان ما كوله
 اللحم او غيرها كوله اللحم وقد تقدم الكلام في هذا مستوفي في
 اول الفصل جلدا لادمي اذا وقع منه مقدار ظرف في الماء فسد
 الماء لانه نجس وفي الخافا نية كلما كان سور ونجسا لا يظهر
 لحمه وجلده بالذكوة وقد قدمنا الكلام عليه والاصح
 طهارة جلده دون لحمه وعن محمد جلدا الكلب والذئب يكره
 بالذبح وعصبت الميتة وعظمها وقرنها ورشها وشعرها
 وصوفها وظلفها وكذا خافرها ومخيلها وكلما لا تحل الحيوة
 منها طاهر اذا لم تكن عليه دسومة لما روى عن عبد الله بن
 عباس قال لما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة
 لحمها فاما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به والكلام عليه
 مستوفي في الشرح واما جلدا الفيل فيطهر بالذئبة كسائر
 السباع وعظمه طاهر يجوز بيعه والانتفاع به الا عند محمد
 فان عند الفيل نجس العين كالخنزير فلا يجوز الانتفاع
 منه بشئ مروي عن محمد امرأة صلت وفي عرقها قلادة عليها
 سن اسد او ثعلب او كلب جازت صلاتها طهارة هذه الاشياء
 وكذلك سن الانسان وعظمه طاهر في الصحيح فيجوز الصلوة
 معه مطلقا على ظاهر المذهب وعن محمد انها لا تجوز اذا زاد على
 قدر الدرهم وذكر الشيخ الامام الاسيحابي بكسر الهاء وسكان
 الستين المهمة بعد هاء بواحدة والفت ثم بون ساكنة وكاف
 منسوب الى اسبانكة قرية من قرى اسبجيات في شرجه الستين
 اي فروه اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوغ بوجد الميتة
 لا تجوز الصلوة به ما لم يغسل لانه نجس بعد الذبابة بالودك
 فيطهر بالغسل ثلاثا مع العصر وان علم انه مدبوغ بشئ طاهر

جازت الصلوة به وان لم يغسل وان شك انه مدبوغ بشئ نجس
 او بشئ طاهر فافضل ان يغسل ليزول الشك وان لم يغسل
 جاز بناء على ان الاصل الطهارة والدبغة وهي ما يمنع النتن
 والفساد عن الجلد على ضربين حقيقة وحكمة فالحقيقة ان
 يدبغ بشئ طاهر من الادوية المبيدة للذئب كالعفص والسبخة
 والشب والملم والقرظ ونحوها واما الحكمة فان يخرج الجلد
 من حكم الفساد ويزول النتن عنه من غير استعمال شئ يضر
 الاودية بل اما بالترتيب اي جعل التراب عليه او جعله في التراب
 او بالتشميس اي وضعه للشمس او بالقائه في الريح فتزول
 رطوبة بهذه الاشياء ويصير مدبوغا طاهرا ولكن لو
 اصابه بعد الدبغة للحكمة ماء فعلى حنيفة في عوده نجسا
 روايتان في روايته يعود نجسا العود الرطوبة في روايته لا يعود
 نجسا لان هذه رطوبة ظاهرة غير تلك الرطوبات النجسة
 التي كانت فيه وكذا حكم الثوب اذا اصابه مني ففرك ثم اصابه
 الماء وكذلك الارض اذا اصابها نجس وجفت ثم اصابها الماء
 وكذا البئر اذا نجست فغارت ثم عاد ماؤها في كل من هذه المسائل
 روايتان في عودها نجسة والاصح في غير المنى عدم العود وفي
 المنى العود وقوله وفي فتاوى قاضي خان ان الاظهر في البئر
 ان يعود نجسا غير صحيح بل المذكور فيها في فضل البئر الصحيح انه
 طاهر ويكون ذلك بمنزلة الترخ وذكر في المحيط الاظهر
 ان لا يعود نجسا لان الزايل لا يعود بلا سبب جديد **فصل في**
 البئر واذا وقع في البئر نجاسة من تحت اي اخرج ماؤها وكان
 ترخ ما فيها من الماء طهارة لها فلا يحتاج الى غسلها او شئ
 اخر وان وقعت فيها قارة او عصورة او ما هو نحوها في
 المقدار يخرج منها عشرون دلو الى ثلثين لما روى عن انس انه

ولو اصابها الماء بعد
 الدبغة للحقيقة
 فاقبل لا يعود نجسا

قال في قارة ماتت في البئر فاخرجت من ساعته ينزع منها
 عشرون دلو او العشرون بطريقا لا يجاب والثلثون بطريق
 الاستحباب والمعتبر هو الدلو الوسط وهو ما يسع صاعا
 من الحب المعتدل وان ماتت فيها حمامة او حاجة او ستود
 او ما قاربها في الجنة ترخ منها اربعون دلو او خمسون كذا في
 الجامع الصغير قال في الهداية وهو الاظهر يعني اظهر من قول
 القدوري الى ستين حديثا في سعيه لحدري انه قال في الترخ
 اذا ماتت في البئر ينزع منها اربعون دلو وهذا البيان الانحياز
 والخمسون بطريق الاستحباب وان ماتت فيها شاة او كلب
 او آدمي ترخ منها جميع الماء لما روى عن ابن سيرين ان
 رنجبا وقع في زمزم يعني مات فامر به ابن عباس فاخرج وامر
 بها ان ترخ وكذا ينزع جميع الماء ان استخرج الكلب والحنز
 حيا وان لم يزل ولم يصب فيه الماء لان الحنز نجس العين
 وكذا الكلب في رواية وفي رواية ليس نجس العين فاما يصب
 فيه الماء لا يجب ترخه كما في سائر السباع وقيل عندهما نجس
 العين وعندنا حنيفة لا وقد استوفينا ذلك باختلافات في
 الشرح وكل حيوان سوى الكلب والحنز على ما ذكره اذا اخرج
 حيا وقد اصاب الماء فيه فانه ينظر ان كان سورة طاهرا ولم
 يعلم ان عليه نجاسة لا نجس الماء ولكن لا يتوضأ منه لحياطة
 لاحتمال انه كان عليه نجاسة او انه احدث عند الوقوع وقع
 هذا ان توضأ جاز لان الاصل عدم ذلك الا ما كان غالبا كما
 قالوا في القارة اذا هربت من الهرة فسقطت في البئر نجستها
 لغلبة البول منها عند الخوف من الهرة وان كان سورة نجسا
 ينزع كله لتنجسه بسوره والاظهر وجوب الترخ فيما سوره
 نجس سواء اصاب فيه الماء او لم يصب على ما اختاره قاضي

خان وحققناه في الشرح وان كان سوره مكروه ما يترج منها
 عشر دلاء ونحوها استجبا باكد في الخلاصة احتياطا وان كان
 سوره مشكوكا يترج كله ايضا ليذهب الشك كما روى عن ابي
 يوسف في الفتاوى ولم يذكر عن غيره خلافا وان اقمع فيها الحيوان
 الواقع او قنع نزع جميع ما فيها من الماء سواء صغر ذلك الحيوان
 او كبر بعد ان كان مما يفسد الماء وكذا لو وقع فيها ذنب الفأرة
 ونحوه لا ينشأ النجاسة في جميع الماء وان وجد وفيها فارة
 ميتة ولا يدرون انها متى وقعت ولم تنق اعاد واصلوة يوم و
 ليلة اذا كانا موضوعا منها في ذلك اليوم واليلة وغسلوا كل شيء
 اصابه ما وها في الزمان المذكور وان كانت انقثت او قنعت اعاد
 واصلوة ثلثة ايام ولياليها او ماد و بوضوئهم منها في الزمان
 المذكور وغسلوا كل ما اصابه ما وها فيه عندا خيفة وقالوا
 ليس عليهم عادة شئ ولا غسل شئ بخلافه في وقت لا
 انها وقعت تلك الساعة فماتت وكانت سعة سفحة او سفحة
 ثم وقعت بريح او غيره ولا يخيصة ان كونها في البئر سبب ظاهر
 لها فيحمل عليه احتياطا والاسفاخ والنقص على طول المدة
 فقد ربالث بعبارة الغالب واذا وقعت بعة او بعتان في
 البئر من بئر لابل والغنم لم ينجس البئر استجبا بالدفع للرجح لان
 ابار القلوات ليس لها غطية والمواشي تخرجوها والرياح تهب
 فجعل القليل عفواء والكثير وان وقعت اى البعة والبعتان
 في اللبن وقت الحلب فخرجت حين وقت ولم يبق لها اثر لم ينجس
 اللبن استجبا كما لم ينجس البئر وهو مروي عن علي رضي الله عنه وان
 وقعت في غير زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر الاواني فتنجس
 في الاصح لان الضرورة انما هي زمان الحلب لان من عارها ان
 تبعد لك الوقت والاحتراز عنه عسر ولا كذلك غيره وروى

او تحفظ رة
 نيا بونق

وان خرجت بعد
 البئر والقياس
 ان ينجس على حال
 لان هذه نجاسة
 وقعت في الماء القليل
 كما لو وقع في الاواني

عن ابي خنيفة البعة اذا كانت يابسة لم يفسد الماء اي
 ما لم يستكره الناس لعموم البلوى وفيه اشارة ان البعة
 ليست كذلك وفيه ان حدا الكثير ان يستكره الناظر وهو الصحيح
 وقيل ان لا يخلو كل دلو من بعة او بعتين وعن محمد بن ابي
 وجه الماء وفي الرطبة والمنكسة اليابسة اخذ
 بعضهم افعى فيهما بالتجس وبعضهم سوتى اي بين الرطب واليابس
 والمنكسر والصحيح وهو مختار صاحب الهداية لتحقيق الضرورة
 في الجميع والا موت بمنزلة المنكسة للخلل والرخاوة فيها و
 كذا الاحتراز اكثر المشايخ على انه يعتبر فيه ضرورة العامة و
 البلوى ان كان فيه ضرورة بتعسر الاحتراز ووقوع الحرج كآبار
 القلوات الغير المحفوظة الكثيرة الطارق لا ينجس بالنجاسة و
 ان كان الاحتراز غير متعسر كآبار البيوت والاماكن المحفوظة
 القليلة الطارق فهي بمنزلة الاناء لا يعنى به القليل وهذا
 هو الذي ينبغي ان يفتى عليه وان لم يفتى عليه لم ينجس بلون بالضرورة
 فينظر الى ما هي فيه والروث اذا كان صلبا فيه بمنزلة البعة في
 الحكم وان وقع خر الحام والصفور في البئر اذ يدماءها
 لانه ظاهر وهذا مما خلافا للشافعي وخر الدجاج
 اضده لانه نجس غليظ وكما ما شابهه وخر الحفاش و
 بوله لا يفسده للضرورة وكذا نثر ما لا يؤكل لحمه من الطيور
 فانه ظاهر عندها في رواية خلافا لمحمد وهو يوافق قوله
 فيما تقدم وقال محمد كلاهما طاهر وقال بعضهم روى عن ابي
 خنيفة وابي يوسف ان ذرق سباع الطير نجس بحاسة محففة
 لا يفسد الثوب الا اذا خش وفسد الماء وان قل اى النجاسة
 ولا يفسد الماء الكثير ما لم يغيره كسائر النجاسات وفسد الاول
 وان قل لا مكان صوتها عنه ولا يفسد ماء البئر لعدو صوتها

عليه السلام شاة او بقرة او غيرها مما يؤكل لحمه في البئر يتنجس
لا سيما نجاسة لا تظهر في الماء ويمكن صون البئر عن ذلك
الا عند محمد لانه طاهر عنده وان قطرت دم او خمر في البئر
ولو قطرة واحدة ينزع ماء البئر كله للتنجس وفي التخيير يجب
نزع من البئر ولو افسب على راسه ثم استقى دلو اخر فقططر
من جسده في البئر لا يتنجس البئر وان قدر ان الماء المستعمل
يتنجس للضرورة اذ في الخرز عنه في هذه الحالة جرح وان وقع
جنباً ومحدث في البئر ودخل فيها الطلب الدلوى لم ينو
الغسل والوضوء قال ابو حنيفة في رواية الرجل جنب والماء
يتنجس قالوا لانه باول ملاقة الماء صار مستعمل والمستعمل
يتنجس بلا اقية الاعضاء وهو نجس فلم يزل عنها الحديث في
على جانبته وقال في رواية اخرى يخرج من الجنابة اذا غضمض
واستنشق ثم انه يتنجس بنجاسة الماء المستعمل فعلى هذه
الرواية يجوز له ان يقرأ القرآن لخروجه عن الجنابة قال
في الهداية وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم
الاستعمال لان انفصال للضرورة وهو وفق الروايات
عنه انتهى وهو الاصح قال ابو يوسف الرجل جنب والماء
طاهر لان ابو يوسف يشترط الصب او ما يقوم مقامه في
طهارة العضو ولم يوجد فلم يطهر الرجل وجند فالماء لم يزل
به حدث ولا استعمل للقرينة فيكون كما كان وقال محمد كلاهما طاهر
الرجل لخروجه عن الحدث والماء لانه لم يمتص به قرينة لعدم النية
هذا كله اذا لم يكن على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية وان كانت
على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقية او كان متنجساً بغير الماء يتنجس
الماء بالاجماع ولو وقعت الحايض ان كان بعد انقطاع الحيض
فهى كالجنب وان كان قبله فكالطاهر غير المحدث ولو وقعت

في البئر

في البئر اكثر من فارة فقد روى عن ابى يوسف انه قال لا يبيع
ينزع عشرون دلو او ثلثون ثمك الاربع حكم الواحدة و
ان كانت الفارات الواقعة خمساً ينزع اربعون دلو او خمسون
الى تسع ثمك الزائد على الاربع الى التسع حكم الدجاجة فان
كانت الفارات عشراً ينزع ماء البئر كله بمنزلة الكلب وعند
محمد الفارتان اذا كانتا كهشة الدجاجة ينزع اربعون و
في الهريتين ينزع كل الماء كذا في التنجس وهو اقيس من قول
ابى يوسف الا ان يكون مراده الصغار التي لم تنس منها قد
الدجاجة ونحوها فلا خلاف جند في الحقيقة وان كانت
البئر معينة لا يمكن نزحها الا بخرج عظيم اخرجوا مقدار
ما كان فيها من الماء وقت ابتداء النزح ثم ان المشايخ اختلفوا
كيف يقدر ما كان فيها قال بعضهم تخضر حفيرة مثل عمق
الماء وطوله وعرضه وتخصص في نزح الماء حتى يملأ الحفير
وهو مروي عن ابى حنيفة وابى يوسف وقال بعضهم و
هو عن ابى حنيفة ايضا يحكم به ذوا عدل من اهل البصرة
بالماء فينزح منها بحكمهما فان قالوا انما فيها ذلك الوقت
الف دلو مثلاً ينزع ذلك وهذا اشبه بالفقه قاله في الهداية
وفي الكافي هو الاصح وروى عن محمد انه قال ينزع منها
ما ينادى لولو الى ثلثانة دلو وانما اجاب بذلك بناء على كثرة الماء
في ابار بغداد كذا في المبسوط والمروى عن ابى حنيفة انه اذا نزح
منها مائة دلو يكفي وهو بناء على ابار الكوفة لقلة الماء فيها
كذا في الكفاية وهذا اي اعتبار غالب ابار البلد ايسر على الناس
واعتبار قول العدلين لحوط واذا نزح بوقوع الفارة عشرة
دلو او ثلثون طهر الدلو والرشاء بالكسر والمد وهو الحبل
وكذا تظهر البكرة ونولجها ويد المستقي تبعاً لطهارة البئر

وكذا في كل موضع نزع مقدار ما وجب وفي وجوب نزع الكل
 اذا وصل الى حد لا يملأ نصف الدلو كان نزع الكل ويجزى
 بطهارة البئر وتوابعها ذكره البرازي وذكر قاضي خان
 انه اذا بقى مقدار ذراع او ذراعين بصير الماء طاهرا وظهر
 وهو اوسع وذلك لحوط ولو نزعوا بدلو متخرق فان
 كان يخرج فيه اكثر من نصفه فهو بمنزلة الصحن ذكره البرازي
 ايضا وموت ما ليس له دم سائل لا يتنجس الماء ولا غيره اذا مات
 فيه كالبق اي البعوض والذباب والزنايب بجميع انواعها و
 العقارب والخنفساء والعلق وما شابه ذلك من الفرائش
 وصغار الحشرات وكذا موت ما يعيش في الماء اذا مات في الماء
 او وقع ميتا فيه لا يتنجسه كالسمك والضفدع والماء والبط
 والحية المائية وان مات في غير الماء من الاطعمة والاشربة
 ففيه تفصيل اما السمك فانه لا يتنجسه بالاختلاف واما
 الضفدع اذا مات في العصور ونحوه فقد اختلف المتأخرون
 في كونه يفسده او لا قال المصنف واكثرهم على انه يتنجس قال
 في الهداية لانعدام المعدن وفيها وفي الكافي وقيل لا يفسد
 وهو الاصح لانه لا دم فيه لان الدموى لا يعيش في الماء وفي
 الهداية الضفدع البري والبري سواء وقيل البري يفسد لوجود
 الدم وعدم المعدن ثم المائي ما يكون نواله ومثواه في الماء
 فطير الماء يفسد الماء اذا مات فيه في الصحيح وكذا غير المائي
 بالطريق الاولى وذكر الاسيحي في شرحه ما يعيش في الماء
 مما لا يؤكل لحمه اذا مات في الماء ونفتت فانه يكره شربه ذلك
 الماء وهو مروي عن محمد لاختلاط الاجزاء المحرم اكلها بالماء
 واحتمال ابتلاعها معه وما يحتمل فيه تناول الحرام يكره تناول
 وفي التنجيس لو كان للضفدع اي البري دم سائل يفسد بها

اما الحية البرية اذا ماتت
 في الماء تفسد الماء

ومثله لو ماتت حية برية لادم فيها في الاناء لا يتنجس
 وان كان فيها دم يتنجس وقول المصنف وكذا الحية المائية
 اذا كانت كبيرة لها دم سائل مبني على غير الاصح والاصح عدم
 لتنجس لان فيها ليس بدم حقيقة اذا الدموى لا يعيش
 في الماء على ما تقدم عن الهداية والكافي وكذا الوزغة اذا
 كانت كبيرة اي بحيث يكون لها دم سائل فانها تفسد الماء
 لما تقدم في الضفدع البري والحية البرية ثم الضفدع
 المائي هو الذي يكون بين اصابعه سترة والبري بخلافه
فصل في الاسار هي جمع سور بالهزق المراد به ما يقع بعد شرب
 الشارب وقد يطلق على بقية الطعام سواء كان لادمي طاهرا
 بالاتفاق سواء كان مسلما او كافرا او حنبليا او حايضا او
 محدثا او طاهرا من جميع الاحداث ما لو تنجس فيه بنحو او غيره
 فشرب من ثوره يتنجس سوره ولو بعد ما رد ريقه في
 فيه وذهب الاثر فلا يتنجس سوره عند ابي حنيفة والي يوافق
 خلافا لمحمد وكذا سور ما يؤكل لحمه من الحيوان طاهرا بالاتفاق
 كالابل والبقر والغنم لتولوا اللعاب من لحم طاهرا واما سور
 الفرس فعن ابي حنيفة فيه اربع روايات ذكرها في المحط الا
 اتفاقا له المصنف انه في رواية يتنجس ليس منها ولم اراه لغير
 المصنف بل في المحيط في رواية قال الحنفي ان فيه ضايعين
 وهي رواية الثعلبي عنه وفي رواية هو مشكوك كسور الحمار
 وفي رواية وهي رواية الحسن عنه انه مكروه كلحه والرد
 كراهة التحريم وفي رواية وهي رواية كتاب الصلوة انه طاهر
 بلا كراهة وهو الصحيح من مذهبه لان كراهة اكله كراهة
 لا حث فيه واما عندنا فهو طاهر بلا شك لانه ما كولا للبر
 وبه اي يكون طاهرا من غير كراهة اخذ بعض المشايخ بل كل

المتأخرين وسور الكلب والفرز وسابع السباع اليها خمس
 بانفاق علمائنا لقوله من لم يحسن خلافا لما لك في الكل والشافعي
 واحمد في غير الكلب والفرز وسور سباع الطير كالصقرو
 البازي والشاهين ونحوها وسور ما يسكن في البيوت من
 الحشرات وغيرها مثل الحية والمقرب والوزغة والقارة و
 الدجاجة المخلاة اي المطلقة غير المحبوسة والمرة مكروه اي
 يكره الوضوء عند وجود غيره وكذا شره كراهة تنزيه و
 قيد الدجاجة بالمخلاة حتى لو كانت محبوسة بان كانت في
 مكان ورأسها علفها وماؤها خارجة بحيث لا يصل منقار
 الى ما تحت رجليها لانها لا تخطو في نجاسة بنفسها وعن ابي يوسف
 ان سور المرة غير مكروه والدلائل مستوفاة في الشرح وان
 أكلت المرة الفارة ثم شربت الماء على الفور من غير ان تمكث
 وتجلس فيها يتجسل الماء وان مكث ساعة وجلست فيها مكروه
 وليس بخمس عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد بناء على
 التطهير بغير الماء وسور الحمار والبغل الذي امد اتان شكوك
 فيه قيل الشك في طهارته وقيل في طهوريته وهو الاصح و
 الا لوجب عليه غسل رأسه اذا وجد الماء الطاهر بعد
 التوضي بالشكوك وتقييدا لبغل الذي امد اتان ذكره جماعة
 منهم الشافعي في شرح الهداية حتى لو كانت امه رمكة فبؤره
 كسور الفرس لان العبرة بالام وكذا ان كانت امه بقرة وعرق
 كل شيء معتبر بسوره فما كان سوره طاهرا فعرقه كذلك وما
 سوره بخمس فعرقه بخمس وما سوره مكروه فعرقه مكروه اي
 يكره ان يصلي وبدنه او ثوبه ملوث به الا ان عرق الحمار وكذا
 البغل طاهر لا شك وان فرض ان الشك في طهارته سوره
 وقوله عند ابي حنيفة في الروايات المشهورة انما هو لان

فذكر الله سورها وقال
 شيخ الاسلام انه كانت
 لا تخطو الا نجاسة فحاشا
 فذكر الله سورها وقال
 والله كان يصلي بها
 لا ما تحت رجليها

الروايات عنه مختلفة الا ان المشهورة هي رواية الطهارة
 الا ان الامامين يجادلان كذا ذكره القدوري في كونه عرق
 طاهرا في الروايات المشهورة وفي بعض الروايات انه بخمس
 غليظا لكنه جعل عفو في الثوب والبدن للضرورة وفي
 بعضها نجاسة خفيفة والمشهورة هي الصحيحة انه طاهر
 ولبرا الاثان اي الحمار بخمس في ظاهر الرواية عن اصحابنا
 الثلاثة وروى عن محمد في النوادر انه طاهر ولكن لا يוכל
 وهو الصحيح لم يرتفع فيه غير المصنف بل الصحيح على ما
 حققنا في الشرح وان اصاب الثوب والبدن من السور
 المكروه لا يمنع جواز الصلوة وان فحش اي ولو كان بحيث
 بعد كثيرا فاحشا لانه طاهر الا انه تكرر الصلوة معه كما
 يكره الوضوء واكله وشربه وان يدع المرة تلخس بدنه او
 ثوبه في يصلي به من غير غسل والاصح انها كراهة تنزيه على ما
 اختاره الكرخي وقيل بتحريم على ما اختاره الطحاوي وان
 اصاب الثوب والبدن شيء من السور المشكوك لا يمنع جواز
 الصلوة ايضا وان فحش وروى عن ابي يوسف انه قال يمنع
 ان فحش بناء على انه بخمس نجاسة خفيفة والصحيح ان الشك
 في طهوريته لا في طهارته بل هو طاهر قطعاً وقد تقدم
 وان اصاب الثوب والبدن شيء من السور بخمس يمنع جواز
 الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم والاصل فيه اي فيما يمنع
 جواز الصلوة ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم
 او دونه فهي عفو لا تمنع جواز الصلوة عندنا وعند زفر
 والشافعي تمنع جواز الصلوة وان قلت وكذا عند مالك
 واحمد ولكن ينبغي ان تغسل وان كانت اي ولو كانت النجاسة
 اقل من قدر الدرهم على ما تقدم في الآداب حتى ان الثوب

ان قال شيخ الاسلام
 عرق الحمار نجاسة الا انه

والبدن اذا اصابته من الخجاسة الغليظة اقل من قدر الدرهم
ولم يغسل ثم اصابه منها مقدار ما لو جمعت تلك الخجاسة
اي مع تلك الخجاسة التي اصابته او لا يصير المجموع اكثر
من قدر الدرهم منعت تلك الخجاسة حينئذ جواز الصلوة
بالاجماع وقد روي عن ابي خيفة انه غسل ثوبه من قطرة
دم اصابته لم تكن زيادة ورعه ومحافظة على اداء الشريعة
ودقايق التقوى ثم الدرهم المقدريه هو الدرهم الكبير
الشهيلي بكسر الشين منسوب الى شهيل اسم موضع وهو
مثل عرض الكفاي مقعر الكف وهو داخل اصول الاصابع
قال الفقيه ابو جعفر لهدواني يقدر بالوزن اي بالدرهم
الوزني ومما يبلغ وزنه مثقالا في الخجاسة المستحسنة ذات
الجرم والجسد كالعنبرة ولم الميتة ونحوهما ويقدر باليسر
والعرض المذكور في الخجاسة الواقعة التي لا جرم لها كالبول
والخمر والدم المائع ونحوها فالمعتبر في الكسف وزن ذات
الخجاسة وفي الرقيق محلها وان اصابه اي الثوب دهن نجس
هو اقل من قدر الدرهم وقت الاصابة ثم انبسط بعد ذلك
حتى صار اكثر من قدر الدرهم قال بعضهم تعتبر وقت الاصابة
فلا يمنع جواز الصلوة وان زاد بعد ذلك وقال بعضهم
يعتبر وقت الصلوة به حينئذ يمنع الصلوة ويأى بالقول
الثاني يؤخذ لان مساحة الخجاسة وقت الصلوة اكثر
من قدر الدرهم وما صلى به قبل الانبساط جائز لعدم المقد
المانع في ذلك الوقت وان اصاب الدهن النجس الجلد ونسب
اي سرخ الدهن في الجلد او ادخل الرجل يد في السمن النجس
او غيره من ادهان النجسة او المرأة اختضبت بالحناء
النجس او غيره من الخضابات النجسة او الثوب اذا صبغ

بالصبغ

بالصبغ بالكسر النجس ثم غسل كل من الاشياء المذكورة ثلاث
مرات طهر الجلد من النجس المتشرب والثوب من الصبغ النجس
واليد من الدهن النجس والخضاب النجس وان بقي اي ولو بقي
اثر الدهن من الدسومة في اليد والجلد واثر الصبغ في الثوب
واثر الخضاب في اليد لان الاثر الذي يشق زواله لا يضر
بقاؤه وما تشرب الجلد من الدهن فهو عقول ذلك وذكر في
المحيط يطهر الثوب اي المصبوغ بشئ نجس بشرط ان يغسل
حتى يصفو الماء ويسيل منه الماء الابيض اي الخالص من
لون الصبغ وكذا قال قاضي خان في خضاب اليد ينبغي ان لا
يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء الملون بلون الحنا وان
غسل اي ولو غسل الاشياء المذكورة بالماء بغير حرج
ولا صابون ونحوها فانها تطهر اذا لم يسبق في الماء لون الاثر
الى ما روي عن ابي يوسف في تطهير الدهن النجس اي المتنجس
ان جعل الدهن في اناء فصب عليه الماء فبعلو الدهن على
وجه الماء فيرفع بشئ وبراق الماء ثم يفعل هكذا حتى اذا
فعل كذلك ثلاث مرات يحكم بطهارة الدهن خلافا لمحمد
الفتوي على قول ابي يوسف وذكر في الذخيرة رجل دهن
رجليه ثم توضا وغسل رجله فلم تقبل الرجل الماء جاز
وضوءه لان الفرض الغسل وهو اسالة الماء وقد حصل
ثوب مبطن اصابه في طهارته نجاسة اقل من قدر الدرهم
فقدت الى بطانته فصارت النجس باعتبار الموضعين اكثر من
قدر الدرهم يمنع ذلك النجس جواز الصلوة عند محمد لان
البطانة مع الطهارة في حكم ثوبين وعند ابي يوسف لا يمنع
لانها في حكم ثوب واحد ولو نفذ النجس في الثوب الواحد
الى الوجه الاخر لا يضر فكذا هذا وقيل ان كان الثوب مضربا

وكذا

لا يمنع بالانفاق والاولى ان يوجد بقول يوسف في المضرب
ويقول محمد في غير المضرب لان التضرع بصير ثوبا واحدا
واذا انفق الثوب المبلول نجس في ثوب طاهر بابس فظهرت ندوة
اي ندوة المبلول على الطاهر ولكن لا يصير رجلا بحيث يسيل
منه شيء بالعصر بل كان بحيث لو عصر لا يسيل منه شيء
ولا يتقاطر لاختلاف المشايخ فيه والافضل ان لا يصير نجسا
والمراد من المبلول المبلول بالماء لا المبلول بعين النجاسة
كالبول فان الطاهر لو لم يبل في المبلول بالبول فظهرت فيه
الندوة يتنجس على ما حققناه في الشرح وكذا المراد ان لم يظهر
في الطاهر اثر النجاسة من لون او ريح فلو ظهر شيء من ذلك
يتنجس وكذا حكم الثوب اليابس ايضا اذا بسط على ارض نجسة
رطبة بالماء فظهرت رطوبتها فيه لكن لا يقطر لو عصر فانه
لا يتنجس وكذا لو كان الثوب مبلولا والارض يابسة نجسة
لا يتنجس الثوب ما لم يظهر فيه اثر النجاسة وكذا ان نام على
فراش يتنجس فعرق وابتل الفراش من عرق فانه ان لم يصب بلل
الفراش بعد ابتلاله بالعرق جسده لا يتنجس جسده وكذا اذا
غسل رجله ومشي على لبد نجس فابتل اللبد لا يتنجس رجله
وكذا ان مشى على ارض نجسة بعد ما غسل رجله فابتل
الارض من بلل رجله واسود وجه الارض لكن لم يظهر اثر
البلل المتصل بالارض في رجله لم يتنجس رجله وجاز ان يخلو
لعدم ظهور عين النجاسة في جميع ذلك واما ان ضارت الارض
طينا وطبا من بلل رجله فاصاب ذلك الطين رجله فيجند
يتنجس رجله ولا يجوز صلواته ما لم يغسلها ان كان قد را
ما غا وقال في الذخيرة رجل رميت عينه فومضت بكسر
الميم فاجتمع رمضا بفحها وهو وسخ ابيض مجتمع في الوق

اي في جانب العين مما يلي الانف قال يجب ان يتكلف في اتصال
الماء يعني الى ما تحت الرض ان لم يضره ايضا له كما يجب ان
يتكلف في اتصال الماء الى الماق في حال النجاسة ايضا وهذه
المسئلة محلها مباحث الوضوء والغسل اذا صلب الرجل
في اذنه فكث في دماغه يوما ثم خرج من اذنه فلا وضوء عليه
لان الدماغ ليس محل النجاسة وكذا ان خرج من انفه فلا
وضوء عليه لما قلنا وان خرج من الفم فعليه الوضوء قيل
لا يمتا يخرج من الفم انما يخرج بعد الوصول الى الجوف وهو
محل النجاسة وان دخل ماء في اذنه عند الاغتسال ثم خرج
من انفه فلا وضوء عليه وكذا ان عاد من اذنه وهذه المنايا
وان كان محلها نواقض الوضوء لكن لما كان ما يوجب الوضوء
يكون نجسا ناسبا ذكرها في مباحث النجاسة اما ما بعد
فليس الاستطراء وهو قوله القرحة اذا برأت وارتفع قشرها
وهو الجلد الذي كان تحته المادة ولكن اطراف القرحة موصولة
بالجلد المرتفع الا الطرف الذي كان يخرج منه القيح فانه
منفتح غير متصل باللمم فتوضا صاحب القرحة فوق ذلك
الجلد المرتفع جاز وضوءه وان لم يلم ولم يصل الماء حال
الوضوء الى ما تحته اي الى ما تحت الجلد لان ما تحته باطن
وهو ما مور بغسل الظاهر ولو توضا الرجل ثم حلق راسه
او لحيته او قام فظهر له حياء مرار الماء على تلك الاعضاء وقد
تقدم ذلك في محله الماء الذي يسيل من فم النائم فهو طاهر
سواء كان متحلا من الفم او مرتقيا من الجوف وذكر في المحيط
انه ان جف وبقي له اثر اى ريح او لون فهو نجس وقال في
الملتقط هو طاهر الا اذا علم انه من الجوف وهو مناسب لما في
المحيط وهو الاحوط واما النجاسة الحقيقية وهي كبول

ما يוכל فانهما مقدرة في منع جواز الصلوة بالكثير القاحش
 الذي تستغفنه الطباع السليمة او طبيعة المتلب وروى
 عن ابي حنيفة انه مقدار بشير في شبر هكذا في جميع النسخ و
 الصواب ان هذه الرواية عن ابي يوسف لا عن ابي حنيفة وفي
 رواية عن ابي يوسف ايضا انه مقدار بذراع في ذراع وروى
 عن محمد بن يعقوب بالربع وهو مروي عن ابي حنيفة ايضا وصححه
 في الهداية والكافي لان الربع اقيم مقام الكل في كثير من الاحكام
 ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع فقال بعضهم يعتبر
 ربع جميع الثوب الذي اصابته تلك النجاسة وقال بعضهم
 يعتبر ربع الموضع الذي اصابته ان كان ذلك الموضع ذبلا فويل
 الذي هو المعتبر في المنع وان كان خريضا او كما فرغ ذلك وكان
 القائلين بهذا ايراد ربع ثلث الثوب الشامل للبدن كله وقد
 بعضهم ربع ثوب يجوز به الصلوة وهو ما يستر العورة والقول
 الاول هو المختار وهو ربع الثوب المصاب صغيرا كان او كبيرا
 اما الشرط الثاني فهو الطهارة من النجاسة هي جمع نجس
 بفتح الجيم نفس النجاسة وبكسر هاء الشئ المحكوم بنجاسته و
 الاول خص فكل نجس بالفتح فهو نجس بالكسر من غير عكس
 يجب ان يفرض على المصلي ان يريده ان يصلي قبل الشروع في
 الصلوة ان يزيل النجاسة المانعة عن بدنه وثوبه والمكان
 الذي يصلي فيه لقوله تعالى وثيابك فطهر واذا وجب تطهير
 الثوب وجب تطهير البدن والمكان بالاولوية لانهما الوم
 للصلوة منه اذ تنفك عنهما وقد تنفك عن الثوب اذ لم يوجد
 وكما يجوز ان تنهاى النجاسة الحقيقية بالماء المطلق فكذا
 يجوز ان تنهاى بالماء المقيد كماء الورد وماء البطم والخيار
 وبكل ما يبع طاهر يمكن ان تنهاى كالحل ونحوه وكذا يجوز

ازالتها

ازالها بالنار او بالتراب لان المقصود قلع اثرها وذلك
 في موضع منها اذا تلخ السكين ونحوه بالدم او تلخ راس
 الشاة مثله ثم ادخل النار فاحترق الدم وقال انه طهر
 الراس والسكين بالنار لحصول المقصود وكذا اذا اصاب السكين
 دم فمسح بالتراب بطهر لما قلنا وروى عن محمد بن ابي اصاب
 يد المسافر نجاسة قال محمد بن عيسى بالتراب تخصيص المسافر
 لان الغالب عليه عدم ما يزيل به النجاسة من المايعة فيقللها
 بالتراب وليس المراد انها تطهر حتى يجوز ذلك مع وجود المايعة
 او انه لا يجب غسلها بعد ذلك اذا وجد وكذا اذا اصاب الخف
 ونحوه من النعل والحرق وغيرهما نجاسة لها جرم كالعذر
 والروث ونحوها عن ابي يوسف انه قال اذا مسحه بالتراب
 او بالرمل على سبيل المبالغة بطهر وعليه اي على قول ابي
 يوسف فتوى مشايخنا ذكره في المحيط وعند ابي حنيفة
 ايضا بطهر بالدم لكن اذا جفت النجاسة لا اذا كانت
 رطبة وعند محمد لا يطهر الا بالغسل وان لم يكن لها اي النجاسة
 التي اصابها الخلق جرم كالبول والخر ونحوها فلا بد من الغسل
 بالاتفاق رطبا كان او يابسا وكان القاضي الامام ابو علي
 السنقي يحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال
 فمن اصاب نعله النجاسة الرفيقة اذا مشى على التراب والزل
 ولحق بعض التراب والزل بالنعل وجف ومسحه بالارض
 يطهر ايضا عند ابي حنيفة وهكذا اي كما روى ابن الفضل
 عن ابي حنيفة روى الفقيه ابو جعفر الهندي عن ابي حنيفة قال
 شمس الائمة السرخسي وهو الصحيح وعن ابي يوسف ايضا مثل
 ذلك الذي رواه عن ابي حنيفة الا انه اي ابي يوسف لا
 يشترط الجفاف فيه كما اشترطه ابو حنيفة بل بمجرد استحي

بالتراب والرمل لو مسح بظهره كما هو أصله في ذات الجرم والحاصل
 أن المختار للفتوى أن الحنف ونحوه يطهر بذلك سواء كانت
 النجاسة ذات جرم من بقسها أو صارت ذات جرم بغيرها كما
 رقيقة المستحسنة بالتراب ونحوه رطبة كانت يابسة لحصول
 قلع أثرها بذلك بالكلية وكذا يجوز إذا انتهت إزالة النجاسة
 في الجملة بالحك بالظفر ولحت بنحو عودا وحجر والفرك أي ذلك
 بعضه ببعض ما للحك ولحت فانه في الحنف ونحوه حتى إذا
 أصابته نجاسة لها جرم فبست بظهره بالحك ولحت عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا للمحدث لقلعها بكل منهما إذا لم
 يسبق لها اثر وذكر في المحيط أن محمدا رجع إلى قوطها في طهارة
 الحنف ونحوه بالركل والحك ولحت بالراي لما رأى عموم
 البلوى والفرج في إصابة الأرواث ونحوها الحنف والنعل
 وإن انتضح البول على البدن والثوب والمكان حال كونه مثل
 رؤس الأبرج حيث لا يدركه الطرف فذلك الانتضاح ليس بشئ
 معتبر في التجسس وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال لا أرجو
 من عفو الله تعالى أوسع من هذا ولو وقع الشئ الذي انتضح
 عليه ذلك فيما قليل قبل أن يجف فهو الأصح لأنه لا يخرج
 فيه وانتضاح الغسالة في الأثناء إن كان قليلا وإن لا يظهر
 مواقع القطر في الماء لا يفسده وإن استبانت مواقع فهو
 كثير يفسد وغسالة الميت من الماء الأول والثاني والثالث
 فاسد وما يصيب ثوبا الغاسل من ذلك مما لا يمكن الإختار
 عنه عفو ذكره قاضي خان وأما الفرك فيزيل النجاسة في
 المتى فبظهر الثوب من المتى به أي بالفرك إذا بيس لقول عائشة
 رضي الله عنها كنت أفرك المتى من ثوب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا كان يابس أو أعلم أن المتى نجس نجاسة غلظة

عندنا

عندنا وعند مالك وأحمد في رواية خلافا للشافعي والمحدث
 في رواية أخرى فانه طاهر عندهما لكن يطهر بآبسه عندنا
 بالفرك خلافا لمالك وتحقيق الأدلة في الشرح ولو بال
 ولم يستخ بالماء قيل لا يطهر المتى الخارج بعده بالفرك
 وقيل إن لم يجاوز البول الثقب يطهر به وكذا إن جاوز
 لكن خرج المتى دفقا لأنه لم يصب المتى المجاوز وكذا يطهر العضو
 عن المتى إذا أصابه بالحث والفرك وقد روى عن أبي حنيفة
 أن البدن لا يطهر بالفرك وذكر مثله في الأصل والظاهر
 من كلام صاحب الهداية ترجيح هذه الرواية لأنه لا غيرها
 مع دليلها وعادة تأخير ما هو الأرجح مع دليله إذا لم يجب
 عنه وإن كان أي ولو كان الثوب الذي أصابه المتى ذا
 طاقين أي مبطنا فغذا المتى إلى البطانية فانه يطهر بالفرك
 وهو الصحيح وقيل لا يطهر ما في البطانية بالفرك لرقته كما قال
 الفضلي في منى المرأة أنه لا يطهر بالفرك لأنه رقيق وكذا يجوز
 إزالة النجاسة في الجملة بالحس كما إذا أصاب الخمر يده فحسه
 ثلاث مرات تطهيرين بريقه كما يطهر فيه بريقه خلافا للمحدث
 على ما مر وأما إذا أصاب الثوب نجاسة فاما أن تكون مرة
 أو غير مرتبة فان كانت مرتبة فطهارتها زوال عينها إلا
 ما يشق بأن يحتاج في زواله إلى غير الماء كالصابون ونحوه
 فإن بقا ذلك الاثر لا يضر وإذا زالت العين ولو بغسلة
 واحدة طهر ولا يحتاج إلى غسل بعين هو الأصح وقيل بعين
 بعده ثلاثا وقيل مرتين وإن لم تكن النجاسة مرتبة يغسلها
 حتى يغلب على ظنه أنه قد طهر وهذا إذا لم يكن لها ربح
 فإن كان يجب الغسل إلى زواله إلا ما يشق وهكذا الطعم
 وقيل إذا غسل الثوب من غير المرتبة مرة وعصر بالمبالغة

يطهر كما هو قول الشافعي وقيل انه لا يطهر ما لم يغسل ثلاث مرات
 ويعصر في كل مرة والفتوى على الاول انه يعتبر غلبة الظن لكن
 جعلوا الثلث قائمة مقام غلبة الظن قطعا للوسوسة فلهذا
 ذكروا الثلث في اكثر الكتب بشرط العصر في كل مرة هو ظاهر
 لرواية وعن محمد بن بكفي بالعصر في المرأة الاخيرة وعن
 ابى يوسف ان العصر ليس بشرط والصحيح ظاهر الرواية و
 يخرج على هذا الاختلاف من اشتراط غلبة الظن من غير
 والتكليف مع العصر كل مرة مسائلا ذكرت في المحيط و
 الجامع الصغير للترمذي منها ما روى عن ابى يوسف ان
 جنب اذا تزق في الحمام وصب الماء على الارز يحكم طهارته
 لا ازار وان لم اى ولو لم يعصره وقال ابى يوسف في موضع
 اخرى في رواية اخرى ان صب الماء على الارز وامر الماء
 بكفيه فوق الارز فهو احسن وان لم يفعل اجزاء الضرورة
 ستر العورة ولذا قال وفي المتن بشرط العصر على قول ابى ي
 ايضا وتقدم انه ظاهر المذهب عن الكل وفي المتن ايضا ولو
 اصابا البول ثوبه فغسله مرة واحدة في نهر جار وعصره
 يطهر وهذا قول ابى يوسف ايضا في غير ظاهر الرواية وذكر في
 الاصل وهو ظاهر الرواية وقال ابو يوسف ايضا يغسله تلك
 مرات في كل مرة وعن محمد في غير ظاهر الرواية ايضا انه يغسلها
 اى الخجاسة غير المرئية ثلاث مرات ويعصر في المرة الثالثة
 فقط فان الثوب يطهر وقد تقدم ان ذلك غير رواية الاصل
 ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي ان يجبان ببالغ في العصر
 حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء
 ولا يقطر ولكن يعتبر في كل شخص قوته وطاقته حتى لو عصر
 صاحبه حتى صار بحيث لو عصره هو لا يقطر ولو عصره

على جسد من حشاى من جهة الظهر والجنب
 حتى يخرج من الجنبية بمصر الماء

ويعصر

من هو

من هو اقوى منه يقطر فانه يطهر بالنسبة الى صاحبه دون
 الشخص الاقوى اذ كل مكلف بما في وسعه ثم ذكر مسائلا في
 حكم بطهارتها من غير عصر اقل العصر ولتعدده فقال وفي
 فتاوى ابى الليث خف بطانة ساق ذكر الساق اتفاقا اى
 بطانته من الكرياس قد خفي في جوف اى في باطنه وفي
 نسخ الفتاوى وغيرها في خروجها من الجنب فغسل الخف و
 ذلك باليد ثم ملاء الماء الخف ثلثا واهرقه الا انه لم يتهيه
 عصر الكرياس فقد طهر الخف بمجرد جريان الماء ظاهرا و
 باطنا من غير عصر لتعسره وروى عن ابى القاسم الضفار
 انه قال في رجل يستنجي ويحرق ما استنجاه تحت رجله
 من غير ان يستنقع تحتها وهو متخفف فيصيب ذلك الماء
 خفيه وليس بحقيقه خرقاى فلم ينفذ ذلك الماء الى بطانة
 الخفين لانه يصل مع ذلك الخف لانه طاهر لان بالماء الاخيرة
 ما الاستنجاء يطهر الخف تبعا لموضع الاستنجاء للضرورة
 وعموم البلوى وفي المتن ان كان خفه اى خف المستنجي
 متخرقا واصاب الماء اى ماء الاستنجاء رجله ولفافته رجلا
 سعة الامر فيه بان يطهر الرجل واللفافة تبعا لموضع الاستنجاء
 الا ترى ان البساط الجنب اذا جعل في نهر وترك فيه يوما
 وليلة كذا في نسخ هذا الكتاب بالواو والاصح انه باو كما في
 عامة الكتب فانه اذا ترك يوما وليلة في النهر حتى جرى الماء
 عليه يطهر من غير عصر ولا تخفيف لكن بشرط ان لا يبقى
 للخجاسة فيه اثر من لون او ريح الا ان الاستدلال على الشدة
 السابقة بهذه المسئلة وقياسا عليها فيه نظر لا يخفى ولو
 كان على يد نجاسة رطبة واخذ بتلك اليد عروة القميص اى
 الابريق من الخجاسة كذا صلت الماء فاذا غسل يد التي باخذها

الحرارة ثلاث طهرت باليد وطهرت العروة تبعاً لليد والكل بقليل
لا يبقى للجفاسة اثر غير شاق الحصر من قصب اذا اصابته نجاسة
فجفت يدك حتى تحت الجفاسة ثم يغسل ثلاثاً متواليات من
غير احتياج الى تخفيف لانه صلب لا يتشرب الجفاسة وان
كانت الجفاسة رطبة يغسل ثلاثاً ولا يحتاج الى شئ اخر هذا
اذا كان من قصب او ما اشبهه في الصقالة كالحصير المستعمل
بالسامان وان كان الحصر من بردي يغسل ثلاثاً ويجفف في
كل مرة بان يترك حتى ينقع التقاطر منه لانه يتشرب الجفاسة
لرخاوته فانه حينئذ يطهر عند ابى يوسف بناء على ان كان
يطهر ما لا ينقص عنده وعليه القوي خلافاً للمحدثين
النواز لان اصابته الخرقا والاجرة غير المضر وش نجاسة ان كان
ذلك الخرق او الاجرة قديماً اي مستعملاً بطهر بالغسل ثلاثاً
جففاً ولم يجفف لانه لا يتشرب الجفاسة وان كان حديثاً
غير مستعمل بحيث يتشرب الجفاسة فلا بد ان يجفف كل مرة
حتى ينقطع التقاطر وذكر في المحيط بفسله اي الخرق والاجرة
المستعمل مقدار ما يقع اكبر رايه انه قد طهر وقد تقدم ان الثالث
قائمة مقام اكبر الراي واشترط صاحب المحيط مع ذلك ان لا
يوجد منه طعم الجفاسة ولا لونها ولا ريحها على ان اشترط
حقيقة اكبر الراي لا يجوز الى هذه الاشرط لان اكبر الراي لا
يحصل مع وجود شئ من ذلك الا ان يصل الى حد المشقة و
حينئذ يحكم بالطهارة مع وجوده وان وجد احد هذه الاشياء
المذكورة لا يحكم بطهارته الا ان يصل الى حد المشقة وعليه
اكثر المشايخ بل لا ينبغي ان يكون فيه خلاف ولو موه الحديدي
اي ما يعمل من الحديد من الالات كالسكين ونحوها بالماء الجفاس
يموه بالماء الطاهر ثلاث مرات فيطهر عند ابى يوسف خلافاً للمحدثين

وانما

وانما تظهر فايد الخلاف في الحل في الصلوة اما في حق الاستعمال
بان قطع به بطيخاً او غيره فلا خلاف انه لا يتنجس ذلك المقطوع
وفي المحيط عن شمس الائمة السرخسي لارض اذا جفت بعد
اصابة الجفاسة ولم يتبين اثر الجفاسة فيها تظهر سواء و
قع عليها الشمس او لم تقع وقد تقدم مستوفى في التيمم ولو
اريد تطهيرها عاجلاً فطريقه ان يصب عليها الماء تلك
مرات ويجفف كل مرة بخرق طاهرة وكذا الوصب عليها الماء
بكثرة حتى لا يظهر اثر الجفاسة وان كبسها بتراب الفاء عليها
فلم يوجد ربح الجفاسة جازت الصلوة عليها ايضا وكذا
الحصى اذا تنجست جفت الجفاسة وذهب اثرها تظهر ايضا
اذا كان متداخلاً في الارض غير منفصل عنها فانه حينئذ مثلاً
في الحكم وكذا التيل بكسر التاء المثلثة وهو الخيل والحشيش و
هو الكلالياش وكذا ساير ما ينبت في الارض مادام هذا
الحد كورقاً على الارض لم يفصل عنها فانه يطهر بالجفاف
مطلقاً سواء جف بالشمس وبدونها اذا ذهب اثر الجفاسة
ذكره الذند وسيتى وغيره لان ما اتصل بالارض حكمه حكمها
في ذلك وذكر عن ابى بكر محمد بن الفضل انه قال الحمار اذا بال
في المثيلة اي المكان الثابت فيه التيل ووقع عليها على التيل
الطل اي التدي ثلاث مرات ووقع عليها الشمس جففتها
ثلاث مرات فقد طهر التيل الذي فيها وهذا يخالف ما قبله من
الاطلاق حيث شرط فيه وقوع التدي ثم الجفاف ثلاث مرات
والجمهور على الاول وعليه القوي وكذا الحجر والاجرة اذا
كان مفروشا اي مثبتاً في الارض يطهر بالجفاف وذهب
الاثر للحاقه بالارض واما ان كانت الحجر والاجرة موضوعة
على الارض وضعا بحيث تنقل وتحوّل من مكان الى مكان

السكين اذا موه بالماء
الجفاس لا يجوز الصلوة
معه يعني اذا كانت
فوق قدر الدرهم
وجوز قطع البطيخ
به لانه تشرب الماء
الجفاس ولا يمكن ذلك
ذلك الماء عنه بوجه
من الوجوه الا بالنار
ولا يجوز الصلوة معه
ولا تسرى تلك النجاسة
الى البطيخ فيجوز قطع
البطيخ به مسح
ولو كانت الجفاسة
تحت قدميه وتحت
كل قدم اقل من الدرهم
ولكن لو جفت تبلع
اكثر من قدر الدرهم
لا يجوز الصلوة ولو
كانت الجفاسة في موضع
سجدة اقل من قدر الدرهم
وتحت قدميه اقل من
قدر الدرهم فذلك
جميع ايضا ذكره في
الفتاوى

فيئد لا بد في طهارتها من الغسل ولا يظهر بالجفاف لعدم
 تبعيتها للأرض وكذا البنية اذا كانت مفروقة وتنجست
 جازت الصلوة عليها بعد الجفاف وذهاب الاثر كالارض
 وذكر في موضع اخر من فتاوى قاضي خان بعد ذكر هذه
 المسائل باسطران كانت الحجر التي تنقل وتحول تشترب
 الخباسة كحجر الرحي تطهر بالجفاف وذهاب الاثر كالارض
 وان كانت الحجر ما تشتربت الخباسة كالرخامة لا تظهر الا
 بالغسل ثلاثا والتجفيف كل مرة اما بالمسح او بالمكن الى ان
 ينقطع التقاطر الماء والتراب اذا خلطوا وكان احدهما
 فالطين الحاصل منهما نجس لان اختلاط النجس بالطاهر
 نجسه هذا هو الصحيح وقيل العبرة بالماء وقيل للتراب وقيل
 للغالب وقيل العبرة للطاهر فانيهما كان طاهرا فالطين
 طاهر ونسب الى محمد وبعض ائتي به وفيه نظر ذكره في الشرح
 والطين النجس اذا جعل منه الكوز والقدر او غيرها فطبخ
 يكون طاهرا لزوال الخباسة بالنار وهذا اذا لم يكن اثر النجاسة
 ظاهرا فيه بعد الطبخ ولو لحرق العذرة او الروث فصار كل
 منهما رماذا ومات الحمار المملحة وكذا ان وقع فيها بعد موته
 وكذا الكلب والحنزرو لو وقع فيها فصار ملحا او وقع الروث
 ونحوه في البئر فصار حماة زالت نجاسته وطهر عند محمد
 خلافا لابي يوسف فان عنده للحرق لا يطهر العين النجاسة
 بليس الرماد نجسا والقوي على قول محمد لتبدل تلك العين
 بالكلية وصبر ورتها حقيقة اخرى كالحجر اذا صار خلاوا
 لكن قال المصنف لو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح انه
 نجس وهو ليس بصحيح الا على قول ابي يوسف صرح به في التبيين
 وكذا الاجر المتصل عن الارض اذا نجس بطهر بالغسل ثلاثا

وكذا

للجفاف

للجفاف كل مرة لكن انما يطهر ظاهره لا باطنه حتى لو وقع فقطعة
 منه بعد ذلك في الماء يتنجس ذلك الماء كذا ذكره في البحر
 لانه شربا للنجاسة الى باطنه فاذا زالت عن ظاهره غسل
 بوما في بطنه وعلى هذا لو حمل المصل لا يجوز صوته لكونه
 حاملا للنجاسة حماريا في الماء فخرج منه رشاشا فاصاب
 من ذلك الرش ثوبا انسان لا يمنع ذلك جوار الصلوة
 حتى يستبين انه اي ذلك الرش بول وكذا ان رميت العذرة
 في الماء فخرج منه رشاش فاصاب ثوبا ان ظهر فيه اثرها
 يتنجس والا فلا وهذا هو المختار وبه اخذ الفقيه ابو الليث
 سواء كان الماء جاريا او راكدا وفي فتاوى قاضي خان فرقة
 بين الجاري وغيره في بول الحمار فقال اذا بال في ماء الراكد
 فاصاب الرش اكثر من درهم انه يفسد الثوب ويمنع جواز
 الصلوة به وذكر عن محمد بن الفقه عكس اختيار الفقيه
 في الجاري والراكد وهو انه اذا كان في رجل الفرس نجاسة
 نحو السرفين اي الروث فشي في الماء فخرج منه رشاش
 فاصاب ثوبا لراكب صار الثوب اي موضع الاصابة من
 الثوب نجسا سواء كان ذلك الماء راكدا او جاريا وان لم يكن
 في رجله نجاسة فلا يضره ولا يصححه الا ان اليقين
 لا يزول بالشك وقد سئل ابو نصر الدباس عن من يغسل
 الدابة فيصيبه من ذلك الماء الذي يسيل منها شي او يصيب
 من عرقها شي قال لا يضره قيل له وان كانت نجاسة
 قد نمرغت في بولها وروثها قال اذا جف وتساو وذهب
 عينه لا يضره ايضا وذكر في الذخيرة انا التي الحجر المتلطح
 بالعدنة في الماء الجاري فارتفعت قطرات فاصاب ثوب
 انسان اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر يعني الرازي لا يجب

غسله الا ان يظهر فيه اى في الثوب لون نجاسة وقال
 نصير يعني ابن يحيى عليه غسله والاصح قولنا في كبر لما تقدم
 ولو صلى احد معه شعرا انسان اكثر من قدر الدرهم جازت
 الصلوة لانه طاهر وبه اخذ الفقيه ابو جعفر الهندواني و
 هو الاصح الصغار وغيرهما من المشايخ وهو الصحيح وروى
 عن ابي حنيفة رواية شاذة انه لا تجوز الصلوة به لانه
 نجس وبه اخذ نصير ابن يحيى وليس بصحيح لان شعر الميتة
 اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعر الانسان المكرم نجسا
 البعير كسرقينه لانضالها محل النجاسة كالق والحرة بكسر
 الجيم وقد تفتح ما يعيده البعير بعد ابتلاعه فيضغه و
 السرقين والسرحين بكسر وطحا الزبل مطلقا وكذا جرة
 كل حيوان يجبر كالنقر والغنم والظبي حكمها حكم ذبلة مرارة
 كل حيوان كبوله لانها مرة صفراء وهي نجسة لكونها من الفضل
 اذا وقع جلد انسان في الماء ان كان مقدرا ضفرا ففسده
 اى نجسته لان ما بين من الحى فهو كميته وان كان اقل من
 الظفر فهو عفود فعلا للرجح فان التمزق عن وقوع القليل
 متعسر وفي انسان الادمى اخلافا للمشايخ والصحيح الذي
 هو ظاهر الرواية انها طاهرة وذكر في فتاوى لبقالي قطعة
 جلد كلب اى غير مدبوغ ولا مدكى التزق بجراحة في الراس
 اى جعل لركة فوق الجراحة بعيد ما صلى به يد ذلك الجلد اذا
 كان اكثر من قدر الدرهم وحده او بانضمام نجاسة اخرى
 وان صلى ومعه سنورا وحيته او نحوها تامة ليس سورة نجسة
 تجوز صلوة مطلقا ان جلس بنفسه وانما ان حمله فان لم
 يكن على ظاهره نجاسة مانعة فذلك والا فلا تجوز صلوة
 كما لو حمل صيدا لا يستمسك بنفسه وفي ثيابه او بدنه نجاسة

مانعة

مانعة بخلاف المستمسك لان المصلي ليس حاملا للنجاسة
 التي عليه بخلاف جرو الكلب ونحوه مما سوره نجس اذا
 حمله المصلي فانه لا تجوز صلوة لانه حامل للنجاسة التي
 هي عليه اما اذا جلس عليه بنفسه ولم يحمله فعلى رواية
 انه نجس العين كذلك لانه حامله وهو نجاسة واقام على
 الرواية الصحيحة فينبغي ان تجوز صلوة لانه غير حامل للنجاسة
 واذا لمست الطرة كف رجل او موضعا اخر من بدنه بكمز له
 ان يدعها تفعل ذلك لان ريقها مكروه والتلوث بالمكروه
 مكروه وكذا يكره ان ياكل او يشرب ما بقي منها مما اصابه
 لها بها وذكر في موضع آخر انها ان لمست عضو انسان فضلى
 قبل ان يغسل ذلك العضو جاز فعله للصلوة والا لولى ان
 يغسله وهذا لا يخالف ما قبله لان الكراهة لانتفاء الجواز
 والمكروه تستحب ازالته وفعل المستحب اولى من تركه وذكر
 في الذخيرة اذا كانت النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر
 من قدر الدرهم فاستحب اى استنجى بثلاثة اجار واقاه
 اى موضع الاستنجاء ولم يغسله بالماء قال الفقيه ابو
 الليث في فتاوى بهيجريه من غير كراهة وان كان الغسل
 افضل وبه اى بالآخر لناخذ بل لا خلاف فيه الرجل اذا استنجى
 بالماء وخرج منه بعد ذلك ربح قبل ان يبس موضع الاستنجاء
 هل يتنجس من لتيه الموضع الذي تمر به الريح
 ام لا اختلف فيه المشايخ الاصح انه اى الموضع الذي
 تمر به الريح لا يتنجس خلافا لما اختاره شمس الايمة للخلاف
 انه يتنجس وكذا لو مرت الريح على نجاسة او اصاب ثوبا
 مبلولا لا يتنجس خلافا له وذكر في موضع آخر ان عليه ان يعيد
 الاستنجاء لان الريح نجسة بل لانه لما خرج منه الريح بعد

لاستنجاء يخرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء فانه
يجس لكونه دخل الى محل النجاسة ثم يخرج والاصح انه لا يعيد
سالم يتحقق ذلك ويغلب على ظنه وكذا اذا كان قد لبس سراويل
مبتلة فخرج منه ريح حيث لا يتنجس السراويل على الاصح خلافا
للعلواني واذا ارتفع نجار الكيف الى الخلاء وصار المربط الى
مكان الذي تربط فيه الدواب كالاصطبل فاستجده ذلك
النجار الى جمد في الكوة التي في السقف والجدار واستجده في
الباب ثم ذاب الجمد وقطر على احد فاصاب ثوبه او بدنه فانه
يتنجس لان ذلك الجمد اجتمع من اجزاء النجاسة والمذكور في
فتاوى قاضي خان وغيرهما ان النجس قياس والاستحسان
ان لا يتنجس للضرورة وعسر التحرر وكذا الحكم في نجاس الحام
ونحو ذلك مما فيه النجاسات كلب مشي على طين رطب فوضع
رجل قدمه على ذلك الطين في موضع رجل الكلب يتنجس
قدمه لتنجس ذلك الموضع بان اتصال رجل الكلب به وكذا
الحكم اذا مشى الكلب على ثلج والثلج رطب وهذا كله بناء
على ان الكلب نجس العين والاصح خلافه ذكره ابن الهمام
وان كان الثلج الذي مشى عليه الكلب جامدا ليس فيه
رطوبة فهو طاهر لان اتصال النجس الجاف بالطاهر الجاف
لا يتنجس الكلب اذا اخذ عضوا انسانا او ثوبه لا يتنجس ما يظهر
فيه البلب لانه لا يتنجس بالشك سواء كان ذلك الكلب ارضيا
في حال التلأعب او كان غضبان ذكره في الملتقط وهو
المختار خلافا لما قيل انه في حال التلأعب يتنجس لسيلان لعابه
وفي حال الغضب لا يجف الكلب اذا اكل بعض عنقود
العنب يغسل ما اصاب منه ثلثا لتنجسه بلعابه كما يغسل الانسان
من ولوغه ثلثا وكذا يفعل بعد لبس العنقود وهذا عندنا

ثم ياكل

واما

واما عند الثلثة فانه يغسل من ولوغ الكلب وما اصابه لعابه
سبع احدىهن بالتراب لكن استجبا با عند مالك وجوبا
عند الشافعي واحدا وتحقيق الدليل في الشرح ولوعص
رجل لعنب فادعى رجله اى خرج منها الدم وسأل ذلك
الدم على العصير والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم فيه
لا يتنجس وهذا القول قول ابي حنيفة وابي يوسف كما في
الماء الجاري ذكره في المحيط وفهمه انه لو لم يكن العصير
سائلا وقت الادما او ظهر اثر الدم فيه يكون نجسا ولا
يمكن تطهيره حتى لو صار خمر ثم تحلل فاختار انه لا يظهر
قال في الخلاصة ان وقت الفارة في دن خمر فصارت خلا
تظهر اذ رمى بالفارة قبل التحلل وان تفسخت الفارة لا
يباح ولو وقعت الفارة في العصير ثم تجمر ثم تحلل لا يكون
عنزلة ما لو وقعت في الخمر هو المختار وكذا لو ولغ الكلب
في العصير ثم تجمر ثم تحلل في الخلافيات لعلا العالم انه لا يظهر
انتهى فعلم ان العصير اذا تنجس ثم صار خمر ثم تحلل لا يظهر
وان توضع الرجل بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم وجد
ماء خالصا من الشك والكراهة فحينئذ ليس عليه غسل
ما اصابه الماء المشكوك او المكروه لانهما طاهران الا انه
يستحب لازالة الكراهة وما لزم من الدم السائل بالدم
فهو نجس وما بقى في اللحم والعروق من الدم غير السائل فليس
يتنجس لان النجس انما هو الدم المسفوح في اختيار الجمهور
وفي الايضاح الدم الباقي في العروق طاهر وعن ابي يوسف
يعفى في الاكل دون الثياب وروى ان غائبة كان يرمى
في برمتها صفرة لعم الحق كذا في القنية وفيها اصابه دم
القلب يتنجس وذكر صاحب المحيط في المحيط قال رايته

في بعض الكتب الطحال والقلب فاستحق وخرج منه دم ليس
 بسائل فليس بشئ اي ليس بشئ معتبر في التنجيس وفي الطهارة
 الدم الذي يخرج من الكبدان لم يكن من غير متكا فيه فهو
 طاهر وكذا الدم المهزول اذا قطع فالذي فيه من الدم ليس
 نجس وكذا مطلق اللحم انتهى وقال في الملقط لو صلى وهو حامل
 رجل شهيد وعليه اي على الشهيد ماؤه يجوز صلوة
 لان دم الشهيد طاهر كما دام متصلا به ولذا لم يجز غسل
 عنه اما اذا انفصل عنه فهو نجس كسائر الدماء وقال صاحب
 الملقط في موضع اخر امرأة صلت وهي حامله صبي وثوب الصبي
 نجس جازت صلاتها وقد قدمنا ان هذا فيما اذا كان الصبي
 يستمسك بنفسه لا اذا كان لا يستمسك فان غير المستمسك
 بمنزلة الجناد فكانت اجلتا متعتا بعضها نجس اذا اصلح
 نصارى من شاة ميتة بان زال عنها النت والفساد بعلاج
 فصلي بها اي معها جازت صلاته لانها صارت كالجلد المذوق
 قال قاضي خان وكذا لو اصلح المذوق ودفعها وجعل فيها اللبن
 او السمن وكذا الكرشي ولو صلى ومعه فارة مسك يعني الناتجة
 جازت صلاته لانها مذبذبة قد زال عنها النت والفساد و
 المسك حلال على كل حال يوكل ويجعل في الادوية ذكره قاضي
 خان امرأة صلت ومعه صبي ميت فان كان لم يستهل عند
 ولادته اي لم يصوت والمراد انه لم تعلم حياته عند الولادة فصلاته
 فاسدة سواء غسل او لم يغسل لانه نجس على كل حال ولذا
 لا يصلي عليه وكذلك الحكم ان استهل بان علمت حياته بصوت
 او حركة ولكن لم يغسل فان الميت قبل الغسل نجس واما ان كان
 قد استهل وغسل صلاتها حينئذ نامة للحكم بطهارته ذكره
 في العيون وهذا في المسك اما الكافر فانه لا يطهر بالغسل حتى

لو صلى مع حمله ميتا كما فاعده ما غسل فصلاته فاسدة لانه
 نجس على كل حال كسائر الميتات وذكر في نوادر ابي الوفا قال
 يعقوب يعني باب يوسف لو صلى في جلد خنزير مذبذبة جاز
 وقد سار وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز صلاته فيه ولا يطهر
 وهذا هو ظاهر الرواية عن ابي يوسف ايضا وهو الصحيح ولو
 صلى ومعه بيضة قد صار محجها بالحاء المهملة اي صفارها
 وما يجوز صلاته لان النجاسة ما دامت في معدنها لا يطهر
 لحاكم النجاسة ولو صلى ومعه فارة ميتة فيها بول لا يجوز
 صلاته لانها نجاسة انفصلت عن معدنها رجل صلى ثوب
 محشو فلما اخرج حشوه وجد فيه فارة ميتة يابسة نظر
 ان كان في ذلك الثوب ثقب وخرق يعيد صلوة ثلثة ايام
 وليا لها عند اي خيفة خلاها كما في الموجودة في البئر
 والا اي وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرقة وكان ولكن
 في موضع اخر ليس بينها وبينه منفذ يعيد جميع ما صلى
 بذلك الثوب لظهور انها فيه من قبل ان يخاط وهذا بالا
 اتفاق ومن يجحد ما يزيل به النجاسة صلى معها لان التكليف
 بقدر الوسع ولم يعده وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ماء يتوضأ
 ولا ما يتيمم به حيث لا يصل عند اي خيفة وعند ما يصل
 تشبهها ثم يعيد يعني بهذه المسئلة اذا كان على جسده
 نجاسة وهو مسافر قديمه باعتبار الغالب والا فلا فرق
 بين المسافر وغيره وليس معه ماء او ما يعزى من بل وكان
 معه ماء وهو يخاف العطش في الحال وفيما يستقبل على
 نفسه او من تلزمه مؤنة فانه لا يلزمه ازالة تلك النجاسة
 ويجوز له ان يصل بها وان كانت النجاسة بالثوب وليس
 له ما يسير عورته غير ينظر ان كان أقل من ربع الثوب طهر

فهو بالخيار عند أبي حنيفة وأبي يوسف انشاء صلى به وانشاء صلى
 عرياناً وان كان ربه طاهر أو ثلثة ارباعه نجس لم يجز الصلوة
 عرياناً لان الرتبة يقوم مقام الكل بل صلى به بل اختلف وعند
 محمد صلى به في الوجهين ولا يجوز له ان يصلي عرياناً ولو
 كان جميع الثوب نجساً وبه قال زفر والائمة الثلاثة والدليل
 من الطرفين مقرر في الشرح وان صلى عرياناً لعدم الثوب او
 النجاسة يصلي قاعداً يوحى بالركوع والسجود ايماء برأسه
 ويجعل سجوده اخفض من ركوعه كما في المريض العاجز الركوع
 والسجود كذا روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم
 وان كانوا جماعة يصلون وحداً فامسأهدين فان صلوا
 بجماعة يتوسطهم الامام ثم اذا صلى العاري كذلك فكيف
 يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة قياساً على
 قعود المريض وقال في الذخيرة يقعد ويعد رجليه الى القبلة
 ويضع يديه على عورته الغليظة اي على ما يرى من ذكره و
 هذا الكيفية اولى لزيادة السر فيها سواء صلى نهاراً او في
 ليلة مظلمة او في البيت الخالي او في الصحراء وحده هو الصحيح
 خلافاً لمن قال القعود والاياء انما هو في النهار اما في
 الظلمة فيصلي بركوع وسجود وذلك انه لا اعتبار بستر الظلمة
 وان صلى قائماً اجزاء سواء ركع وسجد او او ما بهما وكذا
 لو ركع وسجد لقاعد يجوز لان في كل فعل منزلة وخلافاً
 من وجه فتخير الاول وهو الايماء قاعداً افضل لما فيه
 من ستر ولو قام على شئ نجس وصلى لا يجوز لان طهارة
 المكان شرط والمراد اذا كان النجس قد رما فاولو صلى
 على شئ بطن في باطنه قد رأى في بطنه نجاسة مانعة
 ينظر ان كان ذلك البطن محيطاً اي مضمراً لا يجوز صلوته

ان كانت

اذا كانت النجاسة تحت موضع قيامه لانه ثوب واحد وان
 لم يكن محيطاً جاز صلوته لانه في حكم ثوبين لكن بشرط ان
 تكون الطهارة بحيث لا يظهر منها لون النجاسة ولا يحجبها
 كما في البسط على الارض النجسة ولو سجد على شئ نجس
 نجاسة مانعة تفسد صلوته سواء اعاد سجوده على شئ
 طاهر او لم يعده عند أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
 ان اعاد سجوده حين علم انه سجد على النجس على شئ طاهر
 لا تفسد صلوته وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهر
 وموضع جبهته وانفه نجساً فقد روى عن أبي حنيفة انه
 قال يسجد على انفه ويجوز صلوته لان موضع الاتفاقل
 من قدر الدرهم خلافاً لها فان عندها لا يجوز الاقتصار
 على الانف في السجود بالاعذر في الجهة وفي رواية عن أبي
 حنيفة ايضاً انه لا يجوز لان السجود لما لم يقع الاعلى النجاسة
 صار كعدم السجود وهذه الرواية هي الاصح وان كان
 موضع انفه نجساً وسائر المواضع اي باقيها طاهر اجاز
 صلوته بخلاف لان الاقتصار على الجهة في السجود جاز
 بالاتفاق فكانت اقصر عليها ولم يضع الانف وموضع
 الانف اقل من قدر الدرهم فلم يضر ايضاً له به وذكر شمس
 الائمة السرخسي انه اذا كانت النجاسة في موضع الكفين
 والركبتين جازت صلوته لان وضع اليدين والركبتين
 في السجود ليس بفرض بل هو سنة عندنا فلا يشترط
 طهارة موضعها وكان وضعها على النجاسة كعدمه
 وهو غير مفسد وقال في العيون هذه يعني رواية جواز
 الصلوة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين رواية شاذة
 اي غير مشهورة وانكرها الفقيه ابو الليث والصحيح ان

بقا لان كان بعني الخس في موضع ركبته لا يجوز صلوة
ولم يذكر المصنف ما اذا كان الخس في موضع اليدين و
الصحيح ان الحكم في موضع اليدين ايضا كذلك وللحاصل ان
وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض لكن لو
وضع شيئا منها على الخناسة لا يعفى بل يمنع جواز الصلوة
ان كان قد راما نفا وحده او منضمما الى غيره وان كان موضع
احدى قدميه نجسا لا يجوز صلوة اذا كان قد وضعها
اما اذا لم يضعها فانه يجوز صلوة لان الفرض وضع احدى
القدمين لا كليتهما وان كان تحت كل قدم اقل من الدرهم
فلو جمع بصير اكثر من قدر الدرهم يمنع وهو يؤيد ما قدنا
في اليدين والركبتين وهو مذكور في فتاوى قاضي خان
كما يمنع الخس اذا كان في ثوب ذي طاقين في كل طاقا اقل من
قدر الدرهم ولو جمع زاد على الدرهم فانه يمنع اذا كان ملبوسا
او محمولا او كان ذلك تحت قدميه والثوب مضرب وان
افتتح الصلوة في مكان طاهر ثم نقل قدميه فجعلهما على
خس وقام اي مكث عليه ان لم يمكث مقدار ما يؤدى ركعة
اي مقدار اداء ركن جازت صلوة اتفاقا والاى وان لم يكن
لم يمكث بل مكث مقدار ما يؤدى ركعة فلا يجوز صلوة
وهذا عند ابى يوسف وقال محمد بن حنبل لا يجوز ما لم يؤدى ركعة على
ذلك الحال وكذا ان رفع اي حمل عليه في الصلوة وعليهما
قد رمانع اذا دى معهما ركعتان صلوة اتفاقا وان لم
يؤده فان لم يمكث مقدار ما يؤدى ركعة لا يفسد اتفاقا وان
مكث قدر ما يؤدى ركعة ففسد عند ابى يوسف لا عند محمد
والمختار قول ابى يوسف في الجميع لانه احوط وقال في فتاوى
اهل سمرقند لو كان المصلي بحيث اذا سجد تقع ثيابه على شئ

نجس جازت صلوة اذا كانت تلك الخناسة يابسة لم يحصل
منها تلوث بقدر مانع ولم يتصل بها شئ من اعضاء سجود
وفي اختلاف زفرى في الكتاب المسمى باختلاف زفرى ويعقوب
اذا كانت الخناسة على باطن اللبنة والاجرة وهو على ظاهرها
قايم بصلى لم تفسد صلوة وكذا الحجر وعمله اى مثل الحكم المذكور
وهو عدم الفساد اذا حلت الخناسة بخشبة فقلبيها و
صلى على الوجه الطاهر فانه ان كان غلط الخشبة بحيث
يقبل القطع اى يمكن ان ينشر فيما بين الوجه الذى فيه النجاسة
والوجه الاخر بجوز الصلوة عليها والا فلا لانهما بمنزلة
اللينة في الوجه الاول وبمنزلة الثوب في الوجه الثانى
واذا اصابته الارض نجاسة رطبة او يابسة ففرشها
بطين وجص فضلى عليه جاز صلواته لانه حائل صليك للوح
ونحوه وليس كالثوب فانه لو فرش على نجاسة رطبة لا يجوز
الصلوة عليه ولو فرشها بالتراب ولم يطين فوقها فانه
ان كان التراب قليلا اى رقيقا بحيث لو اشمته احد يجد
رائحة النجاسة لا يجوز الصلوة عليه والاى وان لم
يكن قليلا بل كان كثيرا رقيقا بحيث لا يشعر رائحة
النجاسة بجوز صلوة عليه وكذا الثوب اذا فرش بالتراب
اليابسة فان كان رقيقا بحيث لا يشعر رائحته او توجد منه رائحة
النجاسة على تقدير ان لها رائحة لا يجوز الصلوة عليه
والاجازت ولو كان على اللبد بكسر اللام وسكون الباء
نجاسة فقلب وصلى على الوجه الثانى الذى ليس عليه نجاسة
يجوز صلوة هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم جرمه نصفين
لانه بمنزلة اللينة وقال ابو يوسف لا يجوز وان كان غليظا
وبه اخذ بعض المشايخ ومنهم شمس الامنة الحلواني فانه

لا يجوز الا ان يشبه فيجعل الطرفا طاهرا فوق الجنب وهذا
المذكور من الجوان في البلد كله مذهب محمد وهو مذکور في
الحديث والمختار قول أبي يوسف لانه بمنزلة المضرب ولو
بسبط المصلي اى التجارة على شئ نجس رطباً وجلس على
ارض نجسة رطبة او لف الثوب لابس الطاهر في ثوب نجس
رطب فانزل الرطوبة النجسة في ثوبه او في مصله ينظر ان كان
تأثير الرطوبة بحال لو عصر الثوب والمصلي يتقاطر منه شئ
ينجس والاى وان لم يكن التأثير كذلك فلا ينجس وقد
تقدم الكلام عليه في فصل الاسار وقال شمس الاثمة
الخلواني لو كان تأثير الرطوبة بحال لو وضع الانسان يده
عليه قبل يده يصير للثوب والمصلي نجسا والا فلا وهذا
الذى ذكره شمس الاثمة قريب في المعنى من القول الاول
لانه اذا كان بحال لو عصر قطر قبل اليد عند الوضع عليه
والا فلا فروع **شئ** من ثوب النجاسات لم يذكرها المصنف اذا
عصر الثوب الذى غسل في الثلاثة حتى يتقاطر منه شئ
لو عصر فاليد طاهرة والبلل الذى بقي فيه طاهر وان كان
يقطر لو عصر فالذى يقطر نجس وكذلك اليد ولا يشترط
النسب في تطهير العضو كما لم يشترط في تطهير الثوب
وقال ابو يوسف يشترط الصب في تطهير العضو او ما
يقوم مقام الصب كالجريان حتى لو ادخل العضو النجس
في ثلث اجنات نجس الجميع ولا يطهر ما لم يغسل في ماء جار
او يصب عليه ولو غسل النجس بشئ كما اذا غسل الدم بـ
الشاة قبل بزول حكم النجاسة الاولى وثبت حكم الثانية
وقال السرخسي الاصح ان التطهير بالبول لا يكون وفي
عبارة الهداية ما يشير اليه حيث قال وبكل ما يعطى طاهرا

فقههم ان المانع النجس لا ينزل النجاسة نجس طرف من الثوب
ففسديه فغسل طرفا منه يتحر او يدون تحرطه لكن ان
علم بعد ذلك ان النجس لم يغسل اعاد ما صلى مع ذلك الثوب
وفي الظهيرية اذا نسي الطرف النجس يغسل الثوب كله
وهو الاحوط ولو بالتحريم على الخطة حال الدوس قد ذهب
بعض الخطة قالوا في طاهر وكذا الذاهب ايضا يبر بالوعة
جعلت بئر ماء ان حفرته قدر ما وصل النجاسة طهر ما وها
لا جواربها فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه
ويستغنى ان يقيد بماء اذا زاد وفي عمقها في الصورت الاولى
وبماء اذا لم يظهر اثر النجاسة في الماء في كلتا الصورتين و
البعد بين بئر البالوعة وبئر الماء قيل ينبغي ان يكون خمسة
اذرع وقيل سبعة والمختار قدر ما لا يظهر اثر النجاسة
من كون او طعم او ريح نوضا وشئ على الواح مشرعة بعد
مشى من رجله قدر لا يحكم بنجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع
رجله على موضعه للضرورة ومثله المشى في ماء الحمام لا
ينجس ما لم يعلم انه غسله نجس جلد الحية يمنع جواز الصلوة
اذا زاد على الدرهم وان ذكيت لانه لا يحتمل الدبابة ولما قصها
فالاصح انه طاهر اذا وجد الشعر في بئر الابل والغنم يغسل
ويوكل لا الذى يوجد في الخش لا لاصار فيه وهذا
التعليل يقيده انما اذا وجد في الروث فان كان صلبا يغسل
ويوكل والا فلا مشى في الطين او اصابه وصلى ولم يغسله
جازت ما لم يظهر فيه اثر النجاسة هو الاصح للضرورة فاذا
مانت في دهن ان كان جامدا فورا حولها والباقي طاهر وان
ذايبا فكله نجس والدهن النجس يجوز ان يستصبح به في غير
المسجد ويدن به الجلد قال بعض المشايخ تركه الصلوة في

ثياب الفسقة وقال صاحب الهداية في التجسس الاصح انها
لا تتركه لانه لم يكره من ثياب اهل الرمة الا التراب وبل مع استحالة
الخروج منها لاولى ولا يجوز الصلوة في الديباج الذي ينسجه
اهل فارس لانهم يستعملون فيه البول للزيادة في بريقه
كذا ذكره ابن الهمام في شرح الهداية وذكر في القنية عن صلوة
الارض عفران ذكر في اناء للصبغ فبال فيه صبي يصبح به
الثوب ثم يغسل ثلثا فيطهر وقد قدمنا في فصل الاسرار
ان الاول في مثله ان يغسل حتى يصفو الماء وعلى هذا الو
كان الديباج المذكور ونحوه لا ينفذ ولا يتلون به الماء
فهو طاهر وان كان ابيض بطهر بالغسل والعصر ثلثا وفي
القنية الكيف المذبوغ بدهن الخنزير اذا غسل بطهر ولا
يضر بقاء الارض والجلود التي تدبغ ولا يغسل مذبحها ولا
يتوفى في الخجاسات في دبعها ويلقونها على الارض الخجسة
ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اخذ الخنقا
والكاعب وغلاف الكتب والدا منهار طباطباسا اذا وقع
في قدر اللحم حال الغليان نجاسة يغلى ثلثا في ميا فيطهر وقبل
لا يطهر وفي غير حالة الغليان يغسل ثلثا والمرقة لا خير فيها
الا ان يكون تلك النجاسة خمرافا ناذ صبت فيها خمر حتى
صار كالحل خامضة طهرت ولو طبخت الحنطة في الخمر قال
ابو يوسف تطبخ ثلثا بالماء ويخفف كل مرة وكذا اللحم وقال
ابو حنيفة لا يظهر ابدأ قال في التجسس وبه بقي ولو اقيت
دجاجة حالة الغليان في الماء لتنظف قبل ان تنظف وكثير
قبل الغسل لا يطهر ابدأ الا على قول ابى يوسف على قانون
ما تقدم في اللحم وان كان الماء لم يصل الى جد الغليان عند
الالقاء فيه او كان ولكن سكن عند القاينها ولم تترك حتى

ينقل

يغلى عليها تطهر بالغسل ثلثا تطبخ خمر شاة بسرقينها
فجليها بيد رطبة في نجاسة اللبن روايتان وفي القنية
حيوان البحر طاهر وان لم يوكل حتى خنزير البحر ولو كان
سنة قال واختلف الناس وهم اهل زماننا في الدهن
الزكلا في الذي يجلب من البحر البلغاري ولكن ما ذكره
في التجريد وشرح القدوري وصلوة الجلابي نص على
طهارته وفيها عن الحسن في بكرة وقعت في وقر حنطة
فطخت لم توكل ولا ابن مقاتل توكل ما لم يتغير طعمها
كذا الدهن واللبن انتهى صلى على طرف ثوبا وبساط ونحوه
وطرفه الاخر نجس جازت سواء تحرك احد طرفيه بحركة
الاخر او لا هو الصحيح بخلاف ما اذا كان لابسه او حاملة
والتي الطرف النجس على الارض وصلى فانه ان تحرك ثوبه
لا يجوز ولا اجازت ولو صلى على اداء وفي سرجه او
ركابها نجاسة مانعة جماعة على انه لا يجوز قال في المبسوط
واكثر مشايخنا جوزوه ولو قام على النجاسة وفي رحله
خفاء او جوز بابه او غاراه لا يجوز صبره الا ان يخلعهما
ويقوم عليهما وكذا الوستر النجس بكفه وسجد عليهما
لا يجوز الا ان يكون منزعوا وكذا الوكان اسفل غليه
نجسا وصلى بهما لا يجوز وان رزعهما وقام عليهما جاز
وجد ثوب ديباج وثوبا نجسا نجاسة مانعة ولا مطهر
صلى في الديباج اما الشرط الثالث فهو ستر العورة
اي ما يستر ستره في الصلوة ولا يجوز النظر اليه والعورة
من الرجل ما تحت السرورة منه الى الركبة وعلم بهذا ان السرورة
ليست بعورة والركبة عورة ايضا لقوله عليه السلام
الركبة من العورة لكن العورة المذكورة انما هي عورة من

غيره لا من نفسه هو المختار وروى محمد بن شجاع عن أبي
حنيفة وأبي يوسف نصا أي تصرحاً بالقول أنهما قالوا إذا
كان أي المصلي محلول الجيب فظهر عورته أي عورة نفسه
لا تصد صلوته وهذا هو الذي مشى عليه قاضي خان في الفتاوى
وبعض المشايخ جعل ستر العورة من نفسه أيضا شرطاً وهي
رواية هشام عن محمد حتى قالوا أي البعض المذكورون أن كان
المصلي محلول الجيب كشف اللحية بحيث تستوعب لحيته جيب
الستر يجوز صلوته وإن كان خفيف اللحية لا يغطي لحيته جيبه
حتى لو فرض أنه نظر في جيبه ورأى عورته فصلوته فاسد
وبه أي بهذا القول يفتي بعض المشايخ وفي الخلاصة جعل
هذا قول محمد والأول قولهما كما مر ولو صلى الإنسان عرياناً
في بيت في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر كله أو ربعه وهو قادر
على اللبس لا يجوز صلوته بالاجماع وهذا يرجح القول الذي
أفتى به بعض المشايخ إذ لو كان وجوب الستر لحق برؤية
العورة لجازت الصلوة في هذه الصورة ونحوها فعلم أنه
وجب للصلوة نفي الستر لكن يمكن أن يجاب بأن العورة مستورة
في مسئلة الخلاف وروية بعد الستر تكلف النظر من فوق أو من
أسفل لا يضر وبدن المرأة الحرة كلها عورة لقوله عليه السلام
المرأة عورة الأوجهها وكفيها فانهما ليسا بعورة لا في حق
الصلوة ولا في حق نظر الأجنبية ولا قدميهما ولكن في القدمين
اختلاف المشايخ وذكر في المحيط أن الأصح أنهما ليستا بعورة
قال للحاجة إلى المشي في الطرقات وظهر قد يمشي خصوصاً
الفقيرات منهن وقال في الحاقانية الصحيح أن كشف ربيع
القدم يمنع أي جواز الصلوة كسائر الأجزاء التي هي عورة
وقال في الاختيار الصحيح أنهما ليستا بعورة في الصلوة وعورة

خارج الصلوة انتهى ومختار صاحب الهداية والكافي في ما
لمحيط ولا فرق بين ظهر الكف وبطنه خلافاً لما قيل أن
بطنه ليس بعورة وظهر عورة وذراعيها عورة كبطنها
في ظاهر الرواية عن أصحابنا الثلاثة وروى في غير ظاهر
الرواية عن أبي يوسف أنه روى عن أبي حنيفة أن ذراعيها
ليستا بعورة واختاره في الاختيار وصح بعضهم أنه عورة
في الصلوة لأخارجها وأقول الأول وهو ظاهر الرواية
هو الصحيح لعدم الضرورة في ابتداء أما الشعر المسترسل أي
النازل عن رأسها فقد قال الفقيه أبو الليث أن تكشف
ربيع المسترسل فسدت صلاتها لأنه عورة وهو المذكور
في غامة الكتب وهو الصحيح وقال في الفتاوى الحاقانية
المعتبر في أفساد الصلوة أن كشف ما فوق الأذنين من الشعر
لأنه نزل عنهما قال وهو الصحيح وهو اختيار الصدر الشهيد
والذي صححه صاحب الهداية وغيره هو أن المسترسل عورة
والدليل محقق في الشرح أما الخصبان مع الذكر فقبل مجموعهما
عضو واحد وقال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضواً على
حدة وهو الصحيح حتى أنكشف ربيع المذكور وحده أو ربيع
الأثنين بمفردهما يمنع جواز الصلوة وكذا اختلفوا في الركبة
مع الفخذ فقبل كل منهما عضو على حدة وقال بعضهم الركبة
مع الفخذ كلاهما عضو واحد واختاره في الخلاصة وصححه
ابن الهمام في شرح الهداية وعلى هذا الوصل الرجل وركبته
مكشوفتان والفخذ معطى جازت صلوته لأن الركبتين لا يبلغ
قد ربيع الفخذ مع الركبة وكذلك كعب المرأة تتبع لساقها
لأعضو مستقل فأنكشف غير مانع امرأة صلت وربع ظهرها
مكشوف تعدل صلاتها عند أبي حنيفة ومحمد وإن كان المكشوف

من ساقها أقل من ذلك أي من الربيع لا يغيد اتفاقا لأن القليل
 عفو بخلاف الكثير والربيع كثير لقيامه مقام الكل في كثير
 من الأحكام بخلاف مادونه وقال أبو يوسف انكشاف ما دون
 النصف لا يمنع جواز الصلوة وعنه في انكشاف النصف رواية
 في رواية لا يمنع لأنه ليس بكثير وفي رواية يمنع لأنه ليس قليل
 فيعفى والحكم في الشعر المسترسل من المرأة للحرمة والبطن و
 الظاهر من المرأة مطلقا والفخذ من المرأة والرجل كالحكم في
 الساق فأى عضو من هذه انكشف ربعة يمنع عندها خلافا
 لأبي يوسف واتفاق الحكم العورة الغليظة وهي القبل والدبر
 فهو على هذا الخلاف المذكور في الساق يعني إذا انكشف من
 أحدها ربعة يمنع عندها خلافا لأبي يوسف فإنه لا يمنع عند
 ما لم يكن نصفًا أو أكثر وهذا الخلاف المذكور في الزيادات
 وكذا في غيرها وذكر الكرخي أن المانع من العورة الغليظة ما
 زاد على قدر الدرهم والاول هو الأصح لأن حلقة الدبر
 عضو عفرها وكلها لا تزيد على قدر الدرهم فلو كان كما قال
 لجازت الصلوة مع انكشاف جميعها وفيه قبح وقيل الحلقة
 مع الاثنين عضو واحد فعلى هذا ينه قول الكرخي ولكن
 هذا غير الأصح بل كل إليه عضو والدبر ثلثا لها ما تدى
 المرة فإن كانت مراهقة أي لم ينكسر ثديها وهو المعتبر دون
 المراهقة فهو أي الثدي تبع للصدر فلا يمنع الانكشاف ربع
 المجموع من الصدر والثديين وإن كانت كبيرة قد انكسر ثديها
 فالثدي حينئذ أصل بنفسه حتى لو انكشف ربعة منفرد كان
 مانعا وكذا كل اذن عضو مستقل غير الرأس وكذا ما بين السرة
 والعاة عضو على حدة وأما الخب فتبع للبطن وفي شرح شمس الأئمة
 السرخسي إذا كان الثوب رقيقا بحيث يصف ما تحته أي لون البشرة

لا يحصل به ستر العورة وهو ظاهر ولو كان غليظا لآنة
 التصق بالعضو وتشكل بشكله ينبغي أن لا يمنع لحصول
 الستر ومن صلى بقبض ليس عليه غير فلو قدر أنه نظر ثوبا
 من تحته رأى عورته فهذا الحال ليس بشئ معتبر في منع جواز
 الصلوة لحصول الستر الماء موزون ذكر في الذوات لو أن
 امرأة صلت وهي تقدر على الثوب الجديد أي الذي ليس فيه
 خرق فاحش فليست ثوبا خلقا فيه خرق فاحش فانكشف
 من شعرها شئ ومن فخذها شئ ومن ساقها شئ وكان
 المنكشف بحيث لجمع جميعه يبلغ ربع الساق لا يجوز
 صلواتها فكان بناء على أن الساق أصغرها وهو اختيار
 البعض أن المعتبر في جمع المتفرق بلوغ المجموع ربع أصغر
 الأعضاء المنكشفة حتى لو انكشف من الاذن تسعها ومن
 الفخذ تسعها يمنع لأن المجموع ربع الاذن وأكثر والختار
 الجمع بالأجزاء فلا يمنع ما لم يكن من الاذن ثمنها ومن الفخذ
 ثمنها أو من الاذن ثلث ربعها ومن الفخذ ثلثا ربعها أما
 العورة من الأمة فإما هي عورة من الرجل أي من تحت السرة
 إلى تحت الركبة وبتناتها وظهورها عورة أيضا وما عدا ذلك
 وهو من أعلى البطن فما فوق ومن أسفل الركبة فما تحت فليس
 بعورة بإجماع الأمة لأنها محل الخدمة والامتهان لا يبالى
 بانكشاف ذلك منها والمدينة وأم الولد والمكاتب بمنزلة
 الأمة في الحكم المذكور لبقاء الرق فيهن ولو اعتقت وهي
 في الصلوة مكشوفة الرأس ونحوه فسترته بعمل قليل قبل
 الأداء ركن جازت لا لو جعل كثيرا وبعد ركن وإن انكشف
 عضو هو عورة في الصلوة فسترته غير مستحب لا يضره
 ذلك الانكشاف وإن أدى معه أي مع الانكشاف ركنًا كالقبا

ان كان فيه او الركوع او غيرهما يفسد ذلك الانكشاف
صلوته وان لم يورد مع الانكشاف ركنا ولكن مكث مقدار
ما يوردي فيه ركنا بسنة وذلك مقدار ثلث تسبيحات
فلم يستزد ذلك العضو فسدت صلوته عند أبي يوسف خلافا
للمحمد وكذا اذا وقع الرجل المصلي للركعة في صف النساء او وقع
امام اي قدام الامام او رفع النجاسة ثم القى اي تلك النجاسة
فعلى هذا الخلاف المذكوران مكث قدر ركن من غير ان يؤذ
تفسد عند أبي يوسف خلافا للمحمد والمختار قول أبي يوسف
وهذا كله اذ حصل شيء من ذلك بغير ضعه فان كان يضعه
فسدت في الحال اتفاقا ومن لم يجد ما يستر به العورة صلى
قاعدا بايماء كما ذكرنا في بحث النجاسة ولو وجد ما يستر
بعض العورة وجب استعماله وان قل ويقدم في الستر
ما هو اغلظ كالسوقين ثم الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد
الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو
كان ما يستر به من الحشيش ونحوه وجب الستر به وفي القنية
عريان قدر على طين يبطئه بعورته ان علم انه يبقى عليه بغير
الى تمام الصلوة لم يجز الا ذلك كما لو قدر ان يخطف عليه
ورق الشجر **فروع** مع رفيقه ثوب وعده ان يعطيه اذا
فرغ من صلاته ينتظر وان خاف فوت الوقت وعن أبي حنيفة
انه ينتظر ما لم يخف فوت الوقت وهو قول أبي يوسف وهو
هو لا يظهر وان كان يرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف
فوت الوقت كطهارة المكان وفي القنية صبية صلت
مكشوفة الرأس لا تؤمر بالاعادة ولو صلت مكشوفة العنق
يعني الفخذ ونحوه تؤمر بالاعادة وكذا بغير وضوء انتهى
المستحب ان يصلي الرجل في ثلثة اثواب فيص واذار وعامة

ولو

وانما صلى

في ثوب واحد متوشحاه كما يفعله القصار في حال عمله جازت
من غير كراهة ولو صلى في سراويل فقط او في ازار من غير
عذر كره وفي الخلاصة امرأة خرجت من البحر عريانة و
معها ثوب لو صلت فيه فائمة ينكشف شيء من ثيابها
ومن ساقها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلت قاعدة
لا ينكشف فانها تصلي قاعدة ولو كان الثوب يغطي جسدها
وربع راسها فترك تغطية الرس لا تجوز صلاتها ولو
كان يغطي اقل من الربع لا يضرها ترك التغطية وانما الشرط
الرابع وهو استقبال القبلة فمن كان بحضرة الكعبة ادخل
لغايته فمن لان اما مقدرة يجب عليه اي فرض عليه صلاته
عنها اي ان يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو
صلى بمكة في بيت حيطان يكون بحيث لو ازيلت الجدران
ونحوها يقع استقباله على جزء من الكعبة كذا في الكافي و
في الدرر من كان بينه وبين الكعبة حائل الاصح انه
كالغائب فعلى هذا يراد من الكعبة في كلام المصنف حقيقة
وعلى الاول مكة ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة
الكعبة اى ان يتوجه الى الجهة التي فيها قال في الهداية
هو الصحيح واحترز به عن قول الجرجاني ان فرض الغائب
ايضا اصابة عينها وثمره هذا الخلاف يظهر في اشتراط
النية وعدمه للغائب وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
حامد لا يشترط على الغائب نية الكعبة مع استقبال
القبلة بناء على ما هو الصحيح وقال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل يشترط ذلك بناء على اختيار قول الجرجاني
وبعض المشايخ يقول ان كان المصلي يصلي الى الحاربي كما
قال المامد عى اى بن حامد لان الحاربي وضعت غالبا

بالبحري واجتماع الاراء فكانت كافية عن النية وان كان
يصلي في الصحراء فكما قال الفضلي اي بن فضل التعداد لاجتماع
الاراء فيها غالبا وقبلة اهل المشرق هي جهة المغرب عندنا
من غير احتياج انخراق اهل بلدان بعض المشرق وفيه اشار
الى الخلاف فان عند الشافعي لا بد من انخراق من يظن انه
ليس بمسماست لها منهم وذكر في امالي الفتاوى حد القبلة
في بلادنا يعني بها سمرقند ما بين المغربين مغربا لشتا
مغربا الصيف فان سمرقند معتدلة بين مشرق في الشتاء
الصيف فقبلتها بين مغربيهما فان توجه فان صلى الى جهة
خارجة من حد المغربين لا يصح والبلد المائل الى مشرق الصيف
فقبلته مائلة الى مغربا لشتا بحسب ذلك وبالعكس وان
كان المصلي مريضاً مرضاً لا يقدر معه على التوجه الى القبلة
وليس معه احد يوجهه اليها او كان صحيحاً يقدر على التوجه
الا انه يخاف ان توجه من عدوا وسبع ياتي من جهة اخرى
يضره في ماله او بدنه وكذا لو كان على خشبة في البحر يخاف
الغرق ان توجه فانه لا يلزمه التوجه الى القبلة في هذه
الاحوال بل يصلي الى أي جهة قدر على التوجه اليها لان
التكليف بقدر الوسع وكذا اذا صلى الفريضة بالعدو على
الدابة بان كان لا يقدر على النزول او ان نزل لا يقدر على
الركوب ويخاف من عدوا وسبع فانه يصلي الى حيث قدر
ولو كان يصلي عليها لاجل الطين فانه يستقبل بها القبلة
واقفة ان لم يخف الانقطاع عن الرقعة وكذا ينبغي في كل
موضع جازله صلاة الفريضة راكبا من خوف النزول
ويحوزه واذا لم يكن الطين مما يغوص فيه الوجه لكن الارض
مستلثة لزم النزول ذكره في الخلاصة والتأفلة معطوف

على الفريضة اي اذا كان يصلي التأفلة على الدابة بغير عذر
يضافله ان يصلي الى أي جهة توجه وهذا اذا كان خارج
لمصر اما في المصر فلا يجوز عندنا بحقيقة ويجوز عند
محمد ونكره وعندنا يوسف لا نكره واختلف في مقدار
الخروج فقل قدر فرسخين وقيل قدر ميل والاصح قدر
ما يبتدئ فيه المسافر القصر ولو اقتحمها خارج المصر ثم
دخل قبل يتمها راكبا ولاكثر على انه ينزل ويتم على الارض
واستقبال القبلة عند الشروع لمن يتقل على الدابة ليس
بواجب خلافا للشافعي وان استبته عليه القبلة وليس
بحضرة من اهل ذلك المكان من يسأله عنها اجتهد اي بذل
جهده وطاقته في طلبها بما يغلب على ظنه من الامارات و
الدلائل وبحري اي طلب ما هو الاخرى والا ليق من الدلائل
والامارات عنها وصلى الى الجهة التي اداه اجتهاده وبحري
الى انها هي القبلة وذلك بالاجماع لقوله تعالى فاني اتقوا
فتم وجه الله اي جهته التي امر بالتوجه اليها ترك عندنا
استبته القبلة على جماعة من الصحابة وصباوا الى جهات
مختلفة وفي قوله ليس بحضرة اشارة الى انه يجب عليه
طلب من يسأله ولا ان يستخرج الناس من منازلهم لستوا عنها
بخلاف ما اذا كان عنده او بالقرب منه حوله انه يجب عليه
ان يسألهم عنها فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا إعادة عليه
لانه اتى بما هو الواجب عليه بالنظر الى وسعه وقدرته
ان علم ذلك الخطأ وهو في الصلوة استدار الى القبلة وبني
عليها ما بقي منها ما روى ان اهل مسجد قبا كانوا في صلوة
متوجهين الى بيت المقدس في صلوة الفجر فاخبروا بحول
القبلة فاستداروا الى الكعبة وقرأوا التي صلى الله عليها

وسلم على ذلك سواء استبنت القبلة في المفارقة او في المصير
وسواء كان ذلك في ليلة مظلمة او في نهار لان الدليل لا يفصل
وان تحرى ووقع تحريم على جهة فتركها وصلى الى غير جهة
التحرى بعيدا وان اصاب اى ولو علم انه اصاب القبلة عند
ابو حنيفة ومحمد وعز بن حنيفة انه يخشى عليه الكفر وقال
ابو يوسف ان اصاب لا يعيد ها لانه بعيدا الى الجهة التي
صلى اليها فلا فائدة في الاعادة ولها ان فرضه جهة تحريم
وقد تركها ولو استبنت عليه القبلة ولم يتحرش في الصلاة
وصلى بالتحري لا يجوز صلاته لان التحري فرض عليه وقد
تركه وان علم في حال الصلوة انه اصاب القبلة استقبل عند
ابو حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ببني لما تقدم له من الدليل
ولها ان حاله بعد العلم اقوى منها قبله وبناء القوي على
الضعيف لا يجوز وان علم بالاصابة بعد الفراغ فلا اعادة
عليه اتفاقا والفرق المذكور في الشرح ولو تحرى فلم يقع
تحريم على شئ قيل يؤخر وقبل يصلى اربع مرات الى اربع جهات
وهو الاحوط ولو استبنت عليه القبلة وكان محضرة
من يسأله عنها من اهل ذلك المكان فلم يسأله فتحرى وصلى
فان اصاب القبلة جاز صلاته لحصول المقصود والا فلا
يجوز صلاته لترك العمل باقوى الدليلين وهو السؤال من
الاهل وكذا لا معنى اذا توجه الى جهة وعنده من يسأله ان
اصاب القبلة جازت صلاته والا فلا ولو كان من محضرة
ليس من اهل ذلك المكان لا يأخذ بقوله ان لم يوافق تحريم
لانه مجتهد مثله ولا يجوز لمجتهد تقليد مجتهد ولو سأل
من محضرة من اهل ذلك المكان فلم يخبره حتى تحرى وصلى
ثم اخبره ان القبلة غير الجهة التي توجه اليها لا يعيد ما

نقصه كورس يسطر

صلى لانه لم يقصر حيث سأل ولو شك في القبلة فتحرى وصلى
ركعة الى جهة وقع عليها تحريم ثم شك وهو في الصلوة وتحرى
فوقع تحريم على جهة اخرى فصلى اليها ركعة ثم وثق حتى انه
ذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات بالتحري جاز كذا في
افتاوى الحاقانية لان الاجتهاد المحدد لا يستخرج حكم ما
قبله في حقه بل يضى واختلف المتأخرون في ما اذا تحول رأسه
في الثلثة او الرابعة الى الجهة الاولى منهم فقال ائمة الصلوة
ومنهم من قال يستقبل كذا في الخلاصة والاوى اوجه و
هذا كله اذا استبنت عليه القبلة وشك فيها اما لو شرع
في الصلوة من غير شك ولا يتحرى ثم شك بعد ذلك فهو على
المواز حتى يعلم فساد ما يبين بعيد وان علم بعد الفراغ انه
اخطأ او كان اكبر رايه فعليه الاعادة وذكر في ما الى الفتاوى
ان علم المصلي ان قبله الكعبة ولم ينوها وقت الشروع جاز
لعدم اشتراطنية الكعبة وذكر في الحاقانية ان نوى المصلي
يعنى وقت الشروع ان قبله محراب مسجده لا يجوز لانه
علامة على جهة القبلة وليس بقبلة فيكون معرضا عن القبلة
بنية كمن توجه الى الركن اليماني يا الصلوة الى بيت
المقدس فان نية القبلة وان لم تشترط لكن عدم نية الاخر
عنها شرط ولو حول صدره عن القبلة بغير عذر فسدت
صلاته اتفاقا في الصحيح ولو حول وجهه عنها كان عليه
واجبا ان يستقبل القبلة من ساعته ولا يفسد صلاته
بذلك التحويل ولكن يكره اشدا الكراهة لقوله صلى الله
عليه وسلم حين سألته غاشية عن الالتفات في الصلوة
هو خلسة يخلسه الشيطان من صلوة العبد وقوله عليه
السلام لا تشربوا ولا الالتفات في الصلوة فان الالتفات

في الصلوة هلكة ولو ظن المصلي أنه أحدث فحول عن القبلة
للوضوء ثم علم أنه لم يحدث قبل أن يخرج من المسجد لم يفسد
صلاته عند أبي حنيفة لأن استدباره لم يكن للرفض بل
لقصده الإصلاح وإن علم أنه لم يحدث بعد الخروج من المسجد
فسدت صلاته بالاتفاق لأن اختلاف المكان يبطل إلا
بعذر والمسجد كمكان واحد فإدام فيه لم يختلف مكانه
بمخلاف خروجه منه وهذا إذا لم يكن إماما واستخلف مكانه
فإن كان إماما واستخلف ثم علم أنه لم يحدث فسدت وإن لم
يخرج لأن الاستخلاف في غير محله مناف كالحروج من المسجد
وكذا لو ظن أنه افتتح بلا وضوء فانصرف ثم علم أنه كان وضوء
تفسد صلاته وإن لم يخرج من المسجد وكذا لو رأى المتمتع
سرابا فظنه ماء فانصرف ثم علم أنه سرابا وظن الماسح على
الحق أن مدته تمت فانصرف ثم علم أنها لم تتم تفسد الصلوة
وإن لم يخرج من المسجد لأن انصرافه على قصد الرفض لا على
قصد البناء بخلاف الذي ظن أنه أحدث وإن صلى في الصحوة
بجماعة فكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزة
في ظن سبق الحدث لم يفسد وإن تجدد مجاوزتها تفسد هذا إن
ذهب إلى خلف وإن توجه قدامه فالمعتبر مجاوزة سيرة
الإمام وعدمها إن كان له سيرة والافتقار ما لو تأخر مجاوزة
الصفوف وإن كان منفردا اعتبر مجاوزة قدر موضع سجود
وعدمها **فروع** في شرح الطحاوي الكعبة اسم للعرضة فإن
الحيطان لو وضعت في موضع آخر فصل إليها لا يجوز ولو
صلى في جوف الكعبة أو على سطحها جاز ولو صلى إلى الحطيم أو
لا يجوز ومن صلى في السفينة فلا بد له من الاستقبال إذا
كان قادرا ولا يجوز أن يصلي حيث توجهت ويلزمه أن

يستدير إلى القبلة كلما دارت ولو صلى جماعة بالتحري مخا
لفين في الجهات أن صلوا منفردين جازت صلوة الكل
وإن صلوا بجماعة لم تجز صلوة من خلف إمامه عالما بها حال
الصلوة وجازت صلوة غيره إن لم يعلم أن إمامه خلفه
قوم صلوا متحررين بجماعة وفيهم مسبوق ولا حق فلما
سلم الإمام قاما للقضاء فظهر لهما أن القبلة غير الجهة التي
صلى إليها الإمام أمكن المسبوق إصلاح صلاته بات
يستدير لأنه منفرد فيما يقضيه بخلافه لا الحق فإنه
مقتد والمقتدي إذا ظهر له وهو وراء الإمام أن القبلة
جهة أخرى لا يمكنه إصلاح صلاته لأنه إن استدبر خلف
إمامه والآكام متمصلا إلى غير ما هو القبلة عنده و
كل منهما مفسد فكذا لا الحق رجل تحرى في محله فاقضى
آخر بلا تحران أصاب الإمام جازت صلاتهما والجازت
صلوة الإمام فقد ولو صلى الأعمى ركعة إلى غير القبلة
فأرجل فاداره إليها واقضى برأى وجدا لا عمى وقت
الشروع من بيانه فلم ينال لم تجز صلاتهما والجازت
صلوة الأعمى دون المقتدي والشرط الخامس من الشرط
الستة هو الوقت أول وقت صلوة الفجر إذا طلع الفجر
الثاني وهو أي الفجر الثاني البياض أي التور المستطير
المنتشر في الأفق أي في تلوح السماء وأطرافها فبطوع
الفجر الأول المسمى بالفجر الكاذب وهو البياض المستطيل
أي الذي يبدي وطولا ممتدا إلى جهة الفوق غير أنه في عرض
الأفق ثم يقبضه الظلمة لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت
صلوة الفجر لأنه من حكم الليل حتى لا يحرم على الصائم فيه
الأكل لقوله عليه الصلوة والسلام لا يمنعكم من سجودكم

اذان بلال ولا البجر المستطيل ولكن البجر المستطير في الافق
 وقال في المحيط اما البجر الكاذب وهو ان يرتفع البياض في
 جهة واحدة فثبت ان شئ يصير لاشئ فلا يخرج به وقت
 العشاء ولا يحرم الاكل على الصائم وهذا امر مجمع عليه و
 اخر وقتها طلوع الشمس اي الجزاء الذي يعقبه طلوع الشمس
 من الزمان وهذا ايضا باجماع الامة واقل وقت صلاة
 الظهر زوال الشمس اي الجزاء الذي يعقب زوال الشمس
 من الزمان وهذا ايضا بالاجماع واخر وقتها عند ابي حنيفة
 اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال اي سوى الفتي الذي
 يكون للاستياء عند الزوال وقالوا اي ابو يوسف ومحمد
 وهو قول الائمة الثلاثة اذا صار ظل كل شئ مثله سوى
 في الزوال وعن ابي حنيفة من رواية اسد بن عمرو اذا صار
 كل شئ مثله سوى الفتي يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت
 العصر الى المثليين قال المشايخ ينبغي ان لا يصلح العصر حتى
 يبلغ المثليين ولا يؤخر الظهر الى ان يبلغ المثل يخرج من
 الخلاف فيهما والدليل من الجانبين المذكور في الشرح واول
 وقت صلاة العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين فعلى
 قوله اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال وعلى قولها
 اذا صار مثله سواء واخر وقتها ما لم يقرب الشمس الى الجزاء
 الزمان الذي يعقبه غروب الشمس وهذا اجماع واول
 وقت المغرب اذا غربت الشمس بالاجماع واخر وقتها ما لم يغ
 الشفق اي الجزاء الذي يعقبه غيبوبة الشفق وهو اي الشفق
 المذكور البياض الذي في الافق الكائن بعد الحجرة التي تكون
 في الافق عند ابي حنيفة وقالوا اي ابو يوسف ومحمد وهو
 قول الائمة الثلاثة ورواية اسد بن عمرو عن ابي حنيفة

ايضا الشفق المذكور هو الحجرة بنفسها لا البياض الذي
 بعدها والدليل في الشرح ومن المشايخ من افق برواية اسد
 بن عمرو والموافقة لقولها قال ابن الهمام ولا تساعده رواية
 ولا رواية وتام هذا في الشرح ايضا واول وقت صلاة
 العشاء اذا غاب الشفق على القولين كما مر واخره ما لم يطلع
 البجر اي الجزاء الذي يعقبه طلوع البجر الثاني ووقت
 صلاة الوتر ما اي الوقت الذي هو وقت العشاء هذا
 عند ابي حنيفة وعندهما وقتها بعد صلاة العشاء الا انه
 اي المصلي ما مور بتقديم العشاء عليه اي على الوتر عند
 ابي حنيفة لوجوب الترتيب لقوله عليه السلام ان الله
 تعالى امركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها
 لكم بين العشاء الى طلوع الفجر فعلى هذا الوصل الوتر قبل
 العشاء قصدا لا تفق كما لو صلى الوقتية قبل الغائبة ذكرنا
 وهو صاحب ترتيب اما لو وقع ذلك بلا قصد صح عنده
 حتى لو صلى العشاء ثوب ثم نزع وصلى الوتر ثوبا آخر
 ثم ظهر ان الثوب الذي صلى العشاء كان نجسا فانه يعيد
 العشاء دون الوتر عند ابي حنيفة خلافا لما وعلم ان الوقت
 كما هو شرط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا يتج
 بدونه كما في المسئلة التي وردت فتوى في زمن الصدر
 برهان الائمة انا لا نجد وقت العشاء في بلدتنا اهل علينا
 صلاته فكيف ليس عليكم صلاة العشاء وبه افق ظهر الدين
 المرغيباني ووردت هذه الفتوى ايضا من بلد بلخار
 فان البجر يطلع فيها قبل غيبوبة الشفق في قصر ليالي السنة
 على شمس الائمة للحلواني فافق بقضاء العشاء ثم وردت
 بخوارزم على الشيخ الكبير سيف السنة البقالي فافق بعه

لوجوب فبلغ جوابه الخوا في فارس من ميساله في عاتنه مجال
خوارزم ما تقول فيمن اسقط من الصلوات الخمس واحدة
هل يكفر فقال واحسن الشيخ فقال المتقول فيمن قطع يده مع
الرفقين ورجلاه مع الكعبين كراهية وضوءه قال ثلث
لفوات محل الرابع قال فكذلك الصلوة الخامسة فبلغ الخوا في
جوابه فاستحسنه ووافقه فيه ولا بن الهمام عليه اعتراض
قد اجبت عنه في الشرح ويستحب في صلاة الفجر الاسفار
بها بان تصلي في وقت ظهور النور وانكشاف الظلمة والغلس
بحيث يرى الراحي موقع نبلة عند تأخلاف الثلثة لقوله عليه
السلام اسفروا يا فجر فانه اعظم للاجر وقد قالوا في حد
الاسفار ايضا ان يبدأ في وقت يمكنه ان يصليها فيه على
وجه السنة ويبقى من الوقت بعد سلامه ما لو ظهر ان
كان على غير طهارة يمكنه ان يتوضا ويبيدها على وجه
السنة قبل خروجه ثم استحباب الاسفار عندنا عام في
الارزمنة كلها الا في صلاة الفجر يوم الخميس راحة فان لم يستحب
فيها التعليل اجماعا توسيعا الوقت الوقوف ويستحب
ايضا عندنا الا براد بالظهر في الصيف لقوله عليه السلام
اذا اشتد الحر فابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيج جهنم
ويستحب تقديمها في الشتاء ويستحب ايضا عندنا تأخير
العصر في كل الارزمنة الا يوم الغيم ما لم يتغير الشمس ويكره
ان تؤخر الى ان يتغير قرص الشمس لانه عليه السلام كان يصلي
العصر والشمس ترفع بيضا نقية فالعبرة بتغير القرص
لا بتغير الضوء فانه يحصل بعد الزوال فتقصر القرص
بحيث لا تحار فيه العين فقد تغيرت والافلاك في الكافي
ويستحب ايضا تعجيل المغرب في كل الارزمنة الا يوم الغيم لقول

رافع

رافع بن حجاج كذا نصلي المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم
فينصرف احدا وانه ليصير مواقع نبلة وعن ابن عمر انه اخرها
حتى بدأ يخم فاعتق رقبة وهو يدل على كراهة تأخيرها
الى ظهور النجم وفي القنية بكرة تأخير المغرب عند محمد في
روايته عن ابي حنيفة ولا يكره في رواية الحسن عنه ما لم
يغيب الشفق والاصح انه يكره الا من عذر كما لسفر والكون
على الاكل ونحوها او يكون التأخير قليلا وفي التأخير بطول
القرأة خلافه انتهى وتأخير صلاة العشاء الى ما قبل ثلث
الليل مستحب لقوله عليه السلام لولا ان اشق على امتي
لاشرتهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل ونصفه وتأخيرها
الى ما بعده اى بعد ثلث الليل الى نصف الليل مباح لما بيناه
في الشرح وتأخيرها الى ما بعده اى بعد نصف الليل الى طلوع
الفجر مكره اذا كان بغير عذر لانه يؤدى الى تقليل الجماعة
اما اذا كان بعذر فلا يكره ولما التأخير في الوتر فالاصل
فيه ان الافضل انه ان كان لا يثق بالانتباه او تر قبل
النوم واذا كان يثق بالانتباه فتأخيره الى اخر الليل افضل
لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم من اخر الليل فليوتر
اوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر اخر الليل فان صلوة اخر
الليل مشهورة وذلك افضل واذا كان اليوم يوم غيم فالسنة
في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها يعني بالتأخير عدم التعجيل
في اول الوقت لا التأخير الشديد الذي يشتك بسببه في
بقاء الوقت قال في المحيط المراد من تأخير المغرب قدر ما
يحصل التيقن بالغروب والمستحب في يوم الغيم في كل من
العصر والعشاء تعجيلها المراد بتعجيل العصر قدر ما يقع
عنده انها لا تقع حال تغير الشمس فتعجيل العشاء التعجيل

قليلا على الوقت المعتاد كذا في المحيط لئلا يتقلل الجماعة خوفا
 من المطر وروى الحسن عن أبي حنيفة التاخير في الجميع يوم
 الغيم لانه اقرب الى الاحتياط ان تقع قبل الوقت ما الاوقات
 التي تكره فيها الصلوة خمسة المراد من الكراهة ما يعم عدم
 الجواز ايضا فكل ما لا يجوز فهو مكروه ثلثة اى ثلثة اوقات
 من تلك الخمسة يكره فيها الفرض والتطوع فالكراهة
 في الفرض كالقوات تمنع الصحة لوجوبه بسبب كامل
 وكذا الواجبات القليلة كسجدة تلاوة وجبت بتلاوة
 في وقت غير مكروه وجازة حضرت فيه والوتر لانها
 وجبت كاملة فلا يتردى ناقصة والكراهة في التطوع
 لا تمنع الصحة ولكنها كراهة تحريم وتحقيق ذلك في الشرح
 وذلك المذكور من الكراهة كاي عند طلوع الشمس وعند
 غروبها الا عصر يومه ووقت الزوال لنهي عليه السلام
 عن الصلوة في هذه الاوقات واستثنى عصر يومه لانه
 يصح عند الغروب لانه واجب ناقصا فاداه كما وجب بخلاف
 عصر يوم آخر وغيره من القوات على ما حقق في الشرح وفي
 كتب الاصول وروى عن أبي يوسف وهي الرواية المشهورة
 عنه انه يجوز التطوع وقت الزوال يوم الجمعة اى من غير
 كراهة ودليله وجوبه في الشرح ولا يصلي فيها اى في
 الاوقات الثلثة المذكورة صلوة جنازة ولا يسجد لله
 اذا كانت حطرت وتليت في وقت غير مكروه لما تقدم ولا
 يسجد فيها سهوا لانه من اجزاء الصلوة ولو قضى فيها
 فرضا اى صلوة مفروضة بعيدا لعمد صحتها على ما
 قدمناه وان تلا فيها اى وقت من الاوقات الثلثة آية
 سجدة فالأفضل ان لا يسجد فيها فيه ولا في غير من الثلثة

فان سجد لها في ذلك الوقت لا يجيد هال لانه اذاها كما
 وجبت وكذا ان يسجد لها في غير وقت تلاوة الاوقات
 الثلثة تصح عندنا خلافا لغيره وكذا اذا حضر الجنازة
 في وقت من الاوقات الثلثة فصلى عليها فيه تصح ولا يخل
 ان يصلي ولا يؤخر لان التعجيل فيها مطلوب مطلقا الا
 لما منع كحضورها في وقت غير مكروه واقا لوقت اخر
 من الخمسة فانه يكره فيهما التطوع فقط وكره فيهما
 الفرض ولا الواجب لنفسه يعنى القوات وصلوة الجنازة
 وسجدة التلاوة بخلاف المندور واللازم بالشروع
 وركعتي الطواف فانها تكرر لوجوبها لغيرها وها اى
 الوقتان المذكوران ما بعد طواع الفجر الى ان تطلع الشمس
 فانه يكره في هذا الوقت التوافل كما الاسنة الفجر لقوله
 عليه السلام صلوة بعد الفجر الا ان يسجدتين يعنى ركعتين
 وما بعد صلوة العصر الى غروب الشمس لانه عليه السلام
 نهى عن الصلوة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر
 حتى تغرب وما بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب ايضا
 التطوع فيه مكروه لالذاته بل لالتاخير المغرب بسببه
 مع استحباب تعجيلها وتقدم ذكر كراهة التاخير وكذلك
 يكره التطوع اذا خرج الامام اى صعد على المنبر للخطبة يوم
 الجمعة لما روى عن ابي القاسم كالحلفاء الراشدن وغيرهم
 انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام
 وكذا يكره التطوع عند الاقامة اى يوم الجمعة كذا خصه
 قاضي خان وصاحب الخلاصة وغيرها واما في غير الجمعة فلا
 يكره بمجرد الاخذ في الاقامة ما لم يشرع الامام في الصلوة
 وبعد غروعه ايضا لا يكره سببه الفجر ان علم بترك الركعة

الثانية او الشهيد على ما فيه من الخلاف وكذا لا يكره بقية
 السنن واذا علم انه يدرك قبل الركوع في الركعة الاولى ذكره
 السروجي عزاه الى التحفة بل يكره في جميع ذلك ان يصلح حاله
 للصفا وخلف الصف من غير حائل بل يصلح في المسجد الصغير
 ان كان الامام في الشئ وبالعكس او خلفا سطوانة
 فان كان قد شرع في صلاة التطوع قبل خروج الامام
 للخطبة فخرج الامام لا يقطعها بل يتمها ركعتين ان كانت
 تحية المسجد او تفلا مطلقا وان كانت سنة الجمعة قبل
 يقطع على راس الركعتين وقيل يتمها اربعا قال المرغباني
 هو الصحيح وهو اختيار حسام الدين الشهيد وذكره في
 النوادر فيسلم على راس الركعتين وان كان قام الى الثالثة
 وقيدها بالسجدة اضافة اليها الرابعة ويسلم وتخفف
 في القرآن وحكى عن القاضي الامام ابى على الشافعي انه رجع
 اليه بعد ما كان يفتي بالاول واليه السرخسي والقلالي
 وقال الشيخ كما لا الدين بن الهمام انه الاوجه ولم يذكروا في النوادر
 ما اذا قام الى الثالثة ولم يقيدها بالسجدة واختلف فيه
 فقيل يعود الى العهود ويسلم وقيل يتم وتخفف وهو الاصح
 على ما حققناه في الشرح ثم اذا سلم على راس الركعتين قيل
 لا يلزمه قضاء شئ وقيل يقضى ركعتين وقال ابو بكر محمد
 الفضل يقضى اربعا في اي حال قطعها لانها بمنزلة صلاة
 واحدة وكذا يكره التطوع ايضا قبل صلاة العيدين وعند
 خطبتهما وكذا بعد خطبتهما في المصلي على الاصح ولا يكره
 بعد رجوعه منه وكذا يكره التطوع عند خطبة الكسوف
 وعند خطبة الاستسقاء وكذا عند الخطبة في الحج للاضلاع
 بالاستسقاء والانصات في الكل ولو شرع في صلاة التطوع

في الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها في وقت
 غير مكروه تخلصا عن الكراهة ولو لم يقطع بل تم شفعا فقد
 ساء أو أثر لمخالفة النهي ومع هذا لا شئ عليه اي ليس عليه
 اعادة ما صلى لانه اني بها كما وجبت عليه ولو شرع في النافلة
 في الوقتين اي بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس وبعد صلاة
 العصر الى غيرهما ثم افسدها افسدها الرمة القضاء وقد علم هذا من
 قوله سابقا ثم يقضيها لانه اذا لم يقرأ ما شرع فيه في
 الاوقات الثلاثة وفسده مع ان كراهتها اشد فلزوم ما
 شرع فيه في الوقتين اولى ولو افتتحت النافلة في وقت مستحب
 غير مكروه ثم افسدها او فسدت لا يقضيها فيما بعد العصر
 قبل الغروب وبعد طلوع الفجر قبل ارتفاع الشمس اي يكره ان
 يقضيها ولو قضى ما صححت مع الكراهة وسقط عنه و
 كذا سائر اوقات الكراهة ما عدا الثلاثة فانها لا تسقط عنه
 بقضائها في وقت منها ولو فسدت سنة الفجر لا يقضيها بعدما
 صلى الفجر لما من كراهة قضاء الرمة بالشروع في الوقتين
 ولا يلتفت الى ما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ انه ان خاف
 ان لا يدرك الفرض لو صلى السنة فالأحسن ان يشرع في
 السنة ويكبرها ثم يكبر اخرى للفرصة فيخرج من السنة ويصير
 شارعا في الفريضة ولا يصير مفسدا بل يصير حجا وزاما من عمل
 الى عمل لعدم الفائدة في ذلك لانه وان سلم انه لا يصير مفسدا
 لكن كراهة قضائها بعد صلاة الفجر باقية اللهم الان يفعل
 ذلك ليقضيها بعد ارتفاع الشمس وعلى كل حال فهو غيرات
 بالسنة كما سنت فلا فائدة في هذا التكلف وقيل يقضيها
 بعد صلاة الفجر وهو غير صحيح لما تقدم من ان الكراهة موجبة
 فيه ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتين

منها طلع الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير ان
 يسلم تنوب صلوة هاتين الركعتين عن ركعتي الفجر عندهما
 اي عند ابى يوسف ومحمد وهو اي قولهما احدي الروايتين
 عن ابى حنيفة وهو ظاهر الرواية بناء على ان السنة تؤدى
 بمطلق نية الصلوة وهو الصميم وروى الحسن عنه انها
 لا تنوب وذكر في الدخيرة ولو صلى ركعتين على غير ان
 الشان لم يطلع الفجر وقد تبين اي بعد ذلك انه اي الشان
 كان قد طلع الفجر فعند المتأخرين تجزئ تلك الركعتان عن
 ركعتي الفجر وهذا ايضا هو ظاهر الرواية ولو شئت عند
 صلوة تلك الركعتين في طلوع الفجر واستمر شكه لا تجزئ
 عن ركعتي الفجر بالاتفاق وهو ظاهر واذا طلعت الشمس
 حتى ارتفعت قدر رحين او قدر ربح تباح الصلوة اي محل
 هذا هو المذكور في الاصل وقيل ما دام الاثنان يقدر على
 النظر الى قرص الشمس لا تباح الصلوة فاذا عجز عن النظر اليه
 تباح وقيل يذوقه على صدره وينظر فان لم يبر القرص حلت
 الصلوة وان نظره فلا وهذا ليس الاقوال ولو طلعت الشمس
 والمصلي في خللا اي في انشا صلوة الفجر تفسد صلوة الفجر
 لعروض القضاء على ما وجب بالسبب الكامل ولو غربت
 الشمس وهو في خللا صلوة العصر لا تفسد لعروض الكمال
 على ما وجب بالسبب الناقص وقد حققناه في الشرح
 الشرط السادس لنية وهي قصد كون الفعل لما شرع له
 في العبادات قصد كونها لله خالصا قال الله تعالى وما امرنا
 الا لعباد الله مخلصين له الدين المصلي اذا كان متنفلا
 يكفيه مطلق نية الصلوة ولا يشترط تعيين كون ذلك
 النقل سنة مؤكدة او غيرها ولكن في التراويح اختلاف في خالف

بعض المشايخ المتقدمين فانهم قالوا الاصح انه اي فعل التراويح
 لا يجوز بمطلق النية بل لابد من تعيينها والمذكور في فتاوى
 قاضي خان ان الاختلاف في التراويح وفي السنن المؤكدة و
 صح ان لا يجوز بمطلق نية الصلوة لافي التراويح ولا في
 السنن وذكر المتأخرون ان التراويح وسائر السنن تنادي
 بمطلق النية وهو اختيار صاحب الهداية ومن تابعه وهو
 الصميم على ما حققناه في الشرح والمصنف تبع قاضي خان
 حيث قال والاصح انه اي التراويح لا يجوز بمطلق لنية
 ثم قال بناء على ذلك والاحتياط في نية التراويح ان ينوي
 التراويح نفسها او ينوي سنة الوقت فانها هي السنة
 في ذلك الوقت وينوي قيام الليل ليكون خارجا من الخلاف
 على ما لو والاحتياط للخروج من الخلاف في السنة ان ينوي
 السنة نفسها او ينوي الصلوة متابعة للنبي صلى الله عليه
 وسلم ولو نوى في صلوة الوتر او في صلوة الجمعة او في صلوة
 العيد فانه ينوي صلوة الوتر فيعيثها وكذا ينوي صلوة الجمعة
 و صلوة العيد بشرط التعيين اتفاقا ولا يكفي مطلق
 النية وكذا جميع الفرائض والواجبات من المنذور ورضا
 ما لزم بالشروع وغيرها وفي صلوة الجنائز ينوي الصلوة
 لله تعالى والدعاء للميت اذ بهذا تتميز عن غيرها والمفترض
 المفرد لا يكفيه نية مطلق الفرض مالم يقبل في نية الظاهر
 او العصر مثلا ليميز ما شرع فيه عن غيره من المفروض ولا
 فرق ذلك بين المفرد وغيره فان نوى فرض الوقت ولم
 يعين ان يظهره وغيره ولم يكن الوقت قد خرج لجزاء ذلك
 الا في الجمعة لان فرض الوقت عندنا الظاهر لا الجمعة جان
 ولا يشترط اعداد الركعات اجماعا لكونها معينة معلومة

لا يشترط اعداد الركعات اجماعا لكونها معينة معلومة

ولو نوى الفرض والتطوع معا جاز ما صلا تلك النية عن
 الفرض عند أبي يوسف لقوة الفرض فلا يزاحمه الضعيف
 خلافا لمحمد فانه ولو نوى الظهر لا يجوز لأن هذا الوقت
 كما يفيد ظهر هذا اليوم يفيد ظهر يوم آخر اما لو نوى
 ظهر الوقت او عصر الوقت يجوز هذا اذا كان يصلي
 في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت ولا يعلم بخروج
 الوقت فهو نوى الظهر لا يجوز كما مر ولو نوى فرض الوقت
 لا يجوز ولو نوى ظهر اليوم جاز واما المقدي ان نوى
 صلاة لا يخرج من نقل من خلاصة الفتاوى لا يجوز عن الفرض
 عنده ولا عن التطوع ولو اتممت الكسوة اي نواها ففرض
 انها تطوع فصل على نية التطوع حتى فرغ من صلاته فهي
 اي صلاته هي تلك المكوبة التي شرع فيها ناولها اذا
 يشترط استحباب النية الى اخر الصلوة ولو كبر نوى التطوع
 ثم كبر نوى الفرض يصير شارعا في الفرض وبطلت نية التطوع
 ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح ناولا بالعصر والتطوع بكنية
 يتعلق بافتتح فقد نفى الظهر وصح شروعه فيما كبر ناولا به
 وكذا اذا شرع في المكوبة اي مكوبة كانت ثم كبر نوى الشرع
 في النافلة اي نافلة كانت يصير ناقضا للمكوبة وشارعا
 في النافلة او كان من شرع في المكوبة منفردا فكبر نوى
 الاقضاء بالامام فانه يصير شارعا فيما كبر ناولا به من الصلوة
 مقتديا باقضاء الصلوة منفردا للمخايبة بينهما من حيث الصفة
 وان صلى ركعة من الظهر ثم كبر نوى الظهر فهي هي لعدم مغايرة
 ما شرع فيه لما كان فيه فيكون مقررا له وهذا اذا نوى
 بقلبه اما اذا قال بلسانه نويت ان اصلي الظهر بطلت تلك
 الركعة كذا في الخلاصة ويجزي اي يكفي تلك الركعة لعدم

بطلانها

بطلانها ويكمل عليها باقى الظهر حتى انه لو كان مقيما وصلى
 اربع اخرى بعد ذلك التكبير على ظن ان الركعة الاولى
 قد انتقضت ولم يقعد على راس الركعة الرابعة من صلاته التي
 هي ثلثة بعد ذلك التكبير فسدت صلاته لتركة فضا وهو
 القعدة الاخيرة ولو نوى مكوتين معا احدهما دخل
 وقتها والاخرى لم يدخل وقتها بان نوى في وقت الظهر
 ظهر هذا اليوم وعصره معا فهي اي النية التي الاولى منهما
 لترجيها بالسبق ولم يكن صاحب ترتيب ولو نوى فاتته
 ووقته معا بان فاتته الظهر فهو في وقت العصر الظهر
 والعصر معا فهي اي النية للفائتة اذا كان في الوقت سعة
 كذا ذكره في الخلاصة عن المنقوي وذكر عن الجامع الكبير انه
 لا يصير شارعا في واحد منهما والمصنف اختار ما في المنقوي
 فلذا قال الا ان يكون في اخر وقت الوقتية حينئذ لترجيها
 وفيه اشارة الى كون المصلي صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب
 ترتيب ينبغي ان لا تصح واحدة اذا كان في الوقت سعة للترتيب
 ولا يحتاج الامام في صحة الاقتداء به الى نية الامامة حتى
 لو شرع على نية الانفراد فاقتدى به لجوز الا في حق جوار
 اقتداء النساء فان اقتداهن به لا يجوز ما لم ينو ان يكون
 اماما لهن او لمن يتبعه عموما خلافا للرؤى اما المقدي فهو في
 الاقتداء ايضا ولا يكتفي في صحة الاقتداء بنية الفرض و
 التعيين اي تعيين الفرض بل يحتاج الى نية نية الصلوة و
 نية المتابعة وان نوى الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة
 يخرج ذلك وهذا قول البعض وذكر قاضي خان انه لا يجوز
 وهو المختار لان الاقتداء كما يكون في الفرض يكون في النقل
 فلا يستعين احدهما بدون التعيين وكذا الحكم اذا قال نويت ان

اي المكوبة التي دخل وقتها لان التحاليل يدخل وقتها
 لا تراجم ولو نوى فائتين معا فهي اي النية مع

بطلان النية الوقتية

اصلى مع الامام قال بعضهم يجوز والمختار عدم الجواز وان
نوى ان يصلى صلاة الامام ولم ينو الاقضاء لا يجزى بشرطية
نية الاقضاء في صحته وقال بعضهم اذا انتظر تكبير الامام ثم
كبر بعده يصح شروعه في صلاة الامام وان لم يحضره نية الاقضاء
لقيام الانتظار مقام النية وان نوى الشروع في صلاة الامام
فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجزى ذلك في صحة
الاقضاء والاصح انه يجزى قاله قاضي خان وقال الظهير الدين
ينبغي ان يزيد فيقول نويت الشروع في صلاة الامام و
اقتديت به وذلك للاحتياط في الخروج من خلاف ذلك البعض
وكذا ان لم يعلم الامام في اي صلاة هو فتوى صلاة الامام و
الاقضاء به يجوز ولو عين صلاة والامام في غيرها لا يجوز
وان نوى ان يصلى صلاة الجمعة ولم ينو الاقضاء بالامام
جاز عند البعض وهو المختار لان الجمعة لا تكون الا امام فنهى
مستلزما للاقضاء وان نوى الاقضاء بالامام ولكن لم يحضر
بباليه من هو ازيدام عمر وصحح الاقضاء للاطلاق وكذا ان نوى
الاقضاء بالامام وهو يظن انه اي الامام زيد فاذا هو عمر وصح
الاقضاء ايضا اذا ليس في نية تقييدا لا اذا قيدته وقال
اقتديت بزيدا ونوى الاقضاء بزيدا فاذا هو عمر وجبذ لا
يصح لكون نية مقيدة بشخص ليس هو الامام وفي الاول
نوى الاقضاء بالامام والافضل ان ينو الاقضاء بعد ما قال
الامام الله اكبر ليصير مقيدا بمصل كذا ذكره في المحيط وهو
قولها وعندنا في حنفية الافضل مقارنته تكبير المقدي تكبير
الامام ولو نوى الاقضاء حين وقف الامام موقفا لامة
جاز عند اكثر المشايخ وان لم يحضره النية عند الشروع ولو
نوى الشروع في صلاة الامام وكبر على من نوى اي الامام قد

شهر قبل شروعه وهو اي والحال ان الامام لم يشع لم يجز شروعه
في صلاة الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلاة من ليس
بمصل ومن صلى سنين ولم يعرف النافلة من الفريضة وانما
يفعل كما يفعله الناس ان ظن ان الكل اي كل شئ يصليه
فريضة جاز فعله وسقط عنه الفرض وان لم يعلم ان فيها
فريضة او علم ان بعضها فرض وبعضها سنة ولم يميز ولم
ينو الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلوات تلك السنين
فريضة اذا ظن ان الكل فريضة لواقدي به احاد ان كان
في صلاة لاسنة قبلها كالمغرب صحت صلاة المقدي وان
في صلاة قبلها سنة مثلها كالفر والظهر لان صلاة المقدي
وان كان الرجل شاكا في بقاء وقت الظهر مثالا فتوى ظهر
الوقت فاذا الوقت كان قد خرج يجوز الظهر بناء على ان
فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء بنية القضاء كما اذا
قال وهو في الوقت نويت قضاء ظهر اليوم يجوز وهذا
هو المختار كذا ذكر في المحيط اما جواز القضاء بنية الاداء
وعكسه فصح عليه عندنا وما بنية ظهر الوقت بغير خروج
الوقت فالصحيح انها لا تجوز صرح به في فتاوى قاضي خان
وغیرها وليس من القضاء بنية الاداء انما القضاء بنية
الاداء فيما اذا نوى ظهر اليوم وهو يظن ان الوقت لم يخرج
وما ذكره بقوله ولو نوى فرض اليوم يجوز بل خلاف وان
لم يعلم بخروج الوقت سهوا ايضا لان فرض اليوم محتمل الوقت
والقائمية والصواب ان يقال ولو نوى ظهر اليوم ومن
صلى الظهر اي ظهر اليوم الذي هو فيه او ظهر الامس مثلا
ونوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء اي ظن ان ذلك اليوم الثلاثاء
وان الظهر منه فبين ان ذلك الظهر من يوم الاربعاء اي

تبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء والظهر منه جاز
 ظهره والغلط انما هو في تعيين الوقت اي اليوم الذي الظهر
 منه وذلك لا يضر اذا حصل تعيين الفرض ولو شرع في صلوة
 ما اي صلوة من الصلوات هي عليه بظن انها سبئية اي من
 صلوات يوم السبت فاذا هي اي ظهر ان تلك الصلوة التي
 شرع فيها انما هي احدى اي من صلوات الاحد بان كان عليه
 ظهر مثالا فظنه ظهر يوم السبت فصلاه تلك النية فظهر
 انه لم يكن عليه الاظهر يوم الاحد لا تصح تلك الصلوة ولا
 تجوز عن ظهر يوم الاحد التي هي عليه لانه صلاها قبل وقتها
 بنية حيث نوى اضافتها الى يوم قبل وجوبها ولو كان يمكن
 بان شرع في صلوة عليه على ظن انها احدى فاذا هي سبئية
 تصح لانه اضافها الى وقت بعد وقت وجوبها والمستحب
 في النية ان ينوي ويقصد بقلبه ويتكلم باللسان بان يقول
 اصلي صلوة كذا فالنية بالقلب هي الشرط الازم والتكلم
 باللسان مستحب هذا هو المختار اختاره صاحب الهداية وغيره
 وقبل ان التكلم باللسان بدعة ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان
 جاز بل الخلاف بين الامة لان النية عمل القلب دون اللسان
 وفي شرح الطحاوي لا فضل ان يشغل قلبه بالنية ولسانه
 بالذكر يعني التكبير ويده بالرفع والاحوط في النية من حيث
 الزمان ان ينوي حال كونه مقارنا للتكبير ومخاطبا له اي
 تكون النية موجودة من التكبير كما هو مذهب الشافعي فان
 وجود النية من التكبير شرط عنده فلذا كان هو الاحوط
 عند الخروج من الخلاف وذكرنا تافيا في الاجناس ان من
 خرج منزله يريد الفرض بالجماعة فلما انتهى الى الامام كبر
 ولم يحضر النية في تلك الساعة ان كان بجال لوقيل له اي

صلوة يصلي امكنه ان يجيب من غير تأمل تجوز صلاته والآقا
 اي وان لم يكن بجال يمكنه ان يجيب من غير تأمل لا تجوز صلاته
 وهذا هو المراد بما روي عن محمد انه لو نوى عند الوضوء ان
 يصلي الظهر والعصر مع الامام لم يشغل بعد النية بما ليس
 من جنس الصلوة يعني سوى المشي الا انه لما انتهى الى مكان
 الصلوة لم يحضر النية جازت صلاته بتلك النية ومثله
 عن ابي حنيفة وابي يوسف فعلم بهذا جواز الصلوة بالنية المقتضية
 اذا لم يفصل بينها وبين التكبير عمل ليس للصلوة وان تأخرت
 النية ونوى بعد التكبير لا تصح الصلوة بالنية المتأخرة في
 ظاهر الرواية خلافا للكرخي فان عنده تجوز بالنية المتأخرة
 قبل الى الثنا وقبل الى التعوذ وقبل الى الركوع وقيل الى الرفع
 منه وهو في غاية البعد واما فريض الصلوة اي اركانها التي
 توجد ما هيتهما مجموعهما فثمان فريض منها ست فريض على
 الوقوف بين يميني او منها ثمان على الخلاف بينهم وهي اي الفريض
 الست المتفق عليها ككبيرة الافتتاح وهي وان عدت مع الاركان
 في جميع الكتب فانما ذلك لسدة اتصالها بها لا لانها ركن بل
 هي شرط باجماع التمسك خلافا للثلاثة حتى لو كان حاملا للجحاش
 عند ابتداء التكبير او مكشوف العورة او مخروفا او قبل دخوله
 الوقت فالتأها واستتر بعلم يسير واستقبل ودخل الوقت مع
 انتهائه جاز وصح شرعه عندنا خلافا لظاهر والقيام والقراءة
 والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار قراءة الشاهد
 لاجماع الامة على ذلك ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك
 القعدة الاخيرة قط كساير الاركان فكانت ركنا خلافا لما كان
 فانها سنة عنده اما الخروج من الصلوة بضعة اي بالفعل النية
 من المصلي ففرض عند ابي حنيفة خلافا لها وظهر فاندته في

المسئلة الانثى عشرية على ما سياتى انشاء الله تعالى ودليل فرضية
انه لا يتوصل الى فرض اخر الا به وما لا يتوصل الى الفرض الا به
يكون فرضا وتعديل الادكان وهو الطائفة وزوال اضطراب
الاعضاء واقل قدره تنبيه فرض عند ابى يوسف والائمة
الثلاثة لحديث ابن مسعود انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تجزئ صلوة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود وفي
المن صلى به مكان ظهره وهو من الرواية بالمعنى والجواب انه ظني
لا يثبت به الفرضية وتحقيقه في الشرح ثم شرع المصنف في
تفصيل الفرائض بعد ذكرها اجمالا فقال ولا دخول في الصلوة
الابتكارية الاقتراح لاجماع الامة على ذلك وهي قوله اي قول
العبد لله اكبر ولا خلاف فيه او الله الاكبر وخالف فيه مالك
ولحمد او الله الكبير او الله كبر وخالف فيهما الشافعي ايضا ثم
عند ابى يوسف ان كان يحسن التكبير باحد هذه الالفاظ لا يجوز
ابدا له بغيره وقال ابو حنيفة ومحمد ان قال بدلا عن التكبير الله
اجل وعظم والرحمن كبر او لا اله الا الله او تبارك الله او غير
اي غير المذكور من اسماء الله تعالى وصفاته التي لا يشارك فيها
كالرحمن والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم
الغفيات والقادر على كل شئ والرحيم لعباده بجزاه ذلك عن
التكبير لان المقصود به التعظيم وهو حاصل بما ذكره ولقوله
تعالى وذكر اسم ربك فصلي ولو اقم الصلوة بالهتف اي بقوله
اللهم من غير زيادة او قال يا الله يصح اقتراحه لان نداه تعالى
يراد به التعظيم والتضرع وخالف الكوفيون في اللهم لان معناه
عندهم يا الله امنا نجبر فكان سواء لامثال اللهم اغفر لي والصحيح
مذهب البصريين ان معناه يا الله فقد والميم المشددة عوض
عن حرف النداء ولو قال بدل التكبير اللهم اغفر لي والله

ارزقني او قال استغفر الله او اعوذ بالله او لاحول ولا قوة
الا بالله او ما شاء الله لا يصح شروعه لان المقصود بهذه
الاذكار ليس محض التعظيم لما يشوبه من السؤال صريحا او
تقرضا وكذا لو قال بسم الله لا يصح شروعه وكذا لو ذكر اسماء
يوصف به غيره كالرحيم والكريم الا ان ينوي به ذاته نعم
وفي الكفاية الاظهر الاصح ان الشروع يحصل بكل اسم
من اسماء الله تعالى كذا ذكره الكرخي وافق به المرعشي ان
انتهى ولو قال الله من غير زيادة شئ يصير شاعدا في
حقيقة فقط في رواية الحسن عنه وفي ظاهر الرواية لا
يصير شارعا ذكره في الخلاصة عن التجرد وذكره خلاف
محمد وفي الكافي ان قال الله صار شارعا عندها لانه تعظيم
خالص انتهى وان قال الله اكبر بادخل الف بين الباء والراء
لا يصير شارعا وان قال ذلك في خللا الصلوة تفسد
صلوة قيل لانه اسم من اسماء الشيطان وقيل لانه جمع كبر
بالتحريك وهو الطبل وقيل يصير شارعا ولا تفسد صلوة
لانه اشباع والاول اصح ولو قال الله اكبر بالكاف اي الرخوة
كما ينطق بعض البدع اختلف فيه البصريون والكوفيون
والاصح انه يصير به شارعا لخلاف بين البصريين والكوفيين
انما هو في قوله اللهم على ما قدمناه واما الكاف الرخوة
فلا خلاف في انه يصير شارعا بها ذكره في المحيط الا انه
ذكر مسئلة اللهم عقيب ذكر الكاف في الرخوة مع ذكر الخلاف
فطن المصنف ان الخلاف فيها ولو ادخل المد في الف لفظة
الله كما يدخل في قوله تعالى الله اذن لكم وشبهه تفسد صلوة
ان حصل في انشائها عند اكثر المشايخ ولا يصير شارعا به
في ابتدائها ويجوز لو قلنا لانه استقهاام ومقتضاء الشك

وقال محمد بن مقاتل ان كان لا يغير بينهما اي بين المد وعدمه
لا تفسد صلاته والاستفهام يحتمل ان يكون للتقرير لكن الاول
اصح لان مثل هذا الجمل لا يصلح عذرا ولا انسان لا يصلح ان
يقدر نفسه ولو افتح اي كبر مع الامام وفرغ من قوله الله
قبل فراغ الامام من قوله الله لا يصير شارعا في اظهر الروايات
وان وقع قوله اكبر بعد قول الامام اكبر ولو قال الله مع قول
الامام الله وبعده ولكن فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام
من قوله اكبر فالاصح انه لا يجوز شروعه ايضا لانه انما يصير
شارعا بالكل اي مجموع الله اكبر لا بقوله الله فقط او اكبر فقط
فيقع الكل فرضا وكذا لو ادرك الامام راجعا فقال الله في حال
القيام ولم يفرغ من قوله اكبر الا وهو في الركوع لا يصح شروعه
لان الشرط وقوع التسمية في محض القيام ولو كبر قبل الامام
حال كونه مقتديا به لا يصير شارعا في صلاة الامام اتفاقا كما
مرو وكذا لا يصير شارعا في صلاة نفسه في رواية النوادر وقيل
يصير شارعا في صلاة نفسه واليه اشار في الاصل وقيل هذا
قول ابني يوسف والاول قول محمد ولو انه اي الذي كبر قبل الامام
كبر بعد ما كبر الامام يعني كبر ثانيا ونوى بهذا التكبير الشروع
في صلاة الامام والافتداء به يصير شارعا في صلاة الامام
وقاطعا لما كان شرع فيه على تقدير ان صح شروعه في صلاة
نفسه والافضل ان تكون تكبيرة المقتدي مع تكبيرة الامام
لا بعدا عنها بل في حنيفة لان فيه مسارعة الى الجادة وفيه
مشقة وقال الاكبر اي الافضل ان يكبر المقتدي بعد تكبيرة الامام
ليزول الاشتباه بالكلية ومنى كبر قبل فراغ الامام من الفاتحة
ادرك ثواب تكبيرة الافتتاح واداسك المقتدي انه هل كبر مع
الامام اي قبله او بعده يحكم باكبر رايه اي بغالب ظنه فان استوى

الظنان اي الامر ان اللذان وقع فيهما الشك فانه اي التكبير
او الشروع يحترق جملا لانه على الصواب والافضل ان يكبر
ثانيا ليزول الشك والثانية من الفرائض القيام ولو صلى
الفريضة قاعدا مع القدرة على القيام لا يجوز صلاته بخلاف
الثاقلة وان عجز المريض عن القيام حقيقة او حكما بان كان
يقدر عليه الا انه يخاف ان يزداد مرضه او يسطي برؤه
او يجهد لما شديدا يصلي قاعدا بركع وسجد لقوله عليه السلام
صل قائما فان لم تستطع فقا عدا فان لم تستطع فعلى جنب
فان لم تستطع فستلقيا ولو كان يلحقه بسبب القيام نوع
مشقة من غير ألم شديد ونحوه لا يجوز له ترك القيام ولو
قدر عليه متكئا على عصا او خادم قال الخلواني الصحيح
انه يلزمه القيام ولو قدر على بعض القيام لا كله لزمه ذلك
حتى لو كان لا يقدر الا على قدر التسمية لزمه ان يتحيم قائما
ثم يقعد فان لم يستطع الركوع والسجود قاعدا او ما رآه
لها ايما وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه
شيئا يسجد عليه من وسادة او غيرها لقوله عليه السلام
لمريض عاده فراه يصلي على وسادة فاخذها فركبها وقال
صل على الارض ان استطعت والا فاقوم ايما وجعل سجودك
اخفض من ركوعك ورواية المصنف وقعت بالمعنى و
هي قوله اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فاقوم
براسك ولورفع شيئا يسجد عليه فان كان يخفض راسه
صح وتكون صلاته بالايما ولو كانت الوسادة على الارض
فسجد عليها جاز ايضا لكن ان كان يجرد قوة الارض تكون
صلاته بالركوع والسجود والافهي بالايما ايضا وفي الذخير
فان لم يستطع العقود استلقى على ظهره وجعل رجليه الى القبلة

فأوحى بهما أي بالركوع والسجود ويجعل تحت كفيه وسادة
 يمكنه الاتكاء بالراس وإن قدر على القعود مستند الزمة ذلك
 ولا يجوز الاستلقاء على جنبه الأيمن ووجهه متوجه إلى القبلة
 وأوحى بهما أيضا والاستلقاء أفضل عند القدرة عليه فإن لم
 يستطع الاتكاء برأسه أصلا أخرجت الصلوة عنه في رواية
 ولم تسقط إذا كان يعقل وفي رواية سقطت عنه بالكلية
 وإن كان يعقل إذا زاد عجزه على يوم وليلة ولا يوحى بعينه ولا
 بقلبه ولا بحاجبه وهذا هو ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه
 يوحى بعينه وحاجبه لا بقلبه وعن زفر يوحى بقلبه أيضا
 كذا عند الشافعي ثم إذا برأ أي زال عجزه عن الاتكاء بالراس
 وقدر عليه نظر إن كان يعقل الصلوة حالة المريض والعجز
 عن الاتكاء بالراس فإنه يلزمه القضاء على الرواية الأولى وهي
 قوله أخرجت عنه ولا تسقط والآي وإن لم يكن يعقل الصلوة
 فلا يلزمه القضاء وصار كما لم يوحى عليه فإنه إن كان الأعما
 أقل من يوم وليلة قضى ما فاتته وإن كان الأعما أكثر من يوم
 وليلة سقطت عنه الصلوة بالكلية ولم يلزمه قضاء شيء
 فكذلك المريض العاجز عن الاتكاء بالراس إن كان لا يعقل
 الصلوة أكثر من يوم وليلة سقطت وإن كان يعقل لا يسقط و
 إن كررت بل يؤخر إلى زمن القدرة قال صاحب الهداية وصاحب
 المنافع هو الصحيح وعلى الرواية الثانية وهي أنها تسقط عنه
 إذا زاد عجزه على يوم وليلة ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه
 القضاء إذا برأ وصححه قاضي خان وصاحب المحيط واختاره
 شيخ الإسلام وفخر الإسلام وما صححه صاحب الهداية أصح و
 الدلائل في الشرح ثم الزيادة على يوم وليلة من حيث التناجات
 عند أبي حنيفة فإذا زاد على الدورة ساعة سقط القضاء

وإن استلقى

فإن كان

عند محمد من حيث الأوقات فإذا زادت الفوات على خمس سقط
 والأفلا وصح في المبسوط والخيرة قول محمد بعد ذكر
 الخلاف بينه وبين أبي يوسف أيضا ولا شك أنه انحط وبيان
 فبين أغنى عليه عند الزوال فاستمر إلى بعد الزوال من الغد
 يسقط عنه القضاء عندهما ولا يسقط عند محمد ما يخرج
 وقت الظهر وهذا إذا لم يفتق في المدة فإن كان يفتق ولا فاقة
 وقت معلوم كان يخفف مرضه عند الصبح فيفتق قليلا ثم
 يعود الأعما فهو آفاقه معتبرة تبطل ما قبلها من حكم الأعما
 وإن لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفتق بقية ثم يفتق عليه فلا
 اعتبار بهذا الآفاقه ولو زال عقله بالبلح أكثر من يوم وليلة
 يلزمه القضاء عند أبي حنيفة وعند محمد لا يلزمه وإن قدر
 المريض على القيام دون الركوع والسجود إن كان بحيث لو
 قام لا يقدر أن يركع ويسجد لم يلزمه القيام عندنا بل يجوز
 أن يوحى قاعدا وهو أفضل خلافا لفرق والثلاثة فإن عندهم
 يلزمه أن يوحى قائما وذكر في الخيرة أنه إن قدر على القيام
 والركوع دون السجود يعني يقدر أن يقوم وإذا قام يقدر
 أن يركع ولكن لا يقدر أن يسجد لم يلزمه القيام وعليه أن
 يصلي قاعدا بالاتكاء قوله عليه يفهم منه أنه يلزمه القعود
 وليس كذلك بل إنشاء أوحى قائما وإنشاء قاعدا فلو قال
 وله أن يصلي قاعدا بالاتكاء كان أصوب والاتكاء قاعدا
 أفضل تقرير من السجود وذكرنا إذا هدى أنه يوحى للركوع قائما
 وللسجود جالسا ولو عكس لا يصح رجل في حلقه جراحة
 تسيل إذا صلى بالركوع والسجود لا يصلي بهما بل يصلي قاعدا
 بالاتكاء وهو الأفضل وأما ما مر ذلك لأن الصلوة
 بالاتكاء أهون من الصلوة مع الحديث شيخ كبير إذا قام في

الصلوة سلس اي تزل بوله او كان به جراحة تسيل وان جلس
اي صلى جالسا بركوع وسجود لا تسيل الجراحة ولا يسلس البول
فانه يصلي جالسا بركوع وسجود لا يجزئ غير ذلك وكذا لو كان
يجث لو سجد سجال بوله او انقلبت رجليه فانه يصلي قاعدا
بالايماء لما قلنا واما لو كان جالسا لو صلى قاعدا يسيل بوله
او جرحه ونحو ذلك ولو صلى مستلقيا لا يسيل منه شيء
فانه يصلي قائما بركوع وسجود لان الصلوة بالاستلقاء
لا تجوز بلا عذر كالصلوة مع الحدث فيترج ما فيه الايمان
بالاركان وعن محمد في التواد رانه يصلي مضطجعا وبزواله
بمنزلة الحدث في جميع ما ذكرنا التفصيل ولو كان جالسا
لو صلى قائما ضعف عن القراءة ولو صلى قاعدا قدر عليها يصلي
قاعدا بقراءة لان الصلوة بلا قراءة كالصلوة مع الحدث لا تجوز
بلا عذر بخلاف الصلوة مع القعود يعني بالذي يضعف عن
القراءة الشيخ الفاني الذي لا يقدر على القراءة اصلا واما
الذي يقدر على بعض القراءة اذا قام فانه يلزمه ان يقرأ بقدر
قدرته قائما والباقي قاعدا والتقييد بالشيخ اتفاق
الا فرق بين الشيخ وغيره من اصحاب الضعف ولو كان جالسا
لو صلى منقرا يقدر على القيام ولو صلى مع الامام لا يقدر
عليه بشرع قائما ثم يقعد فاذا ان اي قرب وقت الركوع يقف
ويركع ان قدر على ذلك والا فيصل منقرا وقيل يصلي مع
الامام ويترك القيام ولا اعادة في شيء من ما تقدم لجماع
من المرضى يقعد في الصلوة من اولها الى اخرها كما يقعد في
الشهادة ان استطاع وهو قول رفوع عليه الفتوى لانه
المعهود في الصلوة وفي رواية محمد عن ابي حنيفة يقعد كيف
شاء وقيل يقعد فيما عدا حالة الشاهد كيف شاء وفي

الشاهد

كسائر الصلوات والظاهر الاول وعند الضرورة بقدر
استطاعته وفي الذخيرة امرأة خرج راس ولدها وخافت
فوت الوقت توضأت ان قدرت والائتمت وجعلت
راس ولدها في قدر او حفرة وصلت قاعدة بركوع و
سجود فان لم يستطعها تومح ايماء اي يصلي بحسب طاقتها
ولا تقوت الصلوة لان الصلوة لا تسقط عنها ما لم يخرج
اكبر الولد ويخرج الدم فتصير نفسا رجل شلت اي بيست
يداه وليس به احد يوضئه او يمسح وجهه وذراعيه
على الحائط بنية التيمم ويصلي ولا يجوز له ترك الصلوة ولا
تاخيرها عن وقتها ان قدر على الوضوء والتيمم بوجهه ما فاق
الحاصل انه لا فضحة في ترك الصلوة مع الامكان باي وجه
كان فانظر اليها العاقل وتأمل في هذه المسائل التي بينها الائمة
رحمهم الله هل تجزئ فيها عذر غير العجز التام لتاخير الصلوة
عن وقتها فضلا عن تركها او اوبلاء هي كلمة تنفع قبل معانها
الفضيحة استعمالها على طريق الندبة وقوله لتاركها اي
لتارك الصلوة انفع وادعو الفضيحة لما يلزمه بسبب
تركها من الائم العظيم الموجب للعذاب الائم قال الله تعالى
فخلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلوة قبل لم يبقوا ولا يحجوا
وقيل تركها ولم يحافظوا عليها وعن جماعة ان معناه لغوها
عن مواقيتها واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا قيل اي
ضلالا وقال الحسن عذابا طويلا وقال ابن عباس شر او قيل
هو واد في النار اشدها حرا وابعدها قعر فيه يبرق له
الجهنم وقيل ابار في جهنم يسيل اليها السديد والقيح كذا
في لباب التفسير وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الصلوة
يوما فقال من حافظ عليها كانت له نور او برهان ونجاة يوم

القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا
نجاة وكان يوم القيمة مع قارون وفرعون وهامان
وابن خلف والاحاديث في ذلك كثيرة ذكرنا طرفا منها
في الشرح وان صلى الصحيح بعض صلاته قائما فحدث به في
اشياء مرضا وعذرا خديج له العقود يتمها قاعدا يركع
ويسجد ان قدر على الركوع والسجود او يوحى قاعدا ان لم
يستطعهما او مستلقيا او على جنبه ان لم يستطع العقود
فتمها بحسب قدرته وان كان قد صلى أو صلاته قاعدا
يركع ويسجد لمرض ثم صح من ذلك المرض في اشائها وقدر
على القيام بين صلاته وانها قائما عندها اي عندا في حيفة
وابن يوسف وقال محمد يستقبل الصلوة لان اقتدا القائم
بالقاعدا لا يجوز عنده ويجوز عندها فكما انباء القائم
على العقود وان صلى بعض صلاته بايماء ثم قدر على الركوع
والسجود قاعدا او قائما يستأنف الصلوة بالاتفاق لان
اقتداء من يركع ويسجد بالمومي غير جائز فكذلك انباؤها على
الايماء لا يجوز ويجوز التطوع قاعدا بغير عذر عليه
اجماع الامة وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم ويستثنى
من ذلك سنة الجوفانها لانصاع قاعدا بلا عذر وبعضهم
استثنى التراخي ايضا والصحيح جواز التراخي قاعدا بلا عذر
لكن يكره وصفه العقود ما مرض في المريض وان افتتح التطوع
قائما اعنى اي تعب فلا بأس له ان يتوكل اي يعتمد على عصاه
او على حائط او نحو ذلك ويقعد لانه عذر فيجوز اتفاقا
ولا يكره اما لو تكا بغير عذر فانه يكره اتفاقا اما العقود
بغير عذر بعد الاقتراح قائما فيجوز مع الكراهة عندا في حيفة
وانما رخص الاسلام انه يجوز عنده بلا كراهة وهو الاصح

وعندهما

وعندهما لا يجوز هذا ان قعد في الركعة الاولى والثانية
اما لو قعد في الشفع الثاني فينبغي ان يجوز عندهما ايضا
في غير سنة الظهر والمجعة ولو افتتحها قاعدا ثم قام جاز
بلا خلاف لجواز اقتداء القائم بالقاعد في التوافل اتفاقا
وجوز صلوة التطوع على الدابة ايماء للمسافر بالاتفاق
وللقيم عندا في حيفة صلوة التطوع على الدابة بالايماء الى
اي جهة جائزة لمن كان خارج المصر ليس بان ايته سواء
كان مسافرا او غير مسافر عند جمهور العلماء غير ما لك
فانه شرط كونه مسافرا وذكره في الذخيرة عن محمد وليس
مشهورا عنه وعن ابن يوسف انها تجوز في المصر ايضا
بلا كراهة وعن محمد تجوز معها ولا تجوز عندا في حيفة في
المصر اصلا فها ذكره المصنف غير سدد وقام بيانه في
الشرح ولو افتتحه خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ قيل
يتمها بالايماء على الدابة وقيل يتمها بالنزول على الارض و
عليه الاكثر ولو نزل بعد ما افتتحها راكبا قبل الفراغ سجد
ويتمها بركوع وسجود ولو صلى بعضها نازلا ثم ركب لا يسي
وعن ابن يوسف يستقبل فيهما وكذا عن محمد وعن غيره
فيهما اما صلوة الفرائض على الدابة فيجوز ايضا ان كان بالاعتدال
التي ذكرناها في اليتم من خوف المرض والعدو والسبع وال
الطين فاذا خاف على نفسه او دابته من سبع او لص او كان
في ظن يغيب الوجه فيه لا يجزى مكانا جافا او كان مرضيا
يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرضا وبطوئ جاز له
الايماء بالفرض على الدابة واقفة مستقبل القبلة ان امكته ذلك
والا فبقدر الامكان وكذا شيخ ركب دابة ولم يقدر على النزول
او كان بحيث لو نزل لا يقدر على الركوب وامرأة ليس معها محرم

ولا يستطيع النزول والركوب بنفسها فانهما يصليان عليها
 اي على الدابة وكذا لو كانت الدابة جموحا لو تزل لا يمكن ركوبها
 الا بعنا ولا تلزم الاعادة عند زوال العذر في جميع ذلك
 والمصل على الدابة يومى بالركوع والتسجود ويجعل التسجود
 اخفض من الركوع كالمرضى المصل قاعدا بالايما لما تقدم
 ولو سجد على شئ وضع عنده على ظهر الدابة او سجد على
 سرجه لا يجوز ذلك التسجود ولا يكون سجودا بل ايما و
 لو كانت على سرجه بخاسة كثيرة او في ركابه فانها لا تمنع
 جواز الصلوة على قول الاكثر وقيل تمنع والاول هو ظاهر
 الرواية **فروع** ركب الدابة الموجهة الى القبلة انخرقت ابنة
 عنها وهو في الصلوة لا يجوز صلاته ذكره الخواص يعني اذا
 كان الانحراف قدر ركن على ما تقدم من الخلاف ولو صلى
 في شق محل والدابة واقفة جاز ان ركز تحت خشبة كالصلوة
 على العجلة الموضوعة على الارض واقفة فيكون كالصلوة
 على السرير وان لم يكن تحت المحل خشبة او كانت الدابة تسير
 فهي صلوة على الدابة كما اذا كانت العجلة سايرة لا يجوز الفرض
 الا لعذر والواجبات من الوتر والندور وما لم بالشروع
 وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة التي تليت حال النزول
 كلها بمنزلة الفرض اما السنن الرواتب فكما بر النوافل
 وعن ابن حنيفة انه ينزل سنة الفجر ولا تصل على الدابة بلا
 عذر لنا كذا لو صلى الفرض في السفينة قاعدا من غير عذر
 يجوز عند ابن حنيفة وقال لا يجوز الا من عذر بان يحصل
 له دوران الراس بالقيام او غير من الاعذار لان القيام
 ركن فلا يترك الا بعذر وله ان دوران الراس فيها غالب
 والغالب كالحقق والقيام افضل عنده وكذا الخروج والصلوة

على الارض افضل ان امكن والخلاف في السابرة ومثلها
 المربوطة في الجملة ان كانت تضطرب شديدا فان لم يكن
 الاضطراب شديدا او كانت مربوطة بالشط ففيل
 هو على الخلاف ايضا والصحيح عدم الجواز اتفاقا وفي
 الايضاح ان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الارض
 فصلي جاز لان حكمها حكم الارض والا فلا يجوز ان
 امكنه الخروج لانها اذا لم تستقر فهي كالذابة انتهى
 الناس عن هذه المسئلة غافلون ثم المصل في السفينة
 يلزمه استقبال القبلة عند الافتتاح وكلما دارت
 لانها بمنزلة البيت في حقه حتى لا يتطوع فيها موميا
 مع قدرته على الركوع والتسجود والثالثة من الفرائض
 القراءة وهي تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه
 فان صح الحروف من غير ان يسمع نفسه لا يكون ذلك
 قراء في اختيار الهندواني والفضل وقيل اذا صح الحروف
 يجوز وان يسمع نفسه وهو اختيار الكرخي وفي المحيط الاحم
 قول الشيخين وفي الكافي قال شمس الايمة الخواص الاحم
 انه لا يجزئه ما لم يسمع اذناه وسمع من يقرئه انتهى وعلى
 هذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعق والاستثناء
 والتسمية على الذبيحة والبيع وجوب السجدة بتلاوته
 ونحو ذلك لا يصح عند الشيخين ما لم يسمع نفسه ونذيره
 والقراءة فرض جميع ركعات النقل وكذا في جميع ركعات الوتر
 لان له شبهها بالسنة وكذا تفرض القراءة في كل الفرض في
 ذوات الركعتين كالنحر والجمعة ونحوها اما في ذوات الأربع
 كظهر المقيم وعصره وعشائه وكذا في ذوات الثلث كالغروب
 ففرض القراءة اما هو في الركعتين من كل منها حال كون الركعتين

بغير عنيهما أي سواء كانت في الأولين والآخرين أو
 الأولى والثالثة أو الأولى والرابعة والثانية والثالثة
 أو الثانية والرابعة وعند الشافعي القراءة فرض في جميع
 ركعات الفرض وعند مالك في الأكثر وعند فرقة ركة
 واحدة وعند البعض ليست بفرض بل هي مستحبة والدليل
 في الشرح والافضل ان يقرأ في الأولين كذا ذكره لقد وري
 في شرح مختصر الكرخي وهو يفيد انه لو لم يقرأ فيهما الا بركعة
 والصحة ان يكره ان كان عامدا ومسجدا للسجود ان كان
 ساهيا لان تعيين القراءة في الأولين واجب واذن في
 الأولين فهو في الآخرين مخير ان شاء قرأ وان شاء سجد
 ثلث تسبيحات وان شاء سكت مقدار ثلث تسبيحات
 وقبل مقدار تسبيحة والقراءة افضل ثم التسبيح افضل من
 السكوت وقراءة الفاتحة وحدها سنة وقبل مستحبة
 وروى الحسن عن أبي حنيفة انها واجبة في الآخرين يجب
 سجود السهو بركعاتها ساهيا ورحمة ابن الهمام في شرح
 الهداية وعلى هذا يكره الاقتصار على التسبيح والسكوت
 ثم لما بين محل الفرض من القراءة شرع في بيان مقداره فقال
 وانما التقدير أي بيان ما هو فرض من مقدار القراءة الفرض
 قراءة آية واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة وان أي
 ولو كانت تلك الآية قصيرة بخوف قوله تعالى ثم نظروا هذا
 عند أبي حنيفة في أظهر الروايات عنه وفي رواية ما يطلق
 عليه اسم القرآن ولم يشبهه خطابا بحد فعلي هذه الرواية
 لا يجوز نحو ثم نظروا عندنا وهي رواية عنه ايضا ثلث آيات
 قصار نحو ثم نظروا ثم عبس وبصر ثم ادبر واستكبر آية طويلة
 مقدار ثلث آيات قصار وذكر في الاسرار ان ما قاله اخلا

وانما

٨٧
 وانما اذا قرأ آية هي كلمة واحدة بخوف قوله تعالى مدهامتان
 وحرف واحد بخوف وصون فان كل حرف منها آية عند
 بعض القراء فقد اختلف المشايخ فيه أي في كونه محرابا عن
 الفرض والاصح انه لا يجوز لانه لا يسمى قاريا به وان قرأ
 آية طويلة نحو آية الكرسي وآية الملائكة وهي قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا اذا قاتلتموهم فاقتلوهم الى آخرها فقل البعض
 أي النصف منها في ركعة والبعض الآخر في الركعة الاخرى
 فقد اختلفوا فيه ايضا قال بعضهم لا يجوز لانه دون آية
 والاصح انه يجوز على قول أبي حنيفة وكذا على قولها لانه يزيد
 على ثلث آيات قصار والذي لا يحسن ان يقرأ الآية
 واحدة لا يلزمه التكرار أي تكرار تلك الآية عنده أي
 عند أبي حنيفة وعندنا يلزمه التكرار ثلث مرات وانما
 القادر على قراءة آية لو كرر نصفها مرتين واكثر فلا يجوز
 عنده والقادر على ثلث آيات لو كرر آية لا يجوز عندها
 والرابعة من الفرائض الركوع وهو أي الركوع المفروض
 طاعة الراس أي خفضه لكن مع انحناء الظهر لانه هو
 المفهوم من موضع اللغة ولذا قال وان طأء راسه
 قليلا أي قد رقيلا ولم يعتدل أي ولم يصل الى الحد الاعتدال
 من الركوع ان كان الى الركوع الكامل قرب منه الى القيام
 اقرب بان لم ينح ظهره بل طأء راسه مع ميلان في منكب
 لا يجوز ركوعه لانه لا يعد ركعا بل قائما رجل انتهى الى الامام
 وهو ركن فكريه للرجل ووقع تكبيره وهو أي والحال
 انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصلاته فاسدة لعدم
 صحة شروعه لان الشرط وقوع تكبيرة الاحرام في محض
 القيام ولم يوجد رجل احده بلغ حد وبته الركوع

ما ذكره على انه قد بين ان السجدة
 مكمله وان كان الى القيام

يخفض راسه في الركوع تحقيقا للانتقال من القيام الى الركوع
وذكر في عيون الفتاوى اذا ادرك الرجل الامام واقف
به في ركعة بعد ما سجدا الامام لتلك الركعة سجدة فركع
المقتدى وسجد سجدة بين نفسه وصلاة لانه انفرد بصلاة
ركعة كاملة في موضع فرض فيه عليه الا قد ولو انه ادرك
الامام بعد ما ركع وهو بعد في السجدة الاولى فركع وحده
وسجد السجدة بين مع الامام لانفسد صلاته وان كانت لا
تحتسب له تلك الركعة لان زيادة ما دون الركعة غير
مفسد للصلاة واذا ركع المقتدى قبل ركوع الامام فرفع
راسه قبل ان يركع الامام لم يجز ذلك الركوع حتى لو لم يعده
عند ركوع الامام ومضى على صلاته مع الامام فسدت
صلاته وان ادركه الامام وهو في الركوع بعد اجزأه
اجزأ المقتدى ذلك الركوع عندنا خلافا لغيره واذا انتهى
الى الامام وهو في الركوع ركع فركع الموقر تكبيرة الافتتاح
ووقف حتى رفع الامام راسه من الركوع لا يصير المقتدى
مدركا لتلك الركعة بل يكون مسبوقا بها وكذا لو لم يقف
بعد التكبير بل ركع لكن وقع ركوعه مع رفع الامام راسه
الى حده هو الى القيام اقرب وقال زفر بصير مدركا لتلك الركعة
ثم اعلم ان مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين
خلافا للبعض ولو نوى بتلك التكبير الواحدة الركوع
الاقتراح جاز ولغت نيته بشرط وقوعها في حال القيام
كما تقدم وركنية الركوع متعلقة بادي ما يطلق عليه اسم
الركوع لغة عندنا في حنيفة ومحمد خلافا لمن شرط الطائفة
على ما بيناه وذكر في الشرح اي شرح الاسيما في ان لم يقف
تلك تسبيحات وبكث مقدار ذلك لا يجوز ركوع وهذا

قولنا ذكر قول ابي مطيع البلخي فريضة التسبيحات للثلاث
في الركوع والسجود حتى لو نقص واحدة لا يجوز ركوعه
ولا سجوده وكذلك ركنية السجود متعلقة بادي ما يطلق
عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض وذكر في
راذا الفقهاء وكذا في غيره ان ادى تسبيحات الركوع و
السجود الثلاث وان الاوسط خمس مرات والاكمل سبع
مرات لقوله عليه السلام اذا ركع احدكم فليقل ثلاث مرات
سبحان ربّي العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان
ربّي الاعلى ثلاث مرات وذلك ادناه والمراد في ما تحصل
به السنة ولذا كره النقص عن الثلاث واذا كان الثلاث ادى
والمستحب الاثنا ناسيان تكون الاوسط خمسا و
الاكمل سبعا ويزيد المنفرد ما شاء مع الاثنا راما الامام
فلا يزيد على الثلاث الا برضى الجماعة والخامسة من الفريض
السجدة وهي فريضة تنادي بوضع الجبهة على الارض
او ما يتصل بها بشرط الانخفاض الزايد على نهاية الركوع
مع الخروج عن حد القيام والكمال فيه وضع الجبهة و
الانف والقدمين واليدين والركبتين لقوله عليه السلام
امرت ان يسجد على سبعة اعظم على الجبهة واليدين والركبتين
واطراف القدمين والانف داخل في الجبهة لان عظمها
احد وان وضع جبهته دون انقه جاز سجوده بالاجماع
ولكن ان كان ذلك من غير عذر يكره ذكره في المنريد والمفيد
وذكر في التحفة والبدائع انه لا يكره والا قولنا اظهر لما روى
انه عليه السلام كان اذا سجد امكن انقه وجهته من الارض
وان وضع انقه دون وجهته فكذلك يجوز سجوده ولكن
يكره ان كان بغير عذر عندنا في حنيفة وقالا لا يجوز

السيجود بالانف وحده الا اذا كان بجهته عذر وهو روية
اسد بن عمرو عن ابي حنيفة وفي الزاهد ي ذكر الانف وهو
اسم لما صلب دليل على انه لا يجوز السجود على الارنية
وان عليه ان يمكن ما صلب منه وفي كفاية المجالس عن
ابي حنيفة اذا وضع ارنية انقه لا يجوز وانما يجوز اذا وضع
عظم انقه ولو وضع خده في السجود او ذقنه وهو ملتبس
الليثين من الخنك لا يجوز سجوده بالاجماع وان اى ولو
كان ذلك من عذر مانع من لزوم السجود على الجبهة او
الانف بل اذا عرض العذر للمانع يوجب بالسجود ايماء ولا
يسجد على خده ولا ذقنه لسقوط السجود عنه بوجود
العذر في محله وهو الجبهة والانف ووضع اليدين والكثير
في السجود ليس بواجب اى بفرض بل هو سنة عندنا خلافا
لرؤف والشافعي فان ذلك فرض عندها لو سجد رافعا
يديه او ركبته لا يجوز سجوده عندها وكذا عند الامام
احمد للحديث المتقدم ولنا ان السجود يتحقق بدونه وقام
تحقيقه في الشرح ولو سجد ولم يضع قدميه على الارض لا يجوز
سجوده ولو وضع احدهما جاز كما لو قام على قدم واحدة
وقيل فيه روايتان وذكر الترمذي ان اليدين والقديمين
سواء في عدم القرينة وذكر الاكمل انه الحق وهو بعيد عنه
على ما قررناه في الشرح والمراد من وضع القدم وضع اصابعها
وان وضع اصبع واحدة او وضع ظهر القدم بلا اصابع ان
وضع مع ذلك احدى قدميه صمغ الا فلا وفهم منه ان المراد
بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها و
الافهم وضع ظهر القدم وقدمه عليه غير خبير وهذا ما يجب
التنبه له واكثر الناس عند غفلتهم ولو سجد بسبب الزحام

على خده جاز وكذا لو كان به عذر منعه عن السجود على غير
الخذ في المختار ولا يجوز بلا عذر على المختار كذا في الخلاصة
ولو وضع كفه بالارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو بلا
عذر الا انه يكره وهو اى السجود على الخذ قول ابي حنيفة
ولم يرو عن الامامين مخالفة وان سجد على ركبته لا يجوز
سجوده سواء كان بعد راو بغير عذر بل هو ايماء وفي الزاهد
عن الحسن الاصم انه اذا سجد على خذيه او ركبته بعد رجا
والافلا وان سجد على ظهر رجل وهو اى وذلك الرجل
السجود على ظهره في الصلوة التي يصليها الساجد يجوز
سجوده وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة التي هو فيها
لا يجوز سجوده لان الضرورة انما تتحقق عند الاشتراك
في الصلوة لا عند عدمه والجواز مخصوص بعذر الزحام
فلا يجوز بدونه ولو كان موضع السجود ارفع اى اعلى من موضع
القدمين ان كان ارتفاع مقدار ارتفاع لبنتين منصوبتين
جاز السجود عليه والاى وان لم يكن ارتفاع ذلك القدر بل
كان ازيد فلا يجوز السجود عليه واراد بالبنية قوله مقدار
لبنتين بنية بخارى وهو ربع ذراع عرض ست اصابع ففقد
ارتفاع اللبنتين المنصوبتين نصف ذراع شتى عشرة اصبا
وفي الزاهد ي لو سجد المريض على دكان دون صدره يجوز
كالصحيح والا قرب ما ذكره المصنف ولو سجد على ركوع عاتية
وهو ورها يقال كرا العامة وكهها اذا دارها ولفها وهذه
العامة عشر اكوار اى اوارا وسجد على فاضل ثوبه اى الذي
هو لابس اذا وضع كرا العامة او فاضل الثوب على شئ من
جاز سجوده عندنا خلافا للشافعي واحمد فان عندها لا
يجوز وللدلائل في الشرح ويشترط في صحة السجود على

على كوع العامة كون ما سجد عليه منها متصلا بالجهة فلو سجد
على ما اتصل بما فوق الجهة لا يجوز ولا بد أن يسجد في سجوده
عليها حج الأرض كما في السجود على القطن ونحوه ومع هذا
كله يكره إذا كان بلا عذر ولو بسط كفه أو ذيله على شيء محض
فيسجد عليه لا يجوز سجود في الأصح وقيل في رواية يجوز
وصححه المرعيني وليس بشئ وإن أعاد السجود في هذه الصورة
على مكان ظاهر صححت بالاتفاق ولو وضع كفيه أو بسط خرقة
على شيء طاهر للحرا والبرد والتراب وسجد على ذلك جاز
الكلام إنما هو في الكراهة أما في الكفين فيكره بلا عذر وأما
الخرقة ونحوها فالصحيح عدم الكراهة وعن أبي حنيفة أنه صلى في
المسجد الحرام على الخرقة فقهاه رجل فقال له الإمام من أين أنت
فقال من خوارزم فقال الإمام جاءتك الكبر من وراء
تعلون منا ثم تعلوناهل تصلون على البردي في بلادكم قال
نعم قال يجوز الصلوة على الخشيش ولا تجوزها على الخرقة قالوا
أنه لا كراهة في السجود على شيء مما فرش على الأرض خلا لما لا
فيما ليس من جنس الأرض كالجلد والمسيح والمنسوج من قطن أو
كأن كان عنده يكره السجود على ذلك والتقييد بالطاهر
إنما هو لازم في وضع الكف كما مر أما ضمير الكف فانه لو بسطه
على خشن بحيث يمنع وصول أثر الخشاسة من الريح والون يجوز
على ما في فصل الخشاسة ثم البسط لدفع الحر والبرد لا كراهة
فيه وأما لدفع التراب فإن كان يدفعه عن عمامته أو ثوبه
لا كراهة وإن كان يدفعه عن وجهه وجهته مع عذر الضرر
فإنه يكره ومن صلى على القباء ونحوه يجعل موضع الكف تحت
رجليه ويسجد على ذيله لأنه أقرب إلى النواضع وإن سجد على
الثلج فإنه إن لم يلبده بأن يكسه حتى يتداخل ويلزق بعض

أجزاء ببعض وكان الثلج بحيث يغيب وجهه أي وجه الساجد
فيه ولا يجدي حجه أي صلاية جرمه لم يجز سجوده عليه لعدم
استقرار جهته على الأرض وما اتصل بها وإن لبده جاز
سجوده عليه وعلى هذا إذا التقى الخشيش وطبا أو بابا فجد
عليه أن لبده حتى لا يتسفل بالتسفل جاز ولا فلا وكذا
الحكم إذا سجد على التبن أو القطن المحلوج أو الصوف ونحوه
أن لم تستقر جهته بتمام التسفل لا يجوز سجوده وكذا كل
محشو كالفرش والوسائد وكذا كورا العامة ما لم يكسه حتى
ينتهي تسفله ويجد الصلوة لا يجوز سجوده ولو سجد على
الأرز أو على الجاورس وهو نوع من الدخن وعلى الذرة لا
يجوز سجوده لأنها لما استهوا ولزارتها لا يستقر بعضها
على بعض فلا يمكن انتها التسفل فيها ولو سجد على الخنطة أو
الشعير يجوز لأن جانبها يستقر بعضها على بعض خشونة
ورخاوة في لجسامها أما الأرز ونحوه من الجيوب والمحوج
وشبهه من المفروش إذا كان شئ منها في الجوال جاز السجود
عليه إذا كان غير متخلل في الجوال بحيث لا يتسفل بالكسرة
سئل نصير بن يحيى عن وضع جهته على حجر صغير هل يجوز
سجوده أم لا قال إن وضع أكثر جهته على الأرض أي مع ذلك
المحلول من جملة الأرض يجوز ولا فلا كذا في المحيط وفي
التحسين أيضا وحد الجهة طولا من الصدغ إلى الصدغ و
عرضا من أسفل الحاجبين إلى حرفي الحنف وان لم يضع ركبته
في السجدة على الأرض يجوز سجوده هو المختار لما تقدم أن
وضعها ليس بفرض والسادسة من الفرائض الفعدة
الآخرة التي تكون في آخر الصلوة سواء تقدمها فعدة أو لا
وقدر الفرض في الفعدة هو القعود مقدار أدنى في فترة الشد

وهو اسرع ما يكون مع تصحيح الالفاظ لقوله عليه السلام اذا
قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك علق التمام باحد
الشئين اما بقول التحيات الى اخره واما بالعود قدر ذلك
القول والمراد من التشهد التحيات الى عبده ورسوله لا
ما زعم البعض انه لفظ الشهادتين فقط وتظهر فرضيتها
ثمرة فوضيعة القعدة في هذه المسائل وهي رجل صلى الظهر
ونحوها خمسا بان قيد الخامسة بالسجدة ولم يقعد على راس
الرابعة بطلت فرضيته اي فرضية صلاته وتحولت صلاته
نقلنا عندنا بوضيعة واي يوسف اما عند محمد فبطل اصل صلاته
وخرجت من كونها صلاة وكذا لو لم يقعد على ثالثة المغرب او
ثانية الفجر حتى قيد ركعة اخرى بالسجدة والثانية من المسائل
المسافر اذا اقتدى بالمقيم في صلاة فائتة لا يصح اقتداؤه
لان القعدة الاولى فرض في حق المسافر دون المقيم فيكون
اقتداؤه به اقتداء المفترض بالمتنقل وهو غير جائز عندنا
قيد بالفائتة لانه لو اقتدى به في الوقتية يصح لان صلاته
تصير اربعا باقتدائه به في الوقت والثالثة من المسائل اذا تذكر
المصلي بعد تمام الصلوة والعود قدر التشهد سجدة التلاوة
فعاد اليها اي الى سجدة التلاوة بان سجدتها ارتفعت الى ذلك
القعدة حتى انه لو لم يقعد قدر التشهد بعد ما سجد التلاوة
فسدت صلاته لا تقدم فرض منها وهي القعدة الاخيرة و
الرابعة من المسائل اذا نام المصلي في القعدة الاخيرة كلها
فلما انتبه اي فوق انتباهه يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد
وان لم يقعد فسدت صلاته لان الافعال في الصلوة خالة
النوم لا تختص ولا تعتبر لصدورها لا عن اختيار فكان
وجودها كعدمها كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قام او ركع

او سجد نائما وهذا في القيام والقراءة والركوع والسجود مقرر
واما القعدة فقيل تعتبر من النائم والاصح انها لا تعتبر لانها
من اجزاء العبادة فلا تنادي بلا اختيار وهذه المسئلة وهي
وقوع بعض افعال الصلوة خالة النوم يكثر وقوعها لا سيما
في التراويح خصوصا في ليالي الصيف والناس عن هذه المسئلة
غافلون والتابعة من الفرائض وهي احدى المسئلتين المختلفتين
فهيما وهي الخروج من الصلوة بفعل المصلي فانه فرض عند
ابي حنيفة خلافا لما على ما ذكره ابو سعيد البردعي حتى ان
المصلي اذا احدث عمدا بعد ما قعد قدر التشهد وتكلم او
عمل عمدا ينافي في الصلوة كالاكل والشرب وغير ذلك تمت صلاته
بالاتفاق لتمام جميع فرائضها وان سبقه الحدث من غير
تعبه في هذه الحالة فكذلك تمت صلاته عندها ولم يبق
عليه الاثنى واجب وهو السلام وقال ابو حنيفة يتوضأ
ويخرج عن الصلوة بفعله قصد الكونه فرضا ببق عليه من
فرائضها حتى لو لم يتوضأ ويخرج بضعه بطلت صلاته ويبقى
على هذا الاصل وهو كون الخروج بفعل المصلي فرضا عندنا
لا عندنا مسائلا تلقب بالاثني عشرية وهي المتيمة اذا راي
الماء وقد رعى استعماله بعد ما قدر التشهد وكذا المقتدى
بالمتيمة اذا راي الماء في هذه الحالة وعنده ان امامه قادر
على استعماله او كان المصلي ماسحا على الخف فانتقضت مدة
مسحه بعد ما قعد قدر التشهد وخلع خفيه واحدها
حقيقة او حكما بعل سبب بحيث ان من رآه لا يظنه خارج
الصلوة قيد به لانه لو خلعه بعل كثير لا ينافي الخلاف لوجود
الخروج بضعه او كان المصلي ميتا فتعلم سورة بعد العود
قدر التشهد بان تذكرها او رآها مكتوبة ففهمها من غير

تكلف حتى لو تعلها من غيره لا يتأني للخلاف لخروجه بصنعه
حينئذ وكان المصلي عاريا فوجد ثوبا قدر على لبسه بعدما
قعد قدر الشهاد وكان المصلي موميا غير قادر على الركوع
والسجود فقدر على الركوع والسجود بعد القعود قدر
الشهاد وتذكر المصلي في هذه الحالة ان عليه صلوة قبل
هذه الصلوة وهو صاحب ترتيبا واحدا الامام القاري
في هذه الحالة فاستخلف اميا او طلعت عليه اي على المصلي
الشمس وهو في صلوة الفجر في هذه الحالة او دخل وقت
العصر وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصلي
ما سحا على الجيرة فسقطت عن بر في هذه الحالة او كان
صاحب عذر فاقطع عذره في هذه الحالة واستمر الانقضاء
حتى استوعب وقت صلوة بان انقطع وهو في هذه الحالة
من صلوة الظهر واستمر الانقضاء حتى خرج وقت العصر في
هذه المسائل الاثني عشرة فسدت صلواته عندا في خيفة
لخروجه من الصلوة بامر آخر غير صنعه وقال امت صلواته
بناء على الاصل المذكور وتام مجته وتحقيقه في الشرح
وقد زيد على هذه المسائل ما وصل بالنجاسة لفقد ما يزيلها
ثم بعد ما قعد قدر الشهاد قدر على ازالها وما اذا دخل
وقت من الثلاثة في قضاء فائتة في هذه الحالة وما اذا اعتقت
وهي تصلي بغير فناع في هذه الحالة فلم تستر على الفور والثامنة
من الفرائض وهي الثانية من المختلف فيهما تعديل الاركان
فانه عندا في يوسف فريض لما ذكرنا من الحديث اي حديث
ابن مسعود المتقدم في اول ذكر الفرائض وعندا تعديل
الاركان من الواجبات لا من الفرائض وسئل محمد عن ترك
الاعتدال في الركوع والسجود فقال اني اخاف ان لا يجوز

41
صلواته وكذا عن ابي خنيفة وعن السرخسي من ترك الاعتدال
يلزمه الاعتدال اي يلزمه ان يعيد الصلوة بالاعتدال ومن
المشايع من قال يلزمه ويكون الفرض هو الثاني والمختار
ان الفرض هو الاول والثاني جبر للخلل الواقع فيه بترك
الواجب وكذا كل صلوة ادبت مع الكراهة التبرعية يجب
اعادتها والفرض هو الاول والثاني جابر قاله ابن الهمام
في شرح الهداية وكذا القومة من الركوع والجلسة بين السجود
والطائفة فيهما كلها فرائض عندا في يوسف وعندا
هي سنن على ما ذكر في الهداية وقال ابن الهمام في شرحها ينبغي
ان تكون القومة والجلسة واجبتين لمواظبته عليه السلام
عليهما وقوله عليه السلام لا تجزى صلوة لا يقيم الرجل
فيها ظهر في الركوع والسجود ويدل عليه ما ذكره القاضي
فيما يوجب السهو المصلي اذا ركع ولم يرفع راسه من الركوع
حتى خر ساجدا ساها بجوز صلواته عندا في خيفة ومحمد
وعليه السهو وفي الفرية وقد شد القاضي الصدر في
شرحه في تعديل الاركان جميعا شديدا بليغا فقال واكمال
كل ركن واجب عندا في خيفة ومحمد وعندا في يوسف و
الشافعي فريضة فيمكن في الركوع والسجود وفي القومة
بينهما حتى يضمن كل عضو هذا هو الواجب عندا في خيفة
ومحمد حتى لو تركها او شيئا منها ساها يلزمه السهو ولو
تركها عمدا يكره اشد الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلوة و
تكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنبا
يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول كذا هذا انتهى وما سواه
اي وما عدا تعديل الاركان من الواجبات جملة اشياء منها
تعيين قراءة الفاتحة فان قراتها واجبة عندا وعندا الامة

الثلاثة فرض ومنها تعيين القراءة المفروضة في الصلوة في الركعتين
الاوليين منها ومنها الاقتصار فيهما اي في الركعتين الاوليين
على مرة واحدة في كل واحدة اي يجب ان تكون الفاتحة في كل
ركعة من الاوليين واحدة حتى لو كررها في ركعة كره ان
عدا ووجب سجود السهو لو سهو المخالفة المتوارث وقيد
بالاوليين لان الاقتصار فيها على مرة في الاخيرين ليس بواجب
حتى لا يلزم سجود السهو بتكرار الفاتحة فيهما سهوا ولو تعد
لا يكره ما لم يود الى التطويل على الجماعة او اطالة الركعة على ما
قبلها ومن الواجبات تقديمها اي تقديم الفاتحة على السورة
للمواظبة ومنها ضم السورة او ما يقوم مقامها من الايات بعد
سورة البها اي الى الفاتحة في الاوليين للمواظبة ايضا وهو
سنة عند الائمة الثلاثة ومن الواجبات الجهر في القراءة فيما
يجهر فيه بها كالبحر والمجعة ونحوها ومنها المخافة بالقراءة فيما
يخاف فيه بها كالظهر ونحوها ومنها قراءة الفاتحة في الوتر
ومنها قراءة التشهد في القعدتين الاولى والاخيرة وهو ظاهر
الرواية وفي رواية قوة التشهد واجبة في القعدة الاخيرة
فقله في الاولى سنة والاصح ظاهر الرواية انها واجبة في
القعدتين ومن الواجبات القعدة الاولى ومنها سجدة التلاوة
فانها مع كونها واجبة في نفسها فهي من واجبات الصلوة ايضا
اذ تليت فيها حتى لو اخرها عن محلها سهوا يجب سجود السهو
ومنها سجدة السهو لانه جبر لما وقع من الخلل في الصلوة اكما لا
طما وهو واجب ومنها تكبيرات صلوة العيدين للمواظبة من غير
ترك ايضا والمراد التكبيرات الزايدة واما تكبيرة الاحرام فتقصر
وتكبير الركوع والسجود سنة الاركوع الركعة الثانية
فان تكبيره واجب لانضاله بالواجب وهي الزايدة ومنها

الاستغفار

الاستغفار من الفرض الذي هو فيه الى الفرض الذي بعده فانه
واجب حتى لو اخل به كما اذا ركع ركوعين يجب سجود السهو
لانقلاله من الفرض الى غير الفرض الذي بعده وهو السجود
وكذا اذا سجد تلك سجدة واحدة وقعد عن النهوض الى الثانية
او الرابعة ثم قام ونحو ذلك مما يتخلل فيه بين الفرضين شيء
ليس بفرض وكذا رعاية الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال
في كل الصلوة او في كل ركعة على ما بيناه في الشرح والمخرج
من الصلوة بلفظ السلام واجبان ايضا ولم يذكرهما المصنف
واقا بيان صفة الصلوة من ابتدائها الى انتهائها على الترتيب
فهو انه اذا اراد الرجل ان يدخل في الصلوة نوى وهي شرط
كحاضر وخرج يديه من كفيه عند التكبير وهو ادب وليس بفرض
في شيء من الصلوة خلافا لمن لا علم له بالفقه من المصنفين
فيه على ما بيناه في الشرح ثم اذا نوى كبر تكبيرة الاحرام ورفع
يديه وهو سنة والا فضل كون الرفع مع التكبير ابتداء
عند ابتدائه وانتهائه عند انتهائه وذكر في الهداية انه يرفع
يديه او لا ثم يكبر فانه قال والاصح انه يرفع او لا ثم يكبر انتهى
والمعية اختيار شيخ السلام وصاحب الحنفية وقاضي خان
واخرين وذكر الرازي عن الباقي انه قال هذا قول اصحابنا
جميعا وقيل يكبر او لا ثم يرفع ولو ترك الرفع وانما من غير عذر
ياثم لا ان تركه احيا ناو السنة ان يرفع الرجل حتى يجازي
اي يقابل باياهاميه شحني اذنيه وفي فتاوى قاضي خان يمس
طرفا بهاميه شحمة اذنيه وعند الائمة الثلاثة يرفع يديه
الى منكبيه ولا شك ان يديه اذا اردت منهما الكهان فاذا كانا
منكبيه يكون طرفا بهاميه حذاء شحمة اذنيه ويفرج ما به
حال الرفع لكن لا يفرج كل المفرج كما انه لا يضم كل الضم بل

تركها على الغادة ويوجه حال الرفع بطن كفيه نحو القبلة
كما لا يقال عليها وقال بعضهم يجعل بطن كل كفا إلى الكف
الأخرى وأما المرأة فإنها ترفع يديها عند التكبير حذو ثدييها
بحيث تكون رؤس أصابعها أخذ أمكنيها لأنه استرطها وقيل
هذا في حق المرأة أما الأمة فكالرجل وفي رواية الحسن عن أبي
حنيفة أن المرأة كالرجل والصحيح الأول والمقتدى بكبري
مقارن التكبير الإمام عند أبي حنيفة وعندهما يكبر بعد تكبير
الإمام والخلاف إنما هو في الأفضلية لا في الجواز وقد تقدم
فترضع يمينه على يساره بعد التكبير ولا يرسلهما عندنا
خلافا لما لك لما روى أنه عليه السلام كان يأخذ شماله بيمينه
ويقبض بيده اليمنى رسخ يده اليسرى أي السنة أن يجمع
بين الوضع والقبض جميعا وكيفيته أن يضع كفا اليمنى على
كفا اليسرى ويخلق الإبهام والمخضر على الرسخ ويبسط
الأصابع الثلاث على الزراع ويضعهما الرجل تحت السرة و
عند الشافعي على الصدر وهو رواية عن مالك وأحمد والمرأة
تضعهما تحت ثدييها بالاتفاق لأنه استرطها ثم الوضع سنة
لكل قيام فيه ذكر مسنون عند أبي حنيفة وأبي يوسف و
عند محمد سنة قيام فيه قراءة فيضع في حال الشاء والقنوت
وصلوة الجنازة عندها لا عنده ويرسل في قومه بين الركوع
والسجود وبين تكبيرات العيدين اتفاقا ثم يقول بسم الله
سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره أي وتبارك اسمك و
تعالى جددك ولا اله غيرك كذا روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم وأكابر الصحابة وإن زاد بعد قوله وتعالى جددك وجل
شأنك لا يمنع من زيادته وإن سكنت عنه لا يؤمر به لأنه لم يذكر
في الأحاديث المشهورة والأولى تركه إلا في صلاة الجنازة

ويقول أيضا بعد الشاء أو قبله أي وجهته وجهتي الذي
فطر السموات والأرض خنيقا وما أنا من المشركين إلى آخره
عند أبي يوسف وتامه أن صلاتي ونسكي ومحياي و
ماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك نامرت وأنا من
المسلمين وعند الشافعي يقتصر عليه ثم في رواية أبي يوسف
يقول التوجه قبل التكبير والنية وفي رواية بعد التكبير
وعندهما يقول التوجه أثناء قبل الافتتاح ولما كان
ظاهر كلامه أنه يأتي به قبل التكبير عندهما لأنه المتبادر من
الافتتاح قال يعني قبل النية ولا يقول ذلك بعد النية قبل
التكبير بالإجماع هو الصحيح كيلا يفصل بين النية والتكبير
وعلم بقيد الإجماع أن مراده في قوله قبل التكبير أي قبل
التكبير والنية أيضا كما قدناه به ثم بعد الاستفتاح يقول
لقله تعالى فإذا قرأت القرآن الآية وقد حكمنا عليها في
الشرح ثم المختار في لفظه عند صاحب الهداية استعذ بالله
إلى آخره وهو اختيار الفقيه أبي جعفر وعند غيره أعوذ بالله
ومحله أولا الصلوة فلو نسيه حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ كذا
في الخلاصة ويفهم منه أنه لو تذكر قبل أكمالها يتعوذ وخيذا
ينبغي أن يستأنفها أما التعوذ فبيع للشاء عند أبي يوسف
فكل من يأتي بالشاء يأتي به سواء كان يقرأ أو لا لأنه لدفع
الوسوسة والكل محتاجون إليه حتى أنه يأتي به المقتدى
كما يأتي به الإمام والمنفرد وفي العيدين يأتي به قبل التكبيرات
بعد الشاء لأنه تبع له وعند أبي حنيفة ومحمد التعوذ تسع
القرأة فكل من يقرأ يأتي به لأن شرعيته لها بالآية فلا يأتي به
المقتدى لأنه لا يقرأ بخلاف الإمام والمنفرد ويؤخر عن
تكبيرات العيدين لأن القرأة بعدها وأما المسبوق فلا يأتي

به عندها لا بعد مفارقة الامام لانه محل قرأته وعنده باقية
مرتين لانه يثنى مرتين كما قال المصنف والمسبوق باق بالثناء
اذا ادرك الامام حالة المخافة ثم اذا قام الى قضا ما سبق
ياثني ايضا كما ذكر في الملتقط لان القيام الى قضا ما سبق
كتحريمه لغري لتغير الحال وما ذكرنا من يعوذ مرتين اختيار
للمخافة وفي غيرها ان المسبوق يعوذ عند ابي يوسف عند
الشروع فقط ولم يذكر المصنف قول ابي خنيفة ومحمد بن
اقتصر على قول ابي يوسف كانه هو الاصح عنده تبع الصاحب
لخلاصة لكن المختار هو قولها على ما اختاره قاضي خان و
الهداية وشروحها والكافي واكثر الكتب واذا ادرك الشارع
في الصلوة عند شروعه الامام وهو يجهر بالقراءة لا ياتي بالثناء
بل يستمع وينصت للآية وقال بعضهم ياتي بالثناء عند
سكات الامام كلمة كلمة او كلمتين كلمتين بحسب ما يمكنه
لانه امكنه الايتان بالسنة مع مراعاة الامر وعن الفقيه
ابي جعفر الهنداني انه قال اذا ادرك الامام في الفاتحة يثنى
بالاتفاق وان ادركه في السورة يثنى عند ابي يوسف لا عند
محمد ذكره في الذخيرة وهو بعيد لمخالفته ظاهر الاما
في الجمعة والعيدين قديهما بناء على الغالبان البهدين
الامام يقع فيهما اذا كان المقتدى حال الجهر بعيدا عن الامام
بحيث لا يسمع صوته فقد اختلف المتأخرون فيه كما اختلفوا
في وجوب الانصات على البعيد حال الخطبة قال بعضهم
يجوز القراءة والذكر البعيد والاصح ان يجز الانصات عليه
فكذا ينبغي ان يكون هنا وان ادرك الامام في الركوع فانه تجز
في الايتان بالثناء ان كان اكبر رايه انه لو اتي به اى بالثناء يدرك
الامام في شئ من الركوع ياتي قائما ثم يركع ليحوز الفضيلتين

40
ومحل الشاء هو القيام والاى وان لم تقابل بطنه ادراك
شئ من الركوع لو اتي بالثناء يركع ويتابع الامام ويترك الشاء
لان ادراك فضيلة الجماعة في تلك الركعة اولى وكذا الحكم
اذا ادرك الامام في السجدة الاولى ان غلب على ظنه ادراكها
اذا اثنى يثنى ولا يترك الشاء ويسجد لاحراز فضيلة السجدة
قيد بالاولى لانه لو ادرك في الثانية فانه لا يثنى بغير المشاركة
لقوله ياتي من الركعة ولا ياتي بالركوع فيما اذا ادرك الامام
بعد الركوع لانه لا يحتسب له فيكون اشتغالا بما مر زيد
ليس من الصلوة ولا يكون مدركا لتلك الركعة ما لم يشارك
الامام في الركوع كله او في مقدار تسبيحة منه لقوله عليه
السلام اذا جئتم الى الصلوة ونحن سجد فاسجدوا ولا
تعدوها شيئا ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة في
الذخيرة قال وان سوى ظهره في الركوع يعني حال كون
الامام راها صار مدركا اى لتلك الركعة قدر على السبع
او لم يقدر اى لا تسترط المشاركة قدر التسبيحة وهذا هو
الاصح لان الشرط المشاركة في جزء من الركوع وقل وادناه
ان ينتهي الحد الركوع قبل ان يخرج الامام من حد الركوع
وان ادرك الامام وهو في القعدة الاولى والاخيرة قال
بعضهم يكبر ويقعد من غير ثناء وقال بعضهم ياتي بالثناء
ثم يقعد والاول اولى لتحصيل زيادة المشاركة في القعود
ولا يعوذ الا بعد الشاء لانه المتوارث وان كبر وتعوذ وشئ
الثناء لا يعيد وكذا ان كبر وبدأ بالقراءة ونسى الشاء والقعود
والسمية لفوات محلها ولا سهو عليه لانها سنن ولا سهو
بتركها بل يترك الواجب ثم يعيد التعوذ يسمى بقر الله
الرحمن الرحيم فيا ياتي بها اى بالسمية في اول كل ركعة يقرأ

فيها وهي سنة وذكر الزليعي في شرح الكثران الاصح انها واجبة
 وكذا في الزاهد وغيره ويبنى عليه وجوب سجود السهو
 بتركها سهوا وهي آية من القرآن انزلت للفصل بين السهول
 ليست جزء من الفاتحة ولا من سورة سواها الا سورة النمل
 خلافا للشافعي فانها عنده هي آية من الفاتحة ومن كل سورة
 ايضا في قول ثوري رواية عن ابي حنيفة انه ياتي بها في اول
 ركعة من الصلوة والصحيح انها ياتي بها اول كل ركعة يقرأ
 فيها احتياطا لان اكثر المشايخ على هذا ذكره في الكفاية عن
 الحسن وبنائه في الشرح وتحقق عندنا وعند احمد خلافا
 للشافعي فان عنده يجهر بها في الجهرية وتحقيق الأدلة في
 الشرح اما الامام اذا جهر فلا ياتي بها اي لا ياتي بها جهرا
 بل ياتي بها سرا واذا خافت ياتي بها اي يخافتة والمنفرد مثل
 الامام في ذلك كله واما التسمية عند ابتداء السورة بعد
 الفاتحة فانه عند ابي حنيفة لا ياتي بها الا في حال الجهر ولا
 في حال الخافتة وكذا عند ابي يوسف وعند محمد ياتي بها
 في اول السورة اذا خافت بالقرأة لا اذا جهر بها لئلا يجمع
 بين الجهر والخافتة في ركعة واحدة ثم بعد التسمية يقرأ
 الفاتحة واذا قال الامام في آخرها والصلين يقولان
 الامام آمين والمؤمن ايضا يقولها والتامين سنة لقوله
 عليه السلام اذا امن الامام فامتنوا فانه من وافق تامينه
 تامين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ويخفونها اي
 الامام والمقدمون يخفون آمين خلافا للشافعي لانه داع
 ولا يصل فيه الا خلفا لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا و
 خفية ثم يضم الى الفاتحة سورة او ثلث ايات قصار قد
 اقصر سورة وجوبا فان قرأ مع الفاتحة آية قصيرة او

آيتين

آيتين قصيرتين لم يخرج عن هذا لكرهه اي كراهة التخميم
 لترك الواجب وان قرأ ثلث ايات قصارا وكانت الآيات
 او الايتان تعدل ثلث ايات قصار يخرج عن هذا لكرهه
 المذكورة ولم يدخل في هذا الاستحباب فيكون فيه كراهة
 تنزيه والمراد من الاستحباب السنة كما في اكثر الكتب لان
 الواجب هو ضم السورة والايات اليها اي الى الفاتحة
 في الاوليين والاستحباب السنة على ثلثة اوجه احدها
 ان يقرأ في السفر حالة الضرورة من خوفا وعجلة لئلا يسهو
 بفاتحة الكتاب واني سورة شاء او مقدار سورة من
 اي محل تيسر وثانيها ان يكون في السفر حالة الاختيار
 وعدم الضرورة فيحذف يقرأ في صلوة الفجر مع الفاتحة
 سورة البروج وخوها ويقرأ في الظهر كذلك وفي العصر
 والعشاء دون ذلك نحو الطارق والشمس وضحاها
 وفي المغرب يقرأ بالقصار جدا كالعصر والكوتر وثالثها
 ان يكون في الحضر وحينئذ اذا خاف فوت الوقت يقرأ قدر
 ما لا يفوته الصلوة كما في السفر حالة الضرورة وان لم يخف
 فوت الوقت يقرأ في صلوة الفجر في الركعتين بأربعين آية
 وهو ادى السنة او خمسين وستين آية وهو الاوسط
 والاعلى الزيادة على الستين الى المائة فقد روي ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الفجر بقاف وانه كان يصلي
 في الفجر بالصافات وانه كان يصلي فيها بالستين الى المائة
 على ما بيناه في الشرح وذكر في الهداية انه يقرأ بالاربعين
 مائة وبالكسار أربعين وبالاوسط مائة وخمسين الى
 ستين وقيل ان كان اليالي قصارا فاربعة وان طولا
 فمائة وما بينهما مائتيهما وقيل ينظر الى طول الاي وقصرها

وتوسطها ويقرا في الظهر مثله أي مثل ما يقرا في الفجر أو يقرا فيها دون أي دون ما يقرا في الفجر كذا في الأصل وهو المعجزة وفي الاختيار يقرا في الظهر ثلاثين آية يعني في الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى ويقرا في العصر والعشاء كذلك أي دون ما يقرا في الفجر رواية واحدة وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرا في العشاء والليل والزيتون وقال القدر يقرا في الفجر أي في كل ركعة بطوال المفصل أي سورة من طوال المفصل وفي الظهر والعصر والعشاء بوساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن اقرأ في المغرب بقصار المفصل وفي العشاء بوساط المفصل وفي الصبح بطوال المفصل أما الطوال أي طوال المفصل فمن سورة الحجرات إلى سورة البروج وأما الأوساط فمن سورة البروج إلى سورة لم يكن وأما القصار فمن سورة لم يكن إلى آخر القرآن هذا هو الذي عليه الجمهور وقيل طوله من قاف وقيل من الفتح وقيل من اقتال وقيل من الجائفة وقيل من الحجرات إلى عبس والأوساط إلى الضحى والباقي إلى آخر القصار والمفرد كالإمام في جميع ذلك ويطيل الإمام في صلاة الفجر الركعة الأولى على الثانية وهذه الإطالة سنة إجماعا أعانة على إدراك الركعة الأولى لأن وقتها وقت ومخفلة وقدرا لإطالة قراءة ثلثي القدر المستون فيهما في الأولى وثلاثة في الثانية وهو معتبر من حيث الأي تقارب طولها وقصرها فان تفاوتت فمن حيث الكلمات والحروف وقيل يقرا في الأولى ثلاثين وفي الثانية عشرين وعشرين ولو قرأ في الأولى أربعين وفي الثانية ثلاثين يات لا بأس به وذلك إنما هو بيان الأولوية وركعتا

الظهر

الركعتين أي في غير الفجر عند أبي حنيفة وأبي يوسف بل تكروه وقال محمد أحبا إلى أن يطيل الأولى على الثانية في الصلوات كلها أعانة على إدراك الركعة الأولى كما في الفجر فان الوقت فيما سواها أيضا وقت اشتغال بالكسب كما أنها وقت اشتغال بالنوم وأما إطالة الركعة الثانية على الركعة الأولى فمكره بالإجماع إن كانت تلك الإطالة بثلاث آيات وبما فوقها وإن كانت آية أويتين لا مكره لأنه عليه السلام صلى بالمعوذتين وثانيتين أطول بآية وفي القصة قرأ في الأولى العصر وفي الثانية الهزة بكرة لأن الأولى ثلاث آيات والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة وأما ما روى أنه عليه السلام قرأ في الأولى من الجمعة سبع اسم ربك الأعلى وفي الثانية هل أتاك حديث الفاشية فإد الثانية على الأولى بسبع لكن السبع في السور الطوال يسير دون القصار لأن الست هنا ضعف الأصل والسبع ثمه أقل من نصفه انتهى فعلم منه أن الإطالة المذكورة إنما تكروه إذا كانت فاحشة الطول من غير نظر إلى عدد الآيات وفي شرح المجمع أن خلافاً لمحمد في إطالة الأولى على الثانية فيما سوى الجمعة والعيد من الجمعة والعيد فيستوي بين الركعتين اتفاقاً أما في السنن وفي سائر النوافل فيسوي بين الركعتين ولا يطيل أحدهما على الأخرى إطالة بنية الظهور إلا إذا كان ما يقرا فيها مروياً عن النبي صلى الله عليه وسلم أو ما نورا عن الصحابة فإنه حينئذ يصل كما جاء في الرواية والآثر وسيدكر في فصل ما يكره إنشاء الله تعالى فلما أي حين فرغ من القراءة بخبرها وهذا يفيد أنه يصل جامعة القراءة بالركوع من غير تراخ وعن أبي يوسف أنه قال

وركتا ما سواها أي سوى الظهر من صلاة الصلوة وفي بعض النسخ وما سواها أي وركعتا

ربما وصلت وربما تركت وقوله يكبر تكبيرا يدل على جعل التكبير
مقارنا للركوع ثم صرح به في قوله وينبغي ان يكون ابتداء تكبيره
عند اول الخوض ويكون الفراغ منه عند الاستوار كما قيل
يكبر قائما ثم يركع وبعضهم اى بعض المشايخ قالوا اذا اتم القراءة
خالة للخوض ولا بأس به بعد ان يكون ما بقى من القراءة حرفا واحدا
او كلمة واحدة لا اكثر من ذلك ويلزم من هذا القول وقوع
التكبير بعد الركوع والقول الاول هو الاصح لان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يكبر حين يركع ويضع يديه في الركوع على
ركبته معتمدا بهما ويفرج اصابعه كل التفريح ولا يندب
الى التفريح الا في هذه الحالة ولا الى الضم الا كمال السجود
وفيما سواه هو حال الرفع عند الخروعة والوضع في
التشهد يترك على ما عليه الغادة من التكلف ضم ولا تفريح ولا
يبسط ظهره ويسوى راسه بجو ولا يرفع راسه ولا ينكسه
لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع سوى
ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر وان كان اذا ركع لا
يصوب راسه ولا يقنعه ويسن ايضا الصاق الكعبين
واستقبال الاصابع القبلة وهذا كله في حق الرجال اما المرأة
فتختفي في الركوع قليلا ولا تعتد ولا تفريح اصابعها بل ضمها
وتضع يديها على ركبتيها وضعا ولا تختفي ركبتيها ولا تحافي
عضديها لان ذلك استرها ذكره الزاهدى ويقول في ركوع
سبحان ربى العظيم ثلثا وذلك ادناه لقوله عليه السلام
اذا ركع احدكم فليقل ثلث مرات سبحان ربى العظيم وذلك
ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربى الا على ثلث مرات وذلك
ادناه وان زاد على الثلث فهو اى الفعل الذى هو الزيادة افضل
من تركه لقوله عليه السلام وذلك ادناه اى ادنى السنوات

ولاشك ان الزيادة على الادنى افضل واذا زاد فالسنة انه
يختم على وتر لآن الله وتر يحب الوتر وان اقتص في التسبيح
على مرة واحدة او ترك التسبيح بالكلية جازت صلاته لعدم
فرضيته ولكن يكره ذلك الترك والاقتصار على المرة وكذا
على مرتين للاختلاف بالسنة وروى عن ابي مطيع البلخي ان
تسبيح الركوع والسجود ركن لو تركه لا تجوز صلاته وهو
قول شاذ ولا ينبغي للامام ان يطيل التسبيح او غيره على
وجه عمل به القوم بعد الايتان بقدر السنة لانه اى التطويل
المذكور بسبب التنفير عن الجماعة وانه اى التنفير عن التنفير
عن الجماعة مكروه لانه مؤدى الى حرمان ثواب الجماعة الزائد
على صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة وان رضى القوم
بالزيادة لا تركه ولا ينبغي ان ينقص عن قدر اقل السنة
في القراءة والتسبيح اللهم لا تنهم غير معذورين فيه ولو
اطال الامام الركوع لادراك الجائى تلك الركعة لا تقربا
اى ليس لاجل التقرب بالركوع لله تعالى فهو اى فعله ذلك
مكروه كراهة تحريم ويخشى عليه منه امر عظيم ولكن لا
يكفر بسبب ذلك لانه لم ينوبه عبادة لغير الله تعالى وقيل
ان كان لا يعرف الجائى فلا بأس ان يطيل قدر ما لا يتقل على
القوم وكذا ان طال القراءة لاجل ادراك الناس الركعة و
الاصح ان تركه اولى واما لو طال الركوع عند مجئ الجائى
تقربا لله تعالى من غير ان يحتاج قلبه شئ سوى التقرب فلا
باس به اى بفعله الا طالة ولا شك ان مثل هذه الحال في غاية
الندرة وهذه المسئلة تلحق بمسئلة الريا فينبغى التحرز
والاحتياط فيها وقال بعضهم اذا حسس الجائى بطيل التسبيح
بان يتأخر في التلطف بها من غير ان يزيد في عددها ولا يفرق

بين هذا وبين ذلك ثم بعد تمام الركوع برفع راسه حتى يستوي قائما ويقول الامام حال الرفع سمع الله لمن حمده وان كان المصلي مقتدا بياقي بالتحميد بان يقول اللهم ربنا لك الحمد اللهم ربنا لك الحمد وربنا لك الحمد وربنا لك الحمد وافضليتها على ترتيبها كذا في الكافي ولا ياتي المقتدي بالسمع عند اخلافا للشافعي لقوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وان كان المصلي منفردا ياتي بهما في الاصح ذكره في الهداية وقيل ياتي بالسمع فقط عند ابي حنيفة وصح في المحيط عنه انه ياتي بالتحميد لا غير وتصح الهداية او في الامام فياقي بعد التسميع بالتحميد ايضا على قولهما اي قول ابي يوسف ومحمد وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية عنه انه لا ياتي بالتحميد واختار كثير من المتأخرين قولهما وقد بيناه في الشرح وقول المصنف وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يذير على هذا بوجه ان المشروع في حق الامام ذلك في رواية عنهما وهو غير صحيح ان ليس في شيء من الروايات لاعتناء ولا عن ابي حنيفة ان الامام يكفي بالتحميد وكانه تقديم وتأخير وقع من الكاتب سهوا وموضعه قبل قوله اما الامام الى اخره فيكون الضمير عابدا الى المنفرد اي ان كان المصلي منفردا ياتي بهما في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد ويرسل اليدين في القومة بعد الرفع من الركوع اتفاقا كذا قال الصدوق الشهيد حسام الدين في واقعاته وهو قول اكثر العلماء وذكر السيد الامام في المنتقى انه ياخذ اليد اليسرى باليمين في تلك القومة وهو قول غريب وفي صلاة الجماعة من اولها الى اخرها ووقت قراءة التاء في سائر الصلوات ووقت قراءة

القنوت في الوتر ياخذ اليد باليد على قول اكثر المشايخ اختيارا منهم لقول ابي حنيفة وابي يوسف وعند ابي حفص الفضلي يرسل في جميع ذلك اختيارا منه لقول محمد وفي كبيرات العبد اي بين تكبيراته ما يرسل يديه اتفاقا لعدم الذكر المسنون بينها عندنا فاذا اطمأن بعد رفع راسه من الركوع قائما وسكن اضطراب اعضاءه الحاصل من الرفع كبر تكبيرا متصلا بالخرور والباء بمعنى مع بان يكون ابتداءه مع ابتداء الخرورج وانتهاه مع انتهائه وسجد وقوله يضع ركبتيه او لا ثم يديه ثم وجهه بين كفيه على الارض في بعض النسخ غير او تفسير لسجد وفي بعضها ويضع بالواو وهو عطف تفسير بيان لكيفية السجود على وجه السنة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه لركبتيه ووضع وجهه بين كفيه ويديه اي يظهر ضعيفه اي عضديه لقوله عليه السلام اذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك ويجا في اي يبعد بطنه عن خذيته هذا في حق الرجل ولما المرأة فانها تتحفظ اي تسفل في السجود وتلزم بطنها بغير يديها وهذا تفسير الانخفاض لانها استرحتها ويقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلثا وذلك ادناه وان زاد فهو افضل ويترك على وتر كما في الركوع ثم يرفع راسه من السجدة الاولى مكبرا ويقعد مستويا ويضع يديه على خذيته كما في التشهد فاذا اطمأن قاعد وسكن اضطراب اعضاءه كبر وسجد ثانيا ومعنى التكبير عند الانتقال لانه سبحانه اكبر من ان يورى حقه بهذا القدر بل حقه اعلى كما قال الملائكة ما عبدناك حق عبادتك وان رفع راسه عن الارض من السجدة الاولى رفعها قليلا

ولم يستوقا عداة سجدة الثانية نظرا كان الى حال السجود
 منه الى حال القعود لا يجزئ ذلك الرفع ولا ذلك السجود
 الثاني وذكر في الملتقط انه يجزئ وذكر في الهداية ان الاول اصح
 وكذا في المحيط لانه اذا كان الى السجود اقرب شأنا فكانها
 سجدة واحدة وقيل اذا رفع قدر ممر الريح يعتبر وهو القياس
 وصححه شيخ السلام وهو الظاهر لكن الاقتصار عليه كونه
 اشدا لكراهة المخالفة ما واظب عليه النبي صلى الله عليه
 مدة حياته فاذا فرغ من السجدة الثانية ينهض قائما على صدور
 قدميه ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الارض عند النهوض
 الا من عذر بل يعتمد على ركبته وعند الشافعي ولحمد من
 جلسة الاستراحة لما روي انه عليه السلام كان يفعل كذلك
 ولما روي انه عليه السلام كان ينهض في الصلوة على صدره
 قدميه ولم يجلس وتماه في الشرح ويفعل في الركعة الثانية
 مثل ما فعل في الركعة الاولى من الاقوال والافعال لانه لا يستفتح
 فيها اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح ولا يتعوذ لان محله اولا الصلوة
 او اقرأة ولا يرفع بيديه في شئ من صلاته الا في التكبير الاولى
 وفي قنوت الوتر وتكبيرات العيدين وعند الشافعي ورواية
 عن مالك واحمد يرفع عند الركوع وعند الرفع منه والدلائل
 من الجانبين في الشرح والرفع مستحب عند استلام الحجر كالرفع
 في الصلوة وعند الدعاء يجعل بطن كفيه نحو السماء في كل موضع
 من الضفا والمروة وعرفات ومنزلة وغيرها فاذا رفع المصلي
 راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله
 اليسرى وجلس عليها ونصب رجله اليمنى نصبا وبوجهه
 اي اصابع رجله اليمنى نحو القبلة هذه كيفية الجلوس المشهور
 للرجل في القعدة بن عندنا وعند مالك يتورك فيها وعند

الشافعي

الشافعي واحد في الاولى كقولنا وفي الاخيرة كما لك و
 يضع يديه حال الشهد على فخذه ويفرج اصابعه مبسوطة
 لاكل الفرج هذا عندنا وعند الشافعي يبسط اصابع اليسر
 ويقبض اصابع اليمنى الا المستحبة وهل يشير بالمسبحة
 عند الشهادة عندنا فيه اختلاف صحيح في الخلاصة و
 البرازي انه لا يشير وصح شرح الهداية انه يشير وكذا في
 الملتقط وغيره وصفتنا ان يحلق من يده اليمنى عند الشها
 الابهام والوسطى ويقبض البنصر والخنصر ويشير با
 المسبحة او بمقد ثلثة وخمسين بان يقبض الوسطى
 والبنصر والخنصر ويضع راس ابهامه على حرف مفصل
 الوسطى الاوسط ويرفع الاصبع عند النفي ويضعها
 عند الاثبات ويكره ان يشير بكلمة مسبحة ثم اذا قعد
 على الصفة المذكورة يتشهد اي يقرأ الذكر الذي فيه الشهد
 وقه لعطف تفسير ليتشهد التحيات لله والصلوات
 والطيبات الى قوله اي الى ان يقول عبده ورسوله وهو
 السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد
 ان محمدا عبده ورسوله والمراد بالتحيات هنا جميع العبادات
 القولية وبالصلوات العبادات البدنية وبالطيبات
 العبادات المالية وهذه الصفة هي التي رواها عبد الله بن
 مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي اصح الروايات في
 الشهد على ما حققناه في الشرح ولا يزيد على هذا القدر
 من الشهد في القعدة الاولى لما روي انه عليه السلام
 كان ينهض حين يفرغ من الشهد في وسط الصلوة فان زاد
 على قدر الشهد قال بعض المشايخ ان قال اللهم صل على

محمد وعلي محمد ساهيا يجب عليه سجدة السهو وعن
 أبي خنيفة فيما رواه الحسن عنه ان زاذرخفا واحدا فعليه
 سجدة السهو قال المصنف واكثر المشايخ على هذا وفي الخلاصة
 المختارة يلزمه السهو ان قال اللهم صل على محمد انتهى الاول
 وهو زيادة وعلي محمد هو الذي عليه الاكثر وهو الاصح
 فاذا قام بعد التشهد الاول الى الركعة الثالثة لا يعتمد
 بيديه على الارض كما روي انه عليه السلام نهى ان يعتمد
 الرجل على يديه اذا نهض في الصلوة وان اعتمد لا بأس به
 مقضى الحديث انه يكره اذا لم يكن عذروا ويكره عند هذا
 النهوض ذكره في الاختيار وصرح به في الحديث الصحيح
 وان كانت تلك الصلوة فرضية ثلاثية او رباعية فهو
 محير فيما بعد الاولين اذا كان قد قرأ فيهما بين ان يقرأ
 بين ان يسبح وبين ان يسكت والقراءة افضل وقدم الكلام
 في ذلك عند ذكر الفريضة الثالثة وان قرأ بقراءة الفاتحة
 فسبحكون السنين مبنيا على الضم بمعنى فقط ولا يزيد عليها
 لانه التواتر من فعله عليه السلام فان ضم السورة الى
 الفاتحة يجب عليه سجدة السهو في قول عن أبي يوسف
 لتأخير الركوع عن محله وفي ظاهر الروايات لا يجب عليه
 سجود السهو لان القراءة فيهما مشروعتين غير تقدير والافتحاض
 على الفاتحة مسنون لا واجبا ما اذا كانت تلك الصلوة سنة
 من السنن الرواتب ونقل غير الرواتب فيبتدى في القيام
 من التشهد كما ابتداء في الركعة الاولى يعني انه ياتي بالشاء
 والنعوذ لحزبه عن رفع اليدين فانه لا يفعل لان كل شفع
 من النفل صلوة على حدة قل ذلك قالوا يصل على النبي صلى الله
 عليه وسلم في القعدة الاولى لكن هذا في غير سنة الظهر

والجمعة لان كل واحدة منهما صلوة واحدة وقد صرح في شرح
 الهداية للسر وحي بانه لا يصل فيهما في التشهد الاول ولا يستغفر
 اذا قام الى الثالثة وكذا في القنية وفيها انه لو صلى في القعدة
 الاولى من سنة الظهر ناسيا في وجوب سجود السهو قولان
 وتحقيق هذا البحث مذكور في الشرح ويقعد في القعدة الاولى
 عندنا من غير فرق وقد تقدم والمرأة تقعد على البتة اليسرى
 في القعدتين وتخرج كلتا رجليها من الجانب الاخرى لا اليمن لان
 ذلك استرها وتشهد فاذا اتم التشهد في القعدة الاخيرة
 يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة في الصلوة عندنا
 وعند الجمهور وقال الشافعي فرض فيها ولا خلاف فانها تفرض
 في العمرمة وقال الطحاوي يجب كلما ذكر وقال الكرخي لا يجب
 وقول الطحاوي اصح وهو المختار لقوله عليه السلام رغم
 انف رجل ذكرت عنده فلم يصل على وقوله عليه السلام من
 ذكرت عنده فليصل على والاحاديث في ذلك كثيرة جدا ولو
 تكرر ذكره عليه السلام في مجلس واحد قال في الكافي لم يلزمه
 الامرة واحدة في الصحيح لكن يندب التكرار بخلاف سجود التلاوة
 فانه لا يندب تكراره بتكرار التلاوة في مجلس واحد والتشيت
 كالصلوة وقيل يجب في كل مرة الى الثالث ولو تكرر اسم الله تعالى
 في مجلس واحد او في مجالس يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو ترك
 لا يقضي بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يخلو
 عن تجدد نعم الله تعالى الموجبة للثناء فلا يخلص وقت للقضاء
 بخلاف الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والمختار في صفة
 الصلوة بعد التشهد ان يقول اللهم صل على محمد وعلي محمد
 كما صليت على ابراهيم وعلى الاله ابراهيم انك حميد مجيد وبارك
 على محمد وعلي محمد كما باركت على ابراهيم وعلى الاله ابراهيم انك

الاخيرة مثل ما تقعد في القعدة

حميد مجيد ويستغفر بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
اي يطلب المغفرة لنفسه ولوالديه ان كانوا مؤمنين و
جميع المؤمنين والمؤمنات فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي
والمؤمنين يوم يقوم الحساب ونحو ذلك ويدعوا بالدعوات
المأثورة اي المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو
اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت
وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المتأخر
لا اله الا أنت وانت على كل شيء قدير اللهم اني ظلمت نفسي
ظما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك
وارحمني أنت أنت الغفور الرحيم ويدعوا بما يشبه الفاظ
القرآن كما تقدم وكقوله ربنا انت في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا لا ترغ قلوبنا بعد
اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة أنت أنت الوهاب
ونحو ذلك فانه يقصد بها الدعاء لا القراءة فهي تشبه
الفاظ القرآن وليست بقرآن حتى جاز الدعاء بها مع الجائز
والحيض ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس وهو ما لا يستحيل
طلبه منهم نحو قوله اللهم اكسني اللهم ذرني فلانة
او اعطني ما لا ونحو ذلك حتى لو قال ذلك في وسط الصلوة
تفسد صلاته اما بعد القعود الاخير فانها لا تفسد لكن يكون
ناقصة لترك السلام الذي هو واجب وخروجه منها بدونه
كما لو تكلم او عمل اخر مما ينافيها وعند الشافعي يجوز الدعاء
بامور الدنيا ايضا ولو قال اللهم ارزقني جعله في الهداية
فما يشبه كلام الناس وصححه في الكافي ولو قال ارزقني الخ
فليس من كلام الناس وروى عن بعض المشايخ انه قال لا يقول
في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وارحم محمد فانه يؤهم

القصير

القصير في حقه عليه السلام واكثر المشايخ على انه يقول
للقوارث فيه على ما روى في الحديث انه صلى الله عليه وسلم
قال اذا شهد احدكم في الصلوة فليقل اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل
محمد كما صليت وباركت وترجعت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
انك حميد مجيد قال الرستغني ويكون معنى قوله وارحم
محمد وارحم آله محمد فالقصير راجع الى الامة ويقول اذا
اتي بهذه الصفة من الصلوة ورحمت ولا يقول وترجعت
لانه قال ولا وارحم ولم يقل وترحم على محمد لكن هذا مخالف
لرواية الحديث واما ان قال وترجعت باسكان الراء فهو
خطه ولو قال بعد قوله ورحمت وترجعت بالتشديد اي
بتشديد الحاء يجوز لان معنى صحيحا في اللغة ولا يقول بعد قوله
في العالمين ربنا انك حميد مجيد لعدم وروده في الاحاديث
ولو قال ذلك لا بأس به اي لا يكره وان كان تركه اولى ويشير
بالسبابة اذا انتهى الى اولى الشهادتين وقال في الوقفات
لا يشير والاول المختار على ما قدمناه فان اشار بقد اي
بضم الخضر والبنصر ومجلق الوسطى بالابهام اي يجعلها
حلقه وقد ذكرناه عند ذكر التشهد فاذا فرغ من الادعية
بعد التشهد يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله
ولا يقول في هذه السلام اي في سلام الخروج من الصلوة
سوا كان عن اليمين واليسار وبركاته كذا ذكر في المحيط بخلاف
السلام الذي في التشهد فانه يقول السلام عليك ايها النبي
ورحمة الله وبركاته وينوي في خطابه بعلينكم بالتسليم لا اولى
من هو عن يمينه من الملائكة والمؤمنين المشاركين له في صلاته
دون غيرهم ويفعل في السلام عن يساره مثل ذلك اي يقول

السلام عليكم ورحمة الله وينوي من عن يساره من الملائكة
والمؤمنين والتسليمية الاولى التحية والخروج من الصلوة
والثانية للتسوية بين القوم في التحية ثم قيل ان الثانية سنة
والاصح انها واجبة كالاولى ويجوز لفظ السلام يخرج ولا
يتوقف وقال بعضهم اي بعض العلماء ينوي من الملائكة
الحفظة الذين وكلوا بحفظه خاصة ولا يعم النية وقال
بعضهم ينوي جميع من معه من الملائكة ليعم الحفظة وغيرهم لانه
اي الشأن قد اختلف الاخبار في عددهم قيل ان مع كل مؤمن
خمسة اذ وقع في السجود وصواب خمسة من الملائكة بالثناء و
الخمس واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره
يكتب السيئات وواحد امامه يلقنه الخبرات وواحد ورائه
يدفع عنه المكروه وواحد عند ناصيته يكتب ما يصلي على النبي
وسلفه آياه وقيل مع كل مؤمن ستون ملكا وقيل مائة وستون
ملكاً وكان وقيل غير ذلك فلذا ينوي من معه عموماً من غير تعيين
عدد وينوي المقتدي امامه في التسليمية الاولى مع من نوى فيها
ان كان الامام عن يمينه او يجذأه اي اذا كان الامام يجذأه ينوي
في التسليمية الاولى ايضاً وهذا عند ابى يوسف وعند محمد و
هو رواية عن ابى حنيفة ينوي في التسليميتين وينوي في التسليمية
الاخري اي الثانية ان كان عن يساره والامام ايضاً ينوي القوم
مع الحفظة في التسليمين هو الصحيح وقيل لا ينوبهم اصلاً وقيل
بالتسليمية الاولى فقط واما المفرد فلا ينوي سوى الحفظة
وينبغي للصلي من طريق الادب ان يكون متهم بصبر في حال قيامه
الى موضع سجوده ولا يتجاوزة وفي حال الركوع الى ظهر قدميه
وفي حال سجوده المارنية انفه اي طرفه وفي حال قعوده الى حجر
وهو ما على مجمع فخذ من ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع لان

لما شاع لا يتكلف بعينه ازيد من ما تقتضيه اصل الخلقة واذا
تركت العين على اصل ما خلقت عليه لا يتجاوز نظرهما في الحالات
المذكورة غير المواضع المذكورة وينبغي ان يكون بين قدميه
حال القيام قد ربيع اصابع مضمومة والسنة للامام في
السلام ان تكون التسليمية الثانية لخفض من التسليمية الاولى
في الصوت فان الجهر لاجل الاعلام بالانتقالات وهو محتاج
اليه في التسليمية الاولى دون الثانية لان الاولى تدل عليها
لانها تعقبها غالباً ومن المشايخ من قال يخفض الثانية كذا
في بعض النسخ ولعل مراده انه يخفيها ولا يجهر بها اصلاً وفي
بعضها يخفض الاولى من الثانية اي يخفض الاولى الى ازيد
من الثانية وهذا غير صحيح ويقول به احد والاصح الاول
انه يجهر بالثانية دون الجهر بالاولى لان المقتدين ينتظرونه
فيها لاحتمال ان عليه سهواً يسجد له قبلها فاذا تمت صلوة
الامام فهو مخير ان شاء انخرف عن يساره وجعل القبلة عن
يمينه وان شاء انخرف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا
اولى وكلاهما جائز لقول ابن مسعود لا يجعل احدكم للشيطان
شيئاً من صلاته يرى ان حقاً عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه لقد
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً ينصرف عن
يساره وان شاء ذهب الى حواجبه لانه لم يبق عليه شيء وان شاء
استقبل الناس بوجهه لان النبي صلى الله عليه وسلم روى
عنه انه كان اذا صلى اقبل عن الصحابة بوجهه وروى عنه عليه
السلام كان لا يقوم من مصلاه الذي يصلي فيه الصبح حتى تطلع
الشمس كانوا يتحدثون في اخذون في امر الجاهلية فيضحكون
ويتبسمون وهذا اذا لم يكن مجذأه اي في مقابلة الامام مصلحاً فان
كان فانه لا يستقبل بل ينحرف يمينه او يسره سواء كان ذلك المصلح

في الضف الأول قريباً من الإمام أو في الضف الآخر بعيداً عنه
إذا لم يكن بينهما حائل والاستقبال إلى وجه المصلي مكروه
مطلقاً وهذا الاستقبال والانحراف كما ترى مطلقاً لأفضل
فيه بين عدد و عدد دخلاً فالأفضل له بعض الجهات إذا لم تكن
الجهات عشرة لا يتخوف وقد بيناه في الشرح هذا الذي ذكرنا
من التحجير إذا لم تكن بعد الصلوة المكتوبة أتمها تطوع كالنحر
والعصر قال في الخلاصة وفي الصلوة التي لا تطوع بعدها
كالنحر والعصر يكره المكث قاعداً في مكانه مستقبل القبلة
فإن كان بعدها أي بعد المكتوبة تطوع يقوم إلى التطوع
بلا فصل لا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام
تباركت يا ذا الجلال والإكرام ويكره تأخير السنة عن حال
إداء الفريضة بأكثر من نحو ذلك القدر لما روي أنه عليه
السلام كان إذا سلم لم يقعد لا مقدار ما يقول اللهم أنت
السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام فإذا
قام الإمام إلى التطوع لا يتطوع في مكانه الذي صلى فيه الفريضة
بل يتقدم أو يتأخر أو يتخوف يمينا أو شمالاً لقوله عليه السلام
لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول وينذهب
إلى بيته فيتطوع ثمه أي هناك يعني في بيته لأنه عليه السلام
أما كان يصلي السنن في بيته والأفضل في النقل جميعه أن يصلي
في البيت أن لم يشغله شاغل ومن المشايخ من عتبر الانحراف
يمينا وقال أن كان المصلي أمماً ما يتطوع عن يسار المحراب هو
يمين المصلي ترجيحاً للتيامن وقال شمس الأئمة للخلو أن هذا
يعني ما ذكرنا أنه إذا كان بعد الصلوة تطوع يقوم إليه من
غير تأخير الخ إذا لم يكن من قصده الاستقبال بالدعاء بأن لم يكن
له ورد معتاد يقرأه عقب المكتوبة فإن كان له ورد فاعتاد

أنه يقضيه أي يأتي به بعد المكتوبات فإنه يقوم عن مصلاه
أي عن المكان الذي صلى فيه فيقضي ورده قائماً وإنشاء
جلس في ناحية من نواحي المسجد فيقضي ورده ثم يقوم
إلى التطوع كلاهما أي كل من قراءة الورد قائماً ومن قرأه جالساً
في ناحية المسجد مروى عن الصحابة رضي الله عنهم وما ذكر
في ابتداء المسئلة من أنه يكره تأخير السنة عن أداء الفريضة
دليل على كراهة تأخير السنن عن المكتوبات وما ذكره شمس
الأئمة دليل على الجواز أي جواز تأخيرها من غير كراهة ذكره
أي الكلام المتقدم في المحيط وإذا اريد بالكراهة كراهة
التزنية قريب من كلام شمس الأئمة فإن المشهور عنه أنه
قال لا بأس بأن يقرأ بين الفريضة والسنة الأوراد
ولفظ لا بأس يدل على أن الأولى غير وإن فعل لا تسقط
السنة وقالوا لو حكم بعد الفريضة لا تسقط السنة
تكون ثوابها أقل وقيل تسقط والأول أولى لما روي عائشة
رضي الله عنها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم
إذا صلى ركعتي الفجر فإن كنت مستيقظة حدثني ولا
اصطحب حتى يؤذن بالصلاة ولو أخر السنة بعد الفرض
إلى آخر الوقت قبل لا تكون سنة وقيل تكون سنة هذه
الأحكام المذكورة كلها في حق الإمام أم المقتدى والمقتدى
فإنهما إن لبثا في مكانهما الذي صليا فيه المكتوبة جازوا
أن قاما إلى التطوع في مكانهما ذلك جازاً أيضاً والأحسن
أن يتطوعا في مكان آخر غير مكان المكتوبة بأن يتقدموا أو
يتأخروا أو يتحولاً يميناً أو يسرة ويستحب للجماعة كسر الصفوف
لئلا يظن الداخل أنهم في الفرض في بيان ما أي الشيء
الذي يكره فعله في الصلوة وبيان ما لا يكره فعله فيها

قال يكره للمصلي ان يعطى فاه او انفه ذكره قاضي خان الا عند
التثاوب ان يخطه اي يمسه ويغتمه عن الانتفاع ان قدر
على ذلك لقوله عليه السلام اذا شاء باحدكم في الصلوة فليكن
ما استطاع فان الشيطان يدخل فيه وان لم يقدر فلا بأس
ان يضع يده او كفه على فيه كذا روى عنه عليه السلام وكذا
يكره التمثلي لانه دليل الغفلة والكلل ويكره الاعتجار وهو
ان يلف بعض العمامة على راسه ويجعل طرفه من اي من الثوب
الذي يلف بعضه عمامة اي يترك بعض العمامة شبه الحجر
الكائن للنساء يلف حول وجهه الحجر بوزن من ثوب تلفه
المرأة على راسها وقال بعضهم الاعتجار ان يشد حول اي يار
راسه بالنديل ونحوه ويبدى اي يظهر هامته اي على راسه
وهذا هو المذكور في فتاوى قاضي خان وغيره وهو الموقوف
لاعتجار المرأة وكراهته للتيشبه بها ويكره العقص اي عقص
الشعر وهو ضفره وقطعه واراد به في الجامع ان يجعل شعره على
هامته ويشده بصمغ او ان يلف ذوا بنية تشبه ذوا بية بضم
الذال الموحدة وبعدها هـ ممدودة ثم باء موحدة قال في
القاموس هي لتأصية والمراد هنا خصلتا شعره حول راسه
كما يفعل النساء في بعض الاوقات وان يجمع الشعر كله من
قبل اي من جهة الفقا ويمسكه اي يشده بخيط او خرقه كيلا
يصيبا الارض اذا سجد وجميع ذلك مكروه اذا فعله قبل
الصلوة وصلى به على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو
في الصلوة فسدت لانه عمل كثير ووجهه الكراهة نهية عليه
السلام ان يصلي الرجل وراسه معقوص ويكره وضع اليد
على الارض قبل وضع الركبة اذا سجد ورفعها اي رفع الركبة
قبلها اي قبل رفع اليد اذا قام من السجود لخالفه السنة الا

فان يكره تغطيته ان يقطع كفه ولا يدعى التشاوب

اذا فعل ذلك من عذر فانه لا يكره ان ينقر المصلي في سجوده
نقر الديك اي كقر الديك في السرعة لما فيه من ترك الطمأنينة
ويكره ان يقعي في جلوسه اقعاء الكلب اي كاقعاء الكلب
وهو ان يضع اليديه على الارض وينصب قدبه وساقيه
نصبا وقيل هو ان ينصب يديه نصبا والاولا صحت قال في
المستصفى اقعاء الكلب في نصب اليدين واقعاء الاذنين في
نصب الركبتين الى صدره ويكره ان يفتش ذراعيه في السجود
افتراشا اي كافتراش الثعلب وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها
المصنف بلفظ الحديث فانه عليه السلام نهى عن نقر كقر
الديك واقعاء كاقعاء الكلب وافتراش كافتراش الثعلب
ويكره ان يرفع يديه عند الركوع وعند الراس من الركوع لانه
فعل زايد ولكن لا تنفسد به الصلوة في الصحيح لانه من جنسها
خلافا لما رواه مكحول عن ابى حنيفة انها تنفسد به ويكره ان
يسدل ثوبه اي يرسله من غير ان يلبسه وهو اي السدل ان
يضعه اي الثوب على كتفه ويرسل اطرافه على عضديه او صدره
وفي القدر وري شرح مختصر الكرخي هو ان يجعله على راسه او
كتفه ويرسل اطرافه من جوانبه وفي فتاوى قاضي خان هو ان
يجعل الثوب على راسه او على عاتقه ويرسل جانبيه امامه على
صدره والكل سدل فان السدل في اللغة الاخاء والارسال
وفي الشرع الارسال بدون اللبس المعتاد وكراهته لنهي النبي
صلى الله عليه وسلم عنه ولو صلى في قباء او مطر فبضم الميم
وفتح الراء ثوبه مع منخرله اعلاما وبارا اي مطر على وزن
منبر وهو ما يلبس للمطر ينبغي ان يدخل يديه في كتيه وان يشد
القباء ونحوه بالمنطقة احترازا عن السدل ولولم يدخل يديه في
كتيه قبل لا يكره واختاره صاحب الخلاصة والبرازي واختار

ويكره

قاضي خان وغيره انه يكره وهو الصحيح لانه يصدق عليه حلال السدل
وعن الفقيه ابو جعفر الهندواني انه كان يقول اذا صلى مع القبا
وهو غير مشدود الوسط فهو مسمي يعني ولو ادخل يديه
في كفيه وينبغي ان يقيد بما اذا لم يزر ازراه لانه يشبه السدل
حينئذ اما اذا زرها فقد صار كغيره من الثياب في اللبس واما
الاقبية الرومية التي تجعل لا كما مها خروق عندا على العضد
اذا خرج المصلي يده من الخرق وارسل اليك فانه يكره ايضا لصدق
السدل عليه ولان فيه شغل القلب ولانه فعل المتكبرين اذا
تكاثفوسا هل الدنيا فسمح بتركه ولو ادخل اليك تحت منطقته
زال التكره لزال اسبابها المذكورة ويكره ان يكف ثوبه
وهو في الصلوة بعل قليل بان يرفعه من بين يديه او من خلفه عند
الستجود او يدخل فيها وهو مكفوف كما اذا دخل وهو مشتمرك
او الذيل وان يرفعه كيلا يترب ويكره للمصلي كل ما هو من خلل
الجارية عموما لان الصلوة مقام التواضع والتذلل والخشوع
فالتكبر والتجبر يتنافيان ويكره ان يصلي في ازار واحد او في السراويل
فقط لقوله عليه السلام ان لا يصلين احداكم في الثوب الواحد
ليس على عاتقه منه شيء الا من عذر بان لا يجد غيره ويكره ان
يصلي حاسري كاشفا راسه تكاسلا اي لاجل الكسل بان يستقل
تغطيته او ثوبا وبان لم يرها امرهما في الصلوة ولا بأس عليه
فعله اي كشف الراس تذلا وخشوعا لانه المقصود في الصلوة و
في قوله لا بأس اشارة الى ان الاولى ان لا يفعله لان فيه ترك
اخذ الزينة المأمور بها مطلقا في الظاهر وكذلك يكره ان يصلي
في ثياب البذلة بكسر الباء وبالذال المعجمة وهو ما لا يصان ولا
يحفظ من الدنس ونحوه او في ثياب المهنة اي الخدمة والعلماء
في ذلك ايضا من ترك اخذ الزينة والمستحب ان يصلي الرجل في ثلثة

انوار ازار وقميص وعامة ولو صلى في ثوب واحد متوشح به
جميع بدنه كما يفعله القصار في المعصرة جاز من غير كراهة
لكن فيه ترك الاستحباب وروى عن ابي حنيفة انه كان يلبيس
الحسن ثيابه في الصلوة والمرأة تصل في ثلثة انوار ايضا قميص
وخمار ومقنعة وفي الخلاصة قميص وازار ومقنعة وهو
الاولى لان الازار فيه زيادة السر والمقنعة تسد مسد
الخمار وهي بكسر الميم ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الخنك
والقناع اوسع منها بحيث يحفظ من تحت الخنك ويربط
من الوراء والخمار اكبر منهما بحيث يغطي به الرأس وترسل
اطرافه على الظهر او الصدر ويكره ايضا للمصلي ان يرفع
راسه او ينكسه وهو في الركوع لخالفه الهيئة المسنونة فيه
ويكره ان يعبت بثوبه او بشي من جسده العبت فعل فيه
غرض غير صحيح والسفاه ما لا غرض فيه اصلا كذا عن الكردية
وقيل العبت لعب لا لذة فيه واللعب هو الذي فيه لذة و
يكره ان يرفع اصابعه بان يمدها او يغيرها حتى تصوت لهنه
عليه السلام عنه وقيل انه من حرم لوط وعلى هذا فيكره
خارج الصلوة ايضا او يشبك بين اصابعه لهنه عليه السلام
عنه ان يفعل في المسجد في الصلوة او في النهي ويكره ان يجعل
يده على خصره لهنه عليه السلام عن الخضر في الصلوة و
مفسر بذلك على الاصح ويكره ان يغلب الحصى بكل حال الا
بحال ان لا يمكنه الحصى من السجود عليه بان اختلف ارتفاعه
ولخفضه كثيرا فلا يستقر عليه قدر الفرض من الجهة فوضو
حينئذ مرة او مرتين لان فيه روايتين في رواية بسوية مرة
وفي رواية مرتين وفي الظاهر الروايتين انه بسوية مرة لا يزيد

عليها لقوله عليه السلام لا تمسح بالخصي وانت تضي فان
كنت لا بد فاعلا فواحدة ويكره ان يترج في جلوسه الامز
عذر لمخالفة الجلوس المستنون ولا يكره خارج الصلوة
في الاصح لانه عليه السلام كان جليل قعوده في غير الصلوة
مع اصحابه التربع وكذا عن عمرو ان كان الجلوس على الركبتين
اولى لانه اقرب الى التواضع ويكره ان يغض عينيه لانه
عليه السلام عنه في الصلوة ويكره ان يلتفت بوجهه
يمينا او شمالا لقوله عليه السلام حين سئل عنه هو
اختلاس يختلسه الشيطان من صلوة العبد ولو التفت
بصدره تفسد وان يموء عينيه فلا يكره ويكره ان يسجد
على كور عمامته وقد تقدم في بحث السجود وان يتحنن
قصدا يعني بقوله قصدا اختيارا من غير ضرورة وهذا
اذا كان التحنن صوتا فقط لا حرف له اي لذلك الصوت و
كذا لو كان له حرف واحد بخلاف ما اذا كان له حرفان فاكثر
فانه يكون مفسدا على ما بين انشاء الله تعالى اما السعال
المدفوع اي المضطر اليه فلا يكره وكذا التحنن اذا كان عن
ضرورة كما اذا منعه البلغم عن القراءة وعن الجهر وهو امام
فانه لا يكره والاحسن ان يدفع سعاله ان قدر على دفعه
من غير ضرر بلحقه رعاية للاذيا اذا كان يحصل له ضرر
او شغل قلب بدفعه فالاولى عدمه ويكره ايضا ان يرد
السلام المصلي بالاشارة بيده او راسه لانه جواب معنى
ولو حصل حقيقة يفسد كما اذا رده بلسانه فيكره اذا
كان معنى فقط ولو صالح بنية السلام فسدت ويكره
ايضا ان يحل الصبي او غيره ما يشغله وهو في صلوة لقوله

فانه يشبه بعد
لانه يشبه
يهودي

عليه السلام ان في الصلوة لشغلا ويكره ايضا ان يتحنن اي
يخرج النخامة من حلقه بالنفس الشديد قصدا اي لغرض
عذر وحكمه كالسجدة في تفصيله ويكره ان يضع فيه
دراهم او دنانير او غيرها من لؤلؤ ونحوه هذا اذا كان
بحيث لا يمنعه عن القراءة لما فيه من الشغل بلا فائدة و
ان منعه ذلك عن الحروف ولم يقرأ مقدار ما يجوز به
الصلوة بان سكتا وتلفظ بما ليس بقرآن افسد هاترك
القرآن ويكره ان ينفع وهو في الصلوة يعني بالنفع المذكور فحاشا
لا يسمع صوت الميمين له حرفان او اكثر فان سمع له صوت
مستقل على حرفين او اكثر فسدت والا فلا بل يكره ايضا
وان يتلع المصلي ما بين اسنانة اي يكره له ذلك ان كان قليلا
دون قدر المحضة وان كان كثيرا زائدا على قدر المحضة فان
صلاته تفسد وكذا اذا كان قدر المحضة في الصحيح ويكره
للمصلي ايضا ان يجهر بالتسمية والتأمين وكذا بالثناء و
التعوذ لمخالفة السنة ويكره ان يتم القراءة في الركوع لانه
ليس محلها ويكره ان يعد الاي بما الهرة اسم جنس واحد
ايه اي ان يعد الايات والتسبيح وان يعد السورة اذا كررها
في الصلوة يعني بالعد المكرر العد بالاصابع وهذا عند
ابن خزيمة وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس بربا بالعد لانه يحج
اليه في مراعاة سنة القراءة في بعض المواضع وله انه ليس
من اعمال الصلوة وفيه ترك الوضوء المستنون ثم من مشايخنا
من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره العد فيه ومنهم من
قال لا خلاف انما هو في التطوع ولا خلاف في المكتوبة بل يكره
ذلك فيها اتفاقا وقال الفقيه ابو جعفر الهندي والي الخلا
فيهما اي في المكتوبة والتطوع وفي الفتاوى الحافانية

ان غمر برؤس الاصابع يعني وهي موضوعة كما هي على
الهيئة المسنونة لا يكره وذكر في موضع اخر من الحافاة
انه لو احتاج اليها الى عدها يعني التسبيحات كما في
صلوة التسبيح عدها اشارة الى من حيث الاشارة
او بقلبه اي يحفظها ويضبطها بقلبه من غير اشارة با
الاصابع ويكره ايضا للمصلي ان يتكلم وهو في الصلوة على
حائط او على عصا انكاء لا من عذراى كما ينمى من غير عذر
اما لو كان من عذر فلا يكره كما تقدم في بحث القيام ويكره
ايضا ان يخطو خطوات بغير عذراى اما اذا كان بعد رفا
يكره كما اذا سبقه الحدث فمضى للوضوء كما لو مشى لقتل
الحية والعقرب على قول السرخسي هذا اي الكراهة المذكورة
اذا وقف بعد كل خطوة او بعد كل خطوتين وان لم يقف
بل خطا ثلث خطوات متواليات تفسد صلاته لانه عمل كثير
اذا كان ذلك بغير عذراى اما اذا كان بعد رفا تفسد فاما
الحاصل ان المشي اذا كان بعد رفا لا يفسد ولا يكره وان
كان بغير عذر فان كان ثلث خطوات متواليات يفسد و
الا يكره ولا يفسد ويكره ايضا التمايل في الصلوة على مائة
مرة وعلى سبعمائة اخرى لانه من العبث المنا في الخشوع ويكره
اخذ القملة او البرغوث في الصلوة وقتله او دفنه وفي
الخلاصة قال ابو حنيفة لا يقتل القملة في الصلوة ويدفعها
تحت الحصى وقال محمد قتلها احب الى من فعلها وكلاهما
لا بأس به وقال ابو يوسف يكره كلاهما انتهى والاخذ بقول
محمد والى اذا قرصته لئلا يذهب خشوعه بالمها ويحمل ما عن
ابي حنيفة وابي يوسف على الاخذ من غير عذر القرص ولا بأس
بقتل الحية والعقرب في الصلوة لقوله عليه السلام اقبلوا

الاسودين في الصلوة للحية والعقرب قالوا اي المشايخ اي
قال بعض المشايخ هذا اذا لم يجتمع الى المشي الكثير كثلث
خطوات متواليات ولا الى المغالبة الكثيرة كثلث ضربات
متواليات فاما اذا احتاج الى ذلك فمضى وعالج تفسد صلاته
كما لو قاتل في صلاته لانه عمل كثير ذكره السرخسي في المبسوط ثم
قال والاضحى انه لا تفصيل فيه لانه رخصة كالمشي في سبيل
الحدث وبؤيده اطلاق الحديث والاضحى هو الفساد لانه
يباح له افسادها لقتلها كما يباح لاعتان ملهوفات وتخليص
احد من سبب هلاك كسقوط من سطح او غرقا وحرقا ونحوه
وكذا اذا خاف ضياع ما قيمته درهم له او غيره وتمايم هذا
البحث في الشرح ويكره ترك الطمأنينة في الركوع والسجود
لانه ترك واجب وكذا في القومة والجلوس لانه ترك واجب
سنة مؤكدة والكل مكروه ويكره تكرار قراءة السورة في
الفرض في ركعة وكذا في ركعتين اذا كان قادرا على قراءة سورة
اخرى اما اذا لم يقدر على قراءة غيرها فلا يكره تكرارها في الركعة
الثانية للضرورة وهذا اذا كان عن قصدا ما ان وقع عن غير
قصد كما اذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس فانه لا يكره
ان يكررها في الثانية ولا يكره تكرار السورة في ركعة او
ركعتين في التطوع ويكره تطويل الركعة الاولى على ركعة
الثانية من كل شفع في التطوع الا اذا كان التطويل موقفا
عن النبي صلى الله عليه وسلم قول لا او ما ثورا اي منقول
عنه عليه السلام فعلا كما مروى من قرأ سبح اسم ربك
الا على في الاولى من التور وقل يا ايها الكافرون في الثانية
وفي فتاوى قاضي خان لو طوّل الاولى على الثانية في الركوع
لا بأس به بل المختار ذلك عند محمد وعند ابي حنيفة وابي يوسف

التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندها فعل انما قال
هنا فيه خلاف محمد وتطويل الركعة الثانية على الركعة
الاولى في جميع الصلوات لفرض والنفل مكروه وقيل انه غير
مكروه في النفل والاول اصح واما اطالة الثالثة منه على ما
قبلها فلا يكره لانه شفع اخر ويكره ايضا في الصلوة نزع
القميص ونحوه والقلنسوة بفتح القاف واللام وضم الين
وهي ما يلبس في الرأس وكذا يكره لبسهما اذا كان النزع واللبس
بعمل يسير وان كان بعمل كثير تفسد الصلوة ويكره ان يشتم
بفتح الشين هو الفصيح اي ينشق طيبا بكسر الطاء اي ذرايحه
طيبة هذا اذا قصده اما اذا دخلت الراححة انفه بغير قصد
فلا او يرمى بيزاة الزقاق بوزن غراب ماء الفم اذ خرج منه ما
دام فيه فهو ريق او يرمى بنجاسته بضم النون وهو البلم الذي
ينفذ الى الخلق بالنفس العفيف اما من الخيشوم او الصدر واما
يكره ذلك اذا لم يضطر اليه اما اذا اضطر بان خرج بسعال
او تنفخ ضروري فلا يكره الرمي تحت قدمه اليسرى اذا لم يكن
في المسجد والاولى ان ياخذه بطرف ثوبه ويكره ان يروح اي
يجلب الروح بفتح الراء وهو نسيم الريح والراحة بثوبه او
بمروحة بكسر الميم وفتح الواو وهذا اذا روج مرة او مرتين
فان روج ثلث مرات متواليات تفسد صلاته لانه عمل كثير
ويكره ايضا ان يرفع كفه اي يشتم الى المرفقين وكذا الى ما
دون المرفقين عند ظهور الكفين وهذا اذا شتم خارج
الصلوة وشرع فيها وهو كذلك اما لو شتمه في الصلوة تفسد
لانه عمل كثير ويكره ايضا ان لا يضع يده حال القيام او الركوع
او السجود او التشهد في موضعها المسنون المذكور في صفة
الصلوة الا ان لم يضع من عذر يمنعه عن الوضع ويكره ايضا

المصلي

المصلي ان يقرأ القرآن في غير حالة القيام من ركوع او سجود
او قعود وان يترك السببجات في الركوع والسجود
ان ينقص من تلك سببجات في الركوع والسجود لمخالفة
السنة في ذلك كله وان ياتي بالاذكار المشروعة في الاتقا
لات متعلق بالمشروع بعد تمام الانتقال متعلق بيات
يا اكبر للركوع بعد الانتهاء الى حد الركوع ويقول سمع الله
لمن حمده بعد تمام القيام ونحو ذلك لان السنة ابتداء
الذكر عند ابتداء الانتقال وانتهائه عند انتهائه وفيه
اي في الايمان المذكور كراعتان احديهما تركها اي ترك
الاذكار في موضعه اي في موضع الذكر والاخر تحصيلها
اي تحصيل الاذكار في غير موضعه اي في غير موضع الذكر
ويكره ايضا للمصلي ان يمسح عرقا ويمسح التراب من جبهته
في اثناء الصلوة او في قعود التشهد قبل السلام لانه عمل
لا فائدة فيه حتى لو كان فيه فائدة بان كان العرق يدخل
عينه فيولمها ونحو ذلك لا يكره لحصول الفائدة وهي
دفع شغل القلب واما بعد السلام فلا يكره لما روينا انه
عليه السلام كان اذا قضى صلاته مسح جبهته بيده اليمنى
ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني
الهم والحزن ولا يأس للتعطوع المنفرد ان يتعبد بالله من
النار عند ذكرها وان يستأثر الله الرحمة عند ذكر اية الرحمة
من الجنة وانواع النعيم وان يستغفر اي يطلب المغفرة عند
ذكر العفو والمغفرة وما اشبه ذلك وان كان المصلي المنفرد
في الفرض يكره له ذلك خلافا للشافعي واما الامام والمقدم
فلا يفعل ذلك المذكور من السؤال ونحوه لاقى الفرض ولا
في النفل المشروع بالجماعة كالزواج ولا يأس بان يصلي بخي

الى ظهر رجل قاعدا وقائم تتحدث اذا لم يحصل في حديثه
لفظ يخاف منه الغلط ويكره ان يصلي الى وجه انسان الا
اذا كان بينهما ثالث ظهر الى وجه المصلي لانتفاء سبب الكراهة
وهو التشبه بعبادة الصورة او يصلي الى الارض ولا بأس بان يصلي
وبين يديه اي قدامة مصحف معلق وسيف معلق لانهما لم
يعبد هما الخدا وعلى بساط فيه تصاوير صور والحال ان لا
يسجد على التصابير وقبل يكره وان لم يسجد عليها وهذا اذا
كانت صورة ذي روح اما ان كانت صورة غير ذي الروح
كالشجر ونحوه فلا اتفاق لانكره وان يسجد عليها ويكره ان
يسجد عليها اي على التصابير لذى الروح للتشبه بعبادتها
ويكره ايضا ان يكون فوق راسه اي راس المصلي في السقف
او بين يديه اي قدامة قربان منه او محذات اي في مقابلته وان
لم يكن قربان تصاوير مرسومة في جدار او غيره او صورة موضوعة
او معلمة لان فيه تعظيمها بخلاف ما اذا كانت خلفه لانه
اهانة لها وهذا اذا كانت الصورة كبيرة غير مقطوعة الراس
واما اذا كانت مقطوعة الراس يعني به اذا لم يكن له اي للشخص
المصور راس اصلا او كان له راس فحاه بحيث يسجد عليه
حتى طست جلته او كانت الصورة صغيرة جدا بحيث لا
تبدو اي لا تظهر الناظر اذا كان قائما وهو على الارض اي لا
تبين تفاصيل اعضائها فلا يكره حينئذ ان تكون بين المصلي
او فوق راسه ويحذرك لانها لا تعبد فانتفى التشبه بعبادة
الصور **من** لو محاو وجه الصورة فهو كقطع راسها بخلاف
قطع يديها ورجليها والخط على عنقها بخلاف في الخلاصة
المختارة ان الصورة اذا كانت على وسادة او بساط لا بأس
باستعمالها وان كان يكره اتخاذها وان كانت على الارض

او المصلي

او السجدة فمكره ويكره التصابير على الثوب يصلي فيه ولو
يصلي اما ان كانت في يده وهو يصلي فلا بأس به لانه مستور
بثيابه وكذا لو كان على خاتمه ولو رأى صورة في بيت غيره
يجوز له محوها وتغييرها انتهى ولعل المراد بقوله ان كانت
في يده كونها معلقة في يده لانه يمسكها بيده وفي قوله
وان كان يكره اتخاذها نظره كونا وجهه في الشرح ولا بأس
بالصلوة على الطنافس بفتح الطاء وكسر الفاء جمع طنفسة
وهي البساط والحلل وكذا لا بأس بالصلوة على اللبود وير
الفرش بضمين جمع فراش وهو اسم لما يفرش عموما اذا كان
الشيء المفروش رقيقا بحيث يجده الساجد عليه حجم الارض
ولكن الصلوة على الارض بالاحابيل وعلى ائنته الارض كالحصير
والبوريا افضل لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج عن خلاف
الامام مالك فان عنده يكره السجود على ما ليس من جنس
الارض ولا بأس بان يكون مقام الامام اي موضع قيامه و
محل قدميه في المسجد اي خارج المحراب ويكون سجوده في
الطاق اي في المحراب ويكره ان يقوم في الطاق بان يكون قدما
في المحراب لان فيه التشبه باهل الكتاب في امتياز الامام بكان
مخصوص وفيه بحث مذكور في الشرح ويكره ان ينقر الامام
عن القوم في مكان اعلى من مكان القوم اذا لم يكن بعض القوم
معه لما فيه من التشبه المذكور وان انفرد الامام عن القوم
بالمكان الاسفل اختلف المشايخ فيه قال الطحاوي لا يكره
لعدم التشبه باهل الكتاب فانهم انما يختصون امامهم بالمكان
المرتفع وظاهر الرواية الكراهة لان فيه ازراء بالامام و
مقدار الارتفاع الذي يحصل به كراهة الانفراد قيل بمقدار
قامة وقيل ما يقع به الامتياز وقيل مقدار ذراع وعليه

الاعتماد ويكره للمقتدي ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم
يجد في الصف فرجة يمكنه القيام فيها والمختار ان اذا لم يجد
فرجة ان ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاف القيام وحده
او لم يجذب رجل من الصف في زماننا الغلبة للجهل فربما يقضي
للجهل الى فساد صلوة المجدوب وكذا يكره للمتفرد وهو يعلم
المفترض والمستقل ان يقوم في خلال الصف بين المقتدين
فيصلي صلاته التي هو فيها فيخالفهم في القيام والقعود و
الركوع والتجود ويكره الصلوة في طريق العامة لانه عليه
السلام نهى ان يصلي في سبعة مواطن في المذلة والمجزة والمقبرة
وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الابل وفوق ظهر
الكعبة ويكره الصلوة في الصحراء من غير سترة اذا خاف المصلي
المروءي من ان يراهم يدين يدين ويكره ايضا في معاطن الابل
اي مباركها وفي المذلة وهي ملق الزبل الى السرقين وفي المجزة
اي موضع الخزارة اي ذئب الخبوانات من الغنم وغيرها وفي
المغتسل اي موضع الاغتسال وفي الحمام وفي المقبرة لما مر من
الحديث ولان هذه المواضع مواضع النجاسة ويكره ايضا
على سطح الكعبة للحديث المتقدم وذكر قاضي خان في الفتاوى
انه اذا غسل موضعا من الحمام ليس فيه عتال الى صورة وصلي
فيه لا بأس به والاولى ان لا يصلي فيه الا للضرورة كخوف
القوت ونحوه لا لطلاق الحديث واما الصلوة في موضع جوار
الحمامي فقال قاضي خان لا بأس بها لانه لا نجاسة فيه و
كذا قال في الفتاوى لا بأس بالصلوة في المقبرة اذا كان فيها
موضع اعد للصلوة وليس فيه قبر انتهى كلام الفتاوى
ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة ثم يترك تلك السورة
بغير عذر ويبدأ القراءة من سورة اخرى وكذا لو انتقل الى آية

اخرى

111
اخرى من تلك السورة وترك بينهما شيئا واما ان حصرهما
بعد تلك الآية قبل ان يتم سنة القراءة فلا يكره الانتقال الى
آية اخرى من تلك السورة او من سورة اخرى للعذر هذا
ان انتقل قصدا فان انتقل من غير قصد ثم تذكر ينبغي ان يعود
ذكره في القضية وان لم يعد فلا كراهة ايضا لعدم القصد
ويكره للامام ان يؤم قوما وهم له كارهون بخصلة اي سبب
خصلة توجب الكراهة او لان فيهم من هو اولى منه بالآية
اما ان كانت كراهتهم لغير سبب يقتضيها فلا يكره امامته
لانها كراهة غير مشروعة فلا تغتبر ويكره ايضا للامام ان
يثقل عليهم اي على القوم بالنطويل الزائد عن حد السنة
في القراءة وسائر الادكار ويكره ان يجعلهم عن كمال السنة
في تسبيحات الركوع والتجود وقراءة التشهد ويكره ان
يلجئهم اي يحوجههم الى الفتح عليه في القراءة يعني اذا رجع عليه
في القراءة ينبغي ان يركع ان كان قد قرأ المقدار المستون او
ينتقل الى آية اخرى ان لم يكن قرأه ولا يجوز القوم ان يفتخروا
عليه ويجب عليه اي على الامام ان يقرأ ما تيسر عليه قرآنه
من القرآن دون ما هو عسر عليه لم يحكم حفظه وان عرض له
شيء من الحصر انتقل الى آية اخرى ويكره ان كان قد قرأ ما يكفيه
وهو قد راى السنة وقيل قدر ما يتجوز به الصلوة وقيل قدر
الواجب ويكره للمصلي ان يمكث في مكانه الذي صلى فيه وفيه
اشارة الى انه لو قام عن مكانه فقرأه قائما او جالسا
في ناحية المسجد لا يكره كما هو قول الحلواني بعد ما سلم في
صلوة بعد هاسته كالظهر والجمعة والمغرب والعشاء
الا قدر ما يقول اي قدر قوله اللهم انت السلام ومنك
السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام به اي بعدم المكث الا

هذا القدر ورد الاثر عنه عليه السلام على ما تقدم ويكره
تقديم العبد للإمامة لأن الغالب عليه الجهل حتى لو علم أنه
عالم لا يكره وتقديم الأعرابي لما قلنا في العبد وهو منسوب
إلى الأعراب وهم سكان البادية من العرب ويلحق بهم سكانها
من غيرهم كالتركمان والأكراد ونحوهم وتقديم الأعمى لأنه
لا يمكنه الاحتراز عن النجاسة ولا تحقيق استقبال القبلة
كما ينبغي وتقديم الفاسق لتساهله في الأمور الدينية وتقديم
ولد الزني بناء على أن الغالب فيه الجهل إذ ليس له من يحمله
على التعلم حتى لو تحقق منه عدم الجهل بتقديمه كالعبد و
الأعرابي وإن تقدم موحاز يعني جازت الصلوة وراءهم مع
الكراهة ولا تنفسد خلافا لما لك في الفاسق أراد محمد بقوله
يكره تقديم الأعرابي بالأعرابي الجاهل دون العالم على ما قرئنا
ويكره النقل قبل صلوة العيد مطلقا وكذا يكره بعدها في
الجبانة أي في الصحراء والمراد بها فناء المصر المعد لصلوة العيد
والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين الجبانة والجامع ويتنقل
في غير الجبانة أما في مسجده أي مسجد محله أو في بيته ويكره
أن يدخل في الصلوة وقد أخذ غايط أو بول لقوله عليه
السلام لا صلوة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الاثنان
وإن كان الاهتمام بالبول والغايط يشغله أي يشغل قلبه
عن الصلوة ويذهب خشوعه يقطعها أي يقطع الصلوة
ليؤتيها على وجه الكمال هذا إذا كان في الوقت سعة والأفلا
يقطع لأن النفوت عن الوقت حرام وإن مضى عليها أي على
الصلوة فيما إذا كان الاهتمام يشغله أجزاء أي كفاها فعلمها
وقد أسأوك أن أئاما لادائه أيها مع الكراهة التحريمية وكذا
الحكم أن أخذه البول والغايط بعد الافتتاح ولم يكن موجودا

عند

عند الافتتاح فإنه يقطعها وإن لم يقطع أجزاء مع الإساءة
ويكره أن يكون قبله المسجد إلى المخرج أي الخلا أو الحمام أو إلى
قبر في الخلاصة هذا إذا لم يكن بين المصلي وهذه المواضع حائل
كالخائط وإن كان حائط لا يكره وإن صلى في بيته إلى الحمام
فلا بأس لأن الكراهة في المسجد لاحترامه لا لكون الصلوة
عند النجاسة لأن جدار الحمام حائل بخلاف ما لو كانت النجاسة
بين يديه فإنه يكره ولو في بيته ويكره المرور بين يدي المصلي
لقوله عليه السلام لو علم المار بين يدي المصلي ما ذاعليه
لأنه ان يقض أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه وفي رواية
أربعين خيرا وهذا إذا لم يكن عنده أي عند المصلي حائل
يحول بينه وبين المار نحو السترة أي العصا المركوزة للماء
والأسطوانة بضم الهمة والطاء وهي العمود ونحوها من شجرة
أو آدمي أو ذابة أو غير ذلك فإنه لا يكره المرور من وراء الخائط
وأما يكره المرور عند عدم الحائل إذا مر في موضع سجوده
هو الأصح وفي النهاية الأصح أنه لو صلى صلوة الخاشعين
بأن يكون بصره حال قيامه إلى موضع سجوده لا يقع بصره
على المار لا يكره والأول مختار السرخسي وما في النهاية
مختار فخر الإسلام وإن كان يصلي على الدكان فإن حاذي
أعضاء المار أعضاء المصلي يكره على ما في الهداية وغيرها
وهذا في الصحراء أما أن صلى في المسجد فإن كان المسجد صغيرا
كره المرور مطلقا وإن كان كبيرا فقل هو كالصغير لا يمر بينه
وبين حائط القبلة وقل كالصغير يمر فيما وراء موضع سجوده
وقيل يمر فيما وراء خمسين ذراعا وقل قد مر بين الصف
الأول وحائط القبلة ورجح ابن الهمام ما ذكره في النهاية من
غير تفصيل بين المسجد وغيره وينبغي للمصلي في الصحراء أن يتخذ سترة

قدر ذراع في غلظ اصبع ويقرب منها ويجعلها قبالة احد
 جبيه لابن عيينه وان القى العصا بين يديه ولم يفرزها او
 خط خطا قيل يجزى عن السترة وقيل لا وعلى قول المجوز قيل
 يحط خطا كالحجاب وقيل من جهة يمينه الى شماله وانما الوضع
 في الكفاية يضع طولا لا عرضا ليكون على مثال الغرز ويدرك
 الماء اذا اراد ان يمر في موضع سجوده او بينه وبين السترة با
 لاشارة او الشيع لانهما معا وسترة الامام سترة للقوم
 ويجوز ترك السترة في موضع يامن المرور فيه وفي الفقيه
 قام في اخر الصف من المسجد وبينه وبين الصفوف موضع
 خالية فلا يدخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط
 حرمة نفسه فلا ياتى المارتين يديه **فروع** يكره ايضا رفع
 البصر الى السماء في الصلوة وتكره الصلوة بحضرة الطعام
 ويكره رفع الرأس ووضع قدمه قبل الامام وان يصلي بين يديه
 تنورا وكان موقدا بخلاف الشمع والستراج والقنديل
 وفي فتاوى اللجنة الاولى عدم مولى جهة الستراج ويكره ان
 يحرف اصابع يديه او رجليه عن القبلة في السجود وكذلك
 ما فيه مخالفة السنة او الواجب وفي خزانة الفقه ومن
 المنهى العذو والهرولة للصلوة ومن المكروه مجاوزة اليدين
 عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين وسجدة السهو
 قبل السلام وقالوا يكره سترة القدمين في السجود وفيه
 نظر ولا تكرر الصلوة مشدودا الوسط وقيل يكره والخيار
 الاول وانما هو مشتمل على كفاية يكره لانه كفاية التوب وقيل لا
 قال صاحب الفقيه وهو الاحوط ولعل مراده قدر ما ينكشف
 الكفان لا الرفع الى الساعد والمرفق فانه مكروه على من يكره
 الصلوة في ارض الغير بلا اذن وقيل ان كانت لمسلم ولم تكن مزورة

فلا ولو ابتلى بين الصلوة في ارض الغير وفي الطريق فان كانت
 مزورة او لكافر فالطريق اولى والا ففى ولا يجيب في
 الصلوة احدا بويه اذا ناداه الا ان استغاث به لمه فمقطعا
 كما يقطع الخوف سقوط اجنبى من سطح ونحوه او غرقه او
 حرقة او سرقة ما قيمته درهم له او لغيره **فصل** في السنن
 المراد بها في هذا الموضع ما يسن في الصلوة من قول وعمل
 او لاجلها من غير افعالها اولها اى قول السنن الاذان وهو
 سنة مؤكدة للصلوات الخمس والجمعة دون الواجبات
 كصلوة العيد ودون النوافل كصلوة الكسوف اذا صليت
 بجماعة سواء كانت في وقتها او فائتة فان صلوا فوائت
 متعددة في جماعة اذن للاولى منها واقيم وفي البواقي انشاء
 اذن وانشاء اقتصر على الاقامة اذا صليت متوالية و
 يستحب الاذان والاقامة لمن صلى وحده في بيته وللسافر
 الا انه يكره الترك للسافر فقط كما يكره الترك للجماعة الا
 للجماعة النساء وحدهن وجماعة المعدورين في المصروع
 للجمعة فان الاذان والاقامة مكروهان لهم لكرهه صلواتهم
 جماعة وصفة الاذان مشهورة ولا ترجع فيه عند خلاف
 الثلاثة وهوان يخفض صوته او لا بالشهادتين ثم يرجع
 فيمدهما صوته ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة
 خير من النوم مرتين والاقامة مثل الاذان عند خلاف
 الثلاثة فانها عندهم فرادى الالفاظ الاقامة عند الشافعي
 واحد ويستحب كون المؤذن عالما بالسنة تقياف يكره اذان
 الجاهل والفاسق لقوله عليه السلام ليؤذن لكم خياركم
 ويكره اذا ان الصبي وان كان عاقلا في رواية وفي ظاهر
 الرواية لا يكره اذانه ان كان عاقلا ويكره التلمين في الاذان

لأنه ليس من أفعال الاختيار وكذا في القراءة وتحسين الصوت
مطلوب والتحسين أن يخرج الحرف عما يجوز له في الأداء و
يستقبل القبلة بالأذان والاقامة لأنه المتوارث فيكره
تركه ويحول وجهه يمينا عند خي على الصلوة وشما لا عند
خى على الفلا في الأذان والاقامة ويستدير في المنارة
إذا لم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه مع ثبات القدمين
ويجعل أصبعيه في أدنيه لأمره عليه السلام بلا إله و
قال أنه أرفع لصوتك وإن لم يفعل فلا كراهة ويكره له
التكلم وهو يؤذن أو يقيم ويستأنف لو تكلم في الثانية لأنه
ذكر واحد ولا يرد السلام لو سلم عليه فيه ولا يشمت
العاظم ويكره أن يؤذن قاعدا إلا أن أذن لنفسه ويكره
راكبا في ظاهر الرواية إلا للناظر وينزل للأقامة ويجوز
للمسافر أن يؤذن متوجها حيث توجهت دابته ويكره
أن يؤذن جنباً رواية واحدة ومحمد ثانياً لا يكره في إحدى
الروايتين وفي إعادة بسبب الجنابة روايتان والاشبه
أن يعاد الأذان للأقامة لأن تكراره مشروع كما في يوم
الجمعة دون تكرارها كذا في الهداية وتكره الإقامة بلا وضوء
في المشهور وقيل لا ويستحب إعادة أذان المرأة ويجوز إعادة
أذان السكران والمجنون والصبي غير العاقل وإن مات في
ثناء الأذان أو للأقامة يجب الاستئناف وكذا إن جن أو
اغشى عليه أو سبقه الحدث فذهب وتوضأ أو حصر ولم يلقه
أحد أو خرس فانه يجب أن يستقبل الأذان والاقامة هو أو غيره
ولو قدم فيه مؤخر يعود إلى الترتيب ولا يستأنف ولا يكره
أذان العبد والأعرابي والأعمى ولد الزنى ولكن غيرهم أولى
ويكره التحنن عند الأذان والاقامة الأمن عذر كتحصيل الصوت

أو تحسينه ولا يمتنع في الأذان ولا في الإقامة فان شئ إلى
مكان الصلوة عند قد قامت الصلوة فلا بأس به أن كان
هو الإمام وقيل مطلقاً ويرسل الأذان بأن يفصل بين
كلماته بالسكوت ويجذر في الإقامة بأن يتابع كلماتها
ويكره مخالفة ذلك حتى لو طعن الإقامة إذا نافرست فيها
ثم علم فانه يستقبلها من أولها في الأصح قاله قاضي خان و
ينبغي للمؤذن أن ينتظر الناس وإن علم بضعيف مستعجل
أقام له ولا ينتظر رئيس المحلة لأن فيه رياء وإيذاء ويكره
أن يؤذن في مسجد من شخص واحد واستحسن المتأخرون
التشبيب وهو العود إلى الأعلام بعد الأعلام بحسب ما توافر
كل قوم وخص به أبو يوسف من له زيادة اشتغال بالأمور العامة
كالأمير والقاضي والمفتي وينبغي أن يفصل بين الأذان و
الاقامة ويكره وصلهما والفصل في غير المغرب بمقدار
ركعتين أو أربع في كل ركعة قراءة اثنتي عشرة آية ونحوها
وأما في المغرب فعند أبي حنيفة يفصل بسكينة قدر ثلث
آيات قصار وآية طويلة وقيل قدر خطوتك خطوات و
عندها مجلس حنيفة ولا يكره عنده ما قاله ولا عندها
ما قاله إنما الخلاف في الأفضلية ولا يجوز الأذان للصلوة
قبل دخول وقتها وجوز أبو يوسف والثلاثة في الفجر ونحو
الإعادة لو أذن قبله لأنه لم يحصل له الفائدة المقصودة منه
وهي الأعلام بدخول الوقت والسمع للأذان ينبغي أن يجب
أي يقول مثل ما يقول المؤذن وعند خي على الصلوة وحتى
على الفلاح يقول لا حول ولا قوة إلا بالله وعند الصلوة خير
من النوم يقول صدقت وبررت فالاجابة على هذا الوجه
قيل واجبة وقيل الواجب الإجابة بالقدم وأما باللسان

مسجدة وهو الاظهر وفي الاقامة مسجدة لجماعا وفي
التجسس لا يكره الكلام عند الاذان بالاجماع وان سمع الاذان
غير مرة بحسب الاول سواء كان مؤذن مسجده او غيره وفي
العيون قارئ سمع النداء فالأفضل ان يمسك ويستمع و
قال المستفتي بمضي في قرابة ان كان في المسجد وكذا ان كان
في بيته ان لم يكن فان مسجده وينبغي ان يقول عقب الاذان
ما ورد عنه عليه السلام انه قال من قال حين يسمع النداء
اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة ات
محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمود الذي وعدت
انك لا تخلف الميعاد حلت له شفاعتي وثاني السن رفع
اليدين عند تكبيرة الافتتاح مع التكبير وتقدم الكلام عليه
في صفة الصلوة وثالثها نشر الاصابع عند التكبير بدون
تكلف ضم ولا تفرج ورابعها جعل الامام بالتكبير وكذا با
لتسليم والسلام وخامسها التثاء اي قراءة سبحانك اللهم
الى اخره وسادسها التعوذ وسابعها التسمية وثالثها التامين
وتاسعها الاخفاء بهن بالاربع المذكورة من التثاء وما بعده
اما ما كان المصلي او مقديا او منفردا وعاشرها وضع اليدين
من اليدين على الشماlesها وحادي عشرها كون ذلك الوضع
تحت السترة للرجل وكونه على الصدر للمرأة وثاني عشرها التكبيرات
التي يؤتى بها في خلال الصلوة عند الركوع والسجود والرفع
منه والنهوض من السجود والقعود الى القيام وكذا التسليم
ومحوه وثالث عشرها تسبيحات الركوع ورابع عشرها تسبيحات
السجود وخامس عشرها اخذ الركبتين باليدين في الركوع حال
كونه مفرجا اصابعه وهي سادس عشرها وسابع عشرها اقتراف
الرجل اليسرى والقعود عليها ونصب الرجل اليمنى موجهة

اصابعها نحو القبلة في القعدتين للرجل والوقوف فيها
للمرأة وثامن عشرها الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
بعد التشهد في القعدة الاخيرة وتاسع عشرها الدعاء في
اخر الصلوة بما يشبه الفاظ القرآن والادعية المأثورة
وتمام العشرين الاشارة بالمسجدة عند ذكر الشهادتين
في بعض الروايات كما ذكرنا في صفة الصلوة وقد قيل قراءة
الفاحة في الآخرين في الفرائض ايضا سنة وهو ظاهر
الرواية وقيل واجب وقيل مستحب وقيل الخروج من الصلوة
بلفظ السلام سنة ايضا والصحيح انه واجب وقيل السلام
عن يمينه ويساره سنة والاصح ان كليهما واجب وقيل
بعض هذه الافعال التي ذكرناها انها سنة انما هو ادب والاصح
ان جميعها سنة سوى ما بينا رجحان وجوبه وما ذكرنا
يعنى في صفة الصلوة مما سوى ذلك المذكور هنا من السنن
فهو ادب ومما رده ان لم ينص على انه فرض او واجب ولم يذكره
عنا مما هو مذكور في صفة الصلوة فهو ادب كاخراج الكفين
من الكمين عند التكبير ومحوه وفيه نظر فان من جملة ذلك وضع
اليدين والركبتين في السجود وهو سنة وكذا ابداء الضمير
ومحافة البطن عن الفخذين وتوجيه الاصابع نحو القبلة
فانها سنة ايضا **صل** في التوافل جمع نافلة وهي في اللغة
الزيادة وفي الشرع العبادة التي ليست بفرض ولا واجب
فتم السنة والمستحب والتطوع الغير الموقتا على ان السنة
قبل الفجر اي صلوة الفجر ركعتان وهي اقوى السنن المؤكدة حتى
روى عن ابي حنيفة انها لا تجوز مع القعود لغيره عند لقوله
عليه السلام صلوا لها ولو طردتم الخيل نزل الاكد بعدها
قيل ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي

قبل الظهر ورکعتان بعده لما روى عنه عليه السلام انه
 كان يصلي كذلك واربع قبل العصر واثناء ركعتين وسنة
 العصر مستحبة لا مؤكدة ورکعتان بعد المغرب لقوله
 عليه السلام من صلى في يوم شئ عشرة ركعة سوى المكتوبة
 بنى له بيت في الجنة اربع قبل الظهر ورکعتين بعدها
 ورکعتين بعد العشاء ورکعتين قبل الفجر واربع قبل العشاء
 وهي مستحبة واربع بعدها كذلك واثناء ركعتين وهما
 المؤكدة للحديث المقدم انفا وما ذكرنا وكذا الاربع بعد العشاء
 والعشاء فذلك مستحب كما ذكرنا وكذا الاربع بعد العشاء
 واربع بعدها حرمة الله على النار ويجوز في الاربع بعد
 الظهر كونها بتسليمة واحدة او بتسليمتين لكن بتسليمة واحدة
 افضل اتفاقا وفي التي بعد العشاء كونها بتسليمة واحدة افضل
 عند أبي حنيفة وعندنا بتسليمين ويستحب الست بعد المغرب
 لقوله عليه السلام من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب
 من الاوابين وتلا انه كان للاوابين غفورا واختلف هل الاربع
 بعد الظهر والعشاء والست بعد المغرب سوى المؤكدة او
 معها والظاهر الثاني لانه يصدق عليه انه صلى بعد الظهر
 والعشاء اربعاً وبعد المغرب ستاً والركعتان في ضمن ذلك
 وذكر في المحيط ان تطوع قبل العصر اربع وقبل العشاء اربع
 فحسن لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليهما فلا
 تكونان مؤكدين والسنة قبل الجمعة اربع لانه عليه السلام
 واظب على الاربع بعد الزوال في جميع الايام وبعدها اي بعد
 الجمعة اربع لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم الجمعة فليصل
 بعدها اربعاً وعندنا في يوسف السنة بعد الجمعة ست وهو
 مروى عن علي رضي الله عنه والافضل ان يصلي اربعاً ركعتين

في صلاة الفجر ركعتان
 في صلاة الظهر ركعتان
 في صلاة العصر ركعتان
 في صلاة المغرب ركعتان
 في صلاة العشاء ركعتان

ويستحب الاربع ايضا بعد الظهر
 لقوله عليه السلام من حافظ على اربع ركعات قبل الفجر

للخروج

للخروج من الملائكة سنة الفجر وغيرها من المؤكدة قبل ايام
 والاصح انه لا ياتي لكن تقوية الدرجات والثواب ويستحق
 الملامة هذا ان راها حقاً ولم يستحق بها والا يكره واما
 سجدة الضحى اي صلوة الضحى فقد وردت لاحاديث فيها
 اي في قدرها من الركعتين الى اثني عشرة ركعة وهي مستحبة
 روى عن ابي ذر رضي الله عنه قال وصيني يا رسول الله
 قال اذا صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين واذا صليت
 اربعاً كتبت من القانتين واذا صليت عشرين بنى الله لك بيتاً
 في الجنة وروى انه عليه السلام قال من صلى الضحى شئ عشرة
 ركعة بنى الله له قصر من ذهب في الجنة ووقت صلوة الضحى
 من ارتفاع الشمس الى ما قبل الزوال ووقتها المختار اذا مضى
 ربع النهار ثم الافضل في صلوة الليل والنهار من التطوع المطلق
 اربع ركعات كتبت من العابدين اذا صليتها ستاً لم يتبعك
 ذلك اليوم فينبذوا صليتها ثمانية بجمعة واحدة وسلام
 واحد عنده اي عند أبي حنيفة وقال اي ابو يوسف ومحمد
 الافضل في صلوة الليل ركعتان بجمعة وعند الشافعي الافضل
 في الليل والنهار الركعتان بجمعة والدليل مستوفاة في الشرح
 والزيادة على ثمان ركعات بتسليمة واحدة ليلا وعلى اربع
 ركعات بتسليمة واحدة نهاراً مكرهه بالاجماع من امتنا لعدم
 ورود الاثر ومن شرع في صلوة التطوع او في صوم التطوع
 فافسد فاعليه فضاؤها عندنا وعند مالك وهو قول
 ابي بكر الصديق وابن عباس وكتب في الصحابة والتابعين رضوان
 الله عليهم اجمعين خلافاً للشافعي واحمد وتحقيقه في الشرح
 وان شرع في التطوع بنية الاربع اي بنية ان يصلي اربع
 ركعات ثم قطع اي فسد ما شرع فيه قبل المام شفع لا يلزم

القانتين واذا صليتها ستاً لم يتبعك ذلك اليوم
 روى واذا صليتها ثمانية كتبت

الاشفع الى قضاء شفع عند ابي حنيفة وصحده خلافا لابي يوسف
فان عنده يلزمه قضاء اربع في رواية ولو افسد بعد تمام شفع
فان كان قبل القيام الى الثالثة يلزمه واحد عنده وعندهما
لا يلزمه شيء وان كان بعد القيام اليها لزمه قضاء شفع اتفاقا
قالوا هذا الحكم المذكور وهو لزوم الشفع فقط بالافساد
بعد الشروع بنية الاربع في غير السنن الرواتب كسنة العصر
والعشاء اما اذا شرع في اربع الرواتب التي قبل الظهر وقبل
الجمعة او بعدها ثم قطع في الشفع الاول او الثاني يلزمه الاربع
اي قضاؤها بالاتفاق لانها لم تشرع الا بنية واحدة ولذا
لا يصلي فيها على النبي صلى الله عليه وسلم في الفعدة الاولى
ولا يستفتح عند القيام الى الثالثة لانها بمنزلة صلوة واحدة
وان شرع في الاربع من الطوع سنة كانتا وغيرها ولم
يقعد في الركعة الثانية اي ترك الفعدة الاولى فسدت
صلاته تلك عند محمد وزفر ترك فرض وهي الفعدة الاولى
فانها فرض عندها في القرباء على ان كل ركعتين منه صلوة
على حدة ويقضي الركعتين الاوليين عندها دون الاخيرتين
وقالوا اي ابو حنيفة وابو يوسف لا يفسد صلاته في الصورة
المذكورة ولا يلزمه قضاء شيء وكل ركعتين من النفل اذا افسدهما
فعليه قضاؤها بحسب دون قضاء ما قبلها وما بعدها ما لم
يفسد لما تقدم ان كل شفع صلوة على حدة اما تقدم عن
ابي يوسف فيما اذا نوى اربع وشرع اذا افسدها قبل القعود
الاول حيث يلزمه قضاء اربع عنده واما المسئلة الملقبة
بالثمانية وهي اذا صلى اربع ركعات وترك القراءة في كلها
او بعضها فالخلاف الواقع فيها بين ائمتنا سني على قاعدة اخرى
مختلفة بينهم وهي ترك القراءة في كل ركعتي النفل او في احدهما

يوجب بطلان التعميم عند محمد فلا يصح شروعه في الشفع
الثاني فلا يلزمه قضاؤه بافساده ولا يجبه عند ابي يوسف
ولما يوجب فساد الاداء افيصح شروعه في الشفع الثاني فاذا
افسده لزمه قضاؤه ايضا وقول الامام كالاول في الاول
وكالثاني في الثاني ثم المسئلة المذكورة وان ذكرت في
الهداية وغيرها على ثمانية اوجه باعتبار تدخل بعض صورها
في بعض فانها انتهت الى ست عشرة صورة واحدة منها لا
يلزم فيها قضاؤها وهي ما اذا قرأ في الجميع والباقي المبني
على القواعد المذكورة على صورة وهي ترك القراءة في
الجميع يقضي ركعتين وعند ابي يوسف اربع ركعات في الاولى فقط
يقضي اربعاً وعند محمد شنتين قرأ في الثانية فقط كذلك
تركها في الثالثة فقط يقضي ركعتين اتفاقا تركها في الرابعة
فقط كذلك تركها في الاولى والثانية كذلك تركها في الاولى
والثالثة يقضي اربعاً وعند محمد ركعتين تركها في الاولى
والرابعة كذلك تركها في الثانية والثالثة تركها في الثانية
والرابعة كذلك تركها في الثالثة والرابعة يقضي ركعتين
اتفاقا تركها في الاولى والثانية والثالثة يقضي ركعتين و
عند ابي يوسف اربعاً تركها في الاولى والثانية والرابعة
كذلك تركها في الاولى والثالثة والرابعة يقضي اربعاً وعند
محمد ركعتين تركها في الثانية والثالثة والرابعة كذلك ومن
احكم القواعد لم يعسر عليه التخييج ولو افتح الطوع قائما ثم
قعد من غير عذر رجع للقعود في النفل جاز فقوده وصحت صلاته
عند ابي حنيفة خلافا لها وان تذكر ان يصلي صلوة ولم يقبل في
تذره انه يصلي قائما او قاعدا يلزمه اداؤها قائما صرفا بالطلوع
الى الكمال وان صلى قاعدا قبل مجوز ويسقط عنه قياسا على

عدم النذر وذكر في الكافي ان الصحيح انه لا يلزمه القيام الا بآ
لتفصيل عليه وطول القيام افضل من كثرة عدد الركعات يعني
اذا شغل مقدارا من الزمان بصلوة فاطالة القيام مع تقليل
عدد الركعات افضل من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك المقدار
مثلا افضل من صلوة اربع فيه لان طول القيام مشتمل على
كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود يشتمل على كثرة الذكر
والسبوح والقراءة افضل من سائر الذكر والسبوح ثم السنة
المؤكدة التي تكره خلافها في سنة الفجر وكذا في سائر السنن
هو ان لا يأتي بها مخالفا للصف بعد شروع القوم في الفريضة
ولا خلف الصف من غير حائل وان يأتي اما في بيته وهو افضل
او عند باب المسجد ان كان هناك موضع لا يوق للصلوة
وان لم يمكنه ذلك ففي المسجد الخارج ان كانوا يصلون في الداخل
وبالعكس ان كان هناك مسجدان صبيقي وشعوي وان كان
المسجد واحدا خلف اسطوانة ونحو ذلك كالعمود والشجرة
وما اشبهها فيكون حائلا والاتبان بها خلف الصف من غير
حائل مكروه ومخالفا للصف شد كراهة هذا الحكم المذكور
اذا كان ايتانه بها بعد شروع اي شروع الجماعة في الفريضة
لخالفه اياهم واما قبل شروعهم في الفريضة فيأتي بها في اي
موضع شاء لانتفاء العلة المذكورة واما في الصف بغير
الفجر لان غيرها لا يودي بعد شروع الجماعة في الفريضة بخلاف
سنة الفجر فانه يجوز اذا وها اذا علم انه يدرك الامام في التشهد
وان لم يعلم انه لا يدرك فيه يتركها ولا يقضيها اذا فاتت وحدها
اصلا لا قبل طلوع الشمس لكرامة النقل فيه ولا بعده لاحصاء
القضاء خارج الوقت بالواجبات لا ما ورد به الشرع وهو
انما ورد في قضاء ركعتي الفجر عند قوتها مع الفرض قبل الزوال

ولم يرد في قضائها اذا فاتت وحدها ولا اذا فاتت مع الفرض
بعد الزوال وقال محمد بن الحنفية ان يقضيها اذا فاتت وحدها
بعد طلوع الشمس قبل الزوال ولا خلاف في غير سنة الفجر انها
لا يقضي بعد الوقت ان فاتت وحدها وكذا ان فاتت مع الفرض
في الاصح ويقضي التي قبل الظهر في الوقت في الصحيح وتقدم على
الركعتين وقيل تؤخر عنهما وتام هذا في الشرح ويستحب
في سنة الفجر التحضف وان يقرأ في اوليهما مع الفاتحة قل
يأتيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص لانه المروي عن
النبي صلى الله عليه وسلم واختلف هل افضل تأخيرهما
الى قريب الفرض وتقدم بهما اول الوقت والاحاديث ترجح
الثاني واما السنن التي بعد الفريضة فانه ان طوع بها في
المسجد فحسن وطوع بهما في البيت افضل وهذا غير مختص
بما بعد الفريضة بل جميع التوافل ما عدا التراويح وتحية المسجد
الا فضل فيها التراويح المأروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه كان يصلي جميع السنن والوتر في البيت وقال عليه السلام
صلوة الراء في بيته افضل من صلاته في مسجد ذي هذا الكتوبة و
كره بعض المشايخ سنة المغرب في المسجد وقال البعض يأتي سنة
المغرب في المسجد ومن ما سواها وقال البعض ان الطوع في
المسجد حسن وفي البيت احسن كما قال المصنف وبيد افق الفقيه
ابو جعفر قال لا ان يجشي ان يشتغل عنها اذا رجع فان لم يخف
قال افضل البيت ومن السنن المؤكدة التراويح مجمع تروحية
سميت بها كل اربع ركعات منها للاستراحة بعدها وهي سنة
مؤكدة في الصحيح لا تأطرب عليها الخلفاء الراشدون والنبي
صلى الله عليه وسلم بين العذر في تركه المواظبة وقال عليه
السلام عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من

بعدى وقال عليه السلام ان الله فرض عليكم صيام رمضان و
 سنت قيامه واقامتها بالجماعة سنة ايضا وعن ابي يوسف
 ان امكته اذا وها في بيته مع مراعاة سنتها فهو افضل الا ان
 يكون فقيها يتقدي به والاصح ان الجماعة فيها افضل وعليه
 الجمهور لكنها سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل جماعة كلهم
 الجماعة وصلوا في يومهم فقد تركوا السنة وقد ساق في ذلك
 وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف عنها رجل من
 افراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة لا السنة فلم
 يات في قوله من افراد الناس اشارة الى ما تقدم انه ان كان
 ممن يتقدي به لا ينبغي له ان يتخلف وان صلى في بيته بالجماعة
 حصل لهم ثوابها وفضلها ولكن لم ينالوا فضل الجماعة
 التي تكون في المسجد لزيادة فضيلة المسجد وانهما شعاع
 الاسلام وهكذا في المكوبات اى الفرائض لو صلى جماعة في
 البيت على هيئة الجماعة في المسجد فالواضحة للجماعة وهي
 المضاعفة بسبع وعشرين درجة لكن لم ينالوا فضيلة الجماعة
 الواقعة في المسجد فالخاصل ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد
 فيه افضل والاحتياط في النية فيها ان ينوي التراويح او
 ينوي قيام الليل وينوي سنة الوقت او قيام رمضان لان
 المشايخ قد اختلفوا في جواز اداء السنة بنية مطلق النقل
 او مطلق الصلوة قال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك وهو
 قول ابي حنيفة وقال بعض المتأخرين بل عامتهم يجوز كمن
 صلى ركعتين بنية صلوة الليل ثم تبين ان ظهر انه كان اى الشان
 قد طلع الفجر قال بعضهم وهو اثر المتأخرين ينوب ذلك الذي
 صلاه عن سنة الفجر وهو قولهما اى قول ابي يوسف ومحمد
 بل هو ظاهر الرواية عن ائمتنا كلهم وتلك الرواية عن ابي حنيفة

شاذة

شاذة غير ظاهرة وان شك بعد ما صلى الركعتين بنية صلوة
 الليل في طلوع الفجر لا ينوب ما صلاه عن سنة الفجر بالاتفاق
 لان اليقين لا يسقط بالشك وان نوى في التراويح صلوة
 مطلقة تحسب اى من غير ان يعين صفة من الصفات المذكورة
 قالوا اى بعض المشايخ الاصح انه لا يجوز وهو اختيار قاضي
 خان خلاف ما اختاره صاحب الهداية وقد تقدم في بحث
 النية ووقته اى وقت التراويح ذكره باعتبار الفعل والنقل
 المذكور بعد العشاء لا يجوز قبلها سواء كانت بعد الوتر
 او قبله وهو المختار لانها نافلة شرعت بعد العشاء فكانت
 تبعها كسنتها وقيل وقتها الليل كله ولو قبل العشاء
 وقيل ما بين العشاء والوتر فلا يجوز بعد الوتر والصحيح ما
 تقدم ويستنبى عليه انه لو صلى العشاء بامام وصلى التراويح
 بامام لغرم علم ان الامام الاول كان قد صلى العشاء على غير
 وضوء وعلم فسادها بوجه من الوجوه بعيد العشاء والتراويح
 تبعها كما بعيد سنتها ولا يلزمه اعادة الوتر في مثل هذه
 الصورة عند ابي حنيفة ان كان صلاها مع التراويح لعدم
 تبعيته للعشاء عنده وانما يلزم تقديم العشاء للترتيب
 وعندها يلزمه اعادة ايضا لانه تبع لها عندها ويستنبى على
 انها لا يجوز بعد الوتر اى لانه ان فاته مع الامام تروحية
 او تروحيان او اكثر هل يقضيها قبل الوتر او يوتر ثم يقضيها
 ذكر في الذخيرة قال اختلف مشايخ زماننا قال بعضهم
 يوتر مع الامام ثم يقضي ما فاته من التراويح وقال بعضهم صلى
 التراويح المتروكة ثم يوتر ويشك ان تأخير الوتر اولى و
 كذلك لا تقاربه واما الاستراحة في اثناء التراويح فيجلس
 بين كل ترويحتين مقدار ترويحتين اى بعد كل اربع ركعات قد

أربع ركعات وكذا بين الأخيرة والوتر والمراد الانتظار وهو
 مختار فيه إنشاء جلسنا كذا وإنشاء هلال أو سنج أو قرا أو صلى
 نافلة منفردا وهذا الانتظار مستحب لعادة أهل الحرمين فإن
 عادة أهل مكة أن يطوفوا بعد كل أربع أسبوعا ويصلوا ركعتي
 الطواف وعادة أهل المدينة أن يصلوا أربع ركعات وإذا سترج
 على خمس تسليمات عقيب عشر ركعات قال بعضهم لا بأس به
 أي لا يكره وقال أكثر المشايخ لا يستحب ذلك أي يكره تنزيها
 لأن ادخالها ليس بعبادة في العبادة مكروه ومن المكروه ما
 يفعله بعض الجهال من صلوة ركعتين منفردا بعد كل ركعتين
 لأنها بدعة مع مخالفة الإمام والصف والافضل للإمام تعديل
 القراءة أي تقدير ما يقرأ في الركعتين على سبيل المساواة والعدل
 لئلا تكون أحدهما أطول من الأخرى ولولم يفعل لا بأس به
 وإنما كان الأفضل كون التعديل بين التسليمات لئلا يشغل
 قلبه بالتفكير في ذلك وإن صلى قاعدا بعد رجاء من كراهية وإن
 كان الإمام تاسعا بعدد القوم قائمين جاز ولا يستحب ذلك
 وهو في الصلوة ولو صلى التراويح كلها بتسليمه واحدة وقعد
 على رأس ركعتين قدر الشاهد جاز ذلك عن التراويح وهو الصحيح
 من مذهب أبي حنيفة وعند البعض يجوز الكل عن تسليمه واحدة
 وفي ظاهر الرواية يجوز عن أربع تسليمات وقول المصنف ولا
 يكره لأنه أكمل مخالف لما ذكره في الخلاصة وغيرها أنه يكره والكمال
 لا يحصل بمجرد المشقة ما لم يكن فيها اتباع سنة ولولم يقعد
 على رأس كل ركعتين قدر الشاهد لم يجز إلا عن تسليمه واحدة
 عن أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند محمد فلا يجوز عن تسليمه
 أيضا بل يفسد وإذا شكوا أي الإمام والقوم في أنهم هل صلوا
 تسع تسليمات ثمانية عشرة ركعة أو عشر تسليمات فقيه أي في

بالتفكير

مكة

حكم هذا الشك اختلاف بين المشايخ قال بعضهم يصلون
 بتسليمه أخرى جماعة وقال بعضهم يوترون ولا يصلون
 بتسليمه أخرى احتراز عن الزيادة على التراويح بالجماعة
 والصحيح أنهم يصلون بتسليمه أخرى أي يكملون بها فردا للجماعة
 إذ فيه أكمل التراويح بيقين والاحتراز عن النقل الزائد عليه
 بالجماعة وذكر في الملتقط أنه يقرأ في التراويح مقدار ما لا
 يؤدي إلى تغيير القوم عنها فقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في المغرب
 لأنه أخف الفرائض وقال بعضهم يقرأ في العشاء لأنها تتبع لها
 وقال في الفتاوى يقرأ عن بعضهم يقرأ في كل ركعة ثلاثين
 آية حتى يقع به الختم ثلاث مرات وقال بعضهم وهو رواية
 للحسن عن أبي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشر آية وهو الصحيح
 لأن فيه تحقيفا وبه تحصل السنة وهو الختم مرة واحدة لأن
 عدد جملة ركعات التراويح ستماية وآيات القرآن ستة آلاف
 وشئ وفي الهداية وغيرها السنة فيها الختم فلا يترك لكل
 التزم وإذا كان إمام مسجد حية لا يختم نه أن يتركه إلى غيره
 ومنهم من استحبه الختم ليلة السابع والعشرين ثم إذا ختم قبل
 آخره قيل لا يكره له ترك التراويح فيما بقي لأنها شرعت لأجل
 الختم مرة وقيل يصليها ويقرأ فيها ما شاء وسئل أبو بكر الإسكافي
 يجعل الإمام للفريضة قراءة على حدة أو يخلط فيجعل البعض
 في الفريضة والبعض في التراويح قال يميل إلى ما هو أخف على
 القوم وسئل أيضا عن الإمام إذا فرغ من الشاهد في التراويح
 إن رآه عليه أم يقتصر قال إن علم أنه لا يشغل على القوم يزيد من
 الصلوة والاستغفار وإن علم أنه يشغل على القوم لا يزيد
 يأتي بالشاء في كل شفع وفي شرح الهداية أنه لا يترك الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم في الشاهد وإذا غلط فترك

سورة اية وقرأ ما بعدها فالمستحب ان يقرأ المزمع ثم يعيد
المقرؤ ليكون على الترتيب ولا ينبغي ان يتقدم في التراويح للمؤ
تخون بل يقدم الذرستخوان فان الامام اذا كان حسن الصوت
يشغل عن الخشوع والتدبر والتفكير ولو كان الامام لجانا
فلا بأس ان يترك مسجده وكذا لو كان غيره اخف قرأة واحسن
الكل في قاضي خان ولو ام رجل في التراويح ثم اقتدى باخر في
تراويح تلك الليلة لا يكره له ذلك كما لو صلى المكتوبة اماما ثم
اقتدى فيها مستقلا وهذا لان صلوة النقل غير التراويح بل هي
انما يكره اذا كان الامام والمقتدى معا متفلسن وكان على سبيل
التداعي بان يجتمع جميع كثير فوق الثلثة حتى لو اقتدى واحد
او اثنان لا يكره وفي الثلثة اختلاف وفي الاربعة يكره اتفاقا
ذكره في الكافي وغيره ولو ام في التراويح في مسجد واحد من
اوصلها في مسجد واحد من كر وان في مسجدين مختلف
فيه واذا بلغ الصبح عشر سنين فاقرب البالغين في التراويح يجوز
في قولين يجرى وذكر في بعض كتب الفتاوى انه لا يجوز وهو
المختار وقال شمس الائمة السرخسي هو الصحيح لان فيه بناء
القوى على الضعيف لان نقل البالغ اقوى لان شروعه
ملزم بخلاف الصبي وان سعى اربع ركعات بتسليمة واحدة
ولم يقعد على راس الركعتين منها قدر الشاهد بخبري الاربع
عن تسليمة واحدة اي عن ركعتين عند ابي حنيفة وابي يوسف
وهو المختار والصحيح وقيل يتوب عن تسليمين وان قعد على
راس الركعتين جازت عن تسليمين بالاتفاق واذا فرغ من
قراءة الشاهد ينظر بركته ان لم يزل ان زاد عليه يشغل على
القوم لا يزيد الدعوات الماثورة وفيه اشارة الى انه يزيد
الصلوة على النبي على ما قدمنا الا انه يقتصر فيها على قوله اللهم

صل على محمد وعلى آل محمد لانه المفروض عند الشافعي وبه تبادى
السنة عندنا ولو تذكر وتسليمة كانوا قد سهوا عنها فذكر
بعد ما صلوا صلوة الوتر اختلفا المشايخ في انهم هل يصلون
تلك التسليمة جماعة او منفردين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
الفضل لا يصلون تلك التسليمة جماعة لانها فائت عن محلها
وقال الصدر الشهيد يجوز ان يقال يصلي تلك التسليمة
بجماعة لان وقتها باق وقوله يجوز ان يقال اشارة الى انه
لا رواية فيها عن الائمة وقول الصدر اظهر ولو سلم الامام
على راس ركعة ساهيا في الشفع الاول من التراويح ثم صلى
ما بقي منها على وجهها قبل ان يعيد ذلك الشفع قال مشايخ
بخارى يقضي الشفع الاول لا غير لان فساد لا يؤثر فيها
بعد وقال مشايخ سمرقند عليه قضاء الكل اي كل التراويح
لان سلامه وقع سهوا في جميع الاشفاع فلم يخرج به من
حرمة الصلوة وقد ترك القعدة على راس كل من الاشفاع
وقعد في اوساطها **فروع** فائتة تر ويحتمل وتر ويحتمل وتر
قام الامام الى الوتر يوتر مع الامام ثم يقضي ما فاتته واذا لم
يصل الفرض مع الامام قيل لا يتبعه في الوتر والصحيح انه
يجوز ان يتبعه في ذلك كله في لو دخل بعدا على الامام
الفرض وشرع في التراويح فانه يصلي لفرض ولا وحده ثم
يتابعه في التراويح وفي القنية لو تركوا الجماعة في الفرض ليس
لهم ان يصلوا التراويح جماعة تام المقتدى في الفقد ثم استيقظ
بعد سلام الامام ولم يدرك فانه يتشهد ويسلم ويتابع
فيما بقي وليس عليه قضاء سى ما لم يعلم بقوت ولو صلى التراويح
قاعدا بلا عذر قيل لا تصح والصحيح الجواز مع الكراهة ولو
قعد الامام واقعدوا به فيما ما الصحيح الجواز عند الكل وقيل

فيه خلاف محمد ويكره للمفتدي ان يقعد في التراويح حتى اذا
 اراد الامام الركوع قام وكذا يكره ان يصلي مع غلبة النوم عليه
 بل ينصرف حتى يستيقظ ولو اقتدى على ظن ان الامام يصلي
 التراويح فاذا هو في الوتر تيممه معه ويضم رابعة ولو افسد
 الاشئ عليه والوتر ثلث ركعات بسلام واحد عند ثبوت الفاتحة
 والسترة في جميع ركعاتها وبعثت في صبح في الاولى وقبل
 بآياتها الكافرون في الثانية والاخلاص في الثالثة لما روى
 ابو حنيفة في مسنده عن عايشة رضي الله عنها قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلث يقرأ في الاولى سبح
 اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة
 قل هو الله احد ويقت في الثالثة قبل الركوع في جميع السنة
 خلافا للشافعي فان عنده القنوت بعد الركوع في جميع
 السنة بل في النصف الاخير من رمضان فقط والدلائل المذكورة
 في الشرح والدعاء المشهور في القنوت اللهم انا نستعذك
 ونستغفرك ونستهديك ونؤمن بك ونوكل عليك ونسبح
 عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفرك
 اللهم اياك نعبد وياك نستعبد ونسبح واليك نسعى ونخضع
 نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق ويضم
 اليه قنوت الحسن بن علي رضي الله عنهما اللهم اهدي فيمين هدي
 وعاف فيمين عافيت وتولي فيمين توليت وبارك في فيما اعطيت
 وقبض شر ما قبضت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل
 من واليت ولا يرفع من عاديت تباركت وتعاليت ويريد انشاء
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم من الاية في القنوت
 يقول ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا
 عذاب النار او يقول اللهم اغفر لي كبريائنا وقل يقول يارب

وكره

ويكره

ويكره ثلثا الثانية لا يفت في صلاة غير الوتر عندنا وقال
 مالك والشافعي يفت في الفجر ويجوز عندنا ان وقعت فتة
 او بلية ان يفت في الفجر قاله الطحاوي ولا يصلي في الوتر
 جماعة الا في شهر رمضان والمراد انه يكره بالجماعة خارج
 رمضان لانه لا يجوز وفي رمضان قبل الافضل الانفراد
 والصحيح ان الجماعة فيه افضل لان سنيتها ليست كسنة
 جماعة التراويح والمسبوق في الوتر يفت مع الامام بناء
 على ان المفتدي يفت وهو الصميم واذا فت مع الامام لا
 يفت بعدها في الركعة التي فت فيها مع الامام لانه فت
 في موضع القنوت بيقين وان شك في الركعة الثالثة من
 الوتر ام في الركعة الثانية منه ولم يترجح احدا الامر بيني
 على ان يفت في الركعة الثانية ويقت في الركعة الاولى ويقت
 من غير ان يفت في كل من الركعتين المذكورتين لان تكرار القنوت
 في موضع مكرره كما في المسئلة الاولى وفي المسئلة الثانية
 لم يقع احدهما في موضع كذا في بعض الستم وفي بعض الموضع الا
 في الركعة الاولى والثانية يفت في كل ركعة يحتمل انها ثالثة وذكر
 في الذخيرة انه ان فت في الاولى والثانية ساء ما لم يفت في
 الثالثة وهو مخالف لمسئلة الشك ولكن بينهما فرق وهو
 ان الشافعي فت على ان موضع القنوت فلا يكره بخلاف
 الشاك وفي الخلاصة عن الصادق الشهيدان الساهي ايضا
 يفت ثانيا او لا الوجه وقد حققنا في الشرح وهل يصلي في اخر
 السنة على النبي صلى الله عليه وسلم ام لا قال الفقيه ابو
 الليث يصلي لانها من سنن الدعاء وقد تقدمت الرواية بها
 في حديث قنوت الحسن وذكر في بعض الفتاوى لا بأس بان يصلي

قطا هر هذا ان الاول تركها وكلام الى الليث يدل ان الاول
الايمان بها وقيل ان صلى في القنوت لا يصلي بعد الشهاد وكذا
ان صلى في الشهاد الاول سهوا لا يصلي في الاخير وهو قول
لادليل عليه فلا يعتبر واختلفوا ايضا هل يجزى الامام بالقنوت
ام يخاف به قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل بخافت كذا جرت
العادة اي بالمخافة في مسجد الامام ابي حفص الكبير بخاري
والظاهر انه مخاف وهو الاصح وقيل يجزى عند محمد لا عند
ابي يوسف وقيل بالعكس وقال صاحب ذخيرة برهان الدين
استحسنوا اي المشايخ والمراد بعضهم الجهر في بلاد الجهم
ليعلموا وقال في الشرح الاسمي ان يكون ذلك الجهر اي جهر
القنوت دون جهر القراءة فقاين الركن وغيره في الصفة
ومخارصاحب الهداية واكثر العلماء هو المخافة لانه دعا في
ثناء والافضل فيهما الاخفاء كما في الثناء والتأمين وسائر
الادعية والاذكار وقوله ليعلوا قلنا الصلوة ليت محل
التعليم والتعلم والمفرد مخير بين الجهر والاخفاء والافضل
الاخفاء واما المقصد في فهو مخير انشاء فتت مخافة وهو
اختيار الاكثرين وانشاء من وانشاء سكك كلة اي كل المذكور
من الامور الثلاثة قروي على وجه الاختلاف بين ابي يوسف
ومحمد فقيل عن ابي يوسف يقرأ وعند محمد لا يقرأ ومن وقيل عند
ابي يوسف يسكت وقيل يجزى عنده انشاء سكك وانشاء قراء
وعند محمد انشاء قراء وانشاء امن ومثل عن ابي يوسف ايضا
عنه في رواية يفتي الى قوله ملحق بركت وعن محمد يفتي
الى ان يبلغ الدعاء فيؤمن والمقصد من يفتي في الفجر لا يفتي
معه عند ابي حنيفة ومحمد بل يفتي ساكنا في الاظهر وقيل بقيد
وقال ابو يوسف يفتي معه وان فتت المقصد اي ومن لا يرفع

صوت

صوته بالاتفاق حتى لا يشوش غيره فرفع او تر قبل النوم ثم
قام يصلي من الليل لا يوتر ثانيا لقوله عليه السلام لا وترين
في ليلة ولا وترين روى عنه عليه السلام انه كان يصلي بعد الوتر
ركعتين خفيفتين وهو جالس يقرأ فيهما اذا نزلت وقيل بانهما
الكافرون تمامات من التوافل صلوة الكسوف وهو ما اجمع
على شرعيتها بالجماعة من غير كراهة وصفيتها ان يصلي الامام
الذي يصلي الجمعة بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة كل ركعة
بركوع واحد كسائر الصلوات ويطيل فيهما القراءة فيقرأ في كل
منها نحو البقرة ويخفي القراءة عند ابي حنيفة وعندهما يجهر
وعن محمد كقول ابي حنيفة ثم يدعو بعد الصلوة حتى تجلي
الشمس وان لم يحضر امام الجمعة صلى الناس فرادى وكذلك
في خسوف القمر يصلون فرادى وكذلك عند حدوث فزع
من شدة ظلمة او ريح او نحو ذلك وعند الائمة الثلاثة صلوة
الكسوف كل ركوعين والدلائل المذكورة في الشرح ومنها صلوة
الاستسقاء اذا دام انقطاع المطر مع الحاجة اليه ولا تسن فيها
الجماعة عند ابي حنيفة بل يصلون وحدها ان احبوا والاستسقاء
عنده انما هو الدعاء والاستغفار وعند محمد يستن ان يصلي
الامام او نائبه ركعتين كما في الجمعة يجهر بالقراءة في رواية وفي رواية
لا يجهر وابي يوسف معه في رواية وهو الاصح وفي رواية مع ابي
حنيفة ويخطب بعدها خطبتين عند محمد كما في العيد وهو
المشهور عن ابي يوسف وعنه في رواية خطبة واحدة ويقف
على الارض لا على المنبر ينكبي على قوسر وسيفا وعصا ويقل
الامام رداء على قول محمد ولا يقلبه على قول ابي حنيفة واختلف
عن ابي يوسف وانفقوا على ان السنة الخروج الى الاستسقاء
ثلاثة ايام متتابعات تاخرت السقياساة في ثياب رثة متدليين

مما ينبغي ان

متواضعين خاشعين لله ناكسي رؤسهم وقد قدموا التوبة و
 ردوا المظالم وتقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم وذكر
 أنهم يصومون قبله ثلثة أيام والدلائل في الشرح والاحسن في
 صفة قلب الرداء إنما يمكن جعل اعلاه اسفل جعل والايجل
 يمينه عن يساره ويستحب الدعاء بما ورد عنه عليه السلام
 انه كان يقول اللهم اسقنا غيثا مغيا هبتا مرييا مغيا غيا
 حيا لا سحابة ما طفا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القلظ
 اللهم انك اكبر الاد والعباد والخالق من الارواح والضئك مالا
 نشكو الا اليك اللهم انبت لنا الزرع واد لنا الضرع واسقنا
 من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض اللهم ناستغفر
 انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا وفي المربعاني عن
 ابي يوسف انشاء رفع يديه وانشاء اشار بالسجتين ويخرجون
 بالصبين واليهام ولا يحضر معهم اهل الكفر ولا يمكنون
 ان يستسقوا وحدهم ومنها ركعتا شكر الوضوء على ما تقدم
 في ادب الوضوء ومنها ركعتا تحية المسجد وفي مختصر الجرد
 دخول المسجد بنية الفرض والافتداء ينوب عن تحية المسجد و
 انما يؤمر بنية المسجد اذا دخله لغير صلاة ويكفيه لكل يوم ركعتان
 لا تتكرر بتكرار الدخول ومنها صلاة الاقواس بعد المغرب
 وتقدم بيان فضيلة الاربع والست وعنه عليه من صلى بعد
 المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتا في الجنة ومنها ركعتا الاستحارة
 عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعلمنا الاستحارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن
 يقول اذهب اهدم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل
 اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك واستأثرتك
 من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت

الصلوات
 السلام
 على
 النبي
 وآله
 وصحبه
 وسلم
 في
 كل
 صلاة
 او
 في
 كل
 يوم
 او
 في
 كل
 شهر
 او
 في
 كل
 سنة
 او
 في
 كل
 يوم
 او
 في
 كل
 شهر
 او
 في
 كل
 سنة

علام

علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني و
 معاشي وعاقبة امري وقال عاجل امري واجله فاقدري لي
 وسير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري وقال عاجل امري واجله
 شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري وقال عاجل امري واجله
 فاصرفه عني واصرفني عنه واقدري لي الخير حيث كان ثم رضني
 به قال ويستمى حاجته وينبغي ان يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة
 امري وعاجله واجله ثم يفعل ما ينشرح له صدره وينبغي ان
 يكرر ما سبعا ومنها ركعتا السفر عن مقتضى بن المقدم قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عنداه اقل
 من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرا ومنها ركعتا
 القدوم من السفر عن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا يقدم من سفرا الا نهرا في الضحى فاذا قدم بداء
 بالمسجد فضلى فيه ركعتين ثم جلس فيه ومنها صلوة التسبيح
 وصفقتها على ما رواه الترمذي من رواية ابن المبارك ان
 يكبر ثم يقرأ سبحانك اللهم الى اخره ثم يقول خمسين مرة
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يتعوذ و
 يبسم ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يقول بهن عشرة فراءة ثم
 يركع فيقول بهن عشرة ثم يرفع من الركوع فيقول بهن عشرة ثم
 يسجد فيقول بهن عشرة ثم يرفع من السجود فيقول بهن عشرة
 ثم يسجد الثانية فيقول بهن عشرة ثم يقوم الى الثانية فيفعل
 فيها كذلك وكذا في الثالثة والرابعة ففي كل ركعة خمس و
 سبعون تسبيحة ويبدأ في الركوع بسبحان ربى العظيم وفي
 السجود بسبحان ربى الاعلى وقيل لابن المبارك ان سهى في
 هذه الصلوة هل يسبح في سجدة في السهو عشرة عشر قال
 انما هي ثلث مائة تسبيحة ومنها صلوة الحاجة عن عبد الله

ابن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له
حاجة الى الله او الى احد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء
ثم ليصل ركعتين ثم ليثني على الله وليصل على النبي صلى الله عليه
وسلم ثم ليقل لا اله الا الله الحليم الحكيم سبحان الله رب العرش
العظيم الحمد لله رب العالمين استألك موجبات رحمتك وعزائم
مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنبا
الا عفرته ولا هملا الا فجنه ولا حاجة لك فيها رضى لا تقصيرها
يا ارحم الراحمين ومنها صلوة الضحي وقد تقدمت ومنها قيام
الليل والاختيار كثيرة جدا والصلوة خير موضع ما لم يلزم منها
ارتكاب كراهة واعلم ان النقل جماعة على سبيل التداعي مكرره
على ما تقدم ما عدا التراخي وصلوة الكسوف والاستسقاء
فعلم ان كلا من صلوة الرغائب وصلوة البراءة وصلوة القدر
بالجماعة مكرورة على ما صرح به البرازي وغيره والاحاديث فيها
موضوعة صرح به ابن الجوزي وغيره على ما بيناه بتامه في الشرح
قائده قال في مختصر البحر لو اراد ان يصلي ثوابا لنذرهما ثم يصليها
وقبل يصليها كما هي قال شرف الائمة المكي اداء النقل بعد النذر
به افضل من ادايته دون النذر **فصل** فيما يفسد الصلوة واذا
تكلم المصلي في الصلوة بكلام الناس ناسيا او عامدا ففسد
صلاته والمراد من التكلم التلفظ بحرفين او اكثر لا الكلام الخوي
وعند الشافعي الكلام ناسيا لا يفسد وعند مالك واحد
الكلام ناسيا او لا صلاح الصلوة لا يفسد ودليلنا قوله عليه
السلام ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما
هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن وتمايمه في الشرح وانما
تفسد الصلوة بالكلام بشرط ان يكون مسموعا لنفسه اي
لنفس المتكلم وان لم يسمع المتكلم حروفه او حروف الكلام

او بشرط

او بشرط ان يكون المتكلم مصححا للحروف وان لم يسمع الكلام
يعني بشرط وجود احد الامرين اما التصحيح والسماع حتى
لو لم يحصل تصحيح ولا سماع لا يفسد وان وجد احدهما دون
الآخر تفسد وفيه نظر فقد ذكر في الخاقاني ان صحح الحروف
ولم يكن مسموعا لا يفسد اتفاقا قال الضيحي ان المفسد حصول
كلا الامرين تصحيح الحروف والسماع لا احدهما على ما حققناه
في الشرح وان قام المصلي في صلاته فتكلم او ضحك وهو نائم
تفسد صلاته كذا في عامة الفتاوى واختار لاسلام
عدم الفساد وقد تقدم في نواقض الوضوء وان ان المصلي
في صلاته بان قال ان بقصر الهرة مفتوحة او تاو به بان قال
او بهفتح الهرة وتشددا الو او مفتوحة وبضم الهرة واسكان
الواو او قال اه بمد الهرة او بكى فيها فارتفع بكاءه اي حصل
منه صوت مسموع ان كان ذلك لاثنين او ثلثة او اربعة او اربعا
من ذكر الجنة اي بسبب تذكر الجنة او النار او نحو ذلك مما هو
من الامور الاخرية لم يقطعها اي لم يفسد صلاته لانه بمنزلة
الدعاء بالرحمة او العفو وان كان ذلك من وجع حصل له
في بدنه او مصيبة اصابته في اهله او ماله يقطعها لانه بمنزلة
الشكاية فكانه قال بوجع او اصابني مصيبة وهو من كلام
الناس فيفسدها وعن محمد بن ابي نعيم ان كان شديدا لوجع بحيث
لا يملك نفسه لا يفسد ولا فرق في الحكم المذكور بين قوله او
اي ثلثة او بين قوله اه بالقصر اي الاثنين عند أبي حنيفة ومحمد
وقول أبي يوسف الاول وهو ظاهر الرواية عنه وقال ابو يونس
آخر لا يفسد صلاته في نحوه واف وقف مما هو مشتمل على حرفين
فقط احدها او كلاهما من حروف الزيادة العشرة يجمعها قولك
سالتونيها السنين والهة والامم والثناء والميم والواو والنون

والبراء والهاء والفاء فقولاه حرفان كلاهما من الزوائد وقوله
 اف وتف محققا احدها منها اما لو كانت ثلثة احرف من الزوائد
 او غيرها او حرفين من غيرها ففسد بالانفاق وذكر في الملحق
 ان المصلي اذا سعة الحية فقال بسم الله الرحمن الرحيم ففسد صلاته
 عند محمد وفي الخلاصة عندها خلافا لابي يوسف لانه بمنزلة
 البكاء بالصوت بسبب الوجع وروى عن محمد انه قال ان كان
 المريض لا يملك نفسه من شد الوجع وقال بسم الله او ان او باؤه
 لا يفسد صلاته وكذا عن ابي يوسف لان لا يمكن الامتناع عنه
 يكون عفوا كما لو جثى وعطس فان وقع صوته وحصل به حروف
 حيث لم يفسد صلاته بذلك اجماعا لعدم امكان الامتناع عنه
 ذكره في الفتاوى الحافائية المنسوبة الى قاضي خان وذكر في
 الذخيرة انه اذا قال المريض يا ربنا وقال بسم الله لما لحقه من
 المشقة اى الالم لا يفسد صلاته ولم يذكر خلافا ولا اوضح انه قول
 ابي يوسف وعندها تفسد كما تقدم ولو اجاب المصلي من قال
 امع الله الله بلا اله الا الله او اخبر المصلي بما يشبهه او بما يشبهه او بما
 يعجبه فقال الجواب بالخبر بما يعجبه سبحانه الله او قال الجواب بالخبر
 بما يشبه الحمد لله او قال الجواب بالخبر بما يشبهه لاجل ولا قوة الا
 بالله تفسد صلاته عندها خلافا لابي يوسف له انه ذكر فلا يفسد
 الصلوة ولما انه قصد به الجواب فصار كلام الناس وذكر القائل
 الامام فخر الدين خان في جامع الصغير قوله اى قول محمد اجاب
 يعنى قيل هل الله غير الله فقال لا اله الا الله والواراد اعلم انه
 في الصلوة لا يفسد ولو اخبر بوقوع مصيبة فقال الجواب انا لله و
 انا اليه راجعون قيل تفسد انفاقا والامتناع على الخلافا المذكور
 ولو عطس المصلي فقال الحمد لله لا يفسد صلاته لانه لم يتغير
 بقصده عن كونه ثناء ولا خطاب فيه وعن ابي حنيفة ان هذا

اذا احد في نفسه من غير ان يحرك شفثيه فان حرل فسدت
 والاول هو ظاهر اثر الذي ينبغي للعاطس هو ان يسكت وقيل
 محمد في نفسه ولو عطس رجل اخر فقال المصلي الحمد لله يريد
 مريدا استفهامه اى طلب العهد للعاطس المريد ان يفهمه
 الحمد ويذكره آياه تفسد صلاته لاجل المقصد العظيم وهذا
 هذا مخالف لما في الهداية وغيرها من لا تفسد لكن ذكر في
 الفتية عن ابي حنيفة رواية انها تفسد والامتناع انها لانه
 لم يتعارف جوابا واما لو قال للعاطس برحمتك الله فانها
 تفسد لا في رواية شاذة عن ابي يوسف ولو عطس رجل في
 الصلوة فقال له اخر برحمتك الله فقال المصلي العاطس امين
 تفسد صلاته لانه اجابة ولو كان يجنب المصلي العاطس
 مصلا اخر فقال رجل ليس في الصلوة برحمتك الله فقال
 المصلي ان امين فسدت صلاته العاطس مصلا اخر فقال
 رجل ليس في الصلوة برحمتك الله فقال المصلي ان امين فسدت
 صلاته العاطس لانه اجابة لصلوة الاخر لان تامينه ليس
 بجواب كذا في فتاوى قاضي خان وان فتح المصلي على من ليس
 في الصلوة سواء كان في صلاة او خارج الصلوة والاحسن
 ان يقال على غير امامه تفسد صلاته لانه تظيم وتعلم وهو من
 كلام الناس هذا قصد الفتح اما لو قصد القراءة وان الفتح
 فحصل الفتح للقاري لا تفسد بشرط في الاصل للفساد
 التكرار بان يفتح مرة بعد اخرى ولم يشرطه في الجامع
 الصغير وهو الصحيح وان فتح على امامه فقد قيل ان فتح بعد
 ما قرأ الامام مقدرا ما يجوز به الصلوة تفسد صلاة الفاعل
 وان اخذ الامام بقوله تفسد صلاة الكل وهو القياس
 والصحيح انه لا تفسد صلاة الفاعل ولا صلاة الامام ان اخذ

بقوله وهو الاستحسان لانه لا صلاح صلاة لاحتمال ان
يجري على لسان الامام ما يفسدها لو لم يفتح عليه والصحيح
انه ينوي الفتح دون القراءة لانه ممنوع عنها لانه وان
انتقل الامام الى آية اخرى ففتح عليه المؤتم بعد الانتقال فقد
قبلت بفساد صلاة الفاتح وان اخذ الامام بقوله تفسد صلاة
الكل لانقاء الحاجة وعامة المشايخ على عدم الفساد مطلقا
وهو الصحيح قاله في الكافي الا ان الاول ان لا يجعل بالفتح
للإمام ان لا يلجئهم اليه بل يرجع اذا جاء أو أنه وانتقل الى آية
اخرى ذكره في الهداية والمراد بأو أنه بعد قراءة ما يجوز به
الصلوة وقال بعضهم بعد قراءة المستحب هو الظاهر قاله
ابن الهمام في شرح الهداية والاولى ان يرد بعد قراءة قدر الواجب
وان فتح غير المصلي على المصلي فاخذ بفتح تفسد صلاة لانه نقل
وهو عمل كثير وان اكل المصلي في صلاة او شرب عامدا او ناسيا
انه في صلاة تفسد صلاته لانه عمل كثير ولا يعذر بالنسيان لان
هينته مذكور بخلاف الصوم ولا فرق بين الكثير والقليل اذ لم
يكن بين اسنانه حتى لو اتبع نسمة من الخارج تفسد وكذا يفسدها
العمل الكثير ليس من اعمالها ولم يكن لاصلاحها وكل عمل لا يشك
بسببه التناظر الى المصلي انه ليس في الصلوة فهو عمل كثير وما دون
ذلك بان يشك انه في الصلوة ام لا فهو قليل وقال بعضهم كل عمل
يعمل باليدين عرفا واحدة فهو كثير ولو قد رآه عمله بيد واحدة
وما كان يعمل في العادة بيد واحدة فهو قليل ما لم يتكرر ولو
وقع انه عمل باليدين ولا يخفى ان هذا مخصوص بما هو من اعمال اليدين
والاول اعلم وذكر في الملحق انه لا يعتبر في فساد الصلوة عمل اليدين
اي حقيقة ولكن يعتبر القلة والكثرة اما باعتبار غلبة ظن الناظر
او بكونه قايما في العادة باليدين او بيد واحدة وقيل ان استكثر

المصلي فكثير والافضل وعامة المشايخ على القول الاول وهو
المختار ولو اذن من المصلي بدهن اخذه من اناء او كان في يده
فاخذه بيده الاخرى فدهن به راسه او خبثه او غيرها من
جسده او سرح شعرة سواء شعر راسه او خبثه تفسد صلاته
وكذا لو اكحل واخذ ماء الورد فجعله على شيء من اعضائه
ولو كان الدهن او نحوه في يده فمسحه برأسه او بعضه
اخر من غير ان ياخذه باليد الاخرى لانفسد صلاته لانه
عمل قليل وان حملت المرأة في الصلوة صبيا فارضعه تفسد
صلواتها لانه عمل كثير وان مضى صبي يدي امرأة تضلي ينظر
ان خرج بمضه منها اللبن تفسد صلاتها لانه ارضاع وهو
عمل كثير ولا يشترط فيما يفسد الصلوة الاختيار فان من دفع
فشيء ثلث خطوات بسبب الدفع من غير ان يملك نفسه تفسد
صلواته وكذا لو حمل رجل المصلي فوضعه على الدابة او اخرجه
من مكان الصلوة والاي وان لم ينزل منها اللبن فلا تفسد
صلواتها هذا ان مضى مضه او مضتين فان مضى ثلث مضات
تفسد وان لم ينزل ذكره قاضي خان وغيره وان صالح المصلي
احدا بيديه يريد بها السلام تفسد صلاته ولو دفع العامة
او القلنسوة من راسه ووضع على الارض او رقع من الارض
 ووضع على راسه او نزع القميص او نزع وضعت كل واحد من المذكورين
بيد واحدة من غير تكرار متوال لانفسد ^{كن يكره ذلك}
اذا كان بغير عذر اما في رفع العامة ^{بها فظاهر واما}
نزع القميص فكذلك وهو مشكل جدا واما النعم فالمذكور
في الفتاوى كانه مفسد وهو الصحيح وكذا المرأة اذا تعمرت وان
انقضت كور عامته فتسواء مرة او مرتين لانفسد لانه يحصل
بيد واحدة فينبغي ان يحمل ما ذكره هنا على هذا ولو وضع العامة

على راسه خوفا من البرد او الخوف ان يضره لا يكره لانه بعدد وكذا
لو اصاب ثوبه او عمامته نجاسة فنزع لاجلها وذكر في غناوى
للحجة ان رفع القلنسوة والعمامة عمل قليل اذا سقطت افضل من
الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما لو اخلت واحتاج في رفعها
الى عمل كثير ولو ضرب انسانا بحد واحد من غير الله او ضرب بسوط
ومخو تفسد صلاته كذا في المحيط وغيره لانه تخصا صفة او تارب
او ملاعبة وهو عمل كثير وذكر في الذخيرة ان المصلي على اذنية
اذا ضربها لاستخراج الشكر اى اطلب سر عشرين تفسد
صلاته وهو يتناول الضربة الواحدة كما في ضرب الانسان
وبعض المشايخ قالوا ان ضربا مرة او مرتين لا تفسد وان
ضربها ثلث مرات سوا لياتى في ركعة واحدة هكذا قيل في
المخلاصة تفسد وهو الاصح لانه عمل قليل فلا بد فيه من التكرار
ليصير كثيرا بخلاف ضرب الانسان فان الضرب في حقه بمنزلة
التعليم او الاعلام وهو مفسد وبعض مشايخنا قالوا اذا
كان معه سوط فبشراى شطها وحركها باليد او بالرجل
من شدة الذخيرة بالانتهاشها فبهاى اى صليها
الشكر اى تفسد صلاته بذلك اذ لم يتكرر ثلاثا سوا لية
وهو وافق الا قيل ان يدى اى بالسوط اى ارشدها
بالايمان العزيمة اى حركته بذلك وقد ثبتت العصا باليد
وضربها مع ذلك تفسد صلاته لان فيه تعلقا او ضربا فكان عملا
كثيرا وان حرك المصلي الراكب رجلا واحدة من السوط لاعلى
الدوام بل مرة او مرتين في الركعة الواحدة لا تفسد صلاته وان
حرك كلا رجليه معا تفسد اعتبارهما باليدين وقال بعضهم
ان حرك رجلية معا قليلا اى ضعيفا بحيث لا يدركه الغير الا
يتأمل لا تفسد اذ لم يوال التكرار وروى عن ابي بكر انه اجاب في

مسألة

مسألة من قال له اى المصلي كى صليتم فاشاد اليه المصلي
بيده باصبعين منها الى انهم صلوا ركعتين او ثلث الى انهم
صلوا ثلثا ونحو ذلك لا تفسد صلاته لانه عمل قليل ومثله مروي
عن عائشة رضي الله عنها وان كتب المصلي ما تستبين اى ظهر
حروفه ان كان اقل من ثلث كلمات لا تفسد صلاته لانه عمل قليل
وكذا ان كتب ما لا تستبين حروفه بان كتب على هواه او ما يوا
باصبعه جافة على وجهه ثوبا وحجر لا تفسد صلاته بل يكره لانه
عبث ويغفل بعيد بما اذا لم يكثر بحيث يظن الناظر انه ليس
في الصلوة وان زاد في كتابه ما تستبين حروفه على اقل من ثلث
بان كان ثلثا او اكثر تفسد لانه كثير من ثلث قال الله
مثل ما قال المؤذن تفسد اذا قصد اجابة المؤذن خلافا لابي
يوسف وقال في الفتاوى الحاقانية ان اذن في الصلوة يريد
بى اى بالتأذين الاذان اى الاعلام بدخول الوقت تفسد صلاته
عند اذنية وقال ابو يوسف لا تفسد ما لم يقا حرك على الصلوة
حتى اى الاذان لانه اعلام وعند ابو يوسف روى عن المصلي
خطاب ولو سمع المصلي اسم الله تعالى فقال جل جلاله امين
ذلك من اعطى التقدير مع ان الله عليه وسلم
تعالى صلى الله عليه وسلم ان اراد اى قصد بذلك اجابة
ذاكر الاسم تفسد صلاته لاجل ذلك القصد وان لم يرد به الجواب
بل قصد صلاته على سبيل الاحتياط لا تفسد لانه لا يتنافى
الصلوة والاسماء اى رتب ونظم شعرا ومخطبة لكن بفكرة
ولم يتكلم بلسانه لا تفسد لانها لا تفسد بحركة افعال القلب ولكن
قد ساءت الاساءة لتركه الخشوع واشغال قلبه بغير الصلاة
خصوصا ما ليس من جنس العبادة ولو ورد المصلي السلام بيد
او براسه او طبع منه شئ فامر برأسه او عينه او حاجبه اى

قال نعم اولاً فان صلاة لا تفسد بذلك وكذا الواراء اشان دوما
وقال الجيد هو فافوا ما نعلم او لا لعدم العمل الكثير في جميع ذلك
وفي الذخيرة ولا بأس ان يتكلم الرجل مع المصلي قال الله تعالى
فنادته الملائكة وهو قائم يصلي الامة وفي احكام القرآن
للطواني ولا بأس للمصلي ان يجيبه براسه اما لو قيل للمصلي
تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فجاب المصلي فتوجه
له ففسد صلاته لانه امثل فيها غير الله وينبغي ان يكتم ساعة
ثم يتقدم برأيه ولو قال في الصلوة اللهم اكرمني وقال اللهم
انعم علي وقال اللهم اصلح امري وقال اللهم ارزقني العافية
او قال اللهم اغفر لي ولو الذي للمؤمنين والمؤمنات لا
تفسد الصلوة في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم اغفر لوالدي
اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والاصل ان كلما يستحيل
طلبه من الخلق فالنداء به لا يفسد وجعل في الهداية اللهم
ارزقني من قبل ما لا يستحيل منهم وحكم بانه مفسد ولا يظهر
انه لا يفسد اذا اطلقه وان قيده بالمال ونحوه ففسد وما قوله
اللهم اكرمني وانعم علي فهو على انه ايضا محبط لا يفسد
لان معناه موجود في القرآن والمختار انما هو في القرآن او في
الحديث لا يفسد وما ليس في احدهما اعتبر فيه الاصل المتقدم
وقال اللهم اغفر لاني فضيه اخلاقا ساخرين ولا يظهر عدم
الفساد ولو كان مستند اغفر لعمي والخال ونحو ذلك تفسد
اتفاقا لعدم وجوده في القرآن ولا في ما نوره وعدم استحالة
طلبه من الخلق ولو قال اللهم ارزقني رؤيتك واجبتك
او حج بيتك لا تفسد لانه لا يطلب من الخلق ولو قال اللهم ارزقني
دابة او كرما او زوجة ونحو ذلك وقال اللهم اقض ديني
تفسد لعدم استحالة طلبه من الخلق ولو نظر المصلي الى كتاب

او تكوب وقهره ما فيه ان نظر غير مستفهم اي غير قاصد لفهم
ما فيه لا تفسد صلاته بالاجماع وان نظر اليه مستفهما اي
قاصدا لفهمه فقد ذكر في الملتقط انها تفسد وهو مروي
عن محمد وذكر في الاجناس انها لا تفسد عند أبي يوسف وبه
أخذ مشايخنا والصحيح انها لا تفسد بالاجماع ذكره في الهداية
والكا في وان قرأ المصلي القرآن من المصحف او من الحجاب تفسد
صلاته عند أبي حنيفة خلافا لما قاله فان عندها لا تفسد لكن
يكرمه ما فيه من التشبه باهل الكتاب وانما تفسد عند أبي حنيفة
لان فيه تقلب الاوراق وهو عمل كثير ولان فيه تعلما وهو
كثير ولا فرق على قوله بين القليل والكثير وقيل لا تفسد ما لم
يقرا قدر القاعة وقيل ما لم يقرأ آية وهو الاظهر وهذا اذا
لم يكن حافظا لما قرأ فان كان حافظا له لا تفسد بالاجماع لعدم
التعلل ولو اخذ المصلي حجرا فرمى به طائرا ونحوه تفسد صلاته
لان عمل كثير ولو كان معه حجر فرمى به الطائر او نحوه لا تفسد
لان عمله قليل ولكن قد استغاله بغير الصلوة ولو رمى
بشيء الذي معه انسانا ينبغي ان تفسد كما لو ضربه بسوط او بيده
لما فيه من الخاصية وقال الاجناس ان رمى بالطرف اصابه
واحدة من الحجرات او احدا لا تفسد وكذا لو رمى حجرا من ركنه قليل
وان رمى بسهم تفسد لانه كثير ولو حرك الصلي جسده مرة
او مرتين متواليين لا تفسد لقلته وكذا الآية اذا فعل ذلك
مرارا غير متواليين لم تكن في ركنه ولو فعل ذلك
مرارا متواليات تفسد لانه عمل كثير هذا اذا رفع يده في كل مرة
اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تفسد لانه حرك واحد كذا في
الخلاصة وذكر في الاجناس اذا قل القليل من الايات بقلات
متعددة وقيل قلات متعددة ان قل قلات متدرا كان لم

يكن الماشي في الصلوة مستدبر القبلة بأن مشى قدامه او
يميناً او يساراً او قهقراً واما اذا استدبر القبلة فقد فسدت
صلاته سواء مشى قليلاً او كثيراً ولم يمش كما يستدبر القبلة
على ظن أنه رجعاً وسبقه حدث آخر ثم تبين أنه لم يكن رجعاً ولا
حدث فان صلاته قد فسدت بالاستدبار وان لم يخرج من المسجد
لان استدباره وقع لغرض ضرورة اصلاح الصلوة فكان يفسد
ولو مضى العلكاً ومضى الهميل في الصلوة يفسد وان لم يمش
وهذا اكثر من نواتك مضى ولو لم يمش الهميل لكن
دخل حلقه منه شيء يسير لا يفسد ولو كان في فم سكر او فائد
فان يلع ذوبه يفسد وان لم يمضغه لانه يוכל كذلك ولو ابتلع
ما بين بين اسنانه من المأكول ان كان ذلك زائداً على قدر الحاجة
تفسد صلاته وكذا ان كان قدرها وان كان اقل من قدر الحاجة
لا يفسد صلاته ولا يفسد صومه وقد تقدم في فصل ما يكره
ولو اكل الخلو وبقي في فمه طعم الحلاوة وهو في الصلوة وابتلع
ريقه لا يفسد لانه ليس بجد **اوقع** ولو فتح في الصلوة ان كان
غير مسموع لا يفسد لكن تكبره وان كان مسموعاً ان كان له حروف
مصحف كاف وثبت يفسد وان عطس فحصل به حروف كاصبر
نحوه لا يفسد لانه اضطراري وكذا لو نجس فحصل به حروف
كذا اطلقه قاضي خان وقيدته في الكافي بما اذا كان مدفوعاً اليه
فان لم يكن مدفوعاً اليه يفسد ولو نجا فحصل به حروف لا يفسد
ولو وقع الباب ففان ومن حله كانا من اريد الاذن يفسد وكذا
لو قيل له من جئت فقال ويتر معطلة وقصر مشيد او قيل له
مالك فقال الخيل البغال والحبر يريد الجواب يفسد وان جرى
على لسانه نعم فان كان عادة له يجرى على لسانه كثيراً في غير الصلوة
تفسد لانه من كلامه والا فلا لانه قرآن فلو قال بالفارسية

أرى فهو على هذا التفصيل كما في الفتاوى ولو قراء من
الانجيل والتورات تفسدان لم يكن ذكر او لو انشد شعر
تفسد وان فيه ذكر ولو ابتلع ما خرج من اسنانه لا يفسد
ما لم يكن مل الفم وكذا الوقاء اقل من مل الفم فعاد الى جوفه
وهو لا يملك اسنانه ولو رفع القبلة من السراج لا يفسد
وكذا لو تردى برء او حمل شيئاً خفيفاً يحمل بيد واحدة
او حمل صتيماً او ثوباً على عاتقه لا يفسد ولو ركب الدابة تفسد
وان نزل عنها لا ولو اغلق الباب لا يفسد ولو فتح الغلق
اي القفل تفسد ولو ليس القميص تفسد ولو تنعل او خلع
فعلية لا ولو لبس الخف تفسد الا ان يكون واسعا ليس
بيد واحدة وكذا نزع ولو لم يلمس الدابة او سرجها او نزع
السرج تفسد وان امسكها او خلع اللجام لا وان شدا لآزر
او السرايل تفسد وان خلعهما لا تذيل في الحديث في الصلوة
من سبقه حدث سماوي من بدنه موجب للوضوء في الصلوة
ان شرف من فوره وتوضاً من غير ان يشغل بشيء غير ضروري
في وضوئه وبين على صلاته عندنا ان لم يعرض له ما بينا فيها
خلافاً للامة الثلاثة لقوله عليه السلام من اصابه في او
رعاف او قلنس وندى فليتنصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته
وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية ثم لين على صلاته ما لم يتكلم
والاستيناف افضل للمعد عن شبهة الخلاف وقيل البناء في
حق الامام والمقتدى افضل احراز الفضيلة للمجاعة الا ان يكونها
الاستيناف بمجاعة اخرى ثم المنقر انشاءاتها في مكان وضوئه
ان امكن او قريبا للموضع اليه ان لم يمكن وان شاء رجع الى
مصلاته والمقتدى يعود الى مكانه البتة ان لم يفرغ امامه فلو
انتم في غير لا يمتنع اذا كان بينه وبين امامه ما يمنع صحتها الاقضاء

وان كان امامه قد فرغ من تحريك المنقر والامام حكمه حكم المقتدى
 لانه يصير مقتديا بمن يستخلفه في استخلاف الامام غيره اذا
 سبقه للحدث جائز اجماعا لما روي عن عمر رضي الله عنه دخل
 في الصلوة ثم اخذ بيد رجل وانصرف ثم قال
 لما دخلت في الصلوة وكبرت وابني شيئا تبدي فوجدت بلة
 ترجوا ان البناء مقيد بان ينصرف على فوره فان مكث بعد الحدث
 في مكانه قدر ركن فسدت الا اذا احدث بالنوم فكذلك ما
 ثابته وان قرأ في ذهابه او اياه فسدت في الصحيح وقيل القراءة
 في الاياب لا تفسد وقيل في الذهاب لا تفسد والذكر لا يضر في
 الاصح ولو احدث راكعا فرقع مستمعا فسدت وكذا اذا احدث
 ساجدا فرقع مكبرا بنية اتمامه او بدون بنية وان نوى بالانصراف
 لا تفسد ولو فقهه او سال دمه لشجرة او عضة ولو منه
 لنفسه استأنف لانه سماه وتوكل الواسية بخاسه مانعة من غير
 سبق حدث خلافا لابي يوسف فان كانت الخاسه من حدثه بني
 اتفاقا ولو من حدثه وغيره لا يبني ولو احدث محلها وكذا لا يبني
 لسبلا ان دما غمرها فان سال لسقوط شيء من غير سقوط فقل
 يبني لعدم صنع العباد وقيل على الخلاف واختلف فيما سبقه
 لعطاسه والظاهر ان يبني لكونه سماه وتوكل فان اظهر
 انه لا يبني ولو سقط كرسفها بغير صنع سبلو لا يثبت بالاتفاق
 وان تحركها فعلى الخلاف وان لم يكن للحدث من بدنه كالانغماء و
 الجنون لا يبني وكذا ان كان موجبا للغسل كالاحتلام وان
 اشتغل بفعل ضروري بان جاوز ماء يقدر على الوضوء منه
 الى اجد منه لا يبني وله ان يتوضأ غمرا ثلثا في الاصح وثاني
 يسائر سائر الوضوء ولو وجد في الخوض موضعا للوضوء فجاوز
 الى موضع آخر ان كان لعذر كضيق مكان الاول بني والا فلا ولو

ليس

قصد

قصد الخوض وفي منزله ماء اقرب منه ان كان البعد قد صغير
 لا تفسد وان كان اكثر فسدت وان كان عادة التوضي من الخوض
 فذهب اليه ونسي ماء في بيته بني ولو كان بعيدا وبقره يبر ماء
 يترك البئر لان النزع يمنع البناء على المختار وقبل لا يمنع ان عدم
 غيره وان عرض له ما ينال في الصلوة من كلام ونحوه او كشف
 عورة لا يبني حتى لو كشفت راسها للمسح او ذراعيها للغسل
 لا يبني في الصحيح وكذا لو كشف هوا وهي للاستنجاء في ظاهر
 المذهب وقيل ان لم يكن منه بد يبني والمستة ان ينصرف ويحدث
 بمسك بافقه يوهم انه رجع والاستخلاف للامام ان يأخذ
 بثوب رجل الى الجرابا ويشير اليه وله ان يستخلف بالتمنيح
 من المسجد ويجاوز الصفوف في الصحراء فان لم يستخلف
 حتى جاوزا وخرج بطلت صلوة القوم ان لم يستخلفوا هم
 قبل جروجه وفي بطلان صلاته تجاوز روايتان والظاهر
 عدم البطلان لانه في حق نفسه كالمفرد ويشترط كون
 الخليفة صالحا للامامة ولو سبقوا ولو لم يكن مع الامام
 الا واحد تعين للاستخلاف من غير تعيين ان كان صالحا للامامة
 والا بان كان صبيا او امرأة فقلبتين ففسد صلاته وصلا
 الامام والاصح انه لا يتعين ففسد صلاته فحسب ولو حصل
 سبق للحدث في ركوع او سجود يجبا عادهما في البناء لان
 الانتقال من ركن الى ركن مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد
 ما احدث فيه ولو لم يعد لا يجزئ بخلاف ما لو تذكر فيها اسجد
 فسجد ما حيث لا يجبا عادهما بل استحب وعزاي يوسف
 تكرر اعادة الركوع لان القومة فرض عنده والله سبحانه
 اعلم **فصل** في سجود السهو وسجدة السهو واجبة والصواب
 ان يقال سجود السهو واجبة فانه اراد بالسجدة معنى السجود

ولم يرد الوحدة فان الواجب سجدة واحدة وهذا هو الصحيح وقيل
هو ستة لا يجب سجود السهو الا بترك الواجب من واجبات
الصلوة فلا يجب بترك السنن والمسحبات كالنقود و
التسمية والتناء والتامين وتكبيرات الانتقال والتسبيح
ولا يترك الفرائض لان تركها مفسدان لتدارك فيعاد او
يتأخير اي تأخير الواجب عن محله او بتأخير ركن عن محله
ام ترك الواجب فهو كما اذا نسى اي تركه وقت نسيانه
قرأت القنوت في الوتر والشهد في احدى القعتين في الاولى
او الاخيرة فانه واجب فيهما في ظاهر الروايات وهو الصحيح
وقيل هو ستة في الاولى وكما اذا نسى تكبيرات العيدين وكما
اذا جهل الامام فيما يخاف وخاف فيما يجهر واما المتفر فلا
يجب عليه بالخافة في الجهرية لانه مخير وكذا الوجه في
موضع الخافة في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر يجب عليه
السهو واليه مال ابن الهمام لان الخافة واجبة عليه وقيل
الوجه كجهل الامام يجب وان بقدر ما يسمع نفسه فلا وذكر
في النخبة ان سجود السهو يجب بستة اشياء يجب بتقديم
دكن نخوان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع هذا التمثيل من
صاحب النخبة غير واقع في محله لان الركوع قبل القراءة و
السجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفترضا اعادة الركوع
بعد القراءة واعادة السجود بعد الركوع وان لم يقع معتد به
لا يكون فيه تقديم الركن نعم اذا فعل ذلك يجب بسجود السهو
لتأخير الركن بسبب الزيادة التي زادها فليشامل ويجب تأخير
ركن هذا في الستة نخوان يترك سجدة صليبة بضم الصاد
منسوبة الى الصليب لاختصاصها بصليب الصلوة بخلاف سجدة
التلاوة وسجدة السهو فاذا ترك سجدة من ركعة سهوا فقد

في الركعة الثانية بعد تلك الركعة او فيما بعدها فيسجد بها
فقد انحرر كذا عن محله او يؤخر القيام الى الركعة الثانية بان
يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى ثم يقوم ويجب
بتكرار الركن هذا ثالث الستة نخوان يركع مرتين او يسجد ثلث
مرات ويجب بتغيير الواجب من صفة الى صفة وهو رابع الستة
نخوان يجهر بالقراءة فيما يخاف فيه بها او يخاف فيما يجهر
فيه ويجب بترك الواجب وهو خامس الستة نخوان يترك
القعدة الاولى والقنوت وتكبيرات العيدين او غير ذلك من
الواجبات ويجب بترك الستة المضافة الى جميع الصلوة
وهو السادس نخوان يترك قراءة الشهد في القعدة الاولى
فانه يقال تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف
تسبيح الركوع ونحوه فانه يضاف الى الركوع وهذا على رواية
كون الشهد الاول ستة وقال بعض المشايخ الشهد في
القعدة الاولى واجب وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون
وقيل وجوبه بشئ واحد قال صاحب النخبة وهذا الجمع
ما قبل فيه لان الوجوه كلها تخرج عليه لان الاثبات بالركن
في محله واجب فحق تقديمه او تأخير تركه وتكرار الركن يلزم
منه تأخير ما بعده والباقي ظاهر ولو جهل الامام فيما يخاف
او خاف فيما يجهر قدر ما يجوز به الصلوة يجب عليه سجود
السهو وهو على التقدير بما يجوز به الصلوة الاصح والاي
وان لم يكن ذلك مقدارا ما يجوز به الصلوة فلا يجب عليه
سجود السهو ولم يفرق في ظاهر الرواية بين الجهر والخافة
وذكر في رواية النوادر انه ان جهل فيما يخاف فعليه سجود
السهو قل ذلك او كثر وان خاف فيما يجهر ان خاف القنوت
او اكثرها او خاف من السورة ثلث ايات قصارا رواية طويلة

في رواية النوادر

فعله السهو وان خافت به قصيرة يجب عنده أي عند أبي
حنيفة خلافا لها ففرق في التوادر بين الظهر والمخافة لأن
المخافة في موضع الجهر الخفيف من عكسه اذا المخافة مشروعة
في بعض الجهرات كالمغرب والعشاء ولم يشرع الجهر في صلوات
المخافة وتماه في الشرح أراد في الجهر أن يسمع غير وادى
المخافة أن يسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره في الفنية
وقد تقدم في بحث القراءة ولو قام في الصلوة الرابعة إلى
الخامسة او بعد رفع رأسه من السجود في الركعة
الثالثة او قام إلى الرابعة في المغرب والثالثة في الفجر او بعد
بعد رفعه من الركعة الأولى في جميع الصلوات يجب عليه
سجود يسجد القيام في صورة ويسجد القعود في صورة لتجديد
الواجب وهو التشهد والسلام في صورة القيام وتأخير
الركن وهو القيام في صورة القعود وان نهض إلى الركعة الثالثة
سأها ان كان إلى القعود اقرب بقعد لانه بمنزلة القاعد وفي
وجوب سجود السهو عليه حينئذ اختلاف بين المشايخ والاف
عدم الوجوب لأن فعله لم يعد قياما فكان قعودا ولا فرق
في هذا الحكم بين القعدة الأولى والاخرة بخلاف ما اذا كان
إلى القيام اقرب وانما يكون إلى القعود اقرب إذا لم يرفع ركبته
كذا ذكره صاحب المحيط والاف ما ذكره بدر الدين الكردي
انه ان نصب النصف لأسفل يكون إلى القيام اقرب والاف هو
إلى القعود اقرب فان كان إلى القيام اقرب لم يقعد بل يمضي على
صلاته كما لو لم يتذكر الا بعد تمام القيام ويسجد للسهو لتركه
ولجبا وهو القعدة الأولى ثم هذا التفصيل رواه عن أبي يوسف
اختارهما مشايخ بخاري ما في ظاهر الرواية فاما يستوفى قائما
يعود وان استوى قائما لا قال الشيخ كما لا الذين ابن الهمام وهو

الاف ويؤيده قوله عليه السلام اذا قام الامام في الركعتين
ان ذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس وان استوى قائما فلا
يجلس ويسجد سجدة بين السهو ثم لو عاد بعد ما صار إلى
القيام اقرب قيل تفسد صلاته والاف هي انها لا تفسد وان
عاد بعد ما استوى قائما فسدت في الاف لانها كاملة الجنازة
برفض الفرض بعد ما شرع فيه لاجل ما ليس بفرض وفي
الفنية لو عاد الامام يعني بعد ما قام من القعدة الأولى
لا يعود معه القوم تحقيقا للمخافة وذكر بعضهم انهم
يعودون معه انتهى وهو يفيد عدم الفساد بالعود وفيها
المقتضى ينسئ التشهد في القعدة الأولى فذكر بعد ما قام
عليه ان يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم
المتابعة كمن ادرك الامام في القعدة الأولى فقعد معه
فقام الامام قبل شروع المسبوق في التشهد فانه يتشهد
تبعاً لتشهد امامه فكذلك هذا ولو كرر الفاتحة في ركعة
من الاولين متواليا او قرأ القرآن في ركعة او في سجوده
او في موضع التشهد يجب عليه سجود السهو للزوم تأخير
الواجب وهو السجدة في الصورة الأولى والقرأة في غير
ما شرعت فيه في البواقي والخبر عن ذلك واجب وان قرأ
الفاتحة في السجدة ثم الفاتحة لا يلزمه وكذا لو قرأ الفاتحة
الاحرفا ثم اعادها لاسهو عليه كذا في الخلاصة وان قرأ الفاتحة
في إحدى الآخرين مرتين اؤتم فيهما اليها سورة
او قرأ السجدة دون الفاتحة او قرأ التشهد مرتين في القعدة
الاخرة او تشهد قائما او ركعا او ساجدا لاسهو عليه
كذا المختار لعدم ترك واجب في ذلك كله لأن الفاتحة لم
تتعين وحدها في الآخرين على سبيل الوجوب والقيام و

الركوع والسجود محل الشاء والشهد شاء وقيل ان تشهد
في القيام بعد قراءة الفاتحة فعليه السهو وصححه الشروحي
وقيل لو تشهد في ركوعه وسجوده يلزمه السهو ولو زاد
في التشهد في القعدة الاولى ان قال اللهم صل على محمد وعلى
ال محمد يجب عليه سجودا سهوا لا اتفاق لنا خير الفرضين
عن ابي حنيفة انه كان زاد حرفا واحدا يجب عليه سجودا سهوا
وروى عنهما انه قال اللهم صل على محمد لا يجب ما لم يقل
على محمد وقد تقدم في بحث التشهد وان سكت في الركعتين
الاخريين متعديا فقد ساء وان سكت ساءا يجب السهو
هذا بناء على وجوب الفاتحة في الاخيرين وقال ابو يوسف
لاسهو عليه بناء على عدم الوجوب وقد تقدم الكلام عليه
في القراءة وان قرأ القرآن بعد قراءة التشهد في القعدة الاخرى
لاسهو عليه لان محل الدعاء والثناء والقرآن مشتمل عليهما
وان تذكر القنوت بعد الركوع لم يعد الى القيام لقراءته ولا
يقرا بعد الرفع من الركوع لقنوت محله وان تذكر وهو سبب
في الركوع فيه اي في السجود وابتان قيل يعود ويقت و
الصحيح انه لا يعود ولا يفت في الركوع وقال الناطقي سواء
عاد ولم يعد يسجد للسهو وفي الخلاصة وعليه السهو عاد
او لم يعد قنت ولم يفتن ما لو تذكر في الركوع انه ترك الفاتحة
او السجدة فانه يعود ويقرا ويعيد الركوع وان لم يعد تفسد
صلاته ان تفتض بالسجود والقراءة وان عاد ولم يقرا ففي ارتقاء
ركوعه وابتان والفرق المذكور في الشرح وان سلم على راس
الركعتين في الظهر على ظن انه انما ثم تذكر انه انما صلى ركعتين
فقد يتمها ويسجد للسهو لان سلامه وجه سهو وان سلم
على راس الركعتين على ظن انها اي صلاة جمعة او فجر مستأنف

صلاة لانه سلم عالما انه صلى ركعتين فوقع سلامه عمدا
فيكون قاطعا وان سهي عن القعدة الاخيرة فذوات الاربعة
وقام الى الخامسة يعود الى القعدة ما لم يسجد الخامسة
ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو لتأخير القعدة وان قيد
الخامسة بالسجدة تحوالت صلاة نقلا عن ابي حنيفة
وابي يوسف وبطلت صلاة عند محمد وعليه ان يضم
اليها ركعة سادسة عند هال الصير مستفاد من ركعات
وقوله وعليه يفيد ان الضم واجب والاصح ان الضم
ندب فلو لم يضم لاشي عليه ثم بطلان الفرض يحصل بمجرد
السجود في الخامسة عند ابي يوسف لان السجود يتم
بالوضع عنده وعند محمد لا يبطل ما لم يرفع راسه لانها لا يتم
الا بالرفع عنده وفائدة الخلاف انه لو سبقه الحدث قبل
رفعه يتوضأ ويتشهد ويصلي فريضة عند محمد خلافا لابي
يوسف وقول محمد هو المختار ويسجد للسهو بعد تحوطها
نقلا على قول بعض المشايخ والاصح انه لا يسجد قاله في
النهاية وان قعد في الرابعة ثم قام قبل ان يسلم يعود ايضا
ما لم يسجد ويسلم ولا يسلم قائما ويسجد للسهو لانه اخر واجبا
فان يسجد الخامسة كان فرضه تاما التمام اركانه ويضم الى
تلك الركعة ركعة اخرى ويكون الركعتان ناقلة له بناء على
صححة النقل بتجربة الفرض وهل يتوبان عن ستة الظهر
العشاء قيل نعم والصحيح ان لا يتوبان وكلام في القيام الى
الرابعة في المغرب والى الثالثة في الفجر كالكل في القيام الى
الخامسة في الرباعيات ثم الحكم المذكور وهو الضم في الظهر
والعشاء والمغرب الا ان فيه اعدام كراهة النقل بعدها
اما في العصر والفجر فيلزم ان يضم الا في العصر في الصورة

الاول وقيل يضم مطلقا وهو المختار لان التهيئا هو عن
التفكر القصد في لا الواقع من غير قصد وكذا الوقوع لغير
الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاولان يتنهان ثم يصلي
ركعتي الفجر لانه يتنفل بعد الفجر قصد باكثر من ركعتيه ويسجد
للسهوا مستحسانا والقياس ان لا يسجد لانه في صلاة غير التهج
سها فيها وجه الاستحسان ان نقصان دخل في فرضه
بترك السلام فيه او بتأخيره وادخال فعل زائد قبله سهوا
الامام يوجب السجدة عليه اصالته وعلى القوم تبعاله
فان تركه الامام لا يسجد المؤتم وسهوا المؤتم لا يوجب
السجود على الامام لانه متبوع لا تابع ولا عليه ليل يصير محال
لامامه وان سهى عن السلام يعني بالسهو عن السلام انه
اطال القعدة الاخيرة ساكنا قدر ركن او اكثر على ظن انه
خرج من الصلوة ثم علم انه لم يخرج ولم يسلم فليس يسجد للسهو
لتأخير الواجب وان سلم من عليه السهو يريد ان يسجد
قطع الصلوة يعني انه لا يريد عند سلامه سجدة السهو ان
يسجد للسهو بل نوى ان لا يسجد له ثم بدله بعد ما سلم ان يسجد
للسهو فله ان يسجد ما لم يتكلم ولا يستدبر القبلة اي وما لم
يستدبر القبلة فالحاصل ان نيته عند السلام ان لا يسجد
لا تمنع وجوب السجود ولا تستقط ما لم يعرض ما ينافي في الصلوة
ومن شك في حال القيام انه هل كبر للافتتاح ام لا ففكر في ذلك
وطال تفكره قدر راء ركن وعلم بعد ذلك انه قد كان كبرا فظن
اي غلب على ظنه في الصورة المذكورة انه لم يكبر فاعاد التكبير
ثم تذكر انه كان قد كبر فعليه السهو للزوم تأخير الواجب وهو
القرأة من تفكره وكذا ان شك هل هو في الظهر ام في العصر مثلا
او انه صلى ثلثا او ربعا او فرغ من الفاتحة وتفكر اي سورة يقرأ

ويحذو ذلك يجب عليه السهو ان طال تفكره ثم الاصل في حكم
التفكر انه ان منع عن دار كن كقرأة آية او ثلثا وركوع او
سجود او عن اداء واجب كالقعود يلزمه السهو لاستلزام
ذلك ترك الواجب وهو الايتان بالركن او الواجب في محل
وان لم يمنعه عن شيء من ذلك بان كان يؤدي الاركان وتفكر
لا يلزمه السهو وقال بعض المشايخ ان منعه التفكر عن
القرأة وعن التسبيح يجب عليه سجود السهو والافلا فغلي
هذا القول ولو شغلته عن تسبيح الركوع وهو ركع مثلا
يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه وهو الاصح وان
سلم المسبوق ساهيا مع امامه اي على اثر تسليمه الاولى
كسائر المقتدين فانه لا سهو عليه لانه مقتد بعد وسهو
المقتدى لا يوجب السجود وان سلم بعده اي بعد سلام امامه
يجب عليه سجود السهو لو وقع منه بعد ما صار منفردا
وفي المحيط ان سلم في الاولى مقارنا لسلامه فلا سهو عليه
لانه مقتد ومعه يلزمه لانه منفرد انتهى فعلى هذا يراد بالمقتد
حقيقته وهو نادرا الوقوع وذكر في الملتقط ان المسبوق
اذا سلم مع امامه وكبر ايام التشريق ككبرات
التشريق مع امامه سهوا فعليه السهو لما قلنا انه صدر
منه بعد انفراد المسبوق بتابع امامه في سجود السهو وان كان
وقوع السهو منه قبل اقتداءه لا لزامه متابعته ولو ظن
الامام ان عليه سهوا فسجد وتابعه المسبوق ثم علم ان لا
سهو عليه ففي رواية لا يفسد صلاة المسبوق وبه اخذ
الصد شهاب وفي رواية تقصد وهو الاشبه لاقتدائه
به في موضع الانفراد وان قام المسبوق قبل سلام الامام و
قرأ وركع لكن لم يسجد حتى يسجد الامام للسهو يتابعه المسبوق

فيه وان لم يتابعه لانفسد صلاته ولكنه يسجد عند فراغه
ويرتفع قيامه وقرآنه وركوعه اذا تابعه لان انفراده لم
يستحكم بعد فتلزمه متابعتة ويلزم اعادته ما فعله قبله
حتى لو اعتبره وبني عليه ولم بعده فسدت صلاته وان كان
قد قضا الركعة التي قام اليها بالسجود لا يتابع الامام في سجود
السهو ويسجد اذا فرغ وان تابعه فسدت صلاته واذا لم يتابع
المسبوق الامام في سجود السهو يسجد لاجل ذلك السهو اذا
فرغ من الصلوة استحسانا لانه اخر صلاته وان سرى فيما يقضى
بعد فراغ الامام يسجد للسهو ايضا لانه منفرد والمنفرد يسجد
لاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام لسهوه ثم سرى هو
ايضا كفته يسجدان عن السهوين لان السجود لا يكرر ينكر
السهو ولا ينبغي للمسبوق اي لا يتابع له بل يكره تحريما ان يقوم
الى قضاء ما سبقه قبل سلام الامام الا ان يكون القيام ضروريا
صون صلاته عن الفساد كما ان تنظر ان تطلع الشمس قبل تمام
صلاته في الفجر ويدخل وقت العصر في الجمعة او تمضي مدة مسحه
او يخرج الوقت وهو صاحب عذر ويبدله الحديث ويخاف
مرور الناس بين يديه ويخوذ ذلك فذم يكره حينئذ ان يقوم قبل
سلامه بعد فعوده قدرا لتشهد ولا يقوم قبل فعوده قدر
التشهد اصلا فان قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد اي قبل
ان يقعد قدر التشهد فالمسئلة حينئذ على وجوه منها ما على
ما يؤديه من قيام وقرآن وركوع وسجود قبل فعود الامام قدر
التشهد لا يقديه وانما يقضيه اول صلاته في حق القراءة اذا علم
هذا فلا يتخلل امانا ان كان مسبوقا بركعة او بركعتين او بثلاث
ركعات او بربع ركعات فان كان مسبوقا بركعة يتخلل ان وقع
من قرآن بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما تجوز به الصلوة

على حسب اختلافهم جازت صلاته والآي وان لم يقع من
قراءة بعد فراغ الامام من التشهد مقدار ما تجوز به الصلوة
فسدت صلاته ولا اعتداد بما قرأه قبل ذلك لان قياسه
وقرآنه قبل فراغ الامام من التشهد لا يعتبر على اثر القراءة فمن
عليه في الركعة التي يقضيهها اذ لم يسبق من صلاته ما يمكن تداركه
القراءة فيه ففسد ترك الفرض وكذا الحكم ان كان مسبوقا
بركعتين لا يفترض القراءة عليه فيهما وعدم ما يمكن تداركه
فيه بعد ما يتخلل ما اذا كان مسبوقا باكثر من ركعتين
حيث لا تفسد صلاته بعدم وقوع ما تجوز به الصلوة من قراءة
بعد فراغ الامام من التشهد ثم كنه من تداركها فيما بعد حتى
لو لم يقرأ فيما بعد الركعتين تمام يقضيه مقدار ما تجوز به الصلوة
واعند بماء قراءة قبل فراغ الامام من التشهد ومضى عليه ففسد
صلاته ايضا واعلم ان المسبوق هو من وقع شر وعزم مع الامام
بعد ما فاتته الركعة الاولى معه واللاحق من فاتته شئ منها
معه بعدا قد ايد به والمدرك من لم يفته مع الامام شئ من
الركعات ثم من احكام المسبوق ايضا انه فيما يقضى كالمنفرد الا
في اربع مسائل احديها لا يجوز الاقتداء به اما لو شئ احد
المسبوقين المتساويين قدر ما عليه فالخط صاحب في
القضاء من غير اقتداء صح ثانيها انه لو كبرنا ولا الاستئناف
يصير مستأنفا قاطعا لا ولي بخلاف المنفرد فانه لو كبرنا
لاستئناف لا يصير مستأنفا ما لم ينو صلاة اخرى غير التي هو
فيها ثالثا ما تقدم انه يسجد مع امامه بعد ما قام قبل التقيد
بالسجدة والمنفرد لا يلزمه السجود لسهو غيره رابعها انه
يأتي بتكبير التثنية اتفاقا والمنفرد لا يجب عليه عند اتي
خيفة ولو قام المسبوق حيث يصح له القيام وفرغ قبل سلام

الامام وتابعه في السلام قبل نفي صلاته والفتوى ان لا يفسد
ولو تذكر امامه سجدة تلاوة فيسجد ما بعد قيام المسبوق
قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجدة فانه يرفضه ويتابع الامام
في سجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلاته وان كان
قيد ما قام اليه بالسجدة لا يتابعه ولو تابعه فسدت صلاته
وان لم يتابعه قبل نفي صلاته ايضا والاصح عدم الفساد ولو تذكر
الامام سجدة صلبية يتابعه المسبوق وان لم يتابعه فسدت
وان كان قيد ما قام اليه بالسجدة يفسد في الروايات كلها
تابعه او لم يتابعه وان ادرك مع الامام ركعة من المغرب يقرأ
في الركعتين اللتين سبق بهما السورة مع الفاتحة ويقعد
في اوليهما لانه يقضي اول صلاته في حق القراءة واخرها في
حق القعدة ولكن لو لم يقعد فيها سهوا لا يلزمه سجود السهر
لكونها اولى من وجهه ولو ادرك ركعة من الرباعية يقوم و
يقضي ركعة بفاتحة وسورة ويقعد ثم ركعة كذلك ولا
يقعد وفي الثالثة الفاتحة فقط ان شاء ولو كان ترك
القراءة وقضاها في الاخرين وادرك المسبوق الاخرين
فالقراءة فيما يقضي فرض عليه ايضا لان تلك القراءة التحقت
بجملتها من الشفع الاول فخلا الشفع الثاني منها واذا فرغ
المسبوق من التشهد قبل سلام الامام يكرر من اوله وقيل
يكبر كلمة الشهادة وقيل يسكت وقيل ياتي بالصلاة و
الدعاء والصحيح انه يترسل ليفرغ من التشهد عند سلام الامام
وكذا الصحيح ان ياتي بالشاء في الصلاة للجهر حتى يقوم الى
القضاء واما المتدبر اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امامه
فانه يسكت قولا واسدا وان قام الامام الى خامسة فتابعه
المسبوق فان كان الامام قعد في الرابعة فسدت صلاة

المسبوق بمجرد القيام وان لم يكن قعد لا يفسد ما لم يقيد
معد لخامسة بالسجدة واما للاحق فقد يكون سبب ما
فاته التوم او سبق الحدث والاستغفار بالوضوء او زحمة
بحيث لم يجد مكانا وحكمه انه يقضي ما فاته او لا ثم يتابع الامام
ان لم يكن فرغ عكس المسبوق ولا يقرأ ولو بعد فراغ الامام
لانه خلفا لامام حكما وكذا الوسهى لا يسجد للسهو وان سجد
الامام للسهو وهو لم يتم صلاته لا يسجد معه بل يسجد بعد فراغه
ولو كان مسافرا وامامه مثله فتوى لاقامة لانصير صلاته
اربعا بخلاف المسبوق في جميع ذلك وذكر في الفتاوى الحافائية
فقال رجل صلى ولم يدرك ثلثا صلى اربعا قال ان كان اول
ماسها استقبال قبل اول ماسها في هذه الصلاة وقيل في
سنه وقيل بعد بلوغه وقيل يعني اول ماسها في عمره وعليه
اكثر المشايخ وان لم يدرك ثلثا شك في صلاته ووقع له غير مرة
بغيره في سجدة للسهو اي يطلب ما هو الاخرى بالعمل فان وقع
تحريره على انه صلى ركعة من صلوة ذات ركعتين يضيف اليها ركعة
اخرى ويسجد للسهو وان وقع تحريره على انه صلى ركعتين في
الصلاة المذكورة يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو
ان لم يقع تحريره على شيء اخذه بالاقول لانه المتيقن ومعنى اخذ
بالاقول ان كان في صلوة الفجر مثلا وشك انه صلى ركعة او ركعتين
يجعل كأنه صلى ركعة فيقعد مع ذلك احتياطا لاحتمال انه صلى
ركعتين والقعدة عليه فرض وقال في الذخيرة لو شك في
ذوات الاربع انها اي الركعة التي عرض في الشك هل هي الركعة
الاولى والثانية والثالثة يقعد على ما كان في الركعة اي اذا لم يقع
تحريره على شيء فيجعل تلك كأنها الاولى فيصلحها ويقعد لاحتمال
انها الثانية ثم يصلي اخرى ويقعد لانها الثانية باعتبار

ما الخديبة ثم أخرى ويقعد لاحتمال أنها الرابعة ثم يصلي أخرى
 ويقعد لأنها الخامسة فيجعل بالاحتمال في جميع ذلك وفي
 فتاوى الفضلى إذا أدب يعني تردد المصلي بين الثانية والثالثة
 أي شك في قيامه أن الركعة التي قام منها هل هي الثانية
 أو الثالثة لا يقعد وهو الصحيح لأنها إن كانت ثالثة فظاهر
 وإن كانت ثانية فقد تقدم أنه إذا قام عن القعدة الأولى
 لا يعود إلا في المغرب والوتر لاحتمال أنها الثالثة أو الرابعة
 فيها فرض فيهما في تشهد ويقوم فصلي ركعة أخرى لاحتمال
 أن تلك كانت ثانية ولو شك في الجهر في قيامه أن التي قام
 إليها ثانية أو ثالثة أو في المغرب والوتر أنها ثالثة أو رابعة
 أو في الرابعة أنها رابعة أو خامسة فأنها يقعد ويشهد
 ثم يقوم فيأتي بركعة أخرى لاحتمال وكذا لو شك كذلك
 في ركوعه وبعد قبل تقيد ها بالسجدة أما لو شك في
 السجدة الأولى أمكنه اصلاح صلاته على قول محمد لأن تلك
 الركعة إن لم تكن زائدة فعليه اتمامها وإن كانت زائدة لا تقصد
 عنده لأنه لما عرض الشك في السجدة الأولى ارتفعت كما لو
 سبقه الحدث فيها فغير فضها ويقعد ويشهد ثم يصلي ركعة
 أخرى وإن كان الشك بعد ما رفع من السجدة الأولى بطلت
 صلاته اتفاقا لاحتمال أنها زائدة وقد ترك القعدة الأخيرة
 وإن بدأ المصلي بالسجدة قبل الفاتحة ساجدا في الركعة الأولى
 أو الثانية فعليه السجود وان قرأ حرفا واحدا كذا في الحائثية
 لأنه آخر واجب ولم يعف القليل لأن السجود فيه غير غالب
 بخلاف الجهر وضده ويعود فيقرأ الفاتحة ثم السجدة وكذا
 لو تذكر بعد الفراغ من السجدة وكذا لو تذكر في الركوع وسجدة
 السجود وسجود السجود إن سجدت بعد السلام وعند

الشافعي واحدا قبله وعند ما كان السجود زيادة فبعده
 وإن بنقصان قبله وهو رواية عن أحمد والخلاف في الاختلاف
 حتى لو سجد قبل السلام لجاءه عندنا على ظاهر الرواية ثم قيل
 يسجد بعد تسليمه واحدة وهو قول الجمهور منهم شيخ الإسلام
 وخرى الإسلام وقيل بعد التسليمين وهو اختيار شمس الأئمة
 وصدر الإسلام أخى خراسان وقال صاحب الهداية هو
 الصحيح وكذا صححه في الظهيرية والمفيد والنبائع ويشهد
 بعد السجدين وسلم لما روي عنه عليه السلام فعلى ذلك
 ويأتي بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في
 كلتا القعدتين قعدة الصلوة وقعدة السهو وهذا الوجه
 الظاهر وقيل لا كذا حتى يأتي بالصلوة والادعية في قعدة
 السهو قال في الهداية هو الصحيح وقيل عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 في قعدة الصلوة وعند محمد في قعدة السهو والوجه ما
 صححه صاحب الهداية وأما أن الاختلاف في الأيتان بالصلوة
 والادعية سواء والمضمر فرق بينهما في الخلاف بقوله يأتي
 بالصلوة في كلتا القعدتين والادعية في قعدة السهو وقال
 بعضهم يأتي بالادعية فيهما ولم اعثر على ذكر هذا الفرق غير
 والله سبحانه أعلم **والصلوة** يصلي ركعتين تطوعا فيها فيهما و
 سجد للسهو ليس به ان ينسحب على تلك الترتيب الآخرين فلا يكون
 سجوده في وسط الصلوة بدون ضرورة ولو فعل فساد
 ويعيد السجود في الصحيح أما المضاف لو صلى الظهر ركعتين
 وسها وسجد للسهو ثم نوى الإقامة فأنه يتم صلاته وإن
 بطلت سجود السهو لأنه مضطر إلى تصحيح صلاته تنسي الشاهد
 في آخر الصلوة فسلم ثم ذكر فاشتغل بقراءة الشاهد ثم سلم
 قبل تمامه فسدت صلاته عند أبي يوسف خلافا لمحمد و

الفتوى على قول محمد وعلى هذا الوجه في الفاتحة والسورة
 فتذكرها في ركوعه فعاد لقراءتها فقرأ وسجد قيل تنفس
 صلاته والاولى ان لا تنفس جهرا فيما يخاف وخافت فيما يجر
 فذكر في بعض الفاتحة بعيدا الفاتحة جهرا في الجهرية للابن ابي
 الى الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة اراد ان يقرأ
 سورة بعد السورة التي قرأها فقرأ سورة قبلها لا يلزمه
 السهو سلام من عليه السهو يخرج من الصلوة وخارجا
 موقوفا عند ابي حنيفة وابي يوسف فان سجد للسهو عاد اليها
 والا فلا وعند محمد لا يخرج اصلا ويثبت على هذا انه لو قتل
 احد بعد السلام بفتح قبله مطلقا عند محمد وعندهما
 ان يسجد للسهو صح والا فلا ولو كان مسافرا فتوى لاقامة
 بعد السلام بصير صلاته اربعا عند محمد مطلقا وعندهما
 ان يسجد ولو قهقهة بعد السلام ينتقض وضوءه عند محمد لا
 عندهما **فصل** في بيان احكام زلة القاري الواقعة في الصلوة
 الاصل فيه ان يكون مثله في القرآن اي في الزلل والخطاء انه ان لم
 يكن مثله اي مثل ذلك اللفظ في القرآن والمعنى اي والحال ان معنى
 ذلك اللفظ بعيد من معنى لفظ القرآن متغير به معنى لفظ القرآن
 تغيرا فاحشا قويا بحيث لا مناسبة بين المعنيين اصلا فنفسد
 صلاته كما اذا قرأ هذا العبار مكان قوله هذا الغراب وكذا اذا
 لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له حتى يحكم عليه بالبعدا وبعد
 كما اذا قرأها العبار مكان قوله هذا الغراب وكذا اذا لم يكن مثله
 في القرآن ولا معنى له حتى يحكم عليه او جده منه كما اذا قرأ يورثي
 السرايل باللام واخره مكان الواء في السرايل وان كان مثله في
 القرآن والمعنى اي معنى اللفظ الذي قرأه بعيد من معنى اللفظ المراد
 ولم يكن معنى اللفظ المراد متغيرا باللفظ المعروف تغيرا فاحشا

تنفسد ايضا عند ابي حنيفة ومحمد وهو الاحوط وقال بعض الشافعية
 لا تنفسد لعدم البلوى وهو قول ابي يوسف وان لم يكن مثله في
 القرآن ولكن لم يتغير به المعنى نحو قيامين مكان قوامين فالخلاف
 على العكس تنفسد عند ابي يوسف لا عندهما المعنى في عدم الفناء
 عند عدم تغير المعنى كثيرا وجودا مثل القرآن عنده والمواقفة
 في المعنى عندها فهذه قواعد الائمة المتقدمين في هذا الفصل
 واما المتأخرون كمحمد بن مقاتل ومحمد بن سلام واسماعيل الزاهد
 وابي بكر بن سعيد البخاري والهندواني وابن الفضل والحاواني
 فاشتقوا على ان الخطاء ان كان في الاعراب لا تنفسد مطلقا
 ان كان ثما اعتقاده كقولهم لان اكثر الناس لا يميزون بين و
 جوه الاعراب قال قاضي خان وما قاله المتأخرون اوسع
 وما قاله المتقدمون احوط لانه لو تعدد يكون كقرا وما يكون
 كقرا لا يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون متكلميا بكلام الله
 الكفار وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا عما ليس بفكر
 فيكف وهو كقرا انتهى واختلفوا فيما اذا كان الخطاء بابدال
 حرف بحرف على ما بيناه في الشرح وبأني بعضه ولا تقاس
 مسائل زلة القاري بعضها مما ليس مذکور عن الائمة المتقدمين
 او المتأخرين على بعض مما مذکور لا يعلم كامل في اللغة والعربية
 والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما اعتقاده
 كقرو ما هو بعيد فاحشا او غير فاحش وليس كذلك على قول
 المتقدمين ولعلم خارج الحروف فيميز ما هو قريب في المخرج
 من غير على قول بعض المتأخرين وان بدل في اللة وان بدل
 القاري حرفا مكان حرف كان الاصل فيه اي في ذلك التبدل
 انه ان كان بينهما اي بين الحرفين قربا المخرج كالفاف مع الكاف
 او كانا من مخرج واحد كالسين مع الصاد لا تنفسد صلاته ولم

في المحيط قيدا لا بد منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر
 فان الجيم والياء والشين من مخرج واحد ولا يجوز ابدال
 احدهما من الآخر كما اذا قرأ قافا ما اليتيم فلا نكير بالكاف مكان
 القاف في قهر وذلك على القاعدة المذكورة وكذا على قول
 أبي حنيفة ونحوه فان الكهر في اللغة بمعنى القهر وكذا لو قرأ
 ليلاف كرش مكان قريش اما اذا قرأ مكان الذال المعجمة ظاء
 معجمة كما اذا قرأ تلسظ الاعين مكان تلسا وقماظر مكان ذراء
 او قرأ الظاء المعجمة مكان الضاد المعجمة او على القلب كالمغلوب
 مكان المغضوب وحفر مكان ظفر فتفسد صلته وعليه اي
 على القول بالفساد اكثر الاثمة للتغير الفاخر في بعضها وعدم
 المعنى في البعض مع عدم جواز ابدال الظاء من الذال وان كانا
 من مخرج واحد وهو يؤيد تقييد صاحب المحيط وروى عن
 محمد بن سلة انها لا تفسد لان الجيم لا يميزون بين هذه الاخر
 وكان القاضي الامام الشهيد المحسن يقول الاحسن فيه اي في
 الجواب في الابدال المذكور ان يقول اي المفتى ان جرى ذلك
 على لسانه ولم يكن مميزا بين بعض هذه الحروف وبعض وكان في
 زعمه انه ادى الكلمة على وجهها لا تفسد صلته وكذا اي مثل
 ما ذكر المحسن روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل
 الرازي هذا معنى ما ذكر في قفاوى الحجة انه يقضى في حق الفقهاء
 باعادة الضاوة وفي حق العوام بالجواز ونحوه ما ذكر في الخبر
 انه اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قرينة الا ان فيه اي
 ابدال احدهما من الآخر بلوى عاما نحو ان ياتي بالذال المعجمة
 مكان الضاد المعجمة كان يقرأ في تدليل مكان تضليل ونحو
 ان ياتي بالزاي المحض اي الحالصة مكان الذال المعجمة والطاء
 اي ياتي بالطاء المعجمة مكان الضاد المعجمة لا تفسد عند بعض

المنافع

المشايخ وهذا فصل وهو ابدال احدهما من الآخر في الثلاثة من
 غير منها ولم اعثر على مسألة ابدال فيها الزاء بالذال لنور
 ما ذكره قاضي خان من هذا الفصل قرأوا الغاديات ظيما بالظاء
 مكان الضاد تفسد ليغيبهم الكفار بالضا او ليغيب
 بالذال مكان الظاء لا تفسد خضر بالذال المهملة والمججمة
 مكان الضاد تفسد غير المغضوب بالظاء والذال تفسد
 ولا الضالين بالطاء المعجمة او الدال المهملة لا تفسد ولو
 بالذال المعجمة تفسد هضم بالذال المعجمة او بالطاء المعجمة
 مكان الضاد تفسد بظلام للعبيد بالذال المعجمة مكان
 الظاء تفسد موتوا بغيطكم بالضاد المعجمة مكان الظاء لا تفسد
 فظا غليظ القلب بالضاد المعجمة مكان المعجمة في كل منهما
 وجاء كذا التذير بالضاد المعجمة مكان الذال لا تفسد وهو مكتوف
 بالضاد او الذال المعجمين تفسد ناضرة الى ربها ناظرة الاولى
 بالطاء المعجمة مكان الضاد والثانية بالعكس لا تفسد فترضى
 بالطاء المعجمة مكان الضاد تفسد ذلك قطوفها تدليل بالضاد
 المعجمة مكان الذال تفسد ولو بالطاء المعجمة لا تفسد فطلت
 اعناقهم بالضاد المعجمة مكان الظاء او بالذال المعجمة لا تفسد
 ودللتها لكم بالضاد المعجمة مكان الذال تفسد ولو بالطاء
 المعجمة لا تفسد في تضليل بالذال المعجمة مكان الضاد لا تفسد
 وبالطاء المعجمة تفسدان يتبعون الا الظن وان الظن بالضاد
 المعجمة مكان الظاء تفسد اذا عوا به بالضاد المعجمة مكان الذال
 لا تفسد من ضلل الله بالطاء المعجمة مكان الضاد لا تفسد فرض
 عليك القرآن بالطاء المعجمة مكان الضاد تفسد جميع حاذرون
 بالضاد المعجمة مكان الذال لا تفسد اذا ضلنا بالطاء المعجمة مكان
 الضاد لا تفسد فرض فيهن الحج بالطاء المعجمة مكان الضاد او

بالذال المجمة تفسد وذر واطاهر الائم بالظاء المجمة مكان الذال
او بالضاد المجمة تفسد وجعلوا لله قما ذرا بالضاد او الظاء المجتين
مكان الذال تفسد وتلد الاعين بالضاد المجمة مكان الذال او
بالظاء المجمة تفسد واما ابدال الزا بالذال المجمة فينبغي ان
يكون التفصيل فيه ما في الالغ كما ياتي انشاء الله تعالى واما
الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض بان اراد ان يقول الحمد لله
فقال لا فانقطع نفسه او نسي الباقي ثم تذكر فقال الحمد لله ولم
يتذكر فترك الباقي وانتقل الى كلمة اخرى فقد كان الشيخ
الامام شمس الائمة الخاوي يفتي بالفساد مثل ذلك وعامة المشايخ
قالوا لا تفسد لعمري بلوى في انقطاع النفس والنسيان وعلى
هذا لو فعله قصدا ينجي ان تفسد وبعضهم قال ينظر الى الكلمة
ان كان ذكر كلها ففسدا فذكر بعضها كذلك والا فلا قال قاضي
خان وهو الصحيح وذكر انه لو قرأ مطلع الفجر فلما قال الفج انقطع
نفسه فركع لم تفسد صلاته وفرق بعضهم بين الاسم والفعل فقال
في الاسم لا تفسد وفي الفعل كان اراد ان يقرأ أمشكرون فقال
يش وترك الباقي تفسد لان اللام زائدة لكن هذا الفرق انما
يستقيم على هذا اذا اتى باللام وحدها اما لو ضم اليها شيئا اخر
كما في الفج واللم فلا يستقيم وقال بعضهم ان كان لبعض المذكور
معنى صحيح لا يتغير به المعنى فالحش لا تفسد ولا انفسد والاولى
الاخذ بقول العامة في انقطاع النفس والنسيان وبما صححه
القاضي وبهذا التفصيل الاخير في العدم انما الوقف في غير موضع
والابتداء من غير موضعه فلا يوجب ذلك فساد الصلوة ايضا
لعموم البلوى بانقطاع النفس والنسيان وعدم معرفة المعنى
في حق العوام والجم وهذا عند عامة علماءنا وعند بعض العلماء
تفسد ان تغير المعنى تغيرا حشا نحو ان يقرأ لا اله ووقف

وابتداء بقوله الا هو هذا مثال الوقف او قرأ ولقد وصينا
الذين اتوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتداء بقوله واياكم
ان اتقوا الله او قرأ يخرجون الرسول ووقف وابتداء واياكم
ان تروا منوا بالله ربكم الى غير ذلك من الامثلة كان يقف على
قالا لي هو وابتداء عن ابن الله او يد الله مغلوطة لو وقف
على لقد كفر الذين قالوا وابتداء ان الله هو المسيح بن مريم وان
الله ثلث ثلثة ونحو ذلك فالصحيح عدم الفساد في ذلك كله
لما تقدم ولو وصل حرفا من آخر كلمة بكلمة اخرى بان قرأ اياك نعبد
واياك نستعين بوصل كاف اياك بنون تعبد ونستعين او قرأ
انا اعطيناك الكوثر بوصل كاف اعطيناك بل ارم الكوثر او قرأ اذا
جاء نصر الله بوصل هـ جاء بنون نصر الله وما اشبه ذلك فان
صلاته لا تفسد على قول العامة من العلماء قال قاضي خان و
ان تقدم ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لان من ضرورة و
صل الكلمة بالكلمة اتصال اخر الاولي باول الثانية قال في
فتاوى المجتبه المصلي اذا بلغ في الفاتحة اياك نعبد واياك نستعين
لا ينبغي ان يقف على اياك ثم يقول نعبد بل الاولي والاصح ان
يصل اياك نعبد واياك نستعين وعلى قول بعض المشايخ تفسد
صلاته والظاهر ان مراد هذا القائل انما هو عند السكت على ايا
ونحوها والا فلا ينبغي لعاقل ان يتوهم فيه الفساد فضلا عن
العالم وبعض المشايخ فصلوا وقالوا ان علم القارئ ان القرآن
كيف هو علم ان الكاف من الكلمة الاولى لامن الثانية الا
انه جرى على السان هذا الوصل لا تفسد صلاته وان كان في
اعتقاده ان القرآن كذلك اي ان الكاف مثلا من الكلمة الثانية
تفسد صلاته لان ما قرأ ليس بقرآن نظر الى اراده والصحيح قول
العامة لان هذه كلها تكلمات باردة واذا استق النظم قل يهين

بالارادة وذكر في الملتقط انه لو قرأ في الصلوة الحمد لله بالهاء مكان
الحاء او قرأ كل هو الله احد بالكاف مكان الفاف والحال انه لا يقدر
على غيره كما في الامثلة ونحوهم يجوز صلواته ولا يفسد وكذا لو قال
الحمد بالحاء المعجمة والذي ينبغي ان يكون الحكم فيه كالحكم في الالف
على ما ياتي قريبا انشاء الله تعالى ولو قرأ قبل اعود بالذال المهملة
مكان المعجمة او قرأ فساه صباح المندرين بكسر اللام لانفسد
صلواته لان اعود بمعنى ارجع والباء بمعنى الى فكانت قال ارجع
الى ربنا فلقول لان صباح المندرين الى الرسل بمعنى تصبيحهم
قومهم المكذبين وكذا لو قرأ يعودون برجال بالمهملة او قرأ
فانظر كيف كان عاقبة المندرين بكسر اللام الى في ضررتهم على قومهم
الكافرين ولو قرأ الالف بلب باللام مكان رب بالراء لانفسد لا
تصح بالثاء المثناة بعد اللام من التثنية بالتحريك وهو اللغزة يضم
اللام وسكون الثاء وهو تحول اللسان من السين الى الثاء ومن
الراء الى الغين او الى الياء او من حرف الى حرف ذكره في القاموس
والمختار في حكمه انه يجب عليه بذل الجهد دائما في تصحيح لسانه
ولا يعذر في تركه فان كان لا ينطق لسانه فان لم يجد آية ليس
فيها ذلك الحرف الذي لا يحسنه يجوز صلواته به ولا يؤثم غيره
فهو بمنزلة الامي في حق من يحسن ما يحجزه عنه واذا امكنه
اقتداه بمن يحسنه لا يجوز صلواته منفردا وان وجد قدر ما يجوز
به الصلوة فما ليس فيه ذلك الحرف الذي يحجز عنه لا يجوز صلواته
مع قراءة ذلك الحرف لان جواز صلواته مع التلغظ بذلك الحرف
ضروري فينعدم بافحام الضرورة هذا هو الصحيح في حكم
الالف ومن معناه من تقدم انفا وعن ابي حنيفة فيمن قرأ او
ابتلى برهيم ربه بضم الميم وقع الباء او قرأ الخالق البارئ المصور
بفتح الواو او قرأ وهو يطعم ولا يطعم بفتح العين في الاول وكسرها

في الثاني انه لا يفسد صلواته على ان المراد بابتلى دعاء وبالضمير
في وهو غير الله وعلى ان المصور مفعول البارئ وهذا اذا لم
يرفع المصور فان رفعه تفسد وتام حقيقته في الشرح و
ان زاد القارئ في الصلوة حرفا نظرا ان لم يغير المعنى بان قرأ
وامر بالمعروف وانهي عن المنكر بزيادة الف في اللفظ او قرأ
ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله منارنا بزيادة
ميم الجمع لانفسد صلواته اتفاقا وان غير المعنى بخوان يقرأ و
القاء الحكم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو وكذا لو قرأ
وان سعيكم لشئ ونحو ذلك فقد قالوا يفسد صلواته لانه
جعل جوابا القسم قسما وينبغي ان لا يفسد لانه ليس بتغير
فاحش ولو نقص حرفا وان كان من اصول الكلمة وتغير
المعنى تفسد في قول ابي حنيفة ومحمد كما لو قرأ وتماز ققام
يخذف الراء او الزاي او قرأ وليقولوا درست بغير ذال
او خلقتا بغير خاء او جعلنا بغير جيم وكذا اذا لم يكن من الاصول
ولكن خذفه يودي الى ما اعتقده كقوله ان خذف الواو من وما
خلق الذكر والانثى تفسد واما اذا كان الخذف على وجه الترقيم
بان قرأ يا مالك بخذف الكاف فلا يفسد اجماعا وكذا اذا لم يكن
من اصول الكلمة بان قرأ الواقعة بغير هاء او من الاصول ولم
يتغير المعنى بان قرأ تعالى جدرتنا بغير ياء وذكر في كتاب زلة
القارئ الشيخ الامام حسام الدين ابو سعيد اسعد الشافعي
انه لو قرأ الله الصمد بالسين مكان الصاد لانفسد وهو اختيار
الشيخ الامام نجم الدين ابي حفص عمر الشافعي وهذا مبني على ما
تقدم من اختيار بعض المتأخرين وكذا على قول المتقدمين
لصحة المعنى فان الصمد العلو والكبر واعلم ان الصاد والسين
والراء من مخارج واحد وكثيرا ما يتبدل بعضها من بعض فلذلك

ما اورد قاضي خان مبنيا على قول المتقدمين منها قر اذا جاء
نصر الله بالسين او ويعوق ونصر بالصاد لا تقصد السعد
بالسين قال شمس لا يمة السرخسي لا تقصد اصا طير القصاد
مكان السين لا تقصد خاسئا وهو حصير بالصاد لا تقصد
لا تقسام لها بالسين مكان الصاد تقصد فهل عصيم بالصاد
مكان السين لا تقصد وكذلك فان عسوك مكان عسوك
لا تقصد للخاسين خسيما بالسين مكان الصاد تقصد سد رنام
مكان صد رنام لا تقصد يسطلون بالسين مكان الصاد لا تقصد
بشن نجص مكان نجس لا تقصد ضربا مكان سربا تقصد نصبا
مكان نسبيا تقصد النخيرة مكان الصخرة تقصد نجصفان مكان
نجصفان تقصد صورة مكان سورة لا تقصد صوط عذاب
مكان سوط تقصد من قصورة مكان قصورة تقصد افسح مضي
لساننا مكان افسح ليسا لا الصادقين عن صدقهم مكان الصادقين
عن صدقهم لا تقصد وفيه نظر وكانوا يسترون على الخنث مكان
يصرون لا تقصد وتوا سوبا السهر مكان تسوا صوبا الصبر
تقصد رحلة الشتاء والستيف مكان الصيف تقصد حاصدا
اذا حصد مكان حاصدا اذا حصد لا تقصد عمو او سوما مكان
صمو تقصد لتسقا بالناسية ناسية بالسين فيهما مكان
الصاد لا تقصد وكذا النصفعا مكان لتسقا حصوما مكان
حصوما تقصد لتساخا السا مكان خالصا لا تقصد وكذا صايفا
مكان سايفا وفيهما نظر قل كل مترس مترسوا بالسين
فيهما مكان الصاد تقصد سحفا مكان صحفا منشرة تقصد
والله اعلم ولو قرأ عني بالعين المهمل مكان حتى لا تقصد لانها
لغة فيها ولو قال سمع الله للحمده باللام مكان النون يرحي
ان لا تقصد لغويا المخرج والظاهر ان حكمه حكم الاشع ولو

وقرأوا لاصد بنا مكان ان سدينا تقصد فالغير سدينا مكان ان سدينا تقصد

قرا يدع اليتيم يتسكين الدال او يضم الدال وتركه التقديد
في العين لا تقصد لعموم البلوى فيه نظروا لنا حكم عليه قاضي
خان بالفساد في تسكين الدال بخلاف تركه التقديد فانه
لا يغير المعنى ولو قرأ ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
ووقف وقرأ بعد الوقف التام اولئك اصحاب الجحيم وللك
هم شر البرية او قرأ والذين كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب
الجنة هم فيها خالدون وما اشبه ذلك فما يغير حكم الله
على احدا الفريقين بضدة لا تقصد لصيرورة الكلام الثاني
مبتدأه غير متصل بالاول فلم يتعين الحكم بالضد ولو لم يقف
ووصل قال عامة المشايخ تقصد لانه اخبر بخلاف ما اخبر
الله تعالى به ولو اعتقده يكون كفرا وعن عبد الله ابن المبارك
وابن حفص الكبير البخاري ومحمد بن مقاتل وجماعة من المروزة
جمع مروزي نسبة الى مرو على غير قياس ان اى الشان لا تقصد
صلاته لان فيه ضرورة سبق للسان وكذا افنى ابو نصر
المازني قال قاضي خان والصحيح هو الاول ولو قرأ ان
الله يرى من المشركين ورسوله بكسر اللام لا تقصد عند المتأخرين
واما عند المتقدمين فذكر قاضي خان فيه الفساد لان اعتقا
كفر لكن ذكر في الكشاف انها قراءة والجر في رسوله على القسم
او الجواب ولو قرأ انا كنا منذرين بفتح الدال تقصد على قول
المتقدمين وكذا قرأ وانت خير المنزلين بفتح الراء او قرأ نحن
خلقنا بفتح القاف وقد رافق الراء وجعلنا وانزلنا بفتح
اللام فيهما او قرأ ومن يفر الذنوب لا الله او وما يعلم تأويله
الا الله بفتح الهاء فيهما او قرأ ولا يفرنكم بالله الغرور كبير
الراء كل ذلك يفسد عند المتقدمين لا المتأخرين وذكر في
فتاوى قاضي خان لو قرأ يدع اليتيم يتسكين الدال تقصد

صلاته لانه عكس المراد وكذا ذكر فيها لوقر يتخلون بالتاء
 مكان الدال في يدخلون تفسد و لوقر اخن خلقنا في اعناقهم
 اغلا لا مكان اما جعلنا او قرأياك تعيد بترك التشديد لا تفسد
 صلته عند المتأخرين هذا فصلان الاول ذكر كلمة مكان
 كلمة والاصل انه ان تقاربا الكلمتان معنى ومثله في القرآن
 لا تفسد وان تقاربنا ولم تكن المبدلة في القرآن تفسد على قياس
 قولهما لا قول ابي يوسف وان لم يكن للمبدلة مثل في القرآن
 وليس مما اعتقده كقر تفسد اتفاقا ان لم تكن ذكرا وان كان
 في القرآن لكن مما اعتقده كقر وصل تفسد عند عامة المشايخ
 وقال بعضهم على قياس قول ابي يوسف لا تفسد والصحاح فيها
 تفسد اتفاقا مثال الاول العليم مكان الحكيم والخبير مكان
 البصير ونحوه ومثال الثاني آياه مكان آواه والنيابين
 مكان التوابين ومثال الثالث سطحت مكان نصبت و
 بالعكس وخلق مكان رفعت وبالعكس ومثال الرابع الفل
 مكان الغراب ونحوه ومثال الخامس غافلين مكان فاعلين
 الفصل الثاني تخفيف الشدة وتشديد الخفيف والاصل
 فيه انه ان كان لا يغير المعنى كان قرأ و قتلوا تفسد ويسئلون
 عن الساعة بالخفيف في قتلوا والساعة وكذا يدركم الموت
 ورا دوه اليك ونحوه لا تفسد وان غير المعنى بان ترك
 التشديد في مرتب الفلق ونحوه او في ذلك منهم الغام اوفي
 الامارة بالسوء فاختيار عامة المشايخ انها تفسد وقال
 ابو علي السقي لا تفسد بترك التشديد لا في رتبة العالمين
 وآياك تعيد فعلم ان التفصيل المذكور على قول المتقدمين
 وهو الاحوط وحكم تشديد الخفيف حكم عكسه في الخلاف
 والتفصيل فلو قرأ افعيننا بالتشديد لا تفسد اهدنا الصراط

فكان عندهما وغلبي يوسف رويان وان لم يقرأ بالشد في القرآن

بالقر

عيسى لا تفسد على ما في القرآن
 وعلمه عامة المشايخ وكذا
 روي موسى بن

بأظهار الهم لا تفسد وكذا ما يشبه ما وردك بالخفيف
 لا تفسد تنبيه ومن ذكر كلمة مكان كلمة تغيير النسب فلو قرأ
 عيسى ابن لقن تفسد و لوقر موسى بن يحم لا تفسد و لوقر
 موسى بن لقن و لوقر عيسى بن سارة تفسد وكذا لوقر
 مريم بنت عيلان جميع هذا يخرج على ما تقدم من الاصل و لوقر
 الاما اضطررتهم بالزنا او بالطاء او بالزنا مكان ضار تفسد
 و لوقر اما اضطررتهم بالتاء مكان الطاء لا تفسد و لوقر
 الامن خنق الخنقة بالتاء مكان الطاء فيهما تفسد اعدم
 المعنى وهذا فصل آخر وهو ابدال هذه الحروف الثلاثة التاء
 والدال والطاء بعضها من بعض فلنورد ما ذكره قاضي خان
 من ذلك قر الطحيات والدحيات مكان الخحيات قال ابو
 علي السقي لا تفسد بدلا اشتق من القنوط بما اشتق من القنوط
 او بالعكس تفسد وعند الوجوه مكان وعنت الوجوه تفسد
 لانتم اشد رهيبا بالطاء مكان التاء لا تفسد تبتش البشة
 الكبرى بالتاء مكان الطاء فيهما تفسد اظلم وانغي مكان و
 اظنى لا تفسد الضرات مكان الصراط تفسد تبرا مكان بطرا
 لا تفسد تلعبها هضم مكان طلعها لا تفسد من راع عليهم مكان
 امطرا من راع مكان مطر تفسد والثور مكان والطور تفسد
 مستور مكان مسطور لا تفسد لولا ان ربنا مكان بطنا تفسد
 لوت مكان لودا لا تفسد ينتق مكان ينطق لا تفسد كصاحب
 الحوط مكان الحوت لا تفسد لم يجتد مكان يجذ تفسد ولا
 يسطنون مكان يستثنون لا تفسد حمالة الحب مكان الحطب
 تفسد رحلة الشتاء مكان الشتاء تفسد امنط طائفة مكان
 آمنت لا تفسد و لوقر آتائفة مكان طائفة تفسد كاذبة خائنة
 مكان خاطئة لا تفسد هل طامكان تترى من فؤور مكان فطور

لا يفسد والطين مكان والطين يفسد على الخلق مكان الطين لا يفسد
فتاف عليها فتاف مكان طائف تفسد يتخلون مكان يدخلون
تفسد ولو قرأ أهل عيسى بالصلاة لا يفسد وقد تقدم ولو قرأ
الشيطان بالتاء مكان الطاء لا يفسد وقد تقدم ايضا ولو
قرأ قل هو الله احد بالتاء مكان الدال تفسد لعدم المعنى
وكذا لو قرأ لم يترك ولم يترك بالتاء مكان الدال ولو قال اللهم
سل على محمد بالسنة مكان الضاد لا يفسد لصحة كونه من السنان
وعلى معنى الباء اي سلنا محمد عن غير من امور الدنيا
ولو قرأ ما وردك بترك التسديد لا يفسد لانه بمعنى الترك
ولو ترك التسديد في الرب تفسد وقد تقدم ولو قرأ المر
يجعل كيدهم في ظليل بالطاء مكان الضاد تفسد ولو قرأ
بالذال المعجمة مكانها لا يفسد للبعد الفاحش في الاول وصحة
المعنى في الثاني ولو قرأ بحالة الخطب بالتاء مكان الطاء تفسد
وقد تقدم ولو قرأ من الجنة والناس ينصب الجيم يفتحها
لان ماخذ الاشتقاق واحد والله اعلم فلو قدم بعض
حروف الكلمة على بعض كعصف مكان عصفا وسخ مكان
خسر تفسدان غير المعنى وان ترك كلمة من آية فان لم يتغير
المعنى كما لو قرأ وما تدرى نفس ما اكتسب فترك ذا او قرأ وليز
اتبعتا هواهم من بعد ما جاءك من العلم وترك من او قرأ وجزأ
سنة سنة مثلها بترك سنة الثانية لا يفسد وان تغير
المعنى بان قرأ ما لم يأت منون وترك لا او قرأ واذا قرئ عليهم
القرآن لا يسجدون وترك لا فانه تفسد صلاة عند الغامضة
وقيل لا يفسد الاول هو الصحيح وان زاد كلمة في آية فان
كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ لا تعبدون
الا الله وبالوالدين احسانا وبرأؤذي القوي وقرأ ان الله

لا يفسد

كان

في القرآن
بأن قرأ من آمن بالله

كان غفورا رجبيا علما لا يفسد وان تغير المعنى ولكنها في القرآن
بان قرأ من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فلهم
اجرهم او قرأ ولما آمن بخجل واستغنى وامن وكذب بالحسن
وتخوذ لك مما يكره معتقده تفسد صلاته وكذا ان لم يكن
في القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ من آمن بالله واستغنى
قرأ فيها فأكفه وتخل وتفتح ورمان فلا تفسد صلاته
الكل من فتاوى قاضي خان تمام فيما يكره من القرآن في
الصلاة وما لا يكره وفي القراءة خارج الصلاة وفي سجدة
السلامة ولا بأس بقراءة القرآن في الصلاة على التالف عرف
ذلك الصحابة وفيه التحرز عن هجر البعض والمستحب قراءة
المفضل والافضل ان يقرأ في كل ركعة سورة تامة ولو
قرأ بعض السورة في ركعة وباقيها في ركعة قبل يكره و
الصحيح انه لا يكره واذا اراد ان يقرأ اخر سورة في الركعتين
او سورة تامة فأكبرها افضلهما وان اراد ان يقرأ آية طويلة
او ثلث آيات فالصحيح ان الثالث اذا بلغت مقدار قصر سورة
افضل وان قرأ اخر سورة في ركعة قبل يكره ان يقرأ اخر سورة
اخرى في الركعة الثانية والصحيح انه لا يكره قال قاضي خان
وكذا لو قرأ في الاولى من وسط سورة او من آياتها ثم قرأ في
في الثانية من وسط سورة اخرى او من آياتها او سورة قصيرة
الاصح انه لا يكره لكن الاولى ان لا يفعل من غير ضرورة وعلى
هذا الانتقال الى آية اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان
بينهما آيتان او اكثر لكن الاولى ان لا يفعل بلا ضرورة ولو
قرأ في كل ركعة سورة وترك بين السورتين سورة يكره
الا ان تكون السورة اطول من التي قرأها بحيث يلزم طالة
الركعة الثانية على الاولى طالة كثيرة ولو ترك بينهما تلك

سور لا يكره ولو ترك سورتين فكذلك لا يكره هو الصحيح ولو
جمع بين سورتين في ركعة واحدة الأولى أن لا يفعل في
الفرض ولو فعل لا يكره إلا أن يترك بينهما سورة أو أكثر
ولو انتقل في الركعة الواحدة من آية إلى آية يكره وإن كان بينهما
آيات بلا ضرورة فإن سهرى ثم تذكر يعود مراعاة لترتيب الآيات
وإن كرر آية واحدة مرارا كان في تطوع يصليه وحده
لا يكره وفي الفرض يكره حالة الاختيار لاحالة العذر والنياس
كذا في المحيط ولو قرأ في الثانية سورة فوق التي قرأها في الأولى
يكره إلا أن يكون بغير قصد وقيل النقل لا يكره وسئل علي بن
أحمد عنهما في الأولى من الظهر سورة الفلق وفي الثانية قل
هو الله أحد فلما بلغ الله الصمد تذكر أن عليه أن يقرأ قل أعوذ
بربنا الناس فقال يتم سورة الاخلاص وفي الخلاصة افتتح
سورة وقصده سورة أخرى فلما قرأ آية أو آيتين أراد أن
يترك تلك السورة ويفتح التي أرادها يكره وإذا قرأ في الأولى
قل أعوذ بربنا الناس ينبغي أن يقرأها في الثانية أيضا قال
البرازي لأن التكرار هو من القراءة منكوسا وفي الوكو
الحجة من يختم القرآن في الصلوة إذا فرغ من المعوذتين في الركعة
الأولى برقع ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرأ بفاتحة الكتاب
وشي من سورة البقرة وفي فتاوى الحجة القراءة على ثلاثة أوجه
في الفرائض على التؤدة والترسل والتدبر بحرف فاف في الأربع
يقرأ بقراءة الأئمة بين التؤدة والسرعة والنوافل بالليل له أن
يسرع بعد أن يقرأ كما يفهم والقرأت بالروايات السبع كلها
جائزة لكن الأولى أن لا يقرأ بالقراءة العجيبة والروايات الغربية
لأن بعض السيفها ربما يقعون في الأثم فلا يقرأ عند العوام مثل
قراءة أبي جعفر وابن عامر وحزرة والكشاف في صيانة لدينهم فيها

يستخفون أو يضحكون وإن كان كلهما صحيحا طيبة ومشايخنا
لغة أو قراءة إلى غير ذلك وحفظ عن عاصم كذا في فتاوى الحجة أما
القراءة خارج الصلوة فاعلم أن حفظ ما يجوز به الصلوة فرض
على كل مكلف وحفظ فاتحة الكتاب وسورة ولجب وحفظ
سائر القرآن فرض كفاية وستة عين أفضل من صلوة النقل و
قراءة القرآن من المصحف أفضل لأنه جمع بين عبادتي القراءة و
النظر في المصحف ويستحب أن يقرأ على طهارة مستقبل القبلة
لابسا احسن ثيابه ويستعيد ويستمي والتعوذ يستحب مرة
واحدة ما لم يفصل بعلم ديني حتى لو ورد السلام واجاب
المؤذن أو استبح أو هلل ليس عليه إعادة التعوذ ذكره في فتاوى
الحجة ولا يستحب في أول جراءة وقيل أن يبدأها يستحب وإن وصلها
بالانفصال لا يستحب ذكره في التوازل ثم قيل الأولى أن يختم القرآن
في كل أربعين يوما وقيل بختمه في السنة مرتين وقيل أن أراد
أن يقضي حقه بختمه في كل اسبوع وقيل في كل شهر وبه افتى
بعضهم قال ابن المبارك ينبغي أن يختم في الصيفاء و
الشتاء وفي الشتاء أول الليل ولا يستحب أن يختم القرآن
في أقل من ثلاثة أيام لقوله عليه السلام لا يفقه من قرأ القرآن
في أقل من تلك وقراءة قل هو الله أحد تلك مرات عند ختم القرآن
لم يستحسنها بعض المشايخ وقال أبو الليث هذا شيء استحسنه
أهل القرآن وأئمة الامصار فلا بأس به إلا أن يكون الختم في
المكتوبة فلا يريد على مرة ولا بأس بالقراءة مضطجعا إذا ضم
رجليه والقراءة ما شيا وهو في عمل أن لم يشغل المشي والعمل
قلبه لا يكره وسئل الباقي قراءة القرآن في أوقات التي تكره فيها
الصلوة أفضل أم الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وذكر
والسبح فقال الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء

والسبب افضل والقراءة في الحمام ان لم يكن ثم احد مكشوف
العورة وكان الموضع طاهرا يجوز جهلا وخفية وان لم يكن كذلك
فان قرأ في نفسه فلا بأس به ويكره للجهر وكذا كره القراءة في المسلخ
والمغتسل ومواضع الخجاسة ويكره عند القبور وعند بيوت خيفة
ولا كره عند محمد وبقره اخذ المشايخ رجل يكتب الفقه ويحبه
رجل يقرأ القرآن ولا يمكن للكاتب الاستماع فالأثم على القارئ
لقراءة جهرا في موضع اشتغال الناس بأعمالهم وعلى هذا الورق
على السطح في الليل جهرا والناس نيام يأثم كذا في الخلاصة ولا
يخلو عن نظر صبي يقرأ في البيت وأهله يشتغلون بالعمل بعدد
في ترك الاستماع ان افتتحو العمل قبل القراءة والأفلا وكذا قراءة
الفقه عند قراءة القرآن ولو كان القارئ في المكتب ولحد يجب
على المارين الاستماع وان كان أكثر ويقع الخلل في الاستماع لا
يجب عليهم يكره للقوم ان يقرأوا القرآن جملة تضمنها ترك
الاستماع والانصات وقيل لا بأس به الكل في القنية والاصل
فيه ان استماع القرآن فرض كفاية على ما حققناه في الشرح
رجل يقرأ والجنبه رجل يدرس ويكره فقها ولا يمكنه الاستماع
للقارئ فالأثم على المتأخر ولا يكره قيام القارئ للقادم اذا
كان مستحقا للتعليم ذكره في القنية واستماع القرآن افضل من
تلاوته وكذا من الاشتغال بالتطوع لانه يقع فرضا والقرض افضل
من النقل والجهر بالقراءة افضل ان لم يكن عند مشغولين مالم يحالوا
رباء وتعلم المرأة القرآن من المرأة افضل من تعليمها من الأعمى الغيب
المحرم وقيل يكره تعليمها منه لان صوتها عورة كذا ذكره ولا
بأس بتعليم الكافر القرآن او الفقه رجاء ان يهتدى لكن لا يمس
المصحف مالم يغتسل عند محمد ومطلقا عند أبي يوسف ومن
تعليم القرآن ثم نسيه يأثم والنسيان ان لا يمكنه القراءة من المصحف

رجل يقرأ ويلحن يجب على السامع ان يردده الى الصواب ان علم انه
لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن ولا فهو في سعة من تركه
ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ
لانه تشبه بفعل الفسقة هذا اذا كان لا يقرأ الخ وقاما للحن الغير
فحرام بالاختلاف ويكره تصغير المصحف وكتابته بقلم دقيق و
كتابة القرآن على ما يفرش وكتابته على الحدران والمخاريب غير
مستحسنة ولا بأس بتجلية المصحف وكذا انقطر وتغشيره
واذا صار المصحف بحيث لا يقرأ فيه يجعل في خرقه طاهرة و
يدفن في ارض طاهرة ولا يجوز ان يجلد به القرآن وقيل ان كوغد
الاخبار يجوز استعمالها في تجليد المصحف وكتب الفقه دون
كتب النحو ويكره توسد المصحف لغير الحفظ ويجوز للحفظ كما
يجوز الركوب على جوف القهوفيه للضرورة وأما سجدة التلاوة
فاذا قرأ آية السجدة وهي في أربعة عشر موضعا انما الاعراف
وفي الرعد والنحل والاسرى ومريم وأولى الحج وفي الفرقان و
النار والمتنزل ووص وفصلت والحجج والانشقاق والعلق
فانه يجب عليه ان يسجد بشرائط الصلوة الا التسمية سجدة
بين تكبيرين مستحبتين وعند الشافعي ثمانية الحج منها ووص
ليست منها وعند مالك الثلث الاخيرة ليست منها وعند
الائمة الثلث هي سنة وليس فيها رفع يد ولا تشهد ولا سلام
ويجب على التالي وعلى السامع سواء قصد السماع ولم يقصد
ويجب على المؤتم بتلاوة امامه وان لم يسمعها فان لم يسجد بها
الامام لا يسجد المؤتم وان سمعها لانه تبع ولو تلاها المؤتم لا يجزى
عليه ولا على من سمعها منه ممن هو معه في تلك الصلوة وعند
محمد يسجدونها بعد الفراغ من الصلوة ويجب على من سمعها منه
ليس في صلاته لجماعها ولو سمعها المصلي ممن ليس في صلاته

يسجد لها بعد الصلوة ولا يسجد لها في الصلوة ولو سجد لها
فيها لا تسقط عنه ولا تفسد الصلوة ويجب على سماعها
من حاضرا ونفساء او كافرا وصبي او مجنون وكذا من نائم
في الصحيح ولو سمعها من الطائر او الصدى لا تجب ولو
تجنى بها لا تجب عليه ولا على من سمعه وكذا لا تجب بالكاء
او النظر من غير تلفظ واذا نلتها او سمعها راكبا جاز اذاؤها
بالايماء وان تلاها او سمعها غير راكب لا يجوز الايماء بها
راكبا الا من عذر يسجد في الفرض ولو نلتها وهو قادر على
التجود فلم يسجد لها حتى يخرج عنه بمرض ونحوه جاز الايماء بها
ولا يلزمه اعادةها اذا صح كما في قضاء الصلوة ويستحب ان
يقوم فيسجد لها من القيام وكذا القيام بعد الرفع منها او
يستحب ان يتقدم التالي ويصفا السامعون خلفه ولا يرفعوا
قبله ولا يكره مخالفة ذلك بان يسجد ولحيث كانوا ولو قدم
او يسجد واو يرفعوا قبله ولو ظهر فساد سجدة التالي لا
تفسد سجدة من ويستحب للتالي اخفاؤها اذا لم يكن السامع
متنهيا للتجود وان كان متنهيا يستحب جهرها ولا تجب على
الفور حتى لو سجد لها بعد سنة او اكثر تقع اداء لقضاء الا
انه يكره تأخيرها من غير ضرورة ويستترط نية التجود للتلاوة
لالتعيين حتى لو كان عليه سجدة متعددة فعليه ان يسجد
عددها وليس عليه ان يعين ان هذه السجدة لآية وهذه
لآية كذا ويطلبها ما يبطل الصلوة من التكلم والقهقهة والحد
قبل الرفع على قول محمد وهو الاصح خلافا لابي يوسف ومن
سمعها من مصل واقدي به قبل ان يسجد المصل لها يسجد معه
وانا قدي بعد ما يسجد لها فان اتمها في الركعة التي نلت
فيها سقطت عنه ان ادرك معه الركوع والا فلا بد من سجود

لها بعد الصلوة كما لو لم يقدي به وكل سجدة وجبت في الصلوة
ولم تؤد فيها لا تقضى ابدا واذا نلتها في الصلوة فرقع ونواها
فيه او لم يقدي به في الصلوة سقطت عنه اذا لم يقرأ بعدها اكثر
من ثلاث ايات وفيما اذا قرأ ثلاثا خلافا فان قرأ اكثر من ثلاث فلا بد
من التجود لها قصد ولا تنادي بالركوع ولا يسجد في الصلوة
ولو نلت بالعمية تجب على من سمعها ولم يفهمها اذا خبر بها
ايما عا ولو نلت بالفارسية يلزم من سمعها ولم يفهمها اذا
اخبار عنها في حنفية خلافا لها ولا تجب على من لم يسمعها وان
كان في مجلس التلاوة ويقول فيها ما يقول في سجود الصلوة
هو الاصح وقيل يقول سبحان ربنا ان كان وعذرنا المفعول
والخياره بعض المتأخرين وقيد بعضهم بما اذا لم تكن في صلوة
الفرض ولو تكررت تلاوة آية في مجلس واحد كفته سجدة واحدة
سواء كانت بعد جميع التلاوات وبعد بعضها فلو تبدل المجلس
او الآية تكررت السجدة وتبدل المجلس حقيقيا بان يتقل من مكان
في الصحراء وما هو في حكمها بثلاث خطوات واكثر وحكي بان
يشرع في عمل اخر بان اكل ثلث لقعات وشرب ثلث جرعات وتكلم
ثلث كلمات من غير ان يقوم من مكانه والاتحاد الحقيقي ظاهر
الحكمي هو الكاين بين اجزاء ما يطلق عليه مكان واحد عرفا كما في المسجد
والبيت والمناوت وكذا مشي اقل من ثلث خطوات في نحو الصحراء
اذا عرف هذا فان وجد الاتحاد حقيقة او حكما عند تكرار آية
كفت سجدة واحدة والا فلا من مشي خطوة او خطوتين واكمل
لقعة او لقعتين او شرب جرعة او جرعتين او استقل من زاوية البيت
او المسجد الى زاوية اخرى ورد سلاما او شمت عاطسا ثم كررها
كفته سجدة واحدة بخلاف فسدية الثوب والدياسة والكرايا
والاستفال من غصن الى غصن وكذا لو تكلم كلمات وشرب جرعات

وعقد تكاحا او بيعا او نحو ذلك فانه لا يكفيه سجدة واحدة
ولو طال الجلوس من غير ان يشتغل بشغل مما تقدم ثم كرر لا يجزئ
عليه تكرار السجود ولو كررها راكباً سايراً يكرر الوجوب
ان لم يكن في الصلوة فان كررها في الصلوة لا يكرر سواء كان
في ركعة او اكثر وهو قول ابي يوسف وهو الاصح وعند محمد
ان كررها في ركعة اخرى يكرر والسفينة كالبيت ولو نبدل
مجلس السامع دون التالي تكرار الوجوب على السامع اجماعا
ولو نبدل مجلس التالي دون السامع تكرار على السامع ايضا
عبد البعض لا يكرر وصح في الكافي الاولى وفي الهداية وفتاوى
قاضى خان الثاني وعليه الفتوى واعلم ان حكم الصلوة على
النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول بوجوبها
حكم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لكن
يندب عليه السلام يتقرب بها مستقلة وان لم يدكر بخلاف
السجدة فانها لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة ولو قرأ آية
سجدة خارج الصلوة ولم يسجدها ثم شرع في الصلوة من غير
ان يتبدل المجلس وقرأها فيها وسجد لها كفته هذه الآية
عند التلاوة بين وان سجداً لاولى لم تكفه تلك السجدة عن التلاوة
وان لم يسجد لاولى ولا الثانية حتى يخرج من الصلوة سقطتا
وفي النوادر ان الاولى لا تسقط والاخرى لا تسقط ولو تلاها في
الصلوة او لا وسجد لها ثم قرأها بعد ما سلم قبل سجدة ثانياً
ولا تكفيه الاولى وقيل تكفيه وقيل ان لم يتكلم بعد السلام
قبل قرأتها تكفيه الاولى وان تكلم لا ولو قرأها في الصلوة ولم
يسجد لها حتى سلم فقرأها مرة اخرى سجدة واحدة
سقطت عنه الاولى ولو قرأ سجدة ثم سمعها في ذلك المكان
من آخر ثم من آخر وهي جزا كفته سجدة واحدة سواء كان هو

وعند البعض
لا
ان
الصلوة
حينئذ
دون
كرار
الركعة
بمجرد
الفرق
ان
الصلوة
على
الركعة

في الصلوة او لا على ظاهر الرواية والمسبوق اذا سجد هامة
امامه ثم قرأها فيما يقضى لا يسجد على مقتضى قول ابي يوسف
خلافاً للمحمد ولو لم يكن سجدة هامة الامام يسجد اتفاقاً
واذا أتى السجدة في الصلوة ولم يقرأ بعد هامة فوق ثلاث آيات
فانشأ نواها في الركوع او السجود وانشأ سجدة لها مستقلة
وان قرأ بعد هامة فوق ثلاث آيات فلا بد من السجود لها مستقلة
ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال يكره ان يقوم ويركع من
غير ان يقرأ بعد هامة شيئا بل يقرأ شيئاً ثم يركع فان كانت ختم
السورة يقرأ آيات من سورة اخرى وان بقي منها آيتان او
ثلاث كسورة بنى اسرائيل والاشفاق فكذلك ينبغي ان يوصل
بها سورة اخرى وان لم يوصل لا يكره والله اعلم ويكره للامام
ان يقرأ آية السجدة في صلوة يخاف فيها وكذا في نحو الجمعة
والعيدين الا ان يكون في آخر السورة بحيث تؤدي بركوع
الصلوة او سجودها وينبغي حينئذ ان لا ينويها في الركوع
اوتؤدي بالسجود من الجميع ويكره ان يقرأ سورة ويترك آية
السجدة لانه يشبه الفرار من السجود ولا يكره ان يقرأ السجدة
وحدها ويترك سائر السورة لكن المستحب ان يقرأ معها
آيات وآية دعاء التوهم القليل والله سبحانه اعلم **الملحقات**
منها ما بحثنا الامامة الصلوة بالجماعة سنة مؤكدة وقيل
واجبة وفي البدائع تجب على الفقلاء البالغين الاحرار القادرين
على الجماعة من غير حرج انتهى والادلة تساعد على ما ذكرناه في
الشرح والاعذار التي تبيح التخلف عنها المرض الذي يبيح التيمم
وسله كونه مقطوع اليد والرجل من خلفا ومفلوجا ولطفاً
والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الصحيح وكذا
الاستحقاق من سلطان او غريم وهو معسر ولا يستطيع الشئ

او اعمى واولى الناس بالامامة اعلمهم بالسنة فان تساوا وفاق العلم
فاقرؤهم فان تساوا وفيها فاورعهم اى اكثرهم تحمزا عن الحرام
فان تساوا وفاق الاوصاف الثلاثة فاكبرهم سنا فان تساوا
فى الاربعه فاحسنهم خلقا والمراد بحسن الخلق الحلم والرفق
والحياء ثم ان تساوا وفي الخمسة فاقبل اصحبهم وجها وقيل
انسبهم فان تساوا واقوع بينهم وكبره تقدم الفاسق كره
تحريم وعند مالك لا يجوز تقديمه وهو رواية عن احمد وكذا
المبتدع وكبره تقدم العبد والاعرابي وولد الراني والاعمى
والكراهه فيهم دون تلك الكراهه وفي المحيط لا بأس بان يؤم
الاعمى والبصير اولى ولو علم ان العبد او الاعرابي وولد الزنا
عالم فلا كراهه والمبتدع من يعتقد شيئا على خلاف محقق اهل
السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهه اذا لم يؤد
ما يعتقد الى الكفر فان ادى الى الكفر فلا يجوز اصلا الاقتداء
به كخلافه الزايف ومن يقدم الصديقه او ينكر خلافة الصديق
او صحبته او يستب الشيعين وكالجهنمية والقدرية والمشيبة
القاتلين بانه تعالى جسم كالاجسام ونكر الشفاعة او الورثة
او عذاب القبر او الكرام الكاتبين اما من يفضل عليا ولا يستب
فهو ممن يجوز الاقتداء بهم مع الكراهه وكذا من يقول انه يرفع
جسمه كالاجسام ارجو ان لا يجرى بخلافه وعظمت سنة يوسف
انه قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم وان تكلم بحق قبل الزمان
ينظر في دقايق علم الكلام وقيل من يريد زلة خصمه عند المناظره
فى الكلام فانه كفر لانه محبة كفر خصمه ويجوز الاقتداء بالشافعي
ونحوه قبل مع الكراهه وقيل من غير كراهه ان لم يتحقق منه ما
يفسد الصلوة على راي المقتدى ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة
ولا بالصبي في الصلوة ولا اقتداء العاقل بالمعوق ولا اقتداء القارى

بالامى ولا الامى بالآخرس ولا مستورا العورة بمكشوفها ولا
غير المومى بالمومى ولا المومى قاعدا بالمومى مستلقيا او على جنبه
ولا الظاهر بصاحب العذر ولا صاحب عذر بصاحب عذر
اخر فان اتخذا في العذر جاز ولا يفدى المفترض بالتسفل ولا من
يصل فرضا بمن يصل فرضا اخر ويجوز اقتداء المتسفل بالمفترض
ولا يصح اقتداء الناذر بالناذر الا ان قال بعد نذر صاحبه نذر
تلك الذمورة التي نذرها فلان ويجوز اقتداء الحالف بالحالف
بالتأذير دون العكس ومصليا ركعتي الطواف كالتأذيرين
لا يجوز اقتداء احدهما بالآخر ولو اشتركا في نافلة فافسداها
صح اقتداء احدهما بالآخر في القضاء بخلاف ما لو افسداها بعد
الشروع غير مشتركين حيث لا يصح اقتداء احدهما بالآخر ولا
بالتأذير ولو صليا الظهر ونوى كل واحد امانة الاخر صححت
صلاتهما ولو نوى كل الاقتداء بالآخر فسدت ويجوز اقتداء
من يصلى السنة بعد الظهر بمن يصلى السنة قبلها وكذا
سنة العشاء بالترأويح وكذا اقتداء من يرى الوتر ولجبا بمن
يراه سنة عند مجئ بن الفضل والاولى عدم الجواز ويجوز
اقتداء الفاسل بالماسح وكذا اقتداء المتوضى بالمتميم والقائم
بالقاعدا خلافا للمحدثين وكذا اقتداء القائم بالاحدي الذي
بلغت حدة ربه الركوع ولو لم تصل الى الحد الركوع فالاصح للمحدثين
اتقافا ويجوز امامة الخنثى المشكل للنساء وكذا امامة المرأة
لحن كبري كونه ان يصليين وحدهن جماعة وان فعلن يكره ان
تقدم الامام عليهن بل يقف وسطهن كما اذا قام القارى المرأة
ويجوز اقتداء الآخرس بالامى دون العكس والآخرس مع الامى كما
الامى مع القارى وفي المحيط ان القارى اذا كان على باب المسجد
او بجوار المسجد والامى في المسجد يصلى وحده ان صلاته جائزة

ولكن بينهما وبين المقتدى وبين الصف الذي قد امد بعد
 فان كان اقل مما يمكن فيه صف ونحوه الجملة لا يمنع مطلقا
 وان كان قد رما يقوم فيه صف فان في المسجد لا يمنع وان كان
 خارج المسجد يمنع الا ان يقوم فيه ثلثة فانهم صف يحصل به
 اتصال من وراءهم بمن قد امد بالاتفاق بخلاف لو احدث فاته
 لا يحصل به الاتصال بالاتفاق وكذا الاثنان عندهما خلافا
 لابي يوسف فان الاثنان عنده كالثلثة في ذلك وفي حكم
 اتفاقا وجمعة الامام معهما وفي حكم محاذاة النساء وقد قالوا
 ان المسجد اذا كان كبيرا كسجد بيت المقدس المشتمل على
 المساجد الثلاثة وقام المقتدى في اقصى من غير اتصال
 الصفوف لا يجوز ولو اقتدى من سطح المسجد فالكلام فيه
 كما لو اقتدى من وراء الجدار وكذا المثنان ولو اقتدى على
 جدار بيته متصلا بالمسجد ولا يخفى حال الامام جاز بخلاف
 ما لو قام على سطحه حيث لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال
 الامام ولو صلى على دكان خارج المسجد ان اتصلت الصفوف
 جاز والافلا ولو كان بين الامام والمقتدى في الجامع او غيره
 نهر فان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا يمنع والصحيح ان الصغير
 ما لا يمكن فيه سير الزورق وان امكن فهو كبير ومضى العيد
 كالسجد في الحكم **فصل فيما يتابع المقتدى فيه الامام وما لا**
 يتابعه لاختلاف لزوم المتابعة في الاركان الفعلية واما
 الركن القولي وهو القراءة فلا يتابعه فيه عندنا بل يستمع
 وينصت سواء كان الامام يجهر بالقراءة ولا عند الشافعي
 تلمزم المتابعة في الفاتحة مطلقا الا اذا خاف فوت الركعة
 عند مالك واجمده في المحافاة دون الجهر اما جواز القراءة خلف
 الامام فقال به محمد في السرية وعندهما يكره فيها ايضا كراهته

تحريم فيما عدا القراءة من الادكار يتابعه المقتدى كما ياتي
 به الامام ويستثنى على لزوم المتابعة في الاركان ان المقتدى
 لو رفع رأسه من الركوع او السجود قبل الامام ينبغي ان يعود
 ولا يصير ذلك ركوعين ولو رفع الامام رأسه من الركوع
 او السجود قبل يسبح المقتدى ثلثا فالصحيح انه يتابع الامام
 اما لو قام الى الثالثة قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه يتمه ثم
 يقوم وان لم يتمه وقام جاز وكذا الوصل في الفعدة الاخيرة
 قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه يتمه ثم يسلم ولو سلم ولم يتمه
 جاز ولو سلم قبل ايتان المقتدى بالصلوة والدعاء يتابعه لانها
 سنة والتشهد واجب وكذا لو تكلم الامام بعد تمام الفعدة
 قبل تمام المقتدى التشهد يتمه ويسلم بخلاف ما لو احدث
 الامام عمدا في هذه الحالة فانه لا يتمه بل ان كان قد رما يمكن فيه
 قراءة التشهد صحته صلاته والافلا ولو ركع الوتر قبل ان يتم
 المقتدى القنوت يتابعه ان كان قد استأمنه وان لم يكن قرأ
 شيئا اذ لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم القنوت وكبيرات
 العيد والفعدة الاولى وسجود التلاوة وسجود السهو واربعه
 اشياء اذ فعلها الامام لا يتابعه القوم لو زاد سجدة او زاد
 على قول الفقهاء في تكبيرات العيد وكان المقتدى يسمع التكبير
 منه او زاد على الاربع في تكبير الجنازة او قام الى الخامسة ساجدا
 فان كان قد قعد على الرابعة ينظره قاعدا فان عاد سلم المقتدى
 وحده وان كان لم يقعد على الرابعة فان عاد تابعه وان قعد الى الخامسة
 بالسجدة فسدت صلاتهم جميعا ولا يفيد المقتدى تشهده و
 سلامه وتسعة اشياء اذ لم يفعلها الامام لا يتركها القوم
 رفع اليدين في تحريمه والثناء مادام الامام في الفاتحة فان
 شرع في السورة لا يفعل المقتدى ايضا عند محمد خلافا لابن

يقول الامام في الزيادة في غير الركوع

منه عداوة التشهد
 وسلم المقتدى معه
 وانه عدا الخامسة بالسجدة
 سلم

يوسف وكبير الركوع أو السجود والتسبيح فيهما والتسبيح و
قرأ الشاهد والسلام وكبير الشترق فصل في قضاء الفوائت
من ترك صلاة نزمه قضاؤها سواء تركها بعد غير مسقط أو
بغير عذر ويقدمها على صلاة الوقت لأن الترتيب بين الفائتة
والوقتيّة وبين الفوائت شرط عندنا خلافاً للشافعي إلا أنه
يسقط بالنسيان وبضييق الوقت فكثرة الفوائت فلو صلى
فرضا ذكر أن عليه فائتة قبله فسد فرضه فساداً موقوفاً
عند أبي حنيفة وباتاً عندها ومعنى الوقت عنده أنه لم يقض
الفائتة حتى صلى ستاً وهوذا كررها عاد الكل صحيحاً مثلاً الفائتة
صلوة الفجر فصل الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر من
اليوم الثاني وهوذا ذكر الفائتة في كل واحد منها فهذا الجنس
قاسدة فساداً موقوفاً عنده فإن صلى الظهر من اليوم الثاني
قبل أن يقضى الفائتة صحّت الظهر والجنس قبلها وإن قضى قبل
ظهر اليوم الثاني تقرّر فساد الجنس وهذا معنى قولهم صلوة صح
خمساً وصلوة نفسد خمساً فالتي تصح هي ظهر اليوم الثاني إذا
أدبت قبل الفائتة وأتت بفساد هي الفائتة إذا صليت قبل
ظهر اليوم الثاني والتذكّر في خلال الصلاة كالتي ذكرناها
في حكم المذكور وإن استمر النسيان إلى أن سلم صحّت لسقوط
الترتيب بالنسيان وضييق الوقت بأن يكون ما بقي منه لا يسع
الفائتة والوقتيّة معاً بل كان بحيث لو صلى الفائتة يخرج
قبل تمام الوقتيّة مسقط للترتيب فيقدم الوقتيّة ولو كان
الفوائت متعددة والوقت تسع بعضها مع الوقتيّة دون كلها
فلا بد من تقديم ذلك حتى لو فاتت العشاء والنور وقد بقي من وقت
الفجر ما لا يسع إلا خمس ركعات فلا بد أن يقضى الوتر عند أبي
حنيفة ثم يصلي الفجر ثم المعبر حقيقة اشباع الوقت لأجل

الظن

الظن حتى لو طرأ من عليه العشاء ضيق وقت الفجر فصلاها
وفي الوقت سعة يكررها إلى أن تطلع الشمس وفرضه ما
يلي الطلوع وما قبله تطوع وقيل يشرع في العشاء فإن طلعت
قبل الفراغ صحّت فجاءه والأفلاك في شرح الزاهد في لو قدم
الفائتة عند ضيق الوقت صحّ لكنه يأنّ ثم المراد تضيق أصل
الوقت لا الوقت المستحب حتى لو تذكر في وقت العصر أن
عليه قضاء الظهر وعلم أنه لو استغفل بقضائها تقع العصر
في الوقت المكروه يسقط الترتيب عند الحسن بن زياد لا عندنا
ومحمد بن واقفه في رواية ولو بقي من المستحب ما لا يسع الظهر
بتامها سقط الترتيب بالاتفاق فصل في العصر ويؤخر الظهر
إلى بعد الغروب ولو شرع في العصر والشمس حمراء ذكرنا الظهر
ثم غربت وهو فيها أمّا وقال ابن أبان يقطعها ثم يرتب ثم
العبارة لوقت الافتاح حتى لو افتتح الوقتيّة أولاً الوقت وهو
ذاكر للفائتة وطال حتى تضيق وأخرج لا تصحّ قال الزاهد
وبراعي الترتيب وإن لم يقدر على أداء الوقتيّة إلا بالتحفيف
في قصر القراءة والأفعال يقتصر على أقل ما يجوز به الصلاة
والكثرة المسقط للترتيب صيرورة الفوائت ستاً يخرج
وقت السادسة وعن محمد أنه اعتبر دخول وقت السادسة
والأول هو الصحيح ثم الفوائت نوعان قديمة وحديثة
فالحدیثة تسقط للترتيب عند الكثرة اتفاقاً واختلافاً
في القديمة كن ترك صلاة شهر ثم ندم وشرع يصلي ولم يقض
تلك الصلوات حتى ترك صلاة ثم صلى أخرى ذكر الفائتة
الحديث لم يجز إلا لبعض وجعل الماضي من الفوائت كأن لم يكن
وجوز الأكررون وعليه الفتوى ولو قضى بعض الفوائت
حتى زالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض إن ترك صلاة

شهره فضاها حتى بقا اقل من ست ثم صلى الوقتية ذاك الما بقى
لا يخرج عنده هؤلاء والآخر الخوازلان السافط لا يعود
فلا يصير صاحب ترتيب في مثل هذه الصورة ما لم يقض جميع
الفوائت ترك صلوة من صلوات يوم وليلة ونسها ولم يقع تخير
على شئ يعيد صلوة يوم وليلة ليخرج عما عليه بيقين وان ترك
صلوتين من يومين ونسها يعيد صلوة يومين وكذا لو نسى
ثلاث صلوات من ثلاثة ايام او اربع من اربع قال عمر بن ابي عمر
سالت محمدا عن نسي سجدة صلوتية ولم يدرك من اى صلوة
هي قال يعيد الخمس قلت فان نسي خمس صلوات من خمسة ايام
قال يعيد صلوة خمسة ايام صبي صلى العشاء فربلغ قبل طلوع
الفجر بلزمه اعادتها وهي واقعة محمد بن الحسن سألها ابنا حفصة
فاجابه بذلك ففضاها ومن فاته صلوات في الفضة فضاها في
المرض بحسب حاله من يتم او يعود او ايماء فان صح بعد ذلك
لا يلزمها اعادتها والاولى قضاء الفائتة في البيت ستر
لذنبه شك في صلوة انه صلاها ام لا ان كان في الوقت يصليها
وان خرج الوقت ثم شك فلا شئ عليه ومن مات وعليه صلوات
فاوصى بمال معين يعطى كفارة صلواته لزم ويعطى لكل صلوة كما
لفطر وللوتر كذلك وكذا الصوم كل يوم وانما يلزم تنفيذهما
من الثلث وان لم يوص فبتبع به بعض الورثة تجاوزا وان كانت
الصلوات كثيرة والحظفة قليلة يعطى ثلثة اصوع عن صلوة
يوم وليلة مع الوتر مثلا للفقير ثم يدفعها الفقير الى الوارث
ثم يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل من الرحتى يستوعب الصلوات
ويجوز اعطاؤها للفقير ولحد دفعة بخلاف كفارة اليمين
والظهار والافطار ولو قدى عن صلوة في مرضه لا يصح كذا
في التلخيصانية ومن اراد ان يقضى الصلوات التي صلاها فان كان

لاجل نقصان دخلها فحسن والا فقل بكرة وقبل لا بكرة الا
بعد الفجر والعصر فصل في صلوة المسافر اقل مدة السفر عندنا
مسافة ثلثة ايام من اقص ايام السنة بالسير الوسط وهو
شئ الاقدام والابل في البر واعتدال الريح في البحر وعن ابي بوش
يومان واكثر الثالث وصح صاحب الهداية انه لا يعتبر التقدير
بالفراسخ لكن قال المرغيناني وعامة المشايخ قدروها بالفرسخ
فقلل احد وعشرون فرسخا وقل ثمانية عشر فرسخا قال
المرغيناني وعليه الفتوى وقال القباقي في جوامع الفقه
هو المختار ويعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا
وسطا مسافة ثلثة ايام وانما يصير مسافرا اذا فارق بيوت
سمره او قرية ناويا الذهاب الى موضع بينه وبينه المسافة
المذكورة فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمر ما خرج منه
من الجانب الذي خرج منه حتى لو كان هناك محلة منفصلة
عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها
وان جاوز العمران من جهة خروجه وكان بجذائه محلة من
الجانب الاخر يصير مسافرا اما قضاء المصر فان كان بينه وبينه
اقل من غلوة ولم يكن بينهما من رعة تعتبر مجاوزة ايضا والا فلا
ثم للمسافر احكام يخالف فيها المقيم كباحة الفطر في رمضان
وامتداد مدة المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد
والاضحية ومن ذلك قصر ذوات الاربع من الصلوات فان
فرضه في كل شهر كعتان والقصر عندنا لازم حتى انه بكرة
الانمام وان اتم فان قعد في الثانية قدر الشهد بالخران والخران
نافلة له ويصير مسينا لتأخير السلام ولكونه بنى النقل على
تحريمه الفرض وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لتركه فضا
كما في الفجر والجمعة وكذا الوتر والقراءة في احدى الاوليين ثم

لا يزال المسافر على حكم السفر حتى يدخل وطنه أو ينوي إقامة
خمس عشر يوما بموضع واحد من مصر أو قرية غير وطنه ولا
يشترط نية الإقامة في دخول وطنه قلوبنوي في غير وطنه
أقل من خمس عشر يوما لا يزول حكم السفر وكذا أن ينوي خمس
عشر يوما بموضعين كمكة ومثي إلا أن تكون بيتوته في أحدهما
وإن كان يقول غدا أخرج أو بعد غدا أخرج واستمر على ذلك
لا يصير مقيما عندنا ولو بقي سنين عديدة وفي الغياثة الساكنة
إذا دخل مصر على عزم أنه متى حصل غرضه خرج لا يصير مقيما
إلا إذا كان مقصودا يعلم أنه لا يحصل في أقل من خمس عشر يوما
فإنه يصير مقيما وإن لم ينو الإقامة ولا تصح نية الإقامة من
العسكر في دار الحرب بخلاف من دخل اليهم بأمان حيث تصح
منه ولا تصح نية الإقامة في الصحراء إلا من أهل الخبيثة فإنهم
لو نزلوا في موضع ونفوها وعندهم من الماء والكالا ما يكفيهم
مدتها صاروا مقيمين ولو ارتحلوا عنه ونفوا والذهاب إلى
موضع بينه وبين مسافة السفر صاروا مسافرين والأقلا
الكافر في دار الحرب إذا سلم فهو على إقامته ولو خاف فقر منهم
يريد سفر ثلاثة أيام تعتبر نيته ويصير مسافرا في الصحيح والمعتبر
في السفر والإقامة نية الاصد ون التبعية كالخليفة والأمير
مع الجند والزوج مع زوجته والمولى مع عبده والمستأجر مع
أجيره والاستاد مع تلميذه ولا فرق في الجند مع الأمير بين
أن يكون مرتزقا من الأمير أو من بيت المال وقدامه السلطان
بالوجه معه هو الصحيح بخلاف المتطوع بالجهاد ومن حمل رجلا
ظلمًا ولا يدري المحمول أين يذهب به فإن سأل له فلم يخبره يتم
حتى يسير ثلاثين يقصر وكذا الأسير في يد العدو بل وكذا
ينبغي أن يكون حكم كل تابع إذا لم يعلم قصد متبوعه وسأله فلم

يخبره

يخبره فإنه يعمل بالأصل الذي كان عليه من إقامة أو سفر حتى
يتحقق خلافه وتعدر السؤال بسبب من الأسباب بمنزلة
السؤال مع عدم الأخبار فالمديون أن حبسه غريمه أن
كان معسرا يقصر إن لم ينو الإقامة وكذا أن كان موسرا وعزم
أن يقضيه أو لم يعزم شيئا فإن عزم أن لا يقضيه يتم لأنه
بمنزلة نية الإقامة كذا في المحيط وعن أبي يوسف أنه إن
كان معسرا يتم وكذا أن كان موسرا إلا أن يظن نفسه على إدارته
والعبد بين شركين مقيم ومساfran تهما خذمته يتم
في نوبة المقيم ويقصر في نوبة الآخر وإن لم يتهما يفرض عليه
أن يقعد على رأس الركعتين ويتم احتياطا وعلى هذا فلا يجوز
له الاقتداء بالمقيم أصلا في الوقت ولا خارجه والخليفة
كغيره فإنه إن طاف في ولايته بإلانية سفر يتم وإن قصد مسافرا
السفر فيها يقصر هو الصحيح خلافا لما ذكر في الخلاصة لأن النبي
صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يقصرون
إذا ذهبوا من المدينة إلى مكة كافر خرج قاصدا مدة السفر
فاسلم في الطريق وقدم بقى إلى مقصده أقل من ثلاثة أيام لا يقصر
وكذا الصبي إذا خرج مع أبيه فبلغ في الدارين وقدم بقى إلى مقصده
أقل من ثلاث والمختار في الكافر أنه يقصر بخلاف الصبي وقيل
يقصر إن ولج أيضا إذا ظهرت وقدم بقى إلى مقصدها أقل من ثلاث
تتم في الصحيح ثم اعلم أن الصلوة ما دام وقتها باقيا فهي قابلة
للتغير من صفة إلى صفة بتغير حال العبد ما لم تودعها إذا خرج
تقرر في الذمة على ما كانت عليه من الصفة باعتبار حاله
والمعتبر في ذلك آخر الوقت عند تاجيت لا يبقى منه قدر طبع
قوله الله أكبر وصلوة المسافر بتغير من الركعتين إلى أربع بنية
الإقامة ما دام في الوقت وكذلك بالاعتداء بالمقيم إن تم الاقتداء

فلو اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح ولزمه الاقام وان
 اقتدى به بخارج الوقت لا يصح لتقرر الصلوة في ذمته
 ركعتين فلا يتغير بالاقضاء كما لا يتغير بنية الاقامة فيلزم
 اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة ولو اقتدى به في الوقت
 ثم قصدت صلاته فانه يصلي ركعتين لزوال الاقتداء ولو اقتدى
 المقيم بالمسافر صح في الوقت وخارجه فاذا صلى المسافر ركعتين
 سلم ويقوم المقيم فيتم صلاته بغير قراءة في الاصح قيل بقراءة
 ويستحب للمسافر ان يقول اتموا صلواتكم فانا قوم سفر
 او اتي مسافرا فاقام فصلاها ركعتين لما تقدم والوطن اما صلى
 او وطن اقامة او وطن سفر فالاصلي هو مولد الانسان او موضع
 تاهله به وقصد التعيش به لا الاختار عنه اما لو كان له
 ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتاهل به فليس ذلك وطنا
 له وفي المبسوط هو الذي نشأ فيه او توطن فيه او تاهل فيه
 فعوله او توطن فيه يتناول ما عزم القرار فيه وعدم الار
 محال وان لم يتاهل ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو الاقامة
 به فقبل لا يصير مقيما وقيل يصير وهو لا رجة ولو كان له
 اهل ببلدين فاتيتهما دخل صار مقيما فان ماتت زوجته في
 احدهما وبقي له فيها دور فخار قيل لا يبقى وطنا له وقيل بقي
 ووطن الاقامة ما ينوي فيه الاقامة خمسة عشر يوما فصاعدا
 ولم يكن مولده ولا له اهل ووطن السفر ما ينوي فيه اقامة
 اقل من خمسة عشر يوما من ذلك ويسمي وطن التمكن والمحققون
 على عدم اعتباره وطنا ثم الاصل ينقض بمثله حتى لو كان له
 وطن اصلي فاستقل عنه واستوطن غير خرج عن كونه وطنا له
 حتى لو دخله بعد ذلك لا يلزمه الاتمام ما لم ينو الاقامة ولا
 ينقض بوطن الاقامة ولا بالسفر واما وطن الاقامة فينتقض

وتمت صلاة وهو مقيم فسا فرضاها ايقا وحز فاة صلوة وهو مسافر

لا يشاء المرأة يصحح ثلثة ايام وما
 فوقها والحرم مومن لا يحل تكاحه على التام
 بينهما وطلعت الروايات في بارزها ايام
 فان ابويوسف رحمه الله كره لها ان
 تكون فيكون العرج رحمه الله والاصح ليس
 بيمين سبعة اهل الفقه

بوطن

بوطن اقامة اخرى وان لم يكن بينهما سفر وكذا ينقض بالسفر
 وان لم يطرأ عليه وطن اقامة اخرى ثم السفر ليس بشرط ثبوت
 الوطن الاصل بالاجماع وكذا الثبوت وطن الاقامة في ظاهر
 الرواية وعن محمد انه شرط حتى لو خرج من مصر لا تقصد
 السفر فوصل الى قرية ونوى اقامة خمسة عشر يوما بها لا
 قصير وطن اقامة له وكذا لو قصد السفر فقبل ان يسير
 مدته اقام بقرية لا يصير وطن اقامة له وكذا لو قصد السفر
 فقبل ان يصير مدته اقام بقرية لا يصير وطن اقامة له وعلى
 ظاهر الرواية قصر في الصورتين ويرخص للمسافر ترك السفر
 وقيل لا والاعمال ما قال الهندواني ان فعلها افضل حاله
 النزول والترك افضل حاله السير لاستئنة الفجر والعاصي
 والمطيع في سفره في الرخص سواء عندنا وعند الثلثة ليس
 للعاصي بسفره كالا يوق في سفره كقاطع الطريق ان يترخص
 المشروعة للمسافر ولا يجوز الجمع عندنا بين صلوتين في وقت
 واحد سوى الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمر دفعة
 وعند الثلثة يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب و
 العشاء في وقت واحد بعدد السفر والمطر بتقديم او تأخير
 بان يصلي المتأخرة في وقت المقدمة او يؤخر المقدمة فيصليها
 في وقت المتأخرة والدلائل في جميع ذلك مذكورة في الشرح
فصل في صلوة الجمعة صلوة الجمعة فرض عين على من استجمع
 شرائطها وها شروط الوجوب زائدة على شروط سائر
 الصلوات من الاسلام والقفل والبلوغ والطهارة عن
 الحيض والنفس وشروط الاداء زائدة على شروط سائر
 الصلوات من الطهارة وغيرها اما شرائط الوجوب فستة
 اولها الذكورة فلا تجب على المرأة والثاني الاقامة فلا تجب

على المسافر الثالث الحرية فلا تجب على العبد ولو اذن له
المولى فيها قيل تجب عليه وقيل تختار والمكاتب تجب عليه
وكذا معتق البعض دون المأذون والمستأجر ان يمنع الاجير عنها
والاصح انه لا يمنعه لكن يسقط عنه من الاجر قدرا اشتغاله
ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عنه شيء الرابع الصحة
اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا خاف زيادة المرض او
بطؤ البر بالذهاب اليها ومثله الشيخ الكبير الضعيف عن
السعي الخامس سلامة العينين فلا تجب على الاعرج مطلقا وغدا
ان وجد فالتجيب عليه السادس سلامة الرجلين فلا تجب
على المقعد ومقطوع الرجلين وان وجد من يحمله والمرضى كالمريض
ان بقي المريض ضايعا بذهابه على الاصح فالتمريض من جملة الاعذار
المبيحة للتخلف عن الجمعة والجماعة وكذا الخوف من ظالم ونحوه و
المطر والتلع والوحل ونحوها فهو لا يمين لم يستكملوا الشروط
لا تجب عليهم الا انهم لو حضروا وصلوها بغير انهم عن فرض الوقت
كالفقير اذا حج واما شروط الابداء فستة ايضا الاول المصرا
فناؤه فلا تصح في القرى عندنا وانما نفوا في تفسير المصرا والصحيح
ما اختاره صاحب الهداية انه الموضع الذي له امير وقاض ينفذ
الاحكام ويقم الحدود والمراد القدرة على اقامة الحد وصرح
في تحفة الفقهاء ولا بد من كون الموضع المذكور ذا سكان ورسا
يقصر به فيها ايضا الا ان صاحب الهداية تركه بناء على ان الغالب
ان الامير والقاضي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة
الحدود ولا يكون الا في بلد له رسا يتقوا واسواق وسكن والسجد
لجامع ليس بشرط فيجوز في قضاء المصرا وهو ما اتصل به معناه
لمصلحة من ركض الخيل وجميع العساكر والمناضلة ودفع الموقر
وصلوة الخزانة ونحو ذلك ويجوز اقامتها بمبنى في الموسم اذا

كان هناك الخليفة او امير الحج زحلا فالحج بخلاف ما اذا لم يكن الا
امير المرسى اي امير الحاج فانها بالاتفاق لا تجوز ولا يصلي بها العبد
انفاقا ايضا للاستغفار فيه بامور الحج وانما تجوز اقامة الجمعة
في المصرا في موضع واحد لا اكثر في ظاهر الرواية عن ابن خزيمة
وعنه كقول محمد بنهما يجوز في مواضع متعددة قبل وهو الاصح
وعن ابن يوسف يجوز بموضعين لا غير وعنه لا تجوز بموضعين
الا ان يكون بينهما نهرا فاصح ثم على القول بعدم جوار
التعدد لو تعددت فالجمعة لمن سبق قيل بالفراغ والصحيح
بالافتتاح فان صلوا معا او وقع الاشتباه فسدت صلاة الكل
وعن هذا وعن الاختلاف في المصرا قالوا في كل موضع وقع الشك
في جواز الجمعة ينبغي ان يصلي اربع ركعات بنية لغيره اذ ركت
وقته ولم يسقط عنه بعد حتى ان صحت الجمعة وكان عليه ظهر
يسقط عنه والافتتاح الاول ان يصلي بعد الجمعة سنتها ثم
الاربعة بهذه النية ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة
يكون قد أدى سنتها على وجهها والافتتاح الثاني الظهر مع سنته
وينبغي ان يقرأ السورة مع الفاتحة في الاربع التي بنية آخر
ظهر ان لم يكن عليه قضاء فان وقع فرضا فاستورة لا ينصر
وان وقع نقلا فقرأ السورة واجبة ومن هو في اطار المصرا
ليس بينه وبين المصرا فرجة بل الابنية متصلة فعليه الجمعة
وان كان بينه وبين المصرا فرجة من المزارع والمراعي فلا الجمعة
عليه وان كان يسمع النداء وعند محمد ان يسمع النداء فعليه
الجمعة وان دخل القروى المصرا يوم الجمعة فان نوى المكث الى
وقتها لم يتركه وان نوى الخروج قبل دخوله لا يلزمه وان نواه
بعد دخوله وقتها لم يتركه وقال الفقيه ابو الليث لا يلزمه
وهو مختار قاضي خان الشرط الثاني كون الامام فيها السلطان

المواذن له السلطان ولو قلدا العبد على ناحية فصلي بهم الجمعة
جاز والمقلب الذي لا منشور له اذا كانت سيرته في الرعية
سيرة الامراء يجوز له اقامتها وليس للقاضي ان يصلي بهم
اذا لم يوءم به صريحا او دلاله وكذا صاحب الشرطة وعن
ابي يوسف يجوز لصاحب الشرطة ان يصلي دون القاضي
فان مات والى المصير فصلي بهم خلفته قبل اتيان والخرص
وكذا الوصلي للقاضي وصاحب الشرطة فان لم يكن احدهم
هو لاء فاجتمع الناس على واحد فصلي بهم جاز ومع وجود
احدهم لا يجوز الا باذنه للضرورة هناك لاهنا ولو مات خليفة
وله امر او لاه على اشياء من امور العامة كان لهم اقامة الجمعة
لانهم لم ينزلوا بونه ولو شرع المأمور بها فيها ثم حضر اخر مكانه
مضى عليها ولو حضر قبل شروع لا يصح شروع والمرأة اذا
كانت سلطانة يجوز امرها باقامة اقامتها وللأمور الجمعة
ان يستخلف غيره وان لم يوءم له في الاستخلاف بخلاف
القاضي ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة والصلوة
على ما حققناه في الشرح والاذن في الخطبة اذن في الصلوة و
بالعكس الشرط الثالث الوقت فانها لا تقع بعده بخلاف سائر
الصلوات وقتها وقت الظهر اجبا عا ولا يجوز قبل الزوال الا
في قول مدني بن حنبل ولا بعد دخول وقت العصر خلافا لما لا ولو
خرج الوقت وهو فيها استأنف الظهر ولا يئنه عليها عندنا
خلافا للشافعي الشرط الرابع الخطبة وعليه الجمهور وشرطها
كونها في الوقت لا يقع قبله وان تكون بحضور الجماعة ولو خطب
وحد ثم حضر الجماعة فصلي بهم لا يجوز ولا يشرط الا حضورهم
عندنا لاسماعهم لها بعد ان تكون جهرا حتى لو بعدوا وانما او كانوا
صما اجزأت وركنهما مطلق ذكر الله تعالى نيتها عند ابي حنيفة وعندهما

ذكر طويلا في خطبة وواجبا كونها مع الطهارة والقيام و
ستر العورة وسننها كونها خطبتين يجلسه بينهما يشتمل
كل منهما على الحمد والتشهد والصلوة على النبي صلى الله عليه
وسلم الاولى على بلاوية آية والوعظ والثانية على الدعاء
الشافعي فلو قال الحمد لله وسبحان الله اولا الله الا الله
نحو ذلك اجزاء اذا كان على قصد الخطبة عند ابي حنيفة بخلاف
الشافعي فلو عطف الحمد لاجله فانه لا يخرج عنهما ويكره للخطيب ان
يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا ولو خطب ففر من كان خاضرا
وجاء آخرون فصلي بهم لجزاهم ولو خطب ثم ذهب فتوضأ في
منزله ثم جاء فصلي يجوز ولو تعذت في فيه او جامع فاعتدل
استقبل الخطبة وقبل في التعذت لا يستقبل ولو خطب جبا
فاغتسل استقبل الكل في الحج الهداية للسروجي الشرط الخامس
الجماعة واقامته ثلثة سوى الامام وعند ابي يوسف ثمان سوى
وعند الشافعي اربعون وهو ظاهر مدعي احمد وعند مالك
من يقرى بهم قرية وفي رواية ثلثون ويسقط كون الجماعة
رجلا لا عقلا فلا تنعقد بالنساء والصبيان لا كونهم احرارا
ومقيمين فتعقد بالعبيد والمسافرين وتصح امامتهم فيها
وكذا المردون ونحوهم من المعدورين خلافا للشافعي لا تنعقد امامته
من لا يحب عليه فيها ويشترط بقاء الجماعة الى السجدة الاولى
عند ابي حنيفة فلو تفرقوا قبلها او نقصوا استقبل من بقي الظهر
وعندهما يشترط بقاءهم الى التسمية فلو تفرقوا بعد هاتين
من بقى الجمعة وعند زفر يشترط بقاءهم الى القعود قدر التشهد
فيها الشرط السادس الاذن العام حتى لو ان السلطان و
نحوه اغلق باب قصره فصلي فيه بحشمه لا يجوز جمعه وان

فحقه واذن للناس بالدخول جازت سواء دخلوا او لا ويستحب
التكبير الى الجمعة والغسل والتطيب والسواك وليس لحسن
التياب ويجيب السعي وترك الاشتغال بالاذان الاول وهو
الذي على المنارة بعد دخول الوقت وقيل الذي بين يدي المنبر
والاول اصح واذ اصعد الامام المنبر يجيب على الناس ترك الصاق
التافلة وترك الكلام عند الحنيفة وقال ايباح الكلام حتى
يشرع في الخطبة ويكره والخطيب يخطب قراءة القرآن وروايت
وقسمت الغاطس وكذا الاكل والشرب وكل عمل واذا قرأ الخطيب
ان الله وملائكته يصلون على النبي الاية فعن ابي حنيفة ومحمد
انه ينصت وفي الخجة لو سكت فهو افضل وعن ابي حنيفة اذا عطس
محمدا لله في نفسه ولا يجهر وهو الصحيح وكذا الوشمت ورد السلام
في نفسه جاز وكذا الواشار برأسه او عينه او يديه عند رؤية
المنكر ولم ينكح بلسانه الصحيح انه يكره وقال بعضهم يجب الاضأ
الى ان يشرع في مدح الظلمة قال النجيب جثيثه ولذا ذهب بعضهم
الى ان العهد في زماننا افضل كما لا يسمع مدح الظلمة لكن الصحيح
ان القربا افضل والبعيد يجب عليه الاضأت في الصحيح وقيل
يجوز له القراءة ونحوها وعن ابي يوسف انه كان ينظر في كتابه
ويصلح به بالقلم واذ جلس الامام على المنبر اذن المؤذنون بين
يديه الاذان الثاني ويستحب للقوم ان يستقبلوا الامام عند
الخطبة لكن الرسم لانهم يستقبلون القبلة للخرج في تسوية
الصفوف لكثرة الزحام كذا في شرح الهداية للسروجي واذ فرغ
من الخطبة اقاموا وصلى بهم ركعتين على ما هو المعروف فيقرأ فيها
قدر ما يقرأ في الظهر مسائلا متفرقة ومن ادرك الامام فيها
صلى معه ما ادركه وبني عليه الجمعة ولو ادركه في الشهادتين
سجد السهو وقال محمد ان ادرك معه ركوع الثانية بنى عليها

الجمعة وان ادركه فيما بعد ذلك بنى عليها الظهر واذ اصعد
الخطيب على المنبر لا يسلم على القوم عند تخطيها الشافعي و
احمد وكل بلد فتح بالسيف يخطب فيها بالسيف ككفة والتي
اسلم أهلها طوعا كالمدينة يخطب فيها بالسيف وفي النبايع
الجمعة في الخطبة الثانية دون الجهر في الاولى ويكره اشدا لكرام
وصفا لتلاطين بما ليس فيهم لان فيه خلط العبادة بالعصية
وهي الكذب ومن صلى الظهر يوم الجمعة قبل صلوة الامام الجمعة
ولا عذر له صحت ظهره خلافا للرزق والثلاثة لكنه يكون عاصيا
بترك الجمعة ثم ان بداله ان يصلي الجمعة بعد ذلك فتوجه اليها
قبل الفراغ منها بطلت ظهره بمجرد السعي سواء ادركها او لا
حتى انه يجب عليه اعادة الظهر اذا لم يدرك الجمعة او بداله
ان يرجع فرجع وقال ابو يوسف ومحمد لا تبطل ظهره ما لم يشرع
في الجمعة وفي رواية ما لم يركب الجمعة ولو كان من صلى الظهر بعد
كالسافر ونحوه فسعى اليها قبل لا تبطل ظهره بالسعي اتفاقا
والصحيح من المذهب عدم الفرق بين المعذور وغيره ولو
كان في الجامع فسمع الخطبة ثم قام فصلى الظهر جاز ظهره ولا
ينتقض والذي ينبغي انه ان شرع في الجمعة ينتقض ويكره
للمعذورين والمسجونين اداء الظهر مجاعة في المصرب يوم الجمعة
سواء كان قبل الفراغ من الجمعة او بعده ويستحب للرئيس
ان لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء البر في
كل ساعة والاولى ان لا يصلي الا من خطب ولو صلى غير مجاز
وان تذكر الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطعها ويصلي
الفجران في وقت سعة فان فاتته الجمعة صلى الظهر وقال
محمدان خاف قوت الجمعة لا يقطعها ومن حضر المسجد
ملا ان يحظى يؤذي الناس لا يتخطى وان كان لا يؤذي

احدا بان لا يطأ ثوبا ولا جسدا لا بأس بان يتخطى ويدنومن
الامام وذكر الفقيه ابو جعفر عن اصحابنا لا بأس بالتخطي مالم
ياخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ فعلى هذا جواز التخطي
مشروط بشرطين احدهما ان لا يؤذى احدا والثاني ان لا يكون
الامام في الخطبة لكن ينبغي ان يقيد هذا بما اذا وجد مكانا اما اذا
لم يجد وفي القدام مكان خال فله ان يتخطى اليه للضرورة ويكره
تطوير الخطبة بان تزيد الخطبتان على سورة من طوال المفصل
لا سيما في أيام الشتاء ويكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة
قبل ان يصلحها ولا يكره قبل الزوال هو الصحيح **فصل في صلاة**
العید صلاة العید واجبة على من تفرض عليه الجمعة هو الصحيح
من المذهب ويشترط لها ما يشترط للجمعة وجوبا واداء الاخطبة
فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعدها ويستحب يوم الفطر
ان يأكل شيئا قبل الصلوة والا لم يكن تمران يتسر ولا فسيما
جلوا ويوم الاضحية يؤخر الاكل الى بعد الصلوة وقيل هذا في حق
من ينبغي لا في حق غيره والاولا صح والاصح انه لا يكره الاكل قبل
الصلوة هنا ولا تركه هناك ويستحب اداء صدقة الفطر قبل
الصلوة في الفطر ويستحب اداء صدقة الفطر قبل الصلوة في
الفطر ويستحب التوجه الى المصلي ماشيا ان قدر ولا يكره الركوب
وكذا في الجمعة ويستحب التكبير جهرا في طريق المصلي يوم الاضحية
اتفاقا ويوم الفطر لا يجهر به عند خيفة وعند هاجم
وهو رواية عنه والخلاف في الافضية اما الكراهة فتنفية
عن الطرفين ثم قيل يقطع التكبير بوضوئه الى المصلي وقيل
لا يقطع مالم يقطع الصلوة ويكره التنفل قبل صلاة العید
قد تقدم فاذا دخل وقت الصلوة بارتفاع الشمس وخروج
وقت الكراهة صلى الامام بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة

يكبر تكبيرة الاحرام ثم يضع يديه تحت سترته ويشئ ثم يكبر ثلث
تكبيرات يفصل بين كل تكبيرتين بسكنة قدر ثلث تنبيهات
ويرفع يديه عند كل تكبيرة منهن ويرسلهما في الثانية
ثم يعرضا بعد الثالثة ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة ثم
يكبر ويركع فاذا قام الى الركعة الثانية يبتدئ بالقراءة ثم
يكبر بعد ثلث تكبيرات على هيئة تكبيرة في الاولى ثم يكبر
ويركع فالرواية في كل ركعة ثلث عندنا والقراءة في الاولى
بعد التكبير وفي الثانية قبله وهو رواية عن احمد وفي
ظاهر قوله وهو قول مالك يكبر في الاولى سنا وفي الثانية
خمسا ويقرأ فيهما بعد التكبير وقال الشافعي في الاولى
سبعاً وفي الثانية خمساً ويقرأ فيهما بعد التكبير ثم يخطب
بعد الصلوة خطبتين يبدأ فيهما بالتكبير يعلم في الفطر احكام
صدقة الفطر وفي الاضحية احكام الاضحية وتكبير التشريق
وهي سنة ويسن في خطبة الجمعة ويكره فيها ويستحب الرجوع
في طريق غير طريق الذهاب كثيرا للشهود ومن لم يدرك صلوة
العید مع الامام لا يقضيها وان حدث عذر منع عن الصلوة
يوم الفطر قبل الزوال صلوا من الغد قبل الزوال وان منع
عذر من الصلوة في اليوم الثاني لم يصل بعده بخلاف الاضحية
فانها تصل في اليوم الثالث ايضا ان منع عذر في اليوم الاول
والثاني وكذا ان عجزه لا عذرا الى اليوم الثاني او الثالث
جاز لكن مع الاساءة ولا تصليان بعد الزوال على كل حال
فروع المزوج الى المصلي وهو الجبانة سنة وان كان يسعهم
لجامع عليه عامة المشايخ ويجوز اقامتها في المصرو قنائه
وفي موضعين واكثر ويجوز الخطبة قبل الصلوة ونكره ادراك
الامام والكأكبر الاحرام ثم للعید ان ظن انه يدرك في الركوع

ويكبر برأى نفسه لا برأى الامام وان خاف فوت الركوع مع
الامام ركع وكبر للعبد في ركوعه وعن ابى يوسف يترك التكبير
ويسبح تسبيح الركوع ولا يرفع يديه اذا كبر في ركوعه واذا رفع
الامام يسه سقط عنه ما بقى من التكبيرات فلا يتمها في الركوع
ولا في القومة ويتبع امامه في التكبير وان خالف رآه الا ان
جاوز اقوال الصحابة وهو يسمع تكبيرة فاته لا يتبعه فان لم يسمع
تكبيرة وانما سمع المبلغ يتبعه وان جاوز الاقوال لكن ينوي
بكل تكبيرة الدخول في الصلوة وكذا الاصح كبر برأى الامام بخلاف
المسبوق نسي التكبير في الاولى حتى قرأ بعض الفاتحة او كلها
ثم تذكر تكبير ويعيد الفاتحة وان تذكر بعد الفاتحة والسورة
يكبر ولا يعيد القراءة سبق بركة يقرأ في قضاء ما سبق او لا ثم
يكبر وقيل بالعكس الاول هو ظاهر الرواية النساء ان اردن
ان يصلين صلوة الاصح يصلين بعد راضى الامام كذا في الخلاصة
ويستحب تحجيل الصلوة في الاصح وتخيرها في الفطر وفي القنية
تقدم صلاة العبد على الجنان وصلاة الجنان على الخطبة ولا
يندب لمن اراد ان يصلي تاخير تعليم الاطفال وخلق الرأس ولا
يجب وان استلزم تاخير الكراهة لا يؤخر وهو ما زاد على
الاربعين قال في القنية الافضل ان يقام اطفاله ويقصر شاربه
ويخلق غانته وينظف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع فان لم
يفعل في خمسة عشر يوما ولا عذر في تركه وراء الاربعين
فالاسبوع الافضل والخمسة عشر هو الاوسط والاربعون
الابعد ولا بأس بقول الرجل لغيره يوم تقبل الله منا ومنك
والتعريفا لذي يفعله بعض الناس من الاجتماع عشية عرفة
في الجموع او في مكان خارج البلد فيدعون ويشتبهون باهل
عرفة ليس بشئ قيل اي ليس بشئ مندوب ولا مكروه وقيل

يكبر هو الظاهر وتكبير الشريق عقيبا للصلوة قبل سنة
عندنا والاكثر على انه واجب بشرط الاقامة والحرية و
الذكورة وكون الصلوة فريضة جماعة مستحبة في المصر
هذا كله عندنا في حنيفة فلا تجب على مسافر ولا عبد ولا
امراة اذا اقتدوا بمن يجب عليه ولا يجب عقيبا الواجب
كالوتر وصلوة العيد ولا عقيبا التوافل ولا على المنفرد
ولا على المعذورين الذين صلوا الظهر جماعة يوم الجمعة
ولا على اهل القرى وعندنا يجب على كل من يصلي المكتوبة
واستداؤه فجر عرفة عندنا وعند مالك ظهر يوم النحر
واخره عصر يوم النحر عندنا في حنيفة فيكون ثمان صلوات
وعصر آخر ايام التشريق عندها فيكون ثلثا وعشرين صا
والعمل على قولهما وصفه ان يقول بعد السلام الله اكبر
لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد مرة واحدة فهو
تكبيرتان قبل التهليل وتكبيرتان بعده وعندنا في حنيفة قبل
التهليل ثلث تكبيرات امام نسي التكبير وقام وذهب فقام
يخرج من المسجد يعود ويكبر وان خرج لا يعود ولا يكبر بل
يكبر القوم وحدهم كذا ان كان الامام لا يرى التكبير والمفتي
براه يكبر وحده ترك صلوة في ايام التشريق فقضا فيها من
ذلك العام كبر ولو تركها في غيرها فقضى فيها او بالعكس
لا يكبر وكذا لو ترك فيها فقضى فيها من عام اخر احدث عمدا
سقط التكبير ولو سبقه كبر بلا وضوء ولو اجتمع سجود
السهو والتكبير والتلبية بدأ بالسهو ثم بالتكبير ثم بالتلبية
ولو قدم التلبية سقط التكبير والسهو الكل في الكافي
فصل في الجنائز يستحب ان يوجه المحتضر الى القبلة على شقه
الايمن والايسر ان يوضع مستلقيا وقدماه الى

القبلية ويرفع رأسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة ويلقن
 الشهادة بان تذكر عنده ليتذكر **9** ولا يؤمر بها واما التلقين
 بعد الدفن فلا يؤمر به ولا ينهي عنه فاذا مات غصت عيناه
 وشد لحياه بعصابة عرضية من فوق رأسه وتم اطرافه
 ويقول غمضه بسم الله وعلى آله رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اللهم ستر امره وسهل عليه ما بعدك واسعه بقاءك
 واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ويخرج ثيابه ويجعل
 على سرير اولوج ويوضع على بطنه سيفا وحديد ولا يوضع
 على بطنه الصحف وكرة القراءة عند محتى بغسل ويسقى
 بجهنم الكحل في شرح الهداية للسرورجي وفي المحيط لا بأس
 بجلوس الخائض والجلب عند الميت واذا الراد وغسله يستحب
 ان يضعوه على سرير اولوج قد جرى ادر بالمجر بالنجو حوله واما
 ثلثا وخمسا وسبعاء ويوضع **10** ناه ورجلاه الى القبلة
 ان امكن والا فكيف يتستر ويجرد ثيابه عند ناه وعند
 الشافعية يغسل في قميصه وتسترعورة الغليظة فقد
 في ظاهر الرواية وفي رواية تستر كل عورته من السترة الى الركبة
 وهو الصحيح المأخوذة ويلقى الفاسل على يد خرقه لا يستحب
 وقال ابو يوسف لا يستحب اصلا ثم يوضئه فيبدا بغسل
 وجهه ولا يغمض ولا ينشق عندنا خلافا للشافعية لكن
 يمسح اسنانه ولهاثة وشفيهه ومنخرية بخرقة يلقها على سبعة
 ويمسح رأسه في ظاهر الرواية وهو الصحيح وقيل لا ولا يؤخر
 غسل رجليه هذا في حق البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة
 اما الذي لا يعقلها فلا يوضأ على ما قالوا ثم يغسل وجهه
 بالخطي العراقي من غير شرج ثم يفيض عليه ماء مغلي يسدر
 او خطمي ولسان قبل طحنه وهو الخرض او بصابون ان تيسر

شئ من ذلك والا فها نحن قرح ونغسل ثلثا يجمع كل مرة
 على شقه الايسر فيغسل شقه الايمن حتى يصل الماء الى
 تحته ثم على شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك ولا يكتب
 على وجهه ليغسل ظهره ثم يقعد بعد المرة الاولى او بعد
 المرتين ويسند الى صدره او يده او ركبته ويمسح بطنه سحا
 رفيقا فان خرج منه شئ ازاله ولا يعيد غسله ولا يرضو
 وفي البدائع يغسل في المرة الاولى بالما القراح ليل بدنه و
 الجحاسة التي عليه وفي الثانية بماء السدر او ماجرى
 مجراه وفي الثالثة بالقراح وشئ من الكافور ولا يؤخذ شئ
 من شعر الميت ولا من ظفروه ولا يحنن وقيل ان انكسر ظفره
 فلا بأس باخذه وليس في غسله استعمال القطن وقيل
 تحشى فمه ومسامعه به ويوضع على وجهه وقيل تحشى
 بخارقه كانه وقمة **11** رة بعضهم في دبره واستقيحه
 مشايخنا قاله قاضي خان واذا تم غسله شفى ثبوت
 جعل المحوط على رأسه ولحيته وكرة العفران والورس
 في حق الرجال ويجعل الكافور على مواضع سجوده وهي
 جبهته وانفه ويده وركبته وقدماه ثم يغسل الميت
 وكفيه والصلوة عليه ودفعه فروض كفاية ولو ماتت
 امرأة بين الرجال يتيم ولا تغسل فحرمها يتيمها بيده والا
 جنبتي بخرقة وكذا الرجل بين النساء يتيم ولا يجزئ العرق
 عن الغسل والا في الغاسل ان يكون اقربا للناس
 الى الميت فان لم يوجد فاهل الامانة والورع وينبغي للغاسل
 ولمن حضر اذا رأى ما بالميت ستره ان يستره ولا يحدث
 به من العيوب الكاشفة قبل الموت والحادثة بعده كسواد
 وجهه ونحوه الا اذا كان مشهورا ببدعة فلا بأس بذكر

ذلك تخدير الناس من بدعة وان رأى حسنا من امارات الخير
كوضاء الوجه والتبسده ونحو ذلك يستحب له اظهاره
والسنة ان يكفن الرجل في ثلث ثواب قميص وازار ولفافة
والمرأة خمسة درع وخمار وازار ولفافة وخرقة تربط على
شديها والكفاية في حقها ان يقتصر على ازار ولفافة وفي حقها
على ازار وخمار ولفافة والفرص في حقها ثوب يستر البدن
واللفافة من القرن الى القدم وكذا الأزار والقميص من المنكب
الى القدم والدرع هو القميص الذي فتحته على الصدر دون
الكف وعرض الخرق من اصل الثديين الى السرة وقيل الى الركبة
وهو استروصفة الكفين ان تبسط الأزار عليها ويذر عليها
الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت بالثوب الذي نشف
فيه قميص ويحيط ثم يعطى الأزار من جهة اليسار ثم من
اليمن ثم اللفافة كذلك ويربط ^{ال} انتشاره والمرأة تقص
ثم يجعل شعرها صغيرين على صدرها فوق الدرع ثم يوضع
الخمار على رأسها كالمقنعة منشورا فوق ذلك تحت الأزار ثم
يعطى الأزار واللفافة كما مر ثم تربط الخرقه فوق الاكفان وقيل
بين الأزار واللفافة والاحقة كالحرة والمراهق والمراهقة كالبالغ
والبائعة وان لم يراهق يكفن في ازار ولفافة وان كفن في ثوب واحد
اخر او قيل الصبي ثوب والصبية بثوبين وقال قاضي خان الاخر
ان يكفن ما يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز والسقط
والمولود ميتا يلف في خرقه والحنتي المشكل كالانثى ولا يغسل بل
يتيم والجديد في الكفن والغسيل ولو خلقا سواء ويستحب فيه
البياض ويجوز من القطن والكتان البرود وان كان لها اعلام
ما لم تكن تماثيل ويكره للرجال المزعفر والمعصفور والحبر ولا يكره
للنساء فان لم يوجد للرجل الا الحرير يجوز الكفن به لكن لا يزار

اللفافة على سباط او حبر ونحوه ثم يزر عليها الطيب ثم يمسح

ثوب

ثوب للضرورة وينبغي ان يكون الكفن في النفاسة مثل ما لبسه
في الجمعة والعيد والزيارة ما لبس في زيارة اهلها وقيل يعتبر
اوسط ما لبسه في الحياة وفي المرحبة ان في المال كثره وفي
الورثة قلة فكفن السنة اولى والا فالكفاية اولى مع جواز
كفن السنة ويحجر الاكفان قبل ان يدرج الميت فيها وترامة
او ثلثا او خسا والمحرم كغيره عندنا وقال الشافعي واحد
لا يغطي رأسه ولا يمس طبيبا والكفن من جميع المال مقدما
على الدين والوصية والميراث الا ان يكون التركة عبدا جانيا
او شيئا مدهونا فان حق ولي الجناية والمرتهن مقدم على الكفين
واذا لم يكن للميت مال فكفنه على تحب عليه نفقته في
حياته وكفن الزوجة على الزوج عند أبي يوسف ان كانت
معسرة وقيل وان كانت موسرة ايضا عنده وقال محمد
الشافعي على من يجب ^{ان} اذا لم يترك مالا وهو الاوجه على
ما حققناه في الشرح ولو كفته من يرثه يرجع به في تركته وان
كفته من لا يرثه من قارب به بغير ميراث لا يرجع سواء اشهد
بالرجوع او لم يشهد ثم الصلوة عليه فرض كفاية كما مر بشرط
صحتها اشراط الصلوة المطلقة واسلام الميت وطهارته
وضعه امام المصلي وبهذا القيد علم انها لا تجوز على غائب
ولا حاضر محمول على دابة او غيرها لاختلاف المكان ولا موضع
تقدم عليه المصلي وركنها القيام فلا تجوز قاعدا بلا عذر
وكذا ركبا والتكبيرات سوى الاولى فانها شرط والدعاء
الا انه يتعمد الامام عن المسبوق اذا خشى ان ترفع فانه يكفي
بالتكبيرات ويترك الدعاء والاوى بالامامه فيها السلطان
ثم القاضي ثم امام الجمعة ثم امام الحي ثم الولي على ترتيب الارث
وله ان ياذن لغيره اذا انتهى الحق اليه وليس لغير المذكورين

ان يتقدم بلا اذنه فان تقدم قلبه ان يعيد انشاء وان صلى هو
فليس بغيره ان يصلي بعده من السلطان فمن دونه وعبد ابى يوسف
هو اولى من الجميع وهو قول الشافعي ورواية عند حنيفة وفي
فتاوى خاضى خان قال الفقيه ابو جعفر اذا حضر السلطان
يقدمه الاولياء وان حضر والى المصر والقاضى فالوالى اولى
ان يقدم وان لم يحضر الوالى ولا القاضى وحضر امام الحنفى وصاحب
الشرطة فصاحب الشرطة اولى ان يقدم وان حضر خليفة
والى المصر فهو اولى بالتقديم من القاضى ومن صاحب الشرطة
وان لم يحضر احد من المذكورين وحضر الا اولياء وامام الحنفى
ينبغي للاولياء ان يقدموا امام الحنفى وان لم يحضر امام الحنفى وحضر
الموذن فليس على الاولياء تقديمه وان حضر الوالى وخليفته
والقاضى وصاحب الشرطة وامام الحنفى والاولياء فابى الاولياء
ان يقدموا احدا من هؤلاء وارادوا يتقدموا فلهم ذلك و
لهم ان يقدموا من شاء ولا يتقدم احد من هؤلاء الا باذنهم
وهذا قياس قول حنيفة وابى يوسف وزفر بن اخذ الحسن
انتهى ثم عدم جواز صلوة غير الوالى بعده مذهبا به قال
مالك وقال الشافعي لم يصلى ان يصلى وله في عادة من صلى
قولان اصحهما استحباب عدمها وهما ربيع تكبيرات بقرادعاء
الاستفتاح عقيب الاولى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
كما بعد الشاهد عقيب الثانية ويدعو لنفسه وللميت و
لسائر المؤمنين عقيب الثالثة ويسلم عقيب الرابعة من غير ان
يقول شيئا في ظاهر الرواية وقيل يقول ربنا اتنا في الدنيا
في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة فانا عذاب النار وقيل
يقول سبحان ربك رب العزة الى اخرة وينوي بالتسليمتين
المستمع القوم وقيل لا ينوي الميت وقيل ينوي في التسليم

الاولى فقط وصفة الدعاء بعد الثالثة ان يقول اللهم اغفر
لحينا وميتنا وشاهدنا وغايبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا
وانشأنا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيقه
متفقون على الايمان وخص هذا الميت بالروح والراحة و
الرحمة والمغفرة والرضوان اللهم ان كان محسنا فزد في
احسانه وان كان مسيئا فمحا وزعنه ولفقه الامن والبشرى
والكرامة والرفق برحمتك يا ارحم الراحمين ويجوز غير من
الادعية اذ ليس فيه دعاء موقت وان كان الميت غير مكلف
يقول بعد قوله ومن توفيقه متفقون على الايمان اللهم
اجعله لنا قوطا اجرا ونحرا اللهم اجعله لنا شافعا مشفعا
ثم يتم الدعاء له وللمؤمنين وفي المفيد ويدعو الوالد للطفل
وقيل يقول اللهم ثقل به موازينهما واعظم به اجورهما اللهم
اجعله في كفالة ابراهيم واسمه بصلاح المؤمنين والمؤمنات
لطفل وينبغي ان يقيده بالمجنون الاصلى دون الغارض بعد البلوغ
ومن لم يحضر عند قول التكبير اذا حضر لا يشرع ما لم يكبر الا امام
تكبيره حال حضوره بخلاف من كان حاضرا عند تكبيره سبقه
الامام بها فانه لا ينتظر وقال ابو يوسف يكبر المسبوق ايضا
كما حضر تكبيرة الافتتاح وقوله نأخذ فمن جاء بعد ما كبر
الامام الرابعة يكبر فاذا سلم الامام قضى تلك تكبيرات عنده و
عليه الفتوى وعندهما فاته الصلوة وذكر في المحيط ان محمدا
مع ابى يوسف في هذه الصورة ويقضى المسبوق ما فاته من
التكبيرات متواليه من غير دعاء لئلا ترفع قبل فراغه فتبطل صلاة
فاذا رقت على الاكثاف في فراغه يقطع التكبير لانها بطلت
وقبل وضعها على الاكثاف لا تبطل وان رقت عن الارض ولا
ترفع الايدي في صلوة الجنازة الا في التكبير الاولى في ظاهر

الاولى
الاولى
الاولى

الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا الرفع عند كل تكبيرة وهو
 قول الائمة الثلاثة ويقوم الامام بجذاء صدر الميت ذكر
 كان او انثى في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة انه يقوم بجذاء و
 سط المرأة وكذا للرجل في رواية والمختار هو ظاهر الرواية و
 يستحب ان يصفوا ثلث صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم
 احدهم للامامة ويقف وراءه ثلثة ووراءهم ثم واحد وفضل
 صفوف الجنائز اخرها بخلاف سائر الصلوات ولو اخطأوا
 في الوضع فوضعوا راسه على يسار الامام جازت الصلوة
 وان تعمدوه فقد اسأوا وجازت وكبره الصلوة عليه في مسجد
 جماعة عندنا وقال الشافعي واحدا لا بأس بها ولو وضعت
 خارج المسجد والامام وبعض القوم معها والباقي في المسجد
 والصفوف متصلة لا يكبره ولو وضعت على باب المسجد و
 الامام والقوم في المسجد اختلف في الخ فيه ومن دفن ولم
 يصل عليه صلى على قبره ما لم يغلب على الظن انه تقبض ولا يصلي
 على عضو الا اذا كان في حكم الكل بان وجد اكثر الميت والنصف
 ومعه الراس خلاف ما لو وجد نصفه مشقوقا بالطول ولا
 يصل على باغ ولا قاطع طريقا اذا قل حال الحرب ولا يغسلان
 وان قتل بعد وضع الحربا وزارها يصل عليه ما وحكم المقتولين
 بالعصية والكافرين في مصر بالليل حكم قطاع الطريق ومن
 قتل احدا بوبه لا يصل عليه ومن قتل نفسه يصل عليه خلافا
 لابي يوسف ومن عملت حيا عند ولايته يستهلل او حركه
 غسل وصل عليه وكذا لو خرج اكثر حيا واغسل ولا يصل
 عليه وان سبي صبي ومات فان سبي معه احدا بوبه يصل
 عليه وان سبي معه احدا لا يصل عليه الا ان اسلم احدها
 واسلم الصبي بنفسه وكان يعقل الاسلام والسنه في حيا

الجنائز عندنا ان يحملها اربعة نفر من جوانبها الاربعة خلافا
 للشافعي ويستحب ان يحملها من كل جانب عشر خطوات لقوله
 عليه السلام من حمل جنازة اربعين خطوة كبرت عنه اربعين
 كبيرة وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على عنقه ثم مؤخرها
 كذلك ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها كذلك وحمل الصبي
 على الايدي اولى من حمله على الدابة ولا بأس ان يحمل رجل على
 يديه وهو راكب ولا بأس ان يحمل في سقطة وطبق وكبره حمل
 الميت على الظهر والدابة ويسرعون في المشي بهادون الخيب
 وهو ضرب من العدو وودون العنق وهو الخطو القسيح و
 المراد الاسراع من غير ان يضطرب ولا يكبر المشي قدما لها الا
 ان المشي خلفها افضل عندنا والراكب يسير خلفها ولا يقد
 منها الا ان يبعد كيلا يؤذي باثارة الغبار والمشى افضل ولا
 يقوم احد للجنازة اذا مر اذا اراد ان يتبعها وما ورد في
 الاحاديث من القيام لها منسوخ ولا ينبغي ان يرجع حتى يصلي
 عليها وبعد ما صلى قالوا ارجع الا باذن وفي المحيط قيل الرفق
 ان يسعه الرجوع بغير اذنه وهو الاوجه والاولى وينبغي
 لمتبعها ان يكون متخشعا متفكرا في ماله متعظا بالموت وبما
 يصير اليه الميت ولا يتحدث باحاديث الدنيا ولا يضحك
 وسمع ابن مسعود رجلا يضحك في جنازة فقال له اتضحك
 وانت في جنازة لا كلمتك بدا وينبغي ان يطيل الصمت وكبره
 رفع الصوت فيها بالذكر وقراءة القرآن كراهة تحريم وقيل
 ترك الاولى وليذكر في نفسه ويقرأ في نفسه ولا ينبغي للساء
 ان يخرجن معها بل يكن معهن محترمة في زماننا ويحرم النوح
 وشق الجيوب وخمش الخدود ودعاء دعوى الجاهلية ولا
 اس بالبقاء بارسال الدموع في الجنائز وفي المنزل لغة اعد

والشافعي في الجنائز
 والشافعي في الجنائز
 والشافعي في الجنائز

السلام ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه او برحم وان كان مع الجنائز صالحة او نايحة تنجر فان لم تنجر لا يترك اتباع الجنائز لذلك وينكر بقلبه واذا انتهت الجنائز الى القبر يكره الجلوس قبل ان توضع عن الاعناق واذا وضعت يجلسون ويكره القيام ذكره قاضي خان وهو مقيّد بعدم الحاجة والضرورة والافضل في القبر اللحد ان امكن والا فالشق وذلك بان يكون الارض رخوة واللحد ان يحفر في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع فيها الميت وينصب عليه اللبن والشق ان يحفر حفرة كالنهر وينبني جانباً باللبن او غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللبن او الخشب ولا يمس السقف الميت قال في المنافع المختار والشق في ديار الرخاوة الاراضي حتى احازوا الاجر والخشب ولتخاذ التابوت ولو من حديد ومثله في الخسوف ويكون التابوت من ترأس المالا اذا كانت الارض رخوة او ندية مع كون التابوت في غيرهما مكرها في قول العلماء قاطبة وينبغي ان يفرش فيه التراب وتطين الطبقة العليا حيا الى الميت ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ليصير بمنزلة اللحد وفي المحيط واستحسن مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يعني ولو لم تكن الارض رخوة ومقدار عمق القبر قبل قدر نصف قامته وفي الديخيرة الى صدر الرجل او وسط القامة فان زاد وافهوا افضل وان عمق مقدار قامته فهو احسن فعلم ان الاذني نصف القامة والاعلى تمامها ويوضع الميت في قبره وضعا من جهة القبلة مستقبلا القبلة عند ولا يمس لسانه ان يوضع عند رجل القبر ثم يسلم من قبل اسمه من خدرا خلافا للشافعي واحمد ويقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله

نبي

كلام في القبر والاباء القبر والاباء القبر والاباء القبر

تعيين في عدد الواضعين من وتر او شفع بل المعبر حصول الكفاية وذو الرحم المحرم اولى بوضع المرأة فان لم يكن فاهل الصلاح من الاجانب ولا يدخل القبر امرأة ولا كافروا كانا قريبين ذكر كان الميت وانثى ويستحب تسجدة قبر المرأة بثوب حال الوضع حتى يسوي اللبن ونحوه على اللحد ولا تستحب في حق الرجل خلافا للشافعي ويوجه الميت في القبر الى القبلة على شقة اليمين ولا يلقى على ظهره وتحمل العقدة وفي النبايع الستة ان يفرش في القبر التراب يعني في الارض الرخوة قال السروجي وفي كتب الشافعية والمنايلة يجعل تحت راسه لبنة او حجر ولم اقف عليه لاحبابنا انتهى ويكره ان يوضع تحتة مضرية او محدة ويسد الميت من ورثته بترابا ونحوه لئلا ينقلب ويسوي اللبن على اللحد اي يقيم اللبن عليه من جهة القبلة وتسد شقوقه والخشيس في اللحد واختلاف وضع البور يافوق اللبن ليل يكره وقبل لا يكره الاجر والخشب وقبل لا يباس به عند رخاوة الارض ثم يها التراب ولا يتراد على التراب الذي خرج من القبر ويكره الزيادة وعن محمد لا يباس بها ويستحب حشي التراب عليه ثلثا ولا يباس برش الماء عليه ويسم القبر ولا يسطح عندنا خلافا للشافعي وفي المحيط اتسم القبر قد رابع اصابع او شبر وفي البدائع قدر شبر واكثر قليلا ويكره تخصيص القبر وتطينه لما روي انه عليه السلام نهى عن تخصيص القبور وان يكتب عليها وان يبنى عليها وان توطأ وفي منية المفتي المختارة لا يكره التطين وعن ابي حنيفة يكره ان يبنى عليه بناء من بيت وقبة او نحو ذلك وكذا يكره وطئه والجبا عليه وكره ابو يوسف الكتابة ايضا في الشهد والمراد به الماكي اي الذي يتعلق به نوع مخصوص

من احكام الشرع الجارية على المكلفين في الدنيا واما الشهيد
الحقيقي الذي وعده الله الثواب المخصوص فليس ممن يتعلق به
الاحكام المذكورة غير الاعتقاد الذي في سبيل الله ومن
الحقبة والله اعلم من قتل في سبيله والشهيد الحكمي على قول أبي
حنيفة مسلم مكلف ظاهر علم انه قتل ظلما قتل لم يجب به مال
ولم يرتفع على قولهما بترك قيد التكليف والطهارة فهذا شامل
لمن قتله اهل الحرب والبغي باي شيء كان وباي سبب كان ولمن
قتله غيرهم اذ لم يجب بنفس القتل مال سواء لم يجب اصلا
كقتل الاسير ومثله في دار الحرب عند أبي حنيفة وقتل السيد
عبده عند الكل ووجب لعار من قتل الابن الصالح والصلح
عن العمد وشبه ذلك وخرج من قتل من البغاة وقطاع الطريق
واهل العصية والمقتول بجدار فصاص لانهم لم يقتلوا ظلما
وخرج من وجب بقتله مال كقتل العمد وكذا الذي وجب
بقتله القسامة وخرج بقتل العمد لم يعلم قاتله سواء وجب
فيه القسامة او لم يجب هو الصحيح لاحتمال انه قتل لسبب
بيع لقتله وخرج الصبي والمجنون والجانب والحائض والنفساء
على قول أبي حنيفة خلا فاهما وخرج من ارتك باثقاقتنا
والارتثا ان كل او يشربا وينام او يداوى او ينقل من
المركبة حيا او يا ويخيم او يخوها وهو حي او يعرض عليه
وقت صلوة وهو يعقل ولو اوصى بشيء فان من امور الدنيا
فهو ارتثا اتفاقا وان من امور الآخرة فكذلك عند أبي
يوسف خلا فالمجد وقيل الخلاف فيما اذا اوصى بامور الدنيا
اما بامور الآخرة فلا يكون به اتفاقا وقيل لا خلاف بينهما
فجواب أبي يوسف فيما اذا اوصى بالدنيا وجواب محمد
فيما اذا اوصى بامور الآخرة ومن لا ثبات ان يبيع او يشتري

او استم

او

او يتكلم بكلام كثير وعن محمد انه ان بقي مكانه حيا يوما وليلة
فهو مرتك وان لم يكن يعقل هذا كله بعد انقضاء الحرب اما
قبل انقضاءها فلا يصير مرتكبا بشيء مما تقدم ثم حكم الشهيد
المذكور ان لا يغسل بل يدفن بدمه وشيابه التي قتل فيها الا
ما ليس من جنس الكفن كالغرو والحشو والخف والسلاح
وكذا السراويل فان كان ما عليه ناقصا عن كفن السنة
يزاد عليه بان لم يكن فيه ازار ولغافة وان كان ازدي من
ذلك ينقص منه ويصلى على الشهيد عندنا خلا فالمالك
والشافعي والدلائل في الشرح مسائل متفرقة من الجنائز
لا بأس بالاذن اى اذن الولي لغيره في الصلوة وفي بعض
الشيوخ لا بأس بالاذن اى الاعلام بان يعلم بعضهم بعضا
ليقضوا حقهم كذا في الهداية وان مات للمسلم قريب كافر
ليس له ولي من الكفار بل يغسله غسل الثوب الجس ويلقيه
في حفرة ويحفر له حفرة ويليه فيها من غير مراعاة السنة
في ذلك وان دفعه الى اهل دينه جاز وان كان له ولي من
الكفار لا ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يخلى بينه وبينهم ويتبع
جنازة من بعيد انشاء هذا كله اذ لم يكن كفره بالارتداد
اما لو كان مرتدا يلقيه في حفرة كالكلب لا يغسل ولا
تكفين ولا يدفعه الى اهل الدين الذي انتقل اليه مات وليس
له مال ولا من يجب كفته عليه وجب كفته على الناس بطريق
الكفاية فيجب في بيت المال فان لم يكن او منع ظلما سألوا من
الناس فان فضل خمس سألوا شيئا صرف الى كفن ان لم يعرف صاحب
بعينه وان عرف رد اليه وان لم يوجد ميتا خرصه قبة
بنش الميت وهو طريقه نيا من جميع المال فان كان قد
قسم ماله فعلى الورثة لا على الغرماء كفن رجل ميتا من ماله

ثم وجد الكفن في بئر جل أو اقترش الميت سبع قال الكفن له
لأن الميت لا يملكه خراج من الميت شيء بعد ما ادبرج في كفته
لا يغسل منه شيء عندنا يجوز ان تغسل المرأة زوجها
بالاجماع ما دامت في العدة ولا يجوز غسل الزوج زوجة
عندنا خلافا للثلاثة ولا ان تغسله لو انقضت عدتها بالو
لادة خلافا لما لك والشافعي وكذا لو بانث منه قبل موته
او ارتدت قبله او بعده او قبلت ابنه او اباه او وطئت
بشبهة والمطلقة الرجعية تغسله خلافا للشافعي وام
الولد لا تغسل سيدها وان كانت في العدة هو الصحيح وفي
رواية عن ابن حنيفة تغسله وهو قول زفر ومالك واحمد
ولو غسل الميت وكفن ونسي عضو لم يصبه الماء ينقض
الكفن ويغسل العضو وتعاد الصلوة ان كانوا صلوا عليه
وكذا اعلوا بذلك موضعه في القبر قبل ان يها الى التراب ولو
اهيل لا ينش ولا يخرج وسقط غسله وعادت عليه الى
الجواز وفي المبسوط سقط غسله ويصلى على قبره وهو الاظهر
وكذا لو لم يغسل اصلا او لم يكفن فانه لا ينش بعد اهيل التراب
ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن خلافا للمحدث ولو علم
ذلك قبل التكفين غسل اتفاقا ولو دفن بثوبا ودرهم للغير
او في ارض مغمورة او اخذت بشقعة يخرج وان وقع في القبر
مناخ فعلم بعد ما اهيل التراب ينش ويخرج ولا يجوز ينش
القبر لغير ما ذكر مات فلم يجد ماء فتموه وصلوا عليه ثم
وجدوا ماء غسلوه وصلوا عليه ثانيا وقيل لا تقاد الصلوة
والجاء في التوبة المشقة انه بين الميت والموت
ان كان مضطرا البراءة منه التلغ والافا
لميتا ولي وكذا الماء ان اصابه للعضش قدم على غسل

أو استم

الميت

الميت به والافلا ولا يجوز الجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا
وجوزها الشافعية والحنابلة عند الضرورة ولا يجوز
دفن الاثنين واكثر في قبر واحد الا عند الضرورة وح
يجعل بينهما حاز من التراب وصلى ان يصلى عليه فلان فسا
لو صيته باطلة وليس له ان يتقدم الا برضى الاولياء وكذا
الوصية بغسله وادخاله القبر وفي رواية ابن رستم انها
جائزة ولو صلى النساء حذهن على الجنازة جازت وسقط
بها الفرض ويستحب ان يصلين منفردات معا ويجوز جماعة
ولو اجتمعوا الا ان جاز ان يصلى عليهم صلوة واحدة ويجعلون
واحد خلف واحد ويجعل الرجال قدامي الامام ويستوى فيه
الحرة والعبد في ظاهر الرواية ثم الصبيان ثم الختان ثم النساء
وامسا وجعلوهم صفوا واحدا وجاز ان يصلى على كل واحدة
على حدة وهو الافضل في الجنازة فحشي باخرى يكمل
الاولى ويستقبل الاخرى اذا اختلط موتى المسلمين و
موتى المشركين فان وجدت علامة عمل بها قبل علامة المسلمين
الختان والخصاب وقصر الشارب ولبس السواد لكن الختان
انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهود واقا لبس السواد فكثير
في الكفار من الفرع وغيرهم فلا يكون علامة وكذا قصر الشارب
ينبغي ان لا يكون علامة لانه يندب للقارى توفير الشارب
في دار الحرب وان لم توجد علامة وكان المسلمون اكثر غسل
الكل وصلى عليهم وينوي المسلمين وان كان الكفار اكثر غسلوا
ولم يصل عليهم وان كانوا سواء قيل يصلى وقيل لا واما الدفن
فقيل دفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقيل في
مقابر على حدة ونسب في كفنهم واصل الاختلاف
في كتابته تحت مسلم مات سبي يصلى عليه بالاجماع ويختلف

ح

ثم ستة المغرب وقبل يقدم الستة ساعة على الجنابة

ويجعل بينها وبين الآخر جبر من تراب ومن مات في سفينته
ليس بقر بها ارض غسل وكفن وصلى عليه ويلقى في البحر ويكره
قطع النبات الوط من على القبر ودون العباس ولو زاحم طرقا
وظن انه محلت وان تحته قبر اكره المشي فيه ويكره النوم
عند القبر وقضاء الحاجة **باب الاول** وكل ما لم يعهد في السنة
والعهود ليس لازما رتھا والدعاء عندها قائما ويقول
السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا انشاء الله بكم لاحقون
استل الله لي ولكم العافية واختلف في اجلاس القارين عند
القبر والى الامام الكراهة ولا يكره الدفن ليلا والمستحب
النهار **باب الثاني** واضطرب الولد في بطنها وغلب على رزيم
انه حتى يسقط بطنها اما لو اتبع لؤلؤة او ما لا لانسان ففيل لا
يشق وقيل يشق قال ابن الهمام وهذا اولى ولا تكسر عظام البرق
اذا وجدت في قبورهم **باب الثالث** خاف وبسحب زيارة القبور
للرجال ويكره للنساء وبسحب ما قبل استقبال القبلة وقيل
يستقبل وجه الميت وهو قول الشافعي وكذا الكلام في زيارة
عليه السلام وفي القنية قال ابو الليث لا يعرف وضع اليد على
القبر سنة ولا مستحبا ولا نكرا **باب الرابع** ما قال شرف الائمة بغير
وفي الاحياء انه من عادة النصارى انتهى ولا شك انه بدعة لا
فيه عنه عليه السلام ولا عن احد من الصحابة ويجوز الخلوس
للمصيبة ثلثة ايام وهو خلاف الاولى ويكره في المسح على
التعزية بان يقول اعظم اعظم الله اجرک وحسن عزاک وعسى انك
ان كان الميت مكلفا والا فلا يقول وغفر ليک ويكره اتخاذ
الضياع من اهل الميت على ما **باب الخامس** مستحب لجيران الميت و
الاقرباء الا باعد تيسر **باب السادس** يحج بغير علم في الاكل وذكر
البرازى انه يكره اتخاذ الصع **باب السابع** الاول والثالث وبعد

اَوَّلُ اسْمِهِ

وختی

الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة بقرأة
القرآن وجمع الصلوات والقراءة للعلم او لقراءة سورة الانعام او الاقل
قال والحاصل ان اتخاذ الطعام عند قرأة القرآن لاجل الاكل يكون
وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا انتهى ولا يخلو عن نظر جعل
ارضه مقبرة فبقي فيها رجل بيتا لوضع النعش واللين ونحوها
ان كان في الارض سعة لا يأسر به ولا يبهدم ويحفر فيه لأن
صاحبها مقبرة ولو قبر افا راد آخر دفن ميت فيه ان كانت المقبرة
واسعة كره وان كانت ضيقة جاز ويضمن ما انفق الاول وهذا
كمن بسط بساطا او مصلى في مسجدا ومجلسا له ان كان واسعاً
كره لغيره ان يزيله ولا فلا ومن حفر لنفسه قبراً ويوجب
عليه بكرة والذي ينبغي ان لا يكره تهيئة نحو الكفن لان الحاجة
اليه متحققة غالباً بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس
بأخر ارض يموت وذكر البرازي عن ابي القاسم قال لو
او عمامته او كفته عهد نام به من غير ان يعقر الله سبحانه الميت
وعن بعض المتقدمين انه اوصى ان يكتب في جبهته وصدره
بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روى في المنام وسئل عن حاله
فقال لما وضعت في القبر جاتني ملائكة العذاب فلما رأوا
مكتوباً علي جبهتي وصدري بسم الله الرحمن الرحيم قالوا انت
من اعداب والله سبحانه اعلم في احكام المسجد يجب
صلية في المسجد عن ادخال الرائحة الكريهة لقوله عليه السلام
من ادخل السوم والبصل والكراث فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة
تتأذى مما ياذى منه بنوم آدم وعن حديث الدنيا و
عن البيع والشراء واشياء اخرى وان اقامه الحدود في شدة
الضالة والمرور فيها فليرفع الصوت والخطوة
وادخال المجانين والصبيان في الصلاة ونحوها يجمع ذلك

أو اسم

ورد النهي منه عليه الصلوة والسلام ويباح البيع والشراء
بقدر الحاجة للمعتكف لا للتجارة والكسب والمراد من الشراء
الشعير ليس فيه نوع ذكر وعبادة ويكره التوضؤ فيه الا
ان كان فيه موضع اعتد لذلك وكذا الخياطة فيه تكرر الا اذا
كان لضرورة حفظه عن الصبيان ونحوهم اما الكاتب وعلم
الصبيان فان كان باجر يكره وان كان حسيبة فقبل لا يكره و
وجه كراهة التعليم ان لم تكن ضرورة ويحرم السؤال فيه
ويكره الاعطاء وقيل ان لم يخط الرقاب ولم يمر بين يدي صل
لا يكره الا على البوارى وكذا الخياط لكن يأخذه بطرف
ثوبه ويدلك بعضه ببعض وان اضطر يدقده تحت الحصير
وفوق البوارى اخف لانها ليست من اجرائه وكذا يكره مسح
ونحوها من المسجد واسطوانته وان مسح
بتراب مجموع فيه او خشن موضوعة فلا بأس وان مسح بقطعة
حصير ملقاة فيه لا يصلى عليها فلا بأس ايضا والاوتان لا
يفعل وان كان التراب مغروسا فيه كره المسح به ولا يحضر
في المسجد بئر ماء وان كان قد ياتر الشجر ويكره عرس الشجر فيه
الا ان كانت ارضه ترقة لا تستقر فيها الاساطين ولا بأس
ان يتخذ فيه بيت لموضع الحصير ومساء وان نظر في المسجد
بلا عذر ثم ندم فليرجع اعدا ما لم يجنى ويكره ان يطبخ في
نجس وصبح فيه بد من نجس والكلام المباح فيه
وكذا النوم فيه لغير المعتكف وقيل لا بأس للغريب ان ينام
فيه والاولى ان ينوي الاخذ يخرج من الخلاف ويجتزئ
فيه من خروج شيء من المسجد لا بأس بالجلوس فيه
في الصلاة الا للمصلي وكل ما جره في المسجد

يكروه فوقة ايضا وافضل المساجد المسجد الحرام ثم مسجد المدينة
ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبا ثم الاقدم فاقدم ثم الاخير
وذكر قاضي خان وغيره ان الاقدم افضل فان استويا في
القدم فالاقرب فان استويا وقوم أحدها أكثر فان كان فيها
يقدر يذهب الى ألتك جماعة أقل وغير الفقه به يخرج
الافضل ان يجاز الذي امامه اصلح وافقه ومسجد حجة فان
الى مسجد اخر يركها فيه فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد
التي صلى الله عليه وسلم وينبغي ان يستثنى المسجد الأقصى
ايضا وان لم يدرك الجماعة في مسجد اخر فليس في كراهي قضاء
لحقه ولهذا لم يحضر جماعة يصلي المؤذن به ولا يذهب
الى مسجد فيه جماعة وكذا الجماعة لو غاب المؤذن لا يذهبون
الى غيره بل يتقدم أحدهم وكذا لو كانت كعبة الافتتاح
او ركعة او ركعتان وبكعة ادراكها في علي يذهب اليه
وان كان امامه يصلي العشاء فافضل البياض فالافضل ان
يصليها وحده بعد البياض وفي النظم ومسجد استاده له
رسة او لسامع الاخبار افضل بالاتفاق وذكر قاضي خان اذا
كان امام الخزانة او محاربا أو نحو ذلك الى مسجد آخر وكذا ينبغي
اذا كان فيه خصلة تكثر بها امامته وان دخل مسجدا واقف في
مسجد فلا يخرج من الاول حتى يصلي ويكره الخروج من المسجد
اذا لم يصلي الصلوة التي اذن لها الا اذا كان ينتظر به امر
بجائز فمجيئان كان اماما ومؤذنا في مسجد اخر وكذا لا يكره ان
يخرج بعد ما صلى تلك الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في الظاهر
والعشاء لتلايتوهم بالرفيقا فافضل الاقامة متفردا في
هذين الوقتين ومصلح في دفعه له حكم المسجد عند
الفقيه ابو الليث والاصح ان صلوة في غير حسي ووافقه فان

واستم

خان بان له حكمه عند اداء الصلوة حتى يصح الاقتداء و
انه لم تكن الصفوف متصلة وليس له حكمه في حق المرور
وحرمه دحر الجانب والمخاض وفنا المسجد له حكمه حتى
لواقته منه صح وان لم تنصل الصفوف ولا امتلا المسجد
ويخرج ان يخص بهذا الحكم دون حرمة دخول الجنب ونحوه
وفناؤه هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق والمسا
التي على قوارع الطريق ليس لها جماعة رتبة في حكم المسجد
لكن لا يعتكف فيها دار فيها مسجدان كانت لو اغلقت كان
للمسجد من فيها ولا يمنعون احدا من الصلوة فيه فهو
مسجد بيت فيه جميع الاحكام المتقدمة ويصح فيه
الاعتكاف وان كان لو اغلقت لم يكن له جماعة ولو فخت كان
له جماعة فان لم يسجد جماعة وان كانوا لا يمنعون من الصلوة
فيه يعني يكون له في الطريق تثبت فيه الاحكام سوى
جواز الاعتكاف ولو كان في بيته موعضا للصلوة فليس له
حكم المسجد اصلا ولا باس بترك سراج المسجد الى ثلث الليل
ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرعه الواقف وكان معتادا في ذلك
الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب بضمه قبل الصلوة وبعدها
ما دام الناس يصلون فيه واذ لم يكن بالمسجد امام ومؤذن
راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة بل هو التمام
اما لو كان له امام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه واقامة
عندنا وعزاي حنيفة لو كانت الجماعة الثانية اكثر من رسة
كره التكرار والافلا وعزاي يوسف اذا لم تكن على هيئة الاول
ولا يكره وهو الا
ول عن الحراب يختلف الحنيفة
بني مسجد احبار
بني اذ صلى فيه لانه
بني في ارض منصوبة ضاق

خافه ثم اقتدى به بحجبه بالسورة ان قصدا لامامة والا فلا
يلزمه الجهر جهر المنفرد في موضع المخافة يكون مسينا ولا
يلزمه السهو لو سهوا ويكره له الجهر في نوافل التها ايضا وفي
كفاية الشعبي بخاف لا من عذر وهو ان يكون هنالك من يتحدث
او يغلبه النوم ويكره ذلك الذباب والبعوض لاد الحاجة
بعل قليل وفي الحجة الصلوة في الغلبن تفضل على صلوة المأفوق
اضعا فاما مخالفة لليهود سها الامام فخاف بالفالحة ثم
تذكر بحجبه بالسورة ولا يعيد ولو خاف بآية او اكثر بتمها جهر
ولا يعيد خاف ان ضم السورة ان يخرج الوقت بقصر
على اذ في الفرض وخض غزا الاسلام هذا بال سنة
القرأة في غير الفجر وان خرج الوقت والظلم ان يرعى قدر الوجوب
في غيرها امام قرأ فانقل الى موضع اخر فذكر كل كلمتين
مكان غير نحو ان قرأ مكانا لمكانه تكبروا وما تشكرون
يعود الى الترتيب الاول وكذا ان كان في الصلاة او اكثر ان انتقل الى ما
فوقه والا فلا وقيل يعود الى ترتيب قرأته على كل حال كذا في الفية
اصابه وجع سن لا يطيقه الا باسالك شئ في فقه وضاق الوقت
يقندي بغيره فان لم يجد صلى بغير قرأة ويعذر شك انه الفالحة
ام لا ان قبل السورة بقرأها ثم السورة وان بعد السورة بقرأها
لان قرأها وان كاله رأى عمل به تلا سجدة وسجد فطن
المؤمن تكبر فركعوا وسجدوا لم نفسهم صلاتهم وان يركعوا
اخر سجدت لا تستغال بالجماعة لثلاث قنوت ركعة افضل من الجهر
الوضو ثلثا والوضو ثلثا ان من ادراك الكبيرة الامامة
في فائته ثم اقيمت الجهر
لا يأتي بالطمانينة
نسب القنوت أربع وسابع

وتابعوه فسدت صلاتهم ادرك الامام راكعا ان قام في الصف
الاخير يدرك الركعة وان مشى الى الاول لا يدركها لا يمشی
وان كان لو مشى الى الصف فانتد الركعة وان قام وحده لا تقو
يمشی ولا يقوم وحده وفي القنية امام يترك الامامة لزيارة
اقامة في شاق اسبوعا او نحوه او لمصيبة او استراحة لا
باسر مثله عفو في العادة والشرع انتهى والظاهر ان المادى
وقوع ذلك في السنة مرة تبين للامام انه صلى بغير وضوء يجب
عليه الاخبار بقدر الممكن وقيل لا يجب خاف ان صلى سنة الفجر
على وجه الجماعة وان اقصر على الفالحة وعلى تسبيحة
في الركوع يدركها فله ان يقصر وكذا ترك الشاء و
التعوذ ومثلها سنة الظهر اقام المؤذن ولم يصل الى امام
سنة الفجر لها ولا تعاد الاقامة في النقل على ظن سعة
الوقت ثم ظهر في وقت الفرض لا يقطع كما لو شرع
في النقل ثم خرج الخطيب لا يتطوع قائما ثم قعد ثم افسد
فقضها قاء واجاز ولو افسد قبل التعود لم يخرج قاء المتطوع
الى الثالثة ثم ذكر ان لم يقعد يعود وان كان سنة الظهر وعن
البرد وتحت ان لا يعود وقيل هذا قول ابي حنيفة والاول قول محمد
يدل السهو على كل حال وان لم يكن فوى ما يعود اتفاقا وان لم
بعد تقسد كذا في القنية اذ لم يتم الركوع وسجود القضاء
تمت لا بعده وقيل مطلقا وهو الاصح صلى خاف
بذبح ان يعيد لم يجز لأجل دميته غير مدبوع ويسر من جاسته
لا يجزى الا بالتحريم نجمل بعله في الصلوة ان
عنه ما لم يكن
تغل قلبه به
ثم خالطه الربا
و صدوة في الليل فعل

والأفلاكان كان له ذهن ويعرف الزيادة من غسسه فالظرفي
 العلم افضل الصلوة لأرضاء القصور لا يفيد بل يصلي لوحده الله
 تعالى فاذ لم يعف خصمه يؤخذ حسناته جاء في بعض الكتب
 انه يؤخذ له ثواب سبعماية صلوة بالجماعة الكل في البرارية
 ترك تكبيرة القنوت قبل يجب سجود الشهود وفيه
 بقضاء القنوت أولى وأهم من التوافل إلا الستين المعروفة و
 صلوة الضحى وصلوة التسبيح والصلوات التي رويت فيها
 الاخبار فلك يصلي بنية النقل وغيرها بنية القضاء كذا في
 فتاوى الحجة تلام من أول السجدة أكثر من ثمانية وترك
 الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وإن فيه
 السجدة أن قرأ ما قبله أو بعده أكثر من نصف الآية يجب والآ
 فلا وقال الفقيه أبو جعفر إذا قرأ حرف السجدة ما غيرها
 قبلها أو بعدها ما فيه أمر بالسجدة سجدة واحدة دون ذلك
 لا يسجد وهذا أقرب وفي الملتقى غير سجدة التلاوة يجوز
 وإن طال المدة ولا اثم عليه وذكر الطحاوي مطلقاً أن الأخير
 مكروه وفي الحجة ويسجد ثلثي السامع إذا لم يتمكن السجود
 أن يقول سمعنا وأطعنا ونحو ذلك ربنا وإليك المصير وإذا صلى
 من الركعة الثانية ركعتاً في الثالثة بالسجدة ثم أقيم السجدة
 أو جعل ما بعده سجدة ويؤدي الفرض بالجماعة فالحيلة
 أن السجدة الأخيرة ويقوم إلى الخامسة بنية السجدة
 سجدة واحدة في الرابعة قاعد التقلب سجدة بقدر عند
 أبي حنيفة وأبي يوسف نذر أن يصلي ركعة من ركعات
 باطل عند محمد وقاله
 نذر أن يصلي
 لا يلزم سعي وقوله

وقال رقر لا شيء عليه ولو نذر أن يصلي ثلثاً الزمته أن يصلي أربعاً
 عندنا وعند غيره يلزمه ركعتان وقال الله تعالى أن أصلي كذا في
 المسجد الحرام إذا نذر يصلي في أي مكان شاء وقال زفر يلزمه
 أن يصلي فيه ولو نذرت امرأة أن تصلي عدا كذا أو أن تصوم
 فيه لزمها قضاء ذلك إذا ظهرت خلاف الرقعة
 ويصلي بالصلوة إذا بلغ سبعا ويضرب عليها إذا بلغ
 عشرة مرة ورد الحديث وكذا في حجره يتيم له أن يضربه إذا بلغ
 تلك الصلوة وكذا الزوج له أن يضرب زوجته
 على ترك أو الغسل في الأصح كما أن له أن يضربها
 على ترك أو أدها والإجابة إلى فراشه إذا دعاها أو
 الخروج بغيره وأدب تنه عن تركها بالضرب بطلقها
 ولو لم يكن بغيرها ولا أن يلقي الله تعالى ومهرها
 في مئة خير له طاعة لا تضل قال الله تعالى وأمر
 أهلك بالصلوة وأصطبر بها لا تستلك رزقاً نحن نرزقك
 وأخافه للتقوى ونسئال الله تعالى حسن العاقبة
 لنا ولأخواننا وأحبائنا وجميع المسلمين أنه خير مستول
 وأكرم مأمول وله الحمد أولاً وآخراً
 بنية على كل حال وصلى
 بحبه وسلم دائماً متصلاً أي بو
 الأنبياء والمرسلين
 هذا الكتاب
 الحمد لله

مكتبة
الملك
العثماني

وسلم وصل على جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين

الاول
والثاني
والثالث

الاربعاء

الخميس

الجمعة

مهرج

الان في الثالث

يعلمنا شدة عقاب الله

الامة الاخيرة وبي

الاولى الى الرابعة قاعد

له وابي يوسف نذر ان يمس

محمد وقال

نذرا لصا

لا يلزم سي وتو

في الاول
والثاني
والثالث

الاربعاء
الخميس
الجمعة

الاول
والثاني
والثالث